مُلتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي

الوحدة العربيّة والصِراع العربي الصهيوني

"ندوة"

الوحدة العربية والصراع العربي الصهيوني

"ندوة"

ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي

الوحدة العربية والصراع العربي الصهيوني

"ندوة"

بيروت

28 - 31 /7 /1993

تقديم

في ظروف العدوان الصهيوني الغاشم والشامل على لبنان انعقدت الندوة القومية [الوحدة العربية والصراع العربي/ الصهيوني] التي نظمها ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، وهي بما احتوته من موضوعات وأبحاث جاءت لتعبر عن الحاجة الماسة للوحدة العربية في مواجهة الصلف الإمبريالي/ الصهيوني ضد الأمة العربية، حاضرها ومستقبلها، ولتؤكد من جديد تصميم ملتقى الحوار والقوى الحية المنضوية فيه من قومية، وإسلامية، وماركسية على مواصلة المشوار نحو بناء حركة شعبية ثورية عربية قوية، قادرة على التعامل مع الواقع العربي المأساوي المعاش لا من موقف القبول به، وإنما من موقف الرفض الإيجابي له والعمل على تجاوزه ثورياً وبناء واقع أكثر تقدماً واستقراراً تكون الجماهير وحدها هي صاحبة الكلمة العليا لا الحكام الإقليميين والرجعيين الذين أثبتوا ليس فشلهم، بل وخيانتهم لكل أماني وطموحات الأمة.

إن البحوث والدراسات التي اشتملت عليها الندوة قد أظهرت عمق الأزمة التي نعيشها وعمق الهوة القائمة بين الجماهير والنظم الحاكمة، كما أظهرت في الوقت نفسه مدى الحاجة إلى رص الصفوف الشعبية وتوحيد الجهود من أجل إحداث تغيير نوعي في البنية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية العربية، تكون قادرة على مواجهة التحديات الإمبريالية والصهيونية والإقليمية والرجعية المفروضة، وتلبية الاحتياجات المشروعة والمتزايدة للجماهير العربية، وتمكينها من امتلاك حاضرها ومستقبلها بيدها.

إننا إذ نضع هذا الجهد الفكري والعلمي لكوكبة من المفكرين والباحثين والقادة السياسيين بين يديك أيها القارىء الكريم، ندعوك إلى التعامل مع كل الأفكار والآراء الواردة بروح نقدية وثورية تضع مصلحة الأمة وهدف الوحدة فوق كل اعتبار.

وكلمة أخيرة ونحن نقدم أعمال هذه الندوة، نخص بها بيروت ولبنان كله وشعبها المناضل الذي احتضن هذه الندوة بعد أن اعتذرت أكثر من عاصمة عربية على استضافتها لتؤكد وعلى الدوام أنها لا زالت منارة إشعاع لكل المناضلين والمكافحين من أجل الحرية والانعتاق، فتحية لبيروت وأهلها الصامدين، وتحية لكل لبنان وتحية للمقاومة الوطنية والإسلامية التي تسطر كل يوم ملاحم بطولية في التضحية والفداء من أجل حرية الوطن وسعادته.

الأمانة الإدارية

الجلسة الافتتاحية

- كلمة الأخ محمد المجذوب، رئيس لجنة التنسيق والمتابعة
- كلمة الدكتور حسين القوتلي
- كلمة نقيب الصحافة اللبنانية، الأستاذ محمد البعلبكي
- كلمة المنظمات الشعبية العربية، الأستاذ عبد العظيم المغربي
- كلمة الثورة الفلسطينية، الأخ تيسير قبعة
- كلمة لجنة التنسيق والمتابعة، الأستاذ جورج حاوي



كلمة الأخ

محمد المجذوب

رئيس لجنة التنسيق والمتابعة

باسم الله نبدأ وبه نستعين.

أيها الإخوة، نلتقي اليوم جميعاً في بيروت ونحن نشعر بأن هذه الأمة مهددة في وجودها ومهددة في حاضرها ومستقبلها وماضيها. نلتقي من كل الساحات العربية أعضاء ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، وكلنا إيمان بأن التحدي الذي يواجهنا يتطلب منا أن نجمع كل إمكانياتنا المادية والمعنوية، لأن هذا العدو الامبريالي الصهيوني المتحالف مع الرجعية العربية أينما كانت، إنما يعمل وبشكل مستمر لتطويق وتدمير وتركيع هذه الأمة. ونلتقي اليوم ويزداد الضغط على الأمة محاولين بذلك مزيداً من التركيع والاستسلام والخنوع لهذه الأمة، فالاجتياح الصهيوني للأرض العربية في لبنان الشقيق اليوم والقصف المتواصل لكل المواقع وبدون استثناء وتمشيط الجنوب وتهجير مئات الآلاف لهو دافع قوي يضاف إلى الدوافع السابقة لنا في ملتقى الحوار بأن نعمل وبكل قوة لتحريك جماهير الأمة العربية واستنهاضها لبناء جسم قوي يستطيع أن يتصدى لكل هذه المؤامرات، ويستطيع أن يصمد أمام كل هذه التحديات التي تواجه هذه الأمة.

الإخوة الأعزاء، وقت الكلام وتصفيف العبارات قد ولّى وحان الوقت لتحرير الإرادة العربية والمواجهة الحقيقية مع هذا العدو المتغطرس الذي يسعى وبكل وسائل القوة لسحق هذه الأمة، ان الصراع مع هذا العدو صراع وجود وليس صراع حدود، إما أن تبقى هذه الأمة على هذه الأرض وبدون شريك أو أن تزول، وهذا ما يريده العدو، وهذا ما يريده الغرب. إن الحوار من

أجل استنهاض الجماهير العربية يتطلب منا أن نعي وبكل المسؤولية التحديات الحقيقية التي تواجهنا.

أيها الإخوة، إن العمل الحقيقي اليوم لاستنهاض هذه الأمة ولتخليصها من هذا العار الذي يلاحق كل فرد فيها... العمل أيها الإخوة الكفاح المسلح وليس الحوار، لأن لا مجال للحوار مع عدو لا يعترف حتى بوجودنا. ويعمل جاهداً للقضاء على وجود هذه الأمة، فإن العمل الحقيقي هو أن نحرك الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج وأن نحرر طاقاتها المادية والمعنوية لكي نواجه هذه الهيمنة وهذه الغطرسة وهذا الصلف الصهيوني الامبريالي. ويأتي انعقاد هذه الندوة وموضوعها، الوحدة العربية والصراع العربي الصهيوني، في وقته والدليل العملي واضح وجليّ أمام الجميع، فنأمل من الجميع أن يتجهوا بالبحث والحوار إلى نقاط عملية نخلص بها إلى كيفية تحرير إرادة الجماهير الشعبية التي وحدها تستطيع أن تهزم العدو، لأن أية محاولة أخرى هي محاولة فاشلة إذا لم نستطع أن نحرك كل الجماهير العربية في مواجهة العدو. وهذا قد أثبتته التجارب عندما يواجه العدو مقاومة شعبية يهزم وينسحب من أرض المعركة، وهذا دورنا كثوار على الأرض العربية، أن نحرر إرادة الجماهير العربية وندفعها للمعركة... فتحية في هذا اليوم إلى كل المناضلين الشرفاء على هذه الأرض الطيبة من لبنان الشقيق... تحية لهم وهم يواجهون هذا الصلف ويمسحون جزءاً من العار الذي يلاحق كل فرد من هذه الأمة، عار المذلة والانبطاح والاستسلام والمساومة على شرف وكبرياء هذه الأمة لأنهم بحق وهم يقفون اليوم ويواجهون الالة الغربية بالأيادي الصهيونية وبأقل الإمكانيات يستحقون منا كل ثناء وكل وفاء ويتطلب منا أن نستعد جميعاً وأن نحرك كل ما نتمكن من تحريكه لمواجهة هذا الصلف الصهيوني. فإذا تحركنا جميعاً وبإرادة ثورية نستطيع أن نصنع المعجزات لأن هذا الكيان الصهيوني لا مستقبل له على هذه الأرض، ولكن يحتاج إلى من يستوعب هذا الدرس أو يستوعب هذه المعطية ويحرك الجماهير العربية من أجلها.

تحية إلى كل الثوار على امتداد الوطن العربي.. وإلى كل الشرفاء في هذه الأمة.. ونأمل ونتمنى أن نخرج من هذه الندوة وفي هذا الظرف بالذات، وهو قد يكون عامل محرض لنا جميعاً، أن نتكلم بعقل ثوري لا يعرف

الاستسلام ولا الخنوع ولا اليأس ولا لغة الحوار في صالونات مقفلة بعيداً عن الواقع، فنأمل أن نرقى جميعاً بحوارنا اليوم والأيام التالية له إلى إستخلاص نقاط عملية تكون دليلاً لنا للعمل الفعلي في ميدان المواجهة مع هذا العدو، ونحيي الإخوة الذين حضروا معنا على الرغم من الظروف الصعبة سواء في هذه الساحة التي تواجه اليوم ضرباً مستمراً في كل المناطق أو من كل الساحات العربية الأخرى التي قد يكون من الصعب عليهم الوصول ومنهم من لم يتمكن لأسباب كثيرة. فبالوحدة وبالإرادة الشعبية نحقق مستقبل هذه الأمة وإلى الأمام والكفاح الثوري مستمر.

كلمة الدكتور
حسين القوتلي

أيها السادة،

يسعدني أن أتوجه إليكم جميعاً بأصدق مشاعر التحية والترحيب في بلدكم لبنان الذي أحببتموه وأحبكم، وبادلتموه وفاءً بوفاء، ذلك أن سعيكم اليوم إليه، قادمين من شتى أطراف الوطن العربي، متجشمين عناء السفر، في وقت يتعرض فيه لبنان لأخطر أشكال العدوان الإسرائيلي العسكري على أرضه وشعبه من شماله إلى جنوبه ومن ساحله إلى بقاعه، بشكل يؤكد مرة أخرى أن هذا العدوان الإسرائيلي الهمجي على لبنان هو من جنس الاجتياح الإسرائيلي الهمجي الذي تعرض له العام 1982. إن مشاركتكم اليوم في هذا الملتقى العربي الكبير لا يحمل معنى التضامن مع المقاومة ومع لبنان فحسب، وإنما قبل هذا وبعده، إنما يحمل معنى المخاطرة العربية والتصدي الأكيد في مواجهة هذا العدوان وغايته بحيث تلتقون ذلك بمعنى ما من المعاني مع المقاومة الوطنية والإسلامية ومع الجيش اللبناني، ومع الجيش العربي السوري، والقوى الفلسطينية المناضلة جميعاً، في جبهة عربية عريضة واحدة هي بعرض امالنا الكبرى في الوحدة والحرية والتقدم. فأهلاً بكم أيها السادة المناضلون في بلد النضال والتضحية والشهادة.

هذا قبل

أما بعد،

فإن الوحدة العربية في قضاياها وآفاقها، كما هي مدرجة على جدول أعمالنا في هذا الملتقى، يكاد الحديث عنها في هذه الظروف، يصبح في

مستوى المأساة الحقيقية ذلك أن هذه المأساة التي تمر بها الأمة، ويتعرض لها الوطن ليست مأساة سياسية فحسب، إنما هي وفي الوقت نفسه، مأساة اجتماعية واقتصادية ونفسية وإنسانية وحضارية معاً، نرى أن علينا جميعاً إزاءها أن نفتح العيون والعقول والقلوب لنراها على حقيقتها المرة، لا لنستسلم لها، وإنما لنوظف شحنة المرارة تلك في مراجعة المواقف والمعطيات والمناهج العربية بهدف إعادة صياغة مناهج جديدة نستولدها من رحم التحديات المحلية والإقليمية والدولية نفسها، لتكون لنا من كل ذلك ولادة عربية وحدوية جديدة، خليقة بأن توفر لأمتنا الحرية والكرامة والحياة.

وفي تصورنا لهذه التحديات الراهنة التي تواجه أمتنا نكاد نذهب فيها بعيداً للوقوف على أسبابها وبداياتها، فمفاوضات التسوية المتعثرة بين العرب والعدو الإسرائيلي المحتل، لفلسطين ولبيت المقدس، ولأكناف بيت المقدس من بلاد الشام، هي في تعثرها وظلامتها نتيجة لاتفاقات كمب ديفيد، واتفاقات كمب ديفيد هي نتيجة لهزيمة العام 1967، وهزيمة العام 1967 هي نتيجة للشرذمة العربية، والشرذمة العربية هي نتيجة لمعاهدة سايكس بيكو، ومعاهدة سايكس بيكو، هي نتيجة للمسألة الشرقية التي كانت في بدايات هذا القرن الشغل الشاغل لدول الغرب جميعاً للسيطرة على شرقنا كله، شعوباً وأوطاناً وقيماً وثروات.

ولقد أصبحت عناصر المسألة الشرقية في تلك البدايات تتكرر اليوم بتفاصيلها ولكن في أطوار ومراحل متقدمة جديدة، فالرجل العثماني المريض الذي كان الغرب ينتظر موته ليستولي على إرثه، أصبح اليوم هو الرجل العربي المريض الذي قدم بعده طوعاً للغرب إرثه قبل أن يموت، ووعد بلفور بإقامة دولة إسرائيل، تجسد بإقامة دولة لها تخطت هذا الوعد بشكل عدواني عنصري لم يعرف التاريخ الإنساني له مثيلاً على الإطلاق، ومعاهدة سايكس بيكو التي قسمت الشرق إلى دول ودويلات، تفاقم بنتيجتها التقسيم إلى تفتيت، صراعاً دموياً بين الطائفة والطائفة من أبناء الوطن الواحد، وبين المذهب والمذهب من أبناء الطائفة الواحدة، وبين الحزب والحزب من أبناء المذهب الواحد، ولقد كان لبنان في حربه المأساة التي أحرقت سبعة عشر عاماً من عمر كل واحد منا النموذج الأسوأ لهذا التفتيت.

أما مصادمة العروبة المكية بالإسلام العثماني بغية القضاء على الاثنين معاً فقد تحول اليوم إلى مصادمة أكثر شراسة بين الأنظمة العربية والحركات الإسلامية للقضاء على الاثنين معاً، نقول هذا وقلوبنا تنبض من أجل مصر وشعب مصر، ومن أجل الجزائر وشعب الجزائر، خوفاً على المصير وأملاً بالقضاء على هذه الفتنة من جذورها.

ولقد مرت سوريا ولبنان، قبل الحرب اللبنانية وأثناءها في نفق هذه الفتنة، غير أن وعي القادة في سوريا ولبنان، قدر له أن يخرج البلدين من هذا النفق المظلم بأمرين توحيديين لم يتوفر مثلهما لأي بلدين عربيين اخرين، وهما الهوية العربية للبنان أولاً، ومن بعدها معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق التي وقعت بين البلدين.

ولكن، وعلى الرغم من ذلك كله، بما في ذلك «النظام الدولي» الجديد الذي يفرز يوماً بعد آخر تحديات يتبعها بتحديات في وجه أمتنا، ليس بأقلها الفتنة الطائفية في مصر، والصراعات الدموية في الجزائر، وحصار ليبيا، واتهام سوريا باحتضان الإرهاب، نقول على الرغم من ذلك كله، فإننا في لبنان بشكل خاص نحاول أن نحصر هذه التحديات جميعاً التي تحاول القضاء على هويتنا العربية وآمالنا في الوحدة والتقدم، بثلاثة:

أولها: استبدال الهوية العربية بهوية شرق أوسطية تكون فيها إسرائيل هي صاحبة السيادة على المنطقة كلها.

وثانيها: تخطي الهوية الوطنية بالهوية الإنسانية التي لا غرض لها إلا وضع إسرائيل شعباً مختاراً يقود الإنسانية كلها.

وثالثها: استبدال الحوار العربي العربي، والعربي الديني، بالحوار بين الأديان الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام بحيث يؤدي هذا الحوار إلى تبرئة إسرائيل واليهود عامة من العنصرية والاثام التاريخية المعروفة، علماً بأن هذه الاستبدالات الثلاثة هي في أساس مسيرة التطبيع وغايته البعيدة.

أيها السادة،

إذا كانت هذه العناوين الثلاثة هي التي تلخص مجمل التحديات التي يقذفها في «وجهنا النظام الدولي الجديد»، بقيادة أميركا، فإن مبررات المواجهة، وفي مقدمتها الحرص على وحدة الأمة، لا يجوز في ظننا أن يكون

مجرد رد فعل على تحديات هذا النظام، وإنما قبل هذا وبعده للتعاضد والتعاون في مواجهة التآكل الذاتي للأمة العربية. من هنا، فإن الالتزام بقاعدة تعايش الأنظمة العربية وتضامنها، في طريق إطلاق وإنشاء وحدات قاعدية لإرساء بُنى مجتمعية متشابكة، وثقافة عربية وحدوية، وممارسة ديمقراطية حقيقية، والمبادرة إلى المصالحة الداخلية وتعزيز الوحدة الوطنية، في كل قطر من الأقطار. إن ذلك كله سوف يكون بالتأكيد، وأنتم الأقدر على ترجمته في هذا الملتقى، المدخل الحقيقي للوحدة التي نطمح إليها جميعاً، وحدة توفر لنا وللإنسانية الكرامة والحياة.

إنني أيها السادة وأنا أكرر شكري لكم لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر باسم هذا الملتقى إلى الحكومة اللبنانية التي استضافته وفتحت صدرها وذراعيها له، بكل ما عرف عن لبنان من حرص على حرية التعبير وديمقراطية الممارسة.

كمال الغريب

ممثل نقيب الصحافة

أيها الإخوة.. اسمحوا لي في البداية أن أرحب بكم في بلدكم لبنان.. كما اسمحوا لي أن أقدم إليكم تحيات نقيب الصحافة الذي تعذر عليه الحضور.

أيها الإخوة..

أن تُعقد هذه الندوة بالأشرفية، في عقر دار المسيحيين لدليل على أن الوحدة العربية في الأساس نابعة من صميمهم، ونحن كنا ولا نزال من رواد هذه الوحدة الأولى، وتشهد على ذلك مواقفنا التي كانت تصدر في مجلتنا «الشمس» التي كانت تصدر في عهدة والدنا المرحوم إميل الغريب، منذ العام 1915 حتى اليوم، ولنا في موضوع الوحدة العربية جولات موفقة صريحة وجريئة، وقد أصدرنا عدداً خاصاً في عام 1939 بموضوع الوحدة العربية فتضمن آراء كبار السياسيين العرب وكتّابهم، منعتنا السلطات الفرنسية في ذلك الحين من توزيعه، فصادرته من مكتب المجلة وكان السؤال الذي طرح على السياسيين العرب وكتّابهم هو: هل الوحدة العربية حقيقة أم خيال؟ وهذا السؤال لا يزال مطروحاً عندنا، وأوجهه اليوم إلى كل العاملين، في حقلي العروبة والوحدة العربية، آملاً الجواب عليه في هذه الندوة، وشكراً.

كلمة المنظمات الشعبية العربية

الأستاذ عبدالعظيم المغربي

الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب:

الإخوة والأخوات..

سمعت كما سمعتم كلمات في مناسبة انعقاد جمعنا هذا وأثارت بعض هذه الكلمات بعض الذكريات من سايكس ـ بيكو إلى هذا العدوان. لكني وأنا أتذكر، تذكرت أيضاً وبمناسبة انعقاد هذه الندوة تحديداً وبمناسبة هذا الشهر الذي تعقد فيه ذكريات أخرى.. يذكرني كما يذكركم في اعتقادي شهر تموز أو يوليو بذكريات تتناقض مع ما نعيشه اليوم، نتذكر فيه حركة المد القومي العربي، حركة النضال العربي بكل فصائله في كل ساحاته ضد الاستعمار والاستغلال والتخلف. هذه الحركة التي توجت في يوليو 1952 نفسها بثورة 23 يوليو بقيادة الزعيم خالد الذكر جمال عبدالناصر، في يوليو أو ثورة يوليو العربية كان التضامن والمشاركة العربية من الأمة لكل الأمة من الجزائر حتى اليمن، في ثورة يوليو دروس وعبر إذ انتكست الثورة في 67 وظلت ممسكة بإرادتها، تلد الأمة ثورة أخرى في ليبيا وفي السودان، إذا شهدت الأمة بعض الهجمات الامبريالية والصهيونية، بادرت الثورة بالدفاع وقطع الطريق على المعتدي.. حدث هذا في لبنان في 56 وحدث هذا في الخليج في 62 وحدث هذا في سوريا في 67.. والأمثلة كثيرة.. في يوليو بدأنا محاولة تجسيد الحلم في دولة الوحدة وأقمنا أول نموذج للوحدة العربية، شابه كثير من الأخطاء ولم يكتب له الاستمرار لكنه كان قد قام وتحقق على الأرض وأثبت أن الحلم قابل للتحقيق الفعلي وأننا إذا كنا قد أقمنا وفشلنا فنستطيع في الغد القريب أن نقيم وننجح وأننا إذا كنا قد أقمناها في سوريا

كما أقمناها اليوم في اليمن، فإننا قادرون بإذن الله وتضامن الأمة واستمرار روح النضال فيها من إقامة الوحدة العربية الشاملة، هذه الوحدة التي بجزء منها وليس بكلها كما قال البعض، الآن قادرة على حماية الأمة كلها. لكن يوليو الذي نتذكر فيه كل ذلك، هو يوليو الذي نعيشه اليوم. يوليو الذي يتم فيه العدوان تلو العدوان على الأمة العربية. مثلاً في العراق، فلا ينهض مدافع في أي أرض عربية أخرى، ونسمع تصريحات غريبة كأن يصدر تصريح على لسان وزير خارجية أكبر دولة عربية يقول: نأمل أن يكون هذا الأسلوب هو الأسلوب الذي يتم التعامل به في البوسنة والهرسك، كما لو أنه إذا قامت أمريكا بذات الأسلوب في البوسنة والهرسك، فإن ذلك يعطي مشروعية لما فعلته وتفعله بالعراق أو بأي مكان في الأمة العربية. تحاصر الجماهيرية الليبية هذا الحصار الذي قارب العامين ويجتمع وزراء الخارجية العرب في جامعة الدول العربية، وأنا أقول هذا بمناسبة انعقاد مجلس وزراء الخارجية العرب في سورية السبت القادم، لأن حصار الجماهيرية يتميز بأنه قضية لم يحدث عليها خلاف داخل الأمة، لا بين منظماتها الديمقراطية وأحزابها السياسية ولا أنظمتها الحاكمة، إجماع رسمي وشعبي كامل على عدالة الموقف الليبي وحقه في التحرر من هذا العدوان الواقع عليه وإدانة لذات العدوان والقوى التي قامت به، ومع هذا حينما انعقد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في العام الماضي في جامعة الدول العربية لبحث هذه القضية قام أحد وزراء الخارجية العرب في دولة خليجية لكي يقول لا تنتظروا منّا أن نوقع على بيان يدين الولايات المتحدة الأمريكية، بل لا تنتظروا منا أن نوقع على بيان فيه كلمة تغضب الولايات المتحدة الأمريكية، إبحثوا لكم عن أي صيغة توفيقية تسترون بها وجهكم أمام أجهزة الإعلام الخارجية ونحن نوقع معكم.. أكثر من ذلك مستحيل وقد كان.. وتبع هذا القول حوالى عشر دول عربية على لسان وزراء خارجيتها. اليوم يحدث في الجنوب اللبناني وعلى الأرض اللبنانية وللحركة الوطنية اللبنانية وقواها المناضلة الإسلامية والجيش السوري ما يحدث ومن قبل ومن بعد يحدث في فلسطين للانتفاضة الباسلة، لأمل الأمة في الصمود والاستمرار ما يحدث ولا نجد موقفاً عملياً داعماً لنضال الأمة من هذه النظم وهذه الحكومات على الأقل مساوياً لما تقوم مع بعض دول أمريكا اللاتينية مثل الكونترا أو في التبرع لحديقة حيوانات لندن. هذا يعني

بوضوح وأقولها بملء الفم سقوط النظام العربي الرسمي، أقولها مرة ثانية سقوط النظام العربي الرسمي، ونحن نجدف في الهواء ونحرث في البحر لو انتظرنا من هذه النظم أي فعل أي موقف يحافظ على كرامة الأمة ويسترد لها حقاً مغتصباً.

من هنا أيها الإخوة الأعزاء، يأتي أهمية دور الحركة الشعبية في منظماتها الديمقراطية، في نقاباتها وروابطها وجمعياتها واتحاداتها، في أحزابها السياسية، المسؤولية صارت على أكتافنا نحن.. على عاتقنا نحن.. وفي ذات الوقت نحن ندرك القيود التي تكبل بها النظم العربية حركة الشعب العربي في كل قطر من أقطارها. كثير من البلدان يعيش تحت طائلة قانون الطوارىء وما يسمى بالقوانين سيئة السمعة والمقيدة للحرية، وكثير من المنظمات والنقابات والاتحادات تحكم حركتها وتقيدها الإدارة الحكومية وتفقدها استقلاليتها، لكننا نرصد في ذات الوقت الحركة المتنامية النضالية لهذه القوى الوطنية في منظماتها الديمقراطية الساعية إلى استقلالها حتى تؤدي دورها الذي اعتادت أن تؤديه في زمن المد القومي تضامناً مع كل جزء من أرضها العربية، مع كل نفر من شعبها العربي يتعرض لعدوان.. أين حادثة الباخرة كليوبترا وموقف الأمة منها؟ أين المظاهرات التي كانت تشتعل ناراً في كل شارع عربي حينما يتم عدوان على الثورة الجزائرية من فرنسا قبل الاستقلال.. أين التضامن حينما كنا نقول أن القضية المركزية للأمة العربية هي القضية الفلسطينية كان تعبيراً عن حقيقة وواقع وإحساس وشعور في قلب وعقل وعصب كل مواطن عربي، اليوم نتكلم عن الصراع «الإسرائيلي» الفلسطيني. كأنه انتهى كما أنه مقدر أن تختفي كلمة القومية العربية والوحدة العربية والأمة العربية، هم يعملون على أن يختفي اصطلاح الصراع العربي الصهيوني. وحتى في إطار الصراع «الإسرائيلي» الفلسطيني هم يعملون على أن تختفي كلمة منظمة التحرير الفلسطينية وأن تختفي كلمة القدس العربية. كل ذلك يحدث والتصريحات التي نسمعها من ممثلي النظام الرسمي هو أن ذلك لن يحول دون مزيد من الصبر واستمرار المفاوضات. لذلك أعتقد أن مسؤوليتنا كبيرة وجسيمة. نحن نحلم حلماً مشروعاً، نعيش واقعاً بالغ السوء ندركه ونعترف به، لكننا نعتقد أن حلمنا قابل للتحقق وأن القيود التي تكبلنا يمكننا إذا أحسنّا توظيف قدراتنا

وإذا تفهمنا الظروف التي تمر بنا وإذا وحدنا إرادتنا، وإذا غلّبنا ما يواجه الأمة على ما بيننا من تناقضات. إننا بعد كل ذلك سنكون قادرين على تحقيق ما هو مطلوب منا. واليوم إذ نتكلم عن الوحدة فإن وجودنا على الأرض اللبنانية في وقت يحدث فيه هذا الهجوم البربري على الجنوب اللبناني هو في جزء منه تعبير منكم يا من تعبّرون عن أشرف ضمير في الأمة العربية، تعبير منكم عن تضامن الأمة كلها مع شعبها العربي في لبنان، مع جنوبها مع قواها المناضلة، وفّقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة الثورة الفلسطينية

للأخ تيسير قبعة

الأخوات والإخوة الحضور، تنعقد ندوتنا في بيروت الصمود والتصدي بعد ما اعتلت جراحها ونهضت من الظروف القاهرة التي مرت بها لتعود بيروت ولبنان عموماً منارة قومية وثقافية في منطقتنا العربية ككل ولم يقع اختيارنا على بيروت صدفة بل ما هو إلا وفاءً لبطولة الشعب اللبناني ولكفاحيته العالية ولما يتميز به من روح تضامنية وكفاحية واعية. لم ترق للعدو الصهيوني، فقام في هذه الأيام بعدوان غاشم لا زال مستمراً على لبنان وعلى جنوبه البطل يستهدف منه ابتزاز المفاوض العربي ودفعه للقبول بشروط الاستسلام الإسرائيلي الأمريكي وتصفية القضية الفلسطينية والضغط للنيل من المقاومة اللبنانية البطلة. إنني أعلن هنا أننا نقف مع هذه المقاومة الشريفة ومع الشعب اللبناني البطل ومع حكومة لبنان فألف تحية وتحية للشعب اللبناني ومقاومته الباسلة، ولا يسعني كذلك إلا أن أتقدم بالشكر والعرفان لملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي على ما بذله من جهود مضنية ومثابرة دائمة لتنظيم هذه الندوة بشأن الوحدة العربية والصراع العربي الصهيوني، وما كان لملتقى الحوار أن يهيىء لنا هذه الظروف المؤاتية لعملنا بدون المساعدة الجليلة من كافة الهيئات الرسمية والشعبية والشخصيات اللبنانية التي ساهمت في الإعداد والتنظيم، نعود لنقول بيروت لبنان العروبة من باب الوفاء والإكبار لحركة المقاومة الوطنية والإسلامية التي فرضت نموذجاً رائداً في الصراع العربي الصهيوني، فهي التي كانت السباقة والرائدة في فرض انسحاب صهيوني من أرض عربية محتلة وهي التي لا تزال تشكل جبهة التحام نضالي مع العدو

لتفرض عليه الانسحاب من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة دون قيد أو شرط. والأنموذج اللبناني كان هادياً للشعب الفلسطيني في تفجير انتفاضته الباسلة ذراع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني لفرض الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة وتحقيق الحرية والاستقلال. وهكذا، يلتقي الأنموذجين اللبناني والفلسطيني ليمثلا نهجاً في عملية الصراع وطريقاً صحيحاً لدحر الغزاة الصهاينة.

الإخوة الأعزاء.. لقد تداعينا من وطننا العربي كنخبة ملتصقة أشد الالتصاق مع الجماهير للحوار فيما آلت إليه الأوضاع في منطقتنا، واستنباط الاستنتاجات الرئيسية واشتقاق المنهج الأفضل للنهوض الوطني والقومي وسيكون لأطروحاتكم وحواراتكم شديد الأثر على عملية الوصول إلى النتائج المرجوة، ولعل أولى الفرضيات الأساسية التي ستنطلقون منها أن التجربة قد أثبتت بأن لا حياة للتجزئة وأن القطرية المغلقة والارتداد للذات الوطنية لن تستطيع النهوض بالمهام والمتطلبات الآنية والمستقبلية. فلقد أثبتت تجاربنا نحن كأمة عربية، وتجارب الشعوب الأخرى، أن التجزئة هي الداء وأن الوحدة هي الدواء الشافي والخالص لمعضلات جماهير أمتنا العربية. فها هي التكتلات العالمية على أسس قومية وإقليمية وجغرافية قد غدت واحدة من سمات هذه الحقبة. ولقد أثبتت الأحداث مجدداً أن لا خروج من المأزق الوطني والقومي على صعيدي الصراع العربي الصهيوني والتنمية المستديمة إلا بالاعتماد على الذات وتفجير الطاقات وإشاعة الحريات الديمقراطية وضمانها وإشراك الجماهير العريضة في اتخاذ وتنفيذ القرارات على حد سواء. ومخزون الأمة ضخم على كافة الصعد الاقتصادية والبشرية والثروات الطبيعية وحتى العلمية والثقافية والتقنية، فما هي أفضل السبل لتفجير هذا المخزون وما هي الخطط الأقوم الكفيلة بالنهوض من المأزق، وما هي أفضل مناهج العمل للتصدي للتحديات؟ هذه أسئلة تشكل مفاتيح للحلول وموضوعات للنقاش وقضايا حوارنا في ندوتنا هذه وهي على كل حال ليست حصرية. فموضوعات حوارنا أشمل إذ إن ما ستؤول إليه مجريات التسويات المجحفة والتي يجري الإعداد والترويج لها سيكون لها أكبر الأثر بل الأثر المركزي على الصورة المستقبلية لأمتنا، فما يجري كما تعلمون ليس إلا محاولات لتصفية ما تبقى من إنجازات لأمتنا وإعادة تركيب منطقتنا بما يتلاءم مع ادعاء «النظام الدولي

الجديد» القائم على أحادية القطبية الأمريكية وهي محاولات فاشلة لامحالة، كونها تتناقض مع قوانين التوازن الطبيعي والتاريخي عدا عن أن أمريكا ذاتها مأزومة من رأسها حتى أخمص قدميها، وعليه فإن ما يجري ليس إلا انفلاتة قصيرة للتاريخ وليس قدراً دائماً. وحتى نعجل من تقصير هذه الانفلاتة في منطقتنا فلا بد من إعادة الروح والحركة والنشاط لبلسم التلاحم العربي في إطار أنشطة وحدوية كفيلة للتصدي للعربدة والسطوة الأمريكية في منطقتنا. تقوم السياسة الأمريكية على أساس مبدأ الاحتواء المتدرج. فلقد بدأت بالعدوان والعقوبات على الجماهيرية العربية الليبية منذ أواسط العقد الماضي، أتبعتها بالعدوان البربري على العراق وشعبه وأسبقته بإغراق لبنان وشعبه في حرب أهلية وتوتر دائم مع العدو الصهيوني، وها هي تحاول الإطباق على المنطقة تحت تسمية التسوية والشراكة الكاملة والمصالح القومية الأمريكية إلى آخر ما هنالك من تسميات التدخل الفظ وفرض الهيمنة واستمرار النهب الفاحش للنفط وجعل المنطقة سوقاً أمريكية خالصة بمشاركة صهيونية تحت لافتات المفاوضات المتعددة الأطراف. لقد وصل مسار فرض التطبيع عبر تلك المفاوضات المتعددة الأطراف إلى البوابات العربية في القاهرة وتونس حيث ستنعقد لجنة اللاجئين في تونس في أواسط تشرين الأول - أوكتوبر القادم في حين ستنعقد لجنة البيئة في القاهرة في الشهر الذي يليه، ويأتي الاقتحام التطبيعي هذا في وقت لم تتورع فيه بعض الأنظمة العربية عن إلغاء بعض بنود المقاطعة العربية، وإذا كان مسار التطبيع هذا يجري على أساس اقتصادي، فإنه وبالضرورة سيطال الجوانب الأخرى وفي مقدمتها الجانب الثقافي، الأمر الذي يتطلب منه أن نوليه حقه في البحث والحوار لتحصين بيتنا ولإشهار رفضنا للتطبيع على كافة صوره وأشكاله ولتجنيد الوسائل والإمكانيات الضرورية لإفشاله، كما أفشلته الجماهير المصرية. إننا بحاجة إلى تحديث خطابنا ومصطلحاتنا لإعطائها مضامين غير شكلية ودعاوية صرفة، ولكن لمقاربتها مع لغة وقضايا أمتنا. إننا بحاجة إلى إعادة الروح والفعالية إلى الفكر القومي وإعادة صياغته وتوسيع نشره وتعميمه لتحصين أمتنا من الغزو الثقافي الراهن والمنظور، ولا تقل الحاجة إلى استنباط أشكال نضالية إضافية ومستحدثة بغية الوصول إلى الوحدة القومية في مواجهة الغزوة الصهيونية. تبقى الإجابة على هذه الإشكاليات مرهونة بحوارنا الديمقراطي الصريح والمسؤول لنخطو خطوة

نحو هدفنا السامي هدف الوحدة العربية، وإنني على ثقة بأن الأخوات والإخوة الحضور لهم من سعة المعرفة وعمق التجربة والشعور بالمسؤولية ما سيضفي على ندوتنا الجديد والجدوى المرجوة، وشكراً.

كلمة لجنة التنسيق والمتابعة اللبنانية

الأستاذ جورج حاوي

مسكينة هذه الندوة. عندما قررناها في ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي تحت عنوان [الوحدة العربية والصراع العربي «الإسرائيلي»] كمحاولة لتعزيز حججنا القومية في مواجهة عملية التطبيع وكمحاولة لإظهار خطر التسوية المذلة على الوحدة وأهمية الوحدة في النضال ضد التطبيع والتسوية لم نكن ندرك أن شبح التطبيع يسبقنا إلى العواصم العربية واحدة واحدة فتعتذر، إلى أن كان حظ هذه الندوة انعقادها في لبنان، فإذا بحظها يأتي وسط هذا العدوان «الإسرائيلي» الغاشم الذي يشغل اللبنانيين في جنوبهم وبقاعهم الغربي وفي جبلهم وعاصمتهم والشمال ويشغل المناضلين منهم ويشغل الصحافة والمفكرين فيجعلنا أمام سؤال واجهناه بالأمس، هل نؤجل هذه الندوة أم نمضي بها؟ ونقرر رغم هذه الظروف أن نمضي بالندوة لنحولها إلى لقاء تضامني مع الشعب اللبناني، مع المقاومة الباسلة للعدوان في الجنوب والبقاع الغربي، ولنبحث أيضاً في ظل وضع ساخن في سبل تعزيز النضال من أجل الوحدة العربية لأن تسخين الأوضاع ليس فقط ملائماً للامبريالية من أجل فرض حلولها، بل قد يكون أيضاً ملائماً للشعوب من أجل يقظتها وللقوى الثورية العربية من أجل نهضتها، ولا يسعني في هذا السياق إلا أن أنوه بموقف الحكومة اللبنانية كقرار سياسي في المواجهة في الجنوب وكموقف عملي من قبل الجيش اللبناني الذي يقوم بدوره وضمن طاقاته وإمكانياته في الدفاع عن أرض الوطن وذلك لعمري حدث بالغ الأهمية في تاريخ لبنان، فبالمقارنة مع الاجتياح عام 1982 نجد اختلافاً جوهرياً في الظروف اللبنانية التي يجري في ظلها هذا الاجتياح الراهن، عام 1982 كانت السلطة طرفاً في

العدوان شريكاً فيه تستجلبه وتستدعيه لتستخدمه واهمة في تصفية الأرض اللبنانية من جرثومة المقاومة، فلسطينية ووطنية لبنانية، وفي حل أزمتها وفق مصالحها، ولتعزيز نظام التسلط والامتيازات. الوضع الآن مختلف، فبعد اتفاق الطائف وبعد بداية تطبيق خطوات جدية على طريق الحل للأزمة اللبنانية، جرى تثبيت عروبة لبنان وجرى تحديد أعدائه بدقة وإخوته وأشقائه وأصدقائه بدقة، ويسرنا أن التصرف مبدئياً لا يزال يجري على هذا الأساس، عام 1982 كانت فئة من اللبنانيين أيضاً مع العدوان أو تحمل أوهاماً بإمكانيات «إسرائيل» بمساعدتها على تحقيق أهدافها الداخلية، الآن لا يرتفع في لبنان جهاراً على الأقل صوت يراهن على العدوان الإسرائيلي أو يفاخر بالعلاقة مع إسرائيل، وهذا لعمري حدث بالغ الأهمية في لبنان. أن تنهار الأوهام التي بنيت عند بعض اللبنانيين وتخطت بعض القيادات لتصل إلى شرائح لبنانية واسعة، أن تنحسر الأوهام حول نوايا إسرائيل في مساعدة لبنان ومسيحييه ليكتشف اللبنانيون عامة والمسيحيون خاصة أن «إسرائيل» إن هي إلا أداة لتفتيت لبنان وتجزئته وشرذمته وأن مسيحيي لبنان ليسوا إلا وقوداً في مشروعها والمشروع الغربي الاستعماري الشامل. نحيي هذه الوحدة الوطنية الشعبية اللبنانية الحقيقية التي تبرز اليوم في مواجهة العدوان. ثالث الفوارق أننا عام 82، نحن كحركة وطنية لبنانية وكمقاومة فلسطينية، في ظل القيادة المشتركة للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، كنا نقاتل في الجنوب والبقاع الغربي والمناطق اللبنانية الأخرى ونحن على تناقض مع الجماهير الشعبية في تلك المناطق، فحجم تجاوزاتنا وأخطائنا كان قد عزلنا عن الجماهير وجَعَل المناخ مؤاتٍ لأي عمل يعلن رغبته في تخليص الناس منا. طبيعة المقاومة آنذاك وأهدافها ثم بعض ممارساتها والتمويه الذي جرى مرافقاً للعدوان من جهة أخرى أسهم في ذلك الوضع. اليوم الوضع مختلف، فالشعب اللبناني كله يحتضن المقاومة بل كله يقاوم والفضل في ذلك يعود لذلك القرار التاريخي الشجاع بإطلاق جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال «الإسرائيلي». في السادس عشر من أيلول عام 1982 ثم في انطلاقة المقاومة الإسلامية بما جعل المقاومة قضية كل اللبنانيين بكل توجهاتهم الوطنية يتقدم فصيل منها لإمكانيات أكبر ويتراجع فصيل آخر مرغماً تحت ضغط الظروف والإمكانيات ولكن الكل يجمع على أنها السلاح الأمضى في مواجهة الاحتلال «الإسرائيلي». عام 1982

لم يكن محسوماً عند اللبنانيين من هم أعداء لبنان ومن هم أشقاء لبنان وأصدقائه. الآن بات أي مواطن لبناني في أية بقعة من بقاع لبنان يشير إلى «إسرائيل» ويشير إلى من هم وراء «إسرائيل» ويحدد الامبريالية الأمريكية بالتسمية ويفهم التصريحات المنطلقة من «كلنتون» ومن ممثلي أمريكا المركزة في هجوم قذر على حزب الله وإيران. إن ذلك هو تغطية للعملية «الإسرائيلية» وتبنّ لها وأمر عمليات بها، ويدرك في المقابل أن التلاحم الذي يجري في الساحة بين المقاتلين اللبنانيين وبين المقاتلين الفلسطينيين وبين الجيش العربي السوري، والتعاطف الشعبي العربي وإن لم يتخذ الأبعاد التي نرجوها يشكل ذلك امتداداً واسعاً لهذه الظاهرة الفلسطينية المنطلقة من الانتفاضة في فلسطين، الوطنية اللبنانية المنطلقة من هذه الرغبة الاجماعية في مقاومة الاحتلال. هذا الفارق ليس قليلاً وعلى اللبنانيين أن يروه وأن يقيِّموه وأن ينطلقوا منه لتأكيد رغبتهم وتصميمهم على العمل من أجل توطيد الوحدة الوطنية الداخلية ومنع كل أشكال الفتنة ومنع تحقيق شروط العدوان التي تبرز بوضوح. الضغط من أجل نزع سلاح المقاومة، الضغط من أجل تصفية المقاومة، الضغط من أجل نزع السلاح الأساسي في يد العرب اليوم، في مواجهة ضغط أمريكا و«إسرائيل» في مفاوضات التسوية. هذا التقييم لا يمنعنا من تقديم بعض الملاحظات: أول هذه الملاحظات: ضرورة قيام الحكومة بعمل سريع وفعال لنصرة الصامدين في الجنوب والمهجرين الباحثين عن مأوى وعن لقمة عيش: إن القدر أقصى من الأمنيات، جاء العدو ليعلمنا أن الأولويات في بلد يواجه الاحتلال «الإسرائيلي» ليست شق أوتوستراد ولا بناء مدينة رياضية ولا تعمير وسط تجاري بل توفير كل مستلزمات الصمود من أجل إزالة العدوان **أولاً**، وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة **ثانياً**، ليتمكن اللبنانيون من تعزيز لحمتهم في مواجهة التحديات وتحقيق الحد الأدنى من المطالب المعيشية الملحة، **ثالثاً**: التطلع بتفاؤل إلى إعمار يترافق مع مهمة إعمار الأرض ببناء الإنسان أيضاً.

ثاني هذه الملاحظات. ينبغي على الحكومة اللبنانية أن لا تضيق ذرعاً في تحرك شعبي دعا إليه طرف مقاوم. فما هو مبرر هذا النزق الذي صدر بالأمس عن لجنة وزارية كلفت باتخاذ التدابير لمواجهة خطر العدوان في

الجنوب لتمنع الاجتماعات والتظاهرات وكل أشكال التجمع ولم يعد أمام هذا الشعب هنا في بيروت وفي طرابلس وفي سواها من وسيلة للتعبير إلا أن ينزل إلى الشارع ليعبر عن رأيه فليسمح لهذه المظاهرة، فلتنطلق هذه المظاهرة. . أنا شخصياً سأذهب للمشاركة بها أياً كانت الظروف.

ثالث هذه الملاحظات، إلامَ هذا الاستمرار في التفاوض؟ ينبغي أن يخرج لبنان فوراً من إطار المفاوضات. ونحن في هذا السياق نثمّن ما صدر عن لجنتي الخارجية والدفاع من توصية للحكومة بعدم الاستمرار بالمشاركة في المفاوضات، ليس أمام لبنان شيئاً يخسره من الانسحاب وأمامه الكثير ليخسر إن استمر في هذه العملية الإذلالية له.

رابع هذه الملاحظات، لهجة أكثر ارتفاعاً حيال الأشقاء العرب لتحميلهم مسؤولياتهم في مواجهة العدوان. بضع خيم للمهجرين، إذا لم يكن بضعة مدافع وبضع طائرات. مزيد من اللهجة الأقسى لتحميل النظام الرسمي العربي والأطر الشعبية غير الرسمية على الصعيد العربي مسؤولياتها بهذا الصدد. ثم نستطرد دعوتنا إلى الدول العربية الأخرى للانسحاب من المفاوضات، فإذا كانت «إسرائيل» تحاول من خلال عدوانها أن تبرز الموقف العربي المشارك في المفاوضات في ظل نسبة قوى غير مؤاتية له أصلاً، فليكن جوابنا جواباً سلبياً باتجاه السعي لتغيير نسبة القوى لاحقاً من أجل مفاوضات تجري ربما يوماً في ظل وضع يسمح بالأمل في تحقيق حد أدنى من المطالب. لغة واقعية نستخدمها، وإن كنا نحن وأنا، لا نعتقد أن المفاوضات هي وسيلة لتحقيق هذه المطالب. في هذا السياق، ما يقلقنا أكثر من المفاوضات الثنائية، حيث أننا نثق بسلامة الموقف العربي السوري وبتمسكه بالثوابت الوطنية والقومية، وبعدم قدرة المفاوض الفلسطيني على التفريط بالأساسي من حقوق شعب فلسطين، ما يقلقنا أكثر مما يجري في المفاوضات الثنائية هو ذلك الذي يجري في المفاوضات المتعددة الأطراف حيث التطبيع على قدم وساق وحيث المؤامرة الكبرى على وجود الأمة العربية، على وجودنا حتى ككيانات فرض الاستعمار تجزئتها وستفرض الامبريالية الصهيونية تفتيتها أكثر فأكثر، تفتيتها بين طوائف ومذاهب وملل وتيارات وانتماءات إثنية كي تبقى «إسرائيل» الحقيقة الأساسية المسيطرة في هذه المنطقة. هذه الملاحظات لا نسوقها فقط

أمام الأنظمة بل نضعها أمامنا مهاماً عملية للنضال. لندعو كذلك إلى وقف هذه الحالة المدمرة داخل بعض الأقطار العربية، والمدمرة في العلاقة فيما بين الأقطار العربية. وهل من ذل أقصى من أن يحترق لبنان تحت وطأة القذائف الأمريكية «الإسرائيلية» وأن تحترق بعض البلدان العربية تحت وطأة صراع داخلي لا يخدم في النهاية بهذه الأساليب إلا العدو «الإسرائيلي». فلتتوقف تلك الحروب المدمرة، ولنعمد إلى لغة الحوار والمنطق مع إدراكنا بمسؤولية القمع الرسمي عن تفجير تلك الصراعات، نحن لا نتوجه فقط إلى السلطات لتقلع عن سياسة القمع التي لم تعد وسيلة لحماية نظام، بل كذلك إلى الحركة الثورية التي يفترض بها أن لا تنجر إلى ما يخدم مخطط السلطة والمخططات الامبريالية والصهيونية في بعض الأوقات. نحو حد أدنى من التضامن الوطني داخل كل قطر، نحو حد أدنى من التضامن العربي لمواجهة التحديات.. بذلك يمكن أن نرد على العدوان الغاشم فوق الأرض اللبنانية وعلى شروطه اللاحقة، بذلك يمكن أن نصد الهجمة المركزة على سورية في لبنان وفي سورية وفي الإطار المحيط، بذلك يمكن أن نتضامن مع الثورة الفلسطينية ومع الانتفاضة، بذلك يمكن أن نتضامن مع الجماهيرية وأن نمكنها من أن تكسر الحصار من حولها، ويمكن أن نكسر كذلك الحصار على شعب العراق، وأن نحقق تقدماً في مسار نضالنا فوق كل الساحات. وقبل أن أنتهي أتوجه بنداء خاص إلى الساحة الفلسطينية، إلى متى هذا الإمعان في نهج ليست نتائجه إلا المزيد من تفتيت الصفوف، ومن موقع المودة والثقة والمحبة أتوجه إلى الأخ رئيس منظمة التحرير الفلسطينية رئيس الدولة الفلسطينية ياسر عرفات، اقلب يا أبو عمار الطاولة.. انسحب من المفاوضات.. إدعُ إلى مؤتمر وطني فلسطيني وليس إلى مجلس وطني فلسطيني.. إبدأ حواراً داخلياً حقيقياً يوحد الشعب الفلسطيني بكل فئاته في الداخل والخارج في مواجهة مؤامرة التصفية التي تريد مرونة فتوقيعاً فشطباً أكيداً للوجود وللحقوق وللتمثيل. ولا تعتقد أن أحداً بإمكانه أن يوقع إن لم توقع، ولا تعتقد أن أحداً بإمكانه أن يفاوض إن لم تفاوض، ولا تعتقد أن هذه الأمة ستبقى غارقة في سبات عميق، إن وجد من يهز أمامها عصا المواجهة الحقيقية، عصا المواجهة القومية الحقيقية. فالحالة لم تكن أفضل عام 48 غير أن الإرادات الشعبية التي تكاثرت من هنا وهناك، ثم ارتفعت على يد عبدالناصر في ثورته المجيدة التي نحتفل في هذه

الأيام بذكراها حرّكت مشروعاً قومياً وطنياً تقدمياً أظهر إمكانيات هذه الأمة وطاقاتها، إن هذا الدور يبحث الآن عن بطل. هذا هو التحدي أمام الوطنيين جميعاً، أمام الأحزاب التقدمية، أمام القوى القومية، أمام الأحزاب الشيوعية، أمام التيارات الإسلامية المجاهدة.. هذا هو التحدي.. أمام المثقفين العرب، أمام الشباب والطلاب والنساء.. فلتكن ندوتنا خطوة على هذا الطريق. وشكراً.

المحور الأوّل:

الوحدة العربية في العصر الحديث

المبحث الأول:

العوامل والإشكاليات

الورقة الأولى: للدكتور رفعت سيد أحمد

الورقة الثانية: للدكتور مبروك الفايد

المبحث الأول:

العوامل والإشكاليات

الورقة الأولى

الدكتور رفعت سيد أحمد(*)

بين يدي الدراسة

لا ريب ونحن نبحث في قضية الوحدة العربية في العصر الحديث نلحظ حقيقة هامة وهي أنه على الرغم من مناخ الإحباط العام، الذي يسود منطقتنا العربية منذ فترة طويلة، وبالرغم من تراجع العديد من المسلّمات العربية منذ انكسار يونيو 1967 وحتى اليوم، إلا أن (حلم) تحقيق الوحدة العربية، لا يزال ماثلاً في الضمير الجمعي لهذه الأمة.

فحول هذا (الحُلم) تشكلت وقائع، وحقائق دفعت الأجيال المتتالية، ثمن تأكيدها، والوصول بها إلى ذروة الاكتمال والتحقق.

وحول هذا (الحُلم)، أديرت معارك، واشتعلت أطماع، وتصارعت مصالح، وقوى. . . واندثرت جميعاً، وظل «الحلم» قائماً يبحث عمن يحققه مروراً أو تجاوزاً لهذه المعارك والأطماع والمصالح والقوى.

وحول هذا (الحُلم) التفت شعوب الأمة العربية حول قيادات أو زعامات أتت بعد النصف الثاني من هذا القرن، ونادت به، وفي الإجمال كان نداؤها مزيفاً سرعان ما انقشع عند أول تحدٍّ لتجاوز أوار الإقليمية الضيق المُسْتَعِر.

(*) المدير التنفيذي للمركز العربي الإسلامي للدراسات ـ مدير تحرير مجلة (منبر الشرق) ـ القاهرة.

وحول هذا (الحُلم) الذي لا يزال ماثلاً يأتي بحثنا هذا.

ونحن بداية لا نزعم أننا سنقدم جديداً في مسألة الوحدة، فما أكثر ما كتب عنها، وفيها، إلا أننا سنحاول أن نعيد إنتاج ما قدم، سنعيد البحث في تراثنا الفكري والسياسي تجاه هذه القضية (القديمة ـ الجديدة) في آن، وسنحاول أن نبني عليه، ونراكم الخبرة والتحليل، علّنا بذلك نكون قد قدمنا جديداً[1].

ولأن بحثنا قد حدد في كونه دراسة في عوامل النشأة وأسبابها بالنسبة (للوحدة العربية) وفي إشكالياتها الأساسية، فإننا سنمحور بحثنا هذا حول النقاط التالية:

أولاً ـ عوامل الوحدة:

وفيه نتناول:

1 ـ الأمة ـ القومية ـ الوحدة: ضبط المفاهيم.

2 ـ لماذا الوحدة: أسباب ودوافع التوحد العربي.

3 ـ تطور فكرة الوحدة منذ بدايات القرن الحالي وحتى اليوم.

ثانياً ـ إشكاليات الوحدة:

وفيه نتناول:

1 ـ إشكالية التجزئة.

2 ـ إشكالية الصراع العربي ـ الصهيوني.

---

(1) من الدراسات الهامة والجيدة بشأن قضايا الوحدة العربية انظر:
ـ حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر، بيروت ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ 1984م.
ـ د. حامد ربيع: الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وإرادة التكامل القومي، دار الموقف العربي، القاهرة، 1982م.
ـ السيد ياسين: تحليل مضمون الفكر القومي العربي ـ دراسة استطلاعية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ـ 1980م ـ طارق البشرى: بين الإسلام والعروبة ـ دار القلم ـ الكويت 1988. هذا فضلاً عن الكتابات الأولى لكل من / الكواكبي والثعالبي وابن باديس وغيرهم.

3 . إشكالية الاختراق الثقافي الغربي.

4 . إشكالية الأمن القومي المُفتقد.

5 . إشكالية العلاقة بين العروبة والإسلام.

تلك هي محاور بحثنا. . . وهي محاولة للبحث في قضية (الحُلم) الذي صار الحديث عنه شائكاً، وصار التنادي به، من قبيل المحرمات لدى بعض الأنظمة العربية، كنتيجة طبيعية لحالة التردي العام الذي يخيم على وطننا العربي والإسلامي بعد حرب الخليج الثانية، وبعد اكتمال القبضة الأمريكية على العنق العربي.

وبتفصيل المحاور السابقة نتبينّ ما يلي:

أولاً ـ عوامل الوحدة:

تنوعت الأسباب والعوامل الداعية إلى التوحد العربي خلال العصر الحديث، بيد أن أبرز تلك الأسباب في تقديرنا كان متجسداً في «المفاهيم المتصلة» بالوحدة ذاتها، حيث تلك «المفاهيم» تطلب الوحدة لذاتها.

ومن ثم، فمحاولة ضبط وتحديد هذه المفاهيم وبخاصة (الأمة ـ القومية ـ الوحدة) يضيء أمامنا واحداً من أسباب وعوامل الوحدة العربية، هذا فضلاً عن العوامل الأخرى والتي سيرد ذكرها.

١ ـ الأمة ـ القومية ـ الوحدة: ضبط المفاهيم:

يتلازم مفهوم الأمة العربية بمفهوم القومية العربية، فإذا ما حددنا الأول في كونه بناءً اجتماعياً وسياسياً ممتداً، فالثاني هو (عقيدة) هذا البناء ثقافياً وايديولوجياً، والإثنان في تقديرنا متداخلان ومترابطان ويرتهن اكتمال الأول بتحقيق الثاني والعكس صحيح، والطريق إلى تحقيقهما لا بد وأن يمر عبر عملية توحيد وتركيب سياسي منطقي لهذا البناء (الاجتماعي ـ السياسي) والثقافي ـ الايديولوجي وهو ما نسميه هنا بالوحدة العربية.

إذن ثمة مفاهيم ثلاثة، تتصل بمسألة الوحدة العربية، وتمثل فيما بينها نظرية متماسكة أقرب لنظرية الأواني المستطرقة في العلوم الطبيعية، وهي

مفاهيم (الأمة العربية) كبناء اجتماعي - سياسي، (القومية العربية) كعقيدة لهذا البناء، (الوحدة العربية) كأسلوب حضاري وتاريخي لإكساب البناء وجوده وحقيقته.

ولمزيد من الإيضاح يهمنا التفصيل قليلاً في مسألة «القومية»، وذلك لما وقع فيها من لبس وغموض، وصل إلى درجة تكفير قائليها لدى (بعض) المدارس الإسلامية العربية، فهذه المدارس تتفق معك جزئياً في مسألة (الوحدة)، ومرحلياً في مسألة (الأمة)، ولكن عند الحديث عن العقيدة (الايديولوجية القومية) ينشأ الخلاف، وبحدة واضحة، ولتحرير المسألة وإعادة فهمها من جديد ولأهميتها دوناً عن المفاهيم الأخرى المرتبطة بمسألة الوحدة، يهمنا الإشارة إلى أن الفكر الاجتماعي المعاصر قد استقر - عالمياً - على تصنيف رباعي للقوميات، أو الحركات القومية، **النوع الأول**، هو القومية التوحيدية. وهي عبارة عن حركة اجتماعية سياسية تنطلق من الاعتقاد بأن هناك جماعة بشرية تحس بانتماء موحد وتجمعها لغة وثقافة وخبرات تاريخية وآمال مستقبلية واحدة، ولكنها تعيش في وحدات سياسية متفرقة ومتجاورة. ويكون هدف هذا النوع من الحركات القومية هو تجميع هذه الأجزاء المتفرقة في كيان سياسي موحد، أعظم قوة وأكثر استقراراً وأمتن اقتصاداً وأغنى ثقافة. من أمثلة هذا النوع من القوميات التوحيدية القومية الألمانية والقومية الإيطالية في القرن الماضي، والقومية الفيتنامية في هذا القرن[1]. **النوع الثاني**: من الحركات القومية هو القومية الخصوصية أو القومية الانفصالية. وهي تنطلق من اعتقاد جماعة بشرية بوحدة الانتماء واللغة والثقافة والتاريخ والهموم، ولكنها تعيش في كيان سياسي أكبر لا تحس حياله بقوة الانتماء نفسها. لذلك، تهدف إلى الانفصال عن هذا الكيان الأكبر لتكوّن وحدة سياسية خاصة مستقلة تحتوي جماعتها أو أمتها المتميزة، ومن أمثلتها في هذا القرن بنجلاديش وبيافرا والباسك في إسبانيا والكاثوليك في إيرلندا والمسلمين في الفلبين. **النوع الثالث**: يطلق عليه اسم القومية الهامشية. وهي تسود بين سكان مناطق الحدود بين دولتين قوميتين. فمثل هذه الجماعات عادة ما تكون مزدوجة اللغة

---

(1) د. سعد الدين ابراهيم (محرراً) اتجاهات الرأي العام نحو مسألة الوحدة - دراسة ميدانية - بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1981م، ص 27.

والثقافة والتقاليد، ولكن شعورهم بالانتماء لإحدى القوميتين المتجاورتين يكون عارماً بصرف النظر عن أوضاعهم القانونية وجنسيتهم الرسمية. مثال ذلك ما يقال من أن الألمان الذين يعيشون على الحدود مع فرنسا (الألزاس واللورين) هم أكثر تعصباً للقومية الألمانية عن سكان برلين نفسها. هذا النوع من القوميات يرنو إلى الانفصال عن كيان سياسي والانضمام إلى كيان سياسي اخر. **النوع الرابع** من القوميات: هو قومية الأقليات، وهو قريب الشبه بالقومية الهامشية، ولكنه يختلف عنها في أن أفراد الأقلية (سواء كانت أقلية دينية أو لغوية أو عنصرية) قد لا يكونون مركزين في إقليم واحد داخل الدولة. وقومية الأقليات تشترك أيضاً في بعض خصائص القومية الخصوصية. أي أن النوع الرابع هو خليط من خصائص النوعين الثاني والثالث. لذلك، تهدف الحركات القومية للأقليات إما إلى الانفصال أو الحكم الذاتي، أو إلى نوع من المعاملة الخاصة التي تضمن لها فرص تنمية تراثها الحضاري والمحافظة على كيانها المتميز عمن حولها من جماعات بشرية أخرى. ومن أمثلة هذا النوع المتحدثين بالفرنسية في كندا، والسود في الولايات المتحدة.

والمراقب لمنطقتنا ـ كما يذهب البحث السابق ـ من العالم يلاحظ وجود هذه الأنماط الأربعة من الحركات القومية، مع تفوق القومية العربية على غيرها وهي القومية التي انبعثت في صورتها المعاصرة خلال المائة سنة الأخيرة، تمثل النوع الأول ـ أي القومية التوحيدية. وهدف حركة القومية العربية هو توحيد أجزاء الأمة في دولة أو كيان سياسي واحد. وهذه هي أكبر القوميات حجماً في المنطقة. فباسمها شهدت المنطقة انتفاضات شعبية، وثورات دامية، وانقلابات عسكرية متكررة، وحروباً طاحنة في المائة سنة الأخيرة. والقومية العربية هي بؤرة اهتمامنا. وهدفها في توحيد الأمة العربية هو موضوع بحثنا الذي نكرس له هذه الدراسة، والقومية العربية، تقوم في جوهرها على الإسلام وترتكز في أسسها على تراثه الفكري والسياسي والاجتماعي بل وهي تمتد إلى ما قبل الإسلام، بحثاً عن الأصول النقية الطيبة.

وبالرجوع إلى التاريخ الذي سبق الإسلام، نرى العرب مجتمعات حضرية وبدوية، لها ثقافة متميزة، ولغة متميزة، ولهجة أدبية متميزة، هي

الشعر الذي كان ديوان العرب، وكان يجمع أحسابهم وأنسابهم، ويؤالف، رغم القبلية، بين عشائرهم، ويولد فيهم شعوراً ما، مهما يكن حظه من البدائية، فهو حظ واضح بالأصول العربية الواحدة، حتى إنه، مع النزوع القبلي، كان نزوعاً إلى اللغة التي بها يتحدثون، وكان الفخر بهذا الانتساب اللغوي والثقافي والتاريخي مضمراً في شعر المديح الذي يفاخر به بعضهم بعضاً.

بعد ذلك جاء الإسلام، وتنزَّل القرآن الكريم بلغة عربية، وفي بيئة عربية، وصحابة عرب، فوحَّد العرب، وجعلهم أصحاب رسالة، مبنية على فكرة أيديولوجية، ذات أنساق في التوحيد والتشريع، انبثقت عنها دولة، ترامت أطرافها وامتدت. وبذلك بدأت، في إطار الدين الإسلامي، دائرة مفهوم ازداد تحديداً للأمة المستندة إلى عقيدة تتخذ من العربية نسباً، وتكتسب هيبة، ويوحدها فُرقان منزل. فما ان كان صدر الإسلام حتى شعر العرب برابطة قوية، وبكيان عربي متميز، ودولة عربية، ولغة عربية. وهكذا كان الإسلام حاضن العروبة. وصارت العروبة، في كنفه، دعوة قومية عربية، الشعر العربي لسانها، وثقافة هذا الشعر جامعتها، وأرض كيانها، واللغة وحدتها، وهي عناصر أولية لتكوين الأمة، إن لم تعلن في ذلك الزمن صراحة، ولم تنهض على أسس توحيدية معينة، مقوننة، فلأنها كانت في المضمر تقوم على العلن، ويشعر العرب معها، إن وحدتهم هذه، التي لم يزعموا أن لها ايديولوجيتها، تكفي عناصرها المشتركة لتقوم مقام هذه الأيديولوجية التي ستتحدد مع يقظة الوعي القومي، وبروز فكره، وانتقاله من المرحلة الأولى، العفوية، إلى مرحلة الترشيد، والنضج، وتكوُّن الأنساق الفكرية في ايديولوجية كما في وقتنا الراهن.

لقد جمع الجهاد، في الفتح الإسلامي، القبائل العربية، وأدخل بعضها في بعض، ووسع الاختلاط بينها. وأكدت اللغة التي كانت لغة هذه القبائل، أو صارت لغة الذين دخلوا الإسلام، أنها الرابطة الأولى الثقافية بين الجميع، ومع توالي الفتوح، وسكن المقاتلين في مقرات دائمة، اجتمع شمل قبائل شمالية وجنوبية مختلفة، بدوية وحضرية، صارت الان مستقرة، وأدّت إلى تكوين مجتمعات عربية موحدة في كل مصر من الأمصار التي افتتحها العرب،

وأقاموا فيها، مما أفضى إلى نشاط ثقافي يتصل بالفكر وبالاهتمامات والدراسات حول الإسلام، والدراسات في اللغة وفقهها وعلومها، وكان هذا كله الخطوة الأولى في التكوين العلمي للأمة العربية على أساس التاريخ واللغة والثقافة والاقتصاد[1].

القومية العربية بهذا المعنى هي مفهوم حديث يعود إلى القرن التاسع عشر. قبل ذلك كانت الهوية الدينية ـ ممثلة في الإسلام ـ هي الهوية الغالبة، وهي التي تجمعهم مع أمم أخرى مسلمة، ولكنها غير عربية، وتجعلهم يعيشون ويتعايشون في كنف امبراطورية إسلامية. لقد كان بروز هويتهم الحضارية الأخرى ـ ممثلة في العروبة ـ نتيجة قوى وعوامل هيكلية ودولية وثقافية متشابكة. فالامبراطورية الإسلامية التي كان النفوذ الأول فيها في البداية للعرب، انتقل إلى الفرس، ثم إلى الأتراك. وحين ظهرت الدعوة القومية العربية الحديثة، كان الأتراك ما زالوا في مقعد القيادة ممثلين في سلاطين آل عثمان. ولكن الوطن العربي غرباً ووسطاً كان قد سقط في براثن الهيمنة الاستعمارية الغربية. ولم تستطع الامبراطورية العثمانية وهي في النزع الأخير أن تدفع هذه الهجمة الاستعمارية عن أطراف ووسط الوطن العربي. بل إن المشرق العربي الذي ظل تحت سيطرة الامبراطورية العثمانية إلى أوائل هذا القرن كان يتعرض بتصاعد مستمر لمزيد من التسلط والاضطهاد وسوء الإدارة والفساد من قِبل بعض الولاة. وكانت تهبّ على أجزاء الوطن العربي رياح ثقافية وتيارات فكرية جديدة طوال القرن التاسع عشر، وتحمل في طياتها الليبرالية مفاهيم مستحدثة عن الحرية والديموقراطية والتقدم والعلم و«القومية».

لقد تفاعلت هذه القوى جميعاً ـ ضعف وتهالك الامبراطورية العثمانية، الهجمة الاستعمارية، التسلط التركي، والتيارات الفكرية الجديدة ـ لتخلق المناخ الملائم لدعوة القومية العربية، وقد تمحورت هذه الدعوة حول هدفيّ استقلال الوطن العربي وتجميع أجزائه في دولة واحدة. الدعوة القومية وما

(1) د. نجاح العطار ـ الوحدة العربية فكراً وجذوراً ومنطلقات، مجلة شؤون عربية ـ العدد 43 بتاريخ سبتمبر (أيلول) 1985 ـ تونس، ص 28 وما بعدها.

واكبها من حركات سياسية طوال قرن من الزمان مدونة لكل من يبغي معرفة المزيد عنها.

تنطوي الدعوة القومية على التبشير بعقيدة. والعقيدة في هذه الحالة هي إدراك وجود وطن عربي متميز، تعيش فيه أمة واحدة يحس أبناؤها بوحدة الانتماء القائم على الإسلام والمصالح المشتركة ويؤمنون بشرعية مطالب التعبير السياسي عن امال هذه الأمة في الوحدة والاستقلال والتحرر. وكأية دعوة تبشيرية جديدة، فإن الإيمان بها بدأ بجماعات صغيرة ثم انتشر في المشرق الشمالي، ثم إلى بقية ربوع الوطن العربي جنوباً وغرباً. وقد أعطت التنظيمات والأحزاب القومية كما أعطى الزعيم الراحل جمال عبدالناصر لهذه الدعوة - التي بدأت قرناً من الزمان قبل وصوله إلى السلطة - دفعة قوية، نقلتها من دوائر النخبات السياسية والفكرية إلى مستوى جماهير الشارع العربي من بغداد إلى الدار البيضاء[1].

أما مفهوم (الأمة العربية) فهو مفهوم حضاري ثقافي تحرري يأخذ من الإسلام منطلقه وغايته، ويؤكد على هوية وشخصية محددة يمكن تسميتها بالشخصية العربية والتي تعبر عن أمة عربية واحدة.

وتقوم هذه الشخصية العربية على دعامتين أساسيتين: نمط أساسي للإنتاج نما وتطور في البلاد العربية كلها وفق مراحل متشابهة، وبناء فوقي واحد أبرز عناصره: الخبرة التاريخية المشتركة واللغة العربية والتراث الثقافي المشترك والإسلام.

وتتميز الشخصيات الإقليمية المختلفة في الوطن العربي بحكم تميز التكوين الاقتصادي - الاجتماعي لكل منها. بعبارة أخرى، تفرد التاريخ الاجتماعي لكل شخصية إقليمية يكسبها سمات فريدة قد لا توجد في شخصيات إقليمية أخرى، فهناك سمات للشخصية المصرية ليس ضرورياً تواجدها في الشخصية العراقية أو التونسية[2]. أما (الوحدة العربية)، فهي

(1) د. سعد الدين ابراهيم، مصدر سابق، ص 337 .

(2) السيد ياسين: الشخصية العربية، بين صورة الذات ومفهوم الآخر، بيروت، طبعة ثالثة 1983، دار التنوير للطباعة والنشر، ص 205 .

كأداة لدمج وتفاعل المفهومين السابقين، كان لها دواعيها التاريخية والمعاصرة والتي سنفصّلها في الجزئية التالية:

٢ ـ لماذا الوحدة؟ أسباب ودوافع التوحد العربي:

من نافلة القول، أن نجيب على السؤال السابق بأن الوحدة استجابة طبيعية لمشاكل ومصالح وآمال (الأمة العربية)، ولقد سبقنا إلى ذلك كثيرون، إن ما نود التأكيد عليه هنا، أن (الوحدة) بين العرب، إذا كانت ضرورة سياسية بالأمس القريب، فهي اليوم (مسألة مصير) بالنسبة للعرب، وهي تكاد أن تتساوى مع (الحياة) بالنسبة لهذه الأمة ذاتها، وباستمرارية الإخفاق العربي في تحقيقها، نقترب حثيثاً من (الموت السياسي)، ومن (قبر الحضارة)، إن جاز الوصف.

فمنذ قرن أو يزيد والحديث لا يكف عن (الوحدة)، والتوحد العربي، والاندماج، والتعاون.. إلى اخر هذه المفاهيم والمرادفات، حديث دائم، دون فعل جذري وحقيقي. بل إن (الفعل) عادة ما يأتي على النقيض من القول، بل هو ما يئد هذا القول ويُنهي وجوده والشواهد في ذلك عديدة، والهموم أكثر عدداً.

بيد أن ما يهمنا التأكيد عليه في هذا المقام، هو أن الدوافع إلى (الوحدة) العربية، عديدة ومتنوعة والأهمية الوحيدة لإعادة ذكرها (أو التذكير بها هنا) هو الإنذار الجديد للنخبة العربية، وللحكام العرب، بأن اليوم الذي يمر دون فعل حقيقي تجاه الوحدة الصحيحة يقربنا من (قبر الحضارة) ذلك القبر الذي عند أعتابه سنقف مكتوفي الأيدي حين نعجز عن بعث الحياة في الجثة التي دفنت فيه: جثة الوحدة العربية.

ولنتذكر.. أن أبرز دوافع الوحدة العربية هي ما يلي:

1) إن المتحدثين بالعربية هم شعب واحد، أو شعوب متآخية، لأمة واحدة ذات تراث مشترك، وتجمعها وحدة المصير.

2) إن هذه الأمة، في الوقت الحاضر، مجزأة في وحدات سياسية متناثرة.

3) إن واقع التجزئة يناقض المنطق السياسي والحضاري، ولا يتواءم مع

التيار التاريخي لهذا العصر (عصر التكتلات الكبرى)، ويضعف من شأن العرب في مجابهة التحديات الخارجية (إسرائيل ومحاولات الهيمنة من الدول العظمى) والتحديات الداخلية (التنمية والتحديث).

4) إن الوضع «الطبيعي» لهذه الأمة وشعوبها أن تتضامن وتتوحد، وبالتالي تصبح الوحدة العربية هي التجسيد السياسي لفكرة القومية في هذا الجزء من العالم.

إلى جانب هذه الأعمدة الرئيسية في الفكر القومي كما يذهب البعض نجد اختلافاً في كثير من التفاصيل حول استراتيجية ووسائل تحقيق الوحدة. فمن الدعاة من يقول بوحدة كاملة، ومنهم من يقول بوحدة فيدرالية أو كونفدرالية، ومنهم من يكتفي بتقوية الإطار الحالي لجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة.

وهناك أيضاً اختلاف حول الاجتهادات الخاصة بتوقيت الوحدة ومراحلها. وهناك من يرى البدء بتوحيد إقليمي لأقطار متجاورة وأكثر «تكاملاً» مثل المغرب العربي، وادي النيل، سوريا الكبرى، والجزيرة العربية، ثم تجميع هذه الوحدات الإقليمية في دولة عربية كبرى بعد ذلك، وهناك من يرى البدء باتحادات كونفدرالية تتطور - على مدى الزمن - إلى اتحاد فيدرالي، ثم إلى وحدة كاملة. وهناك من يرى البدء بتوحيد قطاعي للبلاد العربية في الاقتصاد أو الدفاع أو التعليم مثلاً، ويكون هذا القطاع هو الرائد في الانطلاق نحو الوحدة الكاملة[1]، وأياً ما كان الخلاف، ودرجاته، إلا أن الدوافع والأسباب لتحقيق الوحدة باقية ومستمرة بل وملحّة للغاية.

ومهما قيل من اختلافات، فإن العرب يرون في الوحدة مثلاً أعلى ويرون في الفتنة والتجزئة الشر الأكبر. لذلك، كان تعبير الإجماع في الفقه أساساً من الأسس الأربعة، والجماعة في الدين والسياسة لا يستقيم أي منهما بدون الإجماع.

ليس مهماً أن الوحدة الكاملة الشاملة لم تتحقق سوى في مرحلة قصيرة

(1) د. سعد الدين ابراهيم، مصدر سابق، ص 30 .

من مجمل التاريخ العربي الإسلامي، لكنها تبقى عل كل حال مثلاً أعلى يطمح إليه العرب ويسعون إلى تحقيقه في مختلف مراحل التاريخ بدرجات متفاوتة تقترب أو تبتعد من المثل الأعلى. كذلك الإجماع، لا ندري أنه تحقق فعلاً في لحظة من التاريخ لكنه يبقى الآلية التي لا مناص منها للوصول إلى الاستنتاجات الفقهية. إن فهم النصوص القرآنية وتحقيق الأحاديث النبوية وممارسة القياس أمور لا يصل فيها الفقهاء إلى استنتاجات صالحة للاعتبار إلا متى صاحبها إجماع عليها. والإجماع آلية تتحقق تدريجياً بعملية سيرورة تراكمية، نخالها أمراً غير ملموس وبالتالي غير موجود، لكنها عملية حقيقية واقعية. لا ندري إن كان الإجماع تحقق في لحظة من التاريخ لكنه تحقق في مجمل التاريخ. عند النظر إلى تقنيات الإجماع يسهل الاستنتاج أن الإجماع أمر غير واقعي ويسهل إنكاره. كذلك مسألة الوحدة العربية، تقتلها تقنيات البحث والنقاش لكنها تغلف ضمير أكثرية العرب[1].

إن مسألة وحدة الأمة بالنسبة للعرب تتعدى وجودهم كأمة. ليست هي مسألة محض قومية. إنها تتعلق بوجودهم في العالم ووجود العالم بالنسبة إليهم. المسألة هنا هي المغزى الكوني بالنسبة للعرب المرتبط برسالتهم إلى العالم، هذه الرسالة التي بدأت مع الرسول والتي كانت خاتمة لتاريخ طويل قبل الرسول. بالنسبة إليهم لا معنى للتاريخ قبل الإسلام، لا معنى للجاهلية، إلا بمقدار ما تقود إلى الإسلام، والإسلام أمة، والأمة عربية كونية[2]، ولذلك، فمسألة الوحدة العربية تكتسب لدينا قيمة (الحياة) ذاتها خاصة إذا ما فهمت الحياة على أنها (الرسالة) وفهمت الرسالة على أنها قمة العطاء الإلهي لخليفته في الأرض: الإنسان فما قيمة الإنسان، إذا ما عصى الله ربه، بتغيب رسالته أو حجبها عن الكون!!.

٣ ـ تطور فكرة الوحدة منذ بدايات القرن الحالي وحتى اليوم:

مرت (الوحدة) عند التطبيق العملي في الواقع العربي بالعديد من

---

(1) الفضل شلق: أفكار حول الأمة والوحدة والدولة، مجلة الاجتهاد، العدد الثاني عشر، السنة الثالثة، صيف 1992، بيروت، ص 8 .

(2) المصدر السابق، ص 8 .

المراحل، وعلى صعيد الفكر عاشت (الوحدة) المراحل ذاتها تقريباً، ويذهب البعض في مجال تحليله لتلك المراحل خاصة الفترة السابقة على إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945 ، إلى أن الفكر القومي قد نما في المشرق العربي في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى نمواً سريعاً، واتخذ اتجاهين بارزين: أولهما رومانسي مغرق في العاطفية واللفظية، وثانيهما واقعي برغماتي اعتمد العلمانية نهجاً له. واحتوى هذا الفكر، باتجاهيه، مضامين سياسية واجتماعية متفاوتة في صيغها وفي وضوحها. إذ أكد بعض المفكرين القوميين على الديمقراطية أسلوباً للحكم، بينما حاول بعضهم الاخر تقليد الأنظمة الجمعية التي ظهرت إلى الوجود في أوروبا خلال هذه الفترة.

وأجمع المفكرون والساسة القوميون على الوحدة العربية، ولكنهم اختلفوا في صيغتها. إذ نادى بعضهم بوحدة الأقطار الشامية (سورية الطبيعية) ونادى بعضهم الاخر باتحاد بلاد الشام والعراق (الهلال الخصيب) في نطاق اتحاد عربي فضفاض. ودعا بعضهم إلى الوحدة الروحية والثقافية بين العرب وحسب. بينما دعا اخرون إلى وحدة سياسية شبيهة بنظام الكومنولث البريطاني. وطالب فريق باتحاد فيدرالي يجمع الأقطار العربية، في حين طالب فريق ثان باتحاد كونفدرالي يتمتع فيه كل قطر باستقلال ذاتي كبير، وطالب فريق ثالث بتحالف عربي يقوم على معاهدات أخوة وحسن جوار بين الدول العربية على مثال معاهدة الأخوة العراقية ـ السعودية لسنة 1937 .

ومثلما أجمع المفكرون والساسة القوميون على الوحدة العربية واختلفوا في صيغتها، أجمعوا أيضاً على التحرر من الهيمنة الأجنبية، سواء كانت احتلالاً أو حماية أو انتداباً، واختلفوا في مضمون هذا التحرر فقد نادى بعضهم بالاستقلال السياسي المشروط بمعاهدات التحالف والصداقة مع الدول المستعمرة ونادى بعضهم الاخر بالاستقلال الكامل الناجز.

وتفاوت المضمون الاجتماعي للفكر القومي وفقاً للدكتور/ علي محافظة[1] بين الإعراب عن الخشية من هيمنة الأثرياء والإقطاعيين وضرورة

(1) د. علي محافظة: الفكر القومي قبل نشوء جامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 43، ص 107 .

إبعادهم عن مراكز اتخاذ القرار السياسي، وبين الدعوة إلى اشتراكية غامضة لا هي بالاشتراكية الماركسية ولا هي بالاشتراكية الإصلاحية التي تبنتها الأحزاب الاشتراكية الأوروبية. اشتراكية لا تقوم على الصراع بين الطبقات في المجتمع، وإنما تدعو إلى تحريك القوى الخلاقة في الأمة وتوفير الأمن والتعاون والانسجام بينها.

وفي مصر ظهر العديد من الرؤى والاتجاهات، ونظراً لأهمية الاتجاه الإسلامي، فإننا سوف نركز عليه هنا بشأن رؤيته لمسألة العروبة. فمن الثابت تاريخياً أن حسن البنا قائد (جماعة الإخوان المسلمين) كان يدمج بين العروبة بمعنى ثقافي وبين الإسلام وكان يفضل استخدام مصطلح العروبة عن القومية العربية حتى لو جاءت الأخيرة بمعنى سياسي فقط، وربما يرجع ذلك إلى سعيه للتمايز عن الدعوة إلى القومية المحلية أو القومية العربية التي تنأى عن الإسلام، وتكاد تنحصر استخدامات البنا لمصطلح القومية العربية بمفهوم ثقافي في معرض رده على أنصار القومية المصرية حيث كان يؤكد عروبة مصر والمصريين ويرى أن تمسكنا بالقومية يجعلنا أمة تمتد من الخليج إلى المحيط[1].

وعلاوة على العروبة بمعنى ثقافي وسياسي، يكثر حسن البنا من استخدام مفهوم الوحدة سواء كانت عربية أو إسلامية أو شرقية أو عالمية، مما يؤكد غلبة الجوانب العملية على نهجه في التفكير، فقد عنى حقيقة الأمر بالوحدة من أجل التحرر والاستقلال والتبشير بنهضة لم يوضح معالمها. في هذا الإطار تتبلور رؤية حسن البنا حول كون «وحدة العرب أمراً لا بد منه لإعادة مجد الإسلام وإقامة دولته وإعزاز سلطانه، ومن هنا وجب على كل مسلم أن يعمل لإحياء الوحدة العربية وتأييدها ومناصرتها، وهذا هو موقف الإخوان المسلمين من الوحدة العربية، أي أن الوحدة العربية مقدمة على الوحدة الإسلامية التي لم يتحدث عنها بمعنى سياسي ومن خلال دولة واحدة على الإطلاق، في الوقت ذاته تظل للوحدة الإسلامية وللقومية الوطنية والعروبة والشرقية والعالمية مكان ووظيفة في دعوة الإخوان المسلمين،

---

(1) حسن البنا، مصر عربية فليتق الله المفرقون للكلمة، الأخوان المسلمون، غرة جمادى الآخرة 1352هـ (1934).

وتتكامل وظائف تلك الجوامع أو الحلقات فالمصرية أو القومية (أي الوطنية المصرية) «هي الحلقة الأولى في سلسلة النهضة المنشودة، وأنها جزء من الوطن العربي العام، وأننا حين نعمل لمصر نعمل للعروبة، والشرق والإسلام[1] وهذا المعنى نجده مع اختلاف بعض الصياغات يشمل أيضاً أحمد حسين رئيس حركة مصر الفتاة، وابن باديس وعلال الفاسي، ومصطفى السباعي، ومالك بن نبي، وجمال عبدالناصر. فالأول: سبق من الناحية التاريخية حسن البنا وحركة الإخوان المسلمين بل والأحزاب المصرية مجتمعة في الدعوة إلى الوحدة العربية دعا من خلال برنامج حزب مصر الفتاة عام 1933م إلى قيام تحالف بين الدول العربية مع توضيح لنوعية هذا الحلف[2]، ويؤكد بيان لمصر الفتاة عام 1938م أن الحزب يسعى إلى جمع العرب في صعيد واحد، وجعلهم أمة واحدة تتزعم الإسلام بقيادة مصر[3] وعندما تغير اسم الحزب إلى الحزب الوطني الإسلامي عام 1940م اتضحت معالم وشروط هذه الوحدة «بحيث يتم توحيد الأمة العربية سياسياً واقتصادياً وتشريعياً وتحريرها من كل نفوذ أو سيطرة أجنبية»[4].

وتعكس التغيرات الفكرية والسياسية التي لحقت بجماعة مصر الفتاة منذ أسست في 21 من أكتوبر 1933م التطور الذي لحق بفكر أحمد حسين مؤسس الجماعة الذي سعى بكل الطرق إلى كسب تأييد جماهيري واسع، على أن هذه التغيرات ظلت محكومة بمجموعة من الثوابت في مقدمتها الوطنية المصرية والعروبة بمفهوم ثقافي وسياسي، والإسلام ومعاداة الاستعمار والصهيونية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

---

(1) حسن البنا، دعوتنا في طور جديد، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، القاهرة، دار الدعوة، 1989م، ص 129 . انظر محمد شومان: الفكر الإسلامي المعاصر ومسألة القومية - ضمن أعمال ندوة إشكاليات الفكر الإسلامي المعاصر، طرابلس، ليبيا، 1990م.

(2) علي شلبي، مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية، الجزء الأول، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، 1982م، ص 250 .

(3) بيان صادر عن حزب مصر الفتاة بعنوان: حزب مصر الفتاة وفلسطين، مصر الفتاة في 23/ 5/ 1938م .

(4) عاصم الدسوقي، مصر في الحرب العالمية الثانية، القاهرة، معهد الدراسات العربية، 1971م، ص 191 . محمد شومان، مصدر سابق.

وتنطلق أفكار أحمد حسين من فرضية مركزية وهي دور مصر في الدائرتين العربية والإسلامية، فمصر هي زعيمة الدول العربية، لذلك يجب أن تقوى وتنهض لأن وحدة العروبة تبدأ بقوة مصر فهي قلب العالم العربي والعالم الإسلامي[1]، أي أنه لا تناقض بين وطنية مصر ونهضتها وسعيها للوحدتين العربية والإسلامية. وكان أحمد حسين قد أكد أن أساس الوطنية هو الإسلام[2] كما دعا إلى الجامعة الإسلامية من خلال خلق وحدات عربية قوية ثم خلق وحدة عربية قوية، ثم ايجاد الجامعة الإسلامية المنشودة[3]، الأمر الذي يعني أن الجامعة الإسلامية في فكر أحمد حسين هي آخر مرحلة بعد تحقيق الاستقلال على مستوى كل قطر ثم تحقيق الوحدة العربية، هذا ولقد أكّد حزب العمل الاشتراكي في مصر خلال الثمانينات والتسعينات على المقولات نفسها تقريباً وبعمق أكثر[4].

وفي المغرب العربي ظل الانتماء العربي هو الانتماء الإسلامي لا فرق ولا تعارض بينهما، فبمجرد أن تقول إنك (مسلم) فهذا يعني أنك عربي[5]

---

(1) أحمد حسين، وحدة الإسلام وكيف تتحقق، محاضرة منشورة في مصر الفتاة، في 8/ 1/ 1940م.

(2) أحمد حسين، رسالة وبرنامج، نداء موجه للملك فاروق، مصر الفتاة في 17/ 3/ 1940م.

(3) أحمد حسين، وحدة الإسلام وكيف تتحقق، مصدر سابق، وردت هذه المقتطفات في محمد شومان، مصدر سابق.

(4) أنظر المشروع الهام الذي قدمه عادل حسين: الأمين العام لحزب العمل بعنوان: الإسلام دين وحضارة مشروع للمستقبل، 1990، ص 16 ـ 26، كذلك تصريحات وبيانات المهندس ابراهيم شكري رئيس الحزب والمتعلقة بالوحدة العربية خلال الفترة من 1979 ـ 1993 في صحيفة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكي، وأكد البرنامج السياسي للحزب هذا التوجه خلال الثمانينات، كذلك ظهر التوجه القومي العربي بأفق إسلامي لدى حزب العمل في العديد من المساهمات الفكرية التي قدمها الحزب من خلال المركز العربي الإسلامي للدراسات (التابع لحزب العمل) خلال الفترة من 1991 ـ 1993 ومن خلال مجلة (منبر الشرق) التي حفلت بالعديد من الدراسات والوثائق والاراء المؤكدة لخط الحزب العربي ـ الإسلامي، كذلك قدم الأستاذ / مجدي أحمد حسين (رئيس تحرير الشعب) دراسة هامة بعنوان: الإسلام والعروبة ومشروعنا الحضاري ـ إصدار المركز العربي الإسلامي للدراسات عام 1992م ـ وعقد حزب العمل العديد من الندوات السياسية في هذا الصدد وقامت وفوده إلى البلاد العربية بتأكيد هذا البعد الوحدوي عملياً، هذا فضلاً عن المؤلفات الخاصة بكاتب هذه الدراسة.

(5) أحمد بن بلة: حوار شامل معه، أجراه محمد خليفة وصدر في كتاب عن دار الوحدة، بيروت، 1985م، ص 185 وما بعدها.

دون حاجة إلى ايضاح.

وبعد إنشاء جامعة الدول العربية ودخول الوطن العربي في النصف الثاني من القرن العشرين، لامست (الوحدة العربية) العديد من المستجدات على صعيد الفكر والسياسة، وسوف نأخذ هنا أبرز تطويرين ظهرا بالنسبة لقضية الوحدة، وهما تجربة حزب البعث في المشرق العربي، وتجربة عبدالناصر في مصر، هذا مع الإشارة إلى عدم تجاهلنا للتجارب والإسهامات الأخرى الهامة وبخاصة في (الجزائر، والمغرب، والسودان).

أ ـ تجربة (حزب البعث):

بداية يمكن التمييز بين عدة مراحل في تطور فكر حزب البعث وفقاً لبعض الباحثين[1].

في **المرحلة الأولى** التي تبدأ من عام 1946 عندما أصدر الحزب جريدته، مروراً بعام 1947 عندما انعقد المؤتمر الأول له الذي أعلن فيه دستوره، حتى عام 1956 وهو عام مشاركته في الحكم، طرح الحزب مفهوماً عاماً للوحدة يغلب عليه الطابع المثالي والتبشيري، وغلب على فكر الحزب هدف (نشر الرسالة) وبث الوعي القومي الصحيح في نفوس الشباب، «الوحدة» بتعبير هذه الفترة هي قدر محبب وحب قبل كل شيء. والعرب يطالبون بانقلاب روحي يبعث فيهم ذاتيتهم. وإن فكرة الوحدة لا تتراءى فيها المصلحة المادية إلا تجزئية آجلة غير مباشرة، وتتحقق الوحدة من خلال مسلكين، أولهما الدعوة التي تهدف إلى إيقاظ الوجدان القومي، وثانيهما العمل السياسي الذي تقوم به تنظيمات الحزب في الأقطار المختلفة.

المرحلة الثانية تمتد من عام 1956 إلى عام الوحدة المصرية السورية في 1958، وبرزت فيها نظرة أكثر واقعية للوحدة، فطرح مفهوم أن الوحدة قد تتم بين بعض البلاد المتقاربة في البداية، فيقول ميشيل عفلق أننا (لا نذهب إلى أن الوحدة العربية ستتم دفعة واحدة، بل من الطبيعي ومن المعقول أن تتم

(1) د. علي الدين هلال: إشكالية التوحيد العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 43، ص 63 وما بعدها.

على مراحل. ونحن نقول بهذه النظرية (المراحل) ونعمل بها ولها. والاتحاد بين قطرين أو ثلاثة هو مرحلة يجب أن تنصب عليها كل جهودنا حتى تثمر. وهي بدورها ستسهل الوصول إلى مرحلة أعلى وإلى توحيد أبعد.

المرحلة الثالثة تمتد خلال الفترة 1958 ـ 1963، وتضم فترتي الوحدة والانفصال، ورفع الحزب خلالها شعار (الاتحاد) كنموذج للوحدة المنشودة. وفي 21 فبراير/ شباط 1962 أصدرت القيادة القومية بياناً سياسياً مطولاً حللت فيه تجربة الوحدة وأسباب فشلها، وطالبت في نهايته بالوحدة الاتحادية بين مصر وسورية على أن ينضم العراق إليها. وعرفت الوحدة الاتحادية بأنها نظام ينبثق من خلال نضال شعبي موحد يستند إلى تفاعلات الحركات الشعبية في سائر البلدان العربية ويأخذ واقع التجزئة في الحسبان، وفي بيان سياسي اخر حدد الحزب الهدف بأنه «الدولة واحدة اتحادية لها رئيس واحد ونائب رئيس واحد، ويحتفظ كل إقليم بالسلطة المحلية التي لا تتعارض مع السيادة السياسية لدول الاتحاد».

المرحلة الرابعة التي تبدأ بوصول الحزب إلى السلطة في كل من سورية والعراق عام 1963. وقد شهدت المرحلة مزيداً من التأكيد على مفهوم التدرجية والمرحلية. ففي مباحثات الوحدة الثلاثية (مصر ـ سورية ـ العراق)، أكّد الوفد السوري أن الوحدة يجب أن تتم بطريقة تدريجية. وإن هذه المرحلية لا تشكل خطراً على مفهوم الوحدة الشاملة (ما دامت ناجمة عن الظروف الموضوعية وليست تعبيراً انفصالياً).

وأشار بيان المؤتمر السادس للحزب إلى أن (الانطلاق الموضوعي الواعي من الظروف الموضوعية يقتضي تثبيت الحقائق الملموسة في الواقع العربي لا القفز من فوقها أو تجاهلها. وضرورة استيعاب هذه الظروف وتصفيتها بشكل تدريجي عن طريق التفاعل بين الأقطار). وإن (الوحدة العربية ستتم على مراحل). وتضمنت ذلك مقررات القيادة القطرية العراقية لعام 1974م.

ب ـ تجربة عبدالناصر:

تعددت أشكال السلوك الوحدوي للثورة الناصرية بشكل عام، ابتداءً من مجرد اللقاءات الهادئة العادية بقصد التقارب أو التنسيق في مجال تعاوني

ما . . وامتداداً إلى التجربة الوحدوية العربية (وحدة مصر وسوريا 1958ـ1961) أو في اتحاد الجمهوريات العربية 1970-1984، أو صيغة التكامل المصري السوداني، وسواء كانت الصور الوحدوية المطروحة داخل نطاق الجامعة العربية أو خارج نطاقها. وهذه الأشكال وصور التعاون والتقارب هي محاولات لترجمة الفكر الوحدوي الذي اهتمت به ثورة يوليو منذ قيامها. ويمكن التمييز بين عدة أشكال رئيسية للسلوك الوحدوي لثورة يوليو نعرض لها بإيجاز على النحو التالي:

١ ـ شكل التنسيق والتقارب المصري العربي:

وقد ترجم هذا التنسيق فيما يلي: ففي 16 مارس 1955، أعلنت نصوص ميثاق ضمان عربي بين مصر وسوريا والسعودية. ويقضي هذا الميثاق بعدم الانضمام إلى أي حلف من الأحلاف الأجنبية. وإقامة نظام دفاعي وتعاون اقتصادي عربي مشترك. وقد ترجم هذا الميثاق عملياً إبان العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956، حيث تجلت صورة المساندة العربية لمصر، وأكّدت ذلك الالتقاء المصري العربي من منطلق الترابط والانتماء العضوي الحقيقي بينهما.

علاوة على أنه كان لمصر دور بارز وراء معاهدة الدفاع المشترك وتأكد هذا الدور عقب قيام الثورة بل كان لها دور بارز أيضاً وراء مشروع الوحدة الاقتصادية العربية في عام 1956 من أجل قيام وحدة اقتصادية عربية كاملة بصورة تدريجية[1].

علاوة على مشروعات عربية اقتصادية وحدوية عديدة بين الدول العربية.

٢ ـ مشروعات الوحدة المطروحة:

وهي مجموعة المشروعات الوحدوية التي طرحت، ولم تصل بعد إلى

---

(1) د. جمال زهران: ثورة يوليو والتجربة الوحدوية العربية، مجلة اليقظة العربية، القاهرة، العدد الأول، السنة الثالثة، يناير 1987، ص 31 وما بعدها.

ترجمتها ترجمة فعلية، ولم تخرج إلى حيز التنفيذ العملي الواقعي. ولم ترق بالتالي إلى درجة التجربة الوحدوية الفعلية.

ومن هذه المشروعات مشروع ميثاق اتحاد الدول العربية المتحدة بين ج.ع.م من جانب، وبين المملكة المتوكلية اليمنية، وبغضّ النظر عن دوافع قبول ملك اليمن للانضمام إلى هذه الجمهورية العربية المتحدة الوليدة، إلا أن هذا المشروع لم يخرج إلى النور، بيد أنه كان مشروعاً مفتوحاً أمام الدول العربية الراغبة في الانضمام مع الاحتفاظ لها بشخصيتها الدولية ونظام الحكم فيها. وقد وقع ميثاق هذا الاتحاد في مارس 1958 . ثم نجد مشروع اتحاد الدول العربية بين مصر وسوريا والعراق في عام 1963 . وجاء هذا المشروع في أعقاب نجاح ثورة عبد السلام عارف ضد عبد الكريم قاسم في عام 1963 . وفي أعقاب نجاح ثورة سوريا ضد الانفصاليين. وكانت النتيجة هي التقارب بين الدول الثلاث، وعقدت المؤتمرات وأعلن هذا المشروع الوحدوي. ولكن إزاء الرفض البعثي في كل من سوريا والعراق لهذه الوحدة كان قرار عبدالناصر بعدم الخوض في تجربة وحدوية أخرى خشية أن يكون مصيرها الفشل امتداداً لتجربته الأولى مع سوريا وخاصة أن المناخ العربي انذاك عموماً، لا يقدر على تحمل فشل تجربتين متتاليتين دون تهيئة المناخ والظروف الموضوعية للوحدة العربية، وبالتالي توقفت المباحثات بين الدول الثلاث، ولم يتم الاستفتاء المقرر على مشروع هذا الميثاق الذي كان يقضي بتشكيل قيادة سياسية موحدة للأقاليم الثلاثة، وقيام جبهة قومية عنها، بل والباب مفتوح لانضمام أية دولة تؤمن بالحرية والاشتراكية والوحدة. علاوة على أن جنسية مواطني الاتحاد جنسية عربية، وتضمن الميثاق أيضاً، ما يفيد بالإيمان بالتدرج أو التطور التدريجي تجاه الاتحاد الفيدرالي مستفيداً بذلك من تجربة مصر وسوريا الأولى.

وبقي هذا المشروع داخل أدراج المكاتب دون ترجمة فعلية. علاوة على مشروعات أخرى كثيرة لاقت هذا المصير.

٣ ـ التجارب الوحدوية المصرية العربية:

تنوعت أشكال التجربة الوحدوية المصرية العربية وشملت ما يلي:

* الشكل الاندماجي:

وهو ما ترجمته كلٌّ من سوريا ومصر في تجربة فريدة بين القطرين، بانصهار كامل في شخصية واحدة (1958-1961).

* الشكل الاتحادي:

وهو ما ترجمه (اتحاد الجمهوريات العربية) بين مصر وسوريا وليبيا في سبتمبر 1971 . . حيث احتفظ لكل دولة بشخصيتها الدولية مع وجود اتحاد فعلي في أشياء حددها الميثاق.

وربما الظروف التي دفعت بهذا المشروع للوجود هي الظروف نفسها التي حاولت أن تدفع مشروع اتحاد الدول العربية الذي ظل دون ترجمة فعلية. حيث جاءت فكرة مشروع اتحاد الجمهوريات العربية في أعقاب ثورة مايو 1969 بالسودان، وثورة سبتمبر 1969 في ليبيا، ثم حركة التصحيح بقيادة حافظ الأسد في سوريا 1970 فقبل وفاة عبدالناصر كان قد تم إعلان ميثاق طرابلس في ديسمبر 1969 لدراسة إمكانيات قيام الوحدة بين الدول الثلاث مصر والسودان وليبيا ثم إعلان القاهرة في نوفمبر 1970 . . في أعقاب وفاة عبدالناصر لتشكيل قيادة موحدة من الرؤساء الثلاثة للإسراع بالترابط بين الدول الثلاث ثم انضمت له سوريا بعد حركة التصحيح. أعقب ذلك إعلان بنغازي في أبريل 1971، ثم إعلان دمشق في اغسطس 1971، وتم إقرار دستور اتحاد الجمهوريات العربية ثم أعلن الاستفتاء الشعبي في أول سبتمبر 1971 ليخرج إلى الوجود العربي بالفعل هذه التجربة وهي لم تكتمل أيضاً.

وبوجه عام يمكن القول أن فكر عبدالناصر وثورة يوليو قد اتسما بشأن مسألة الوحدة بأمرين:

أولهما: غياب تصور مسبق لكيفية تحقيق الوحدة العربية، فعندما سأله أحد الصحفيين في 29/ 9/ 1958 عما إذا كان هناك مشروع اقتصادي وضع من أجل الوحدة العربية قال (ليس لدينا في الواقع أي تنظيم اقتصادي كالذي تشير إليه). وعندما سأله «طالب شبيب» أحد أعضاء الوفد العراقي في مباحثات الوحدة الثلاثية (1963) عما إذا كان لديه مشروع للوحدة يريد طرحه، أجاب عبدالناصر (لا. أنا ما عندي مشروع). وفي تصريح صحفي

لرئيس تحرير جريدة المحرر اللبنانية في 1/ 4/ 1963 قال: (إن ج.ع.م. لم تعد مشروعاً للوحدة.. ليس المهم المشاريع بل المهم العمل الوحدوي نفسه. هل هو عملية شكلية أو حقيقية).

وثانيهما: أولوية الأدوات السياسية في عملية الوحدة. فمع ازدياد إدراك عبدالناصر لدور العوامل الاقتصادية التي عاقت نجاح الوحدة مع سورية، كان الفهم السائد هو التركيز على الأدوات السياسية، وإن هذه الأدوات كفيلة بتحقيق التكامل أو التقارب الاقتصادي. ففي مباحثات الوحدة الثلاثية طرح البعض موضوع اختلاف الأوضاع الاقتصادية بين سورية والعراق من ناحية، ومصر من ناحية أخرى، الأمر الذي يستدعي سياسات مختلفة.

مع ذلك، أصر عبدالناصر على ضرورة بناء التنظيم السياسي الواحد في البلدان الثلاثة.

وهكذا، فقد أعطى عبدالناصر أولوية للاعتبارات والأدوات السياسية في عملية تحقيق الوحدة. ونظر إلى الوحدة كتتويج لحركة نضال سياسي شعبي، وليس نتيجة عملية فنية تدريجية[1].

(ج) بعد رحيل عبدالناصر:

وبعد رحيل عبدالناصر، مرت تجربة الوحدة، فكراً وسلوكاً بالعديد من التراجعات والمراجعات، وكان للهجوم الغربي الاقتصادي والثقافي والسياسي على مفاصل الجسد والعقل العربي دوره الفاعل في هذا التراجع، ورغم لحظات النور الوحدوية الضئيلة خلال السبعينات والثمانينات (نموذج حرب 1973)، إلا أن باقي المرحلة وحتى اليوم كانت بالفعل وليس بالتشاؤم، حالكة السواد، فمن فك للاشتباك بين القوات المصرية المتحاربة وبين إسرائيل - إلى بدء سياسات الانفتاح الاقتصادي الغريبة في مصر - إلى مبادرة القدس واتفاقات كامب ديفيد، وعزل مصر عربياً ومعارك لبنان وحروبها الأهلية، ومشكلات سوريا والعراق، وسوريا والأردن، ومنظمة التحرير وباقي الدول العربية، إلى حرب الخليج الأولى بكل مآسيها وضحاياها، إلى حرب الخليج الثانية بفداحة ثمنها (620 مليار دولار خسائر عربية) إلى انقسام عربي واضح،

(1) د. علي الدين هلال، مصدر سابق، ص 66 وما بعدها.

وصريح، وإلى بدء مرحلة الحروب العربية/ العربية بكل دلالاتها ومخازيها.

ولقد تراجعت إذن قضية الوحدة على الصعيد الواقعي، رغم بقائها وديمومتها كأمل وكحلم، وكفكرة تراود النخبة الواعية، والشعوب العربية المقهورة والمجبرة على العيش في إقليمية ضيقة، ونزاعات دائمة، ذلك هو واقع الحال، فهل هناك إشكاليات أخرى تضاف إليه.

ثانياً ـ إشكاليات الوحدة:

مثل كل القضايا الكبرى في مصائر الأمم، تأتي قضية (الوحدة العربية) بهموم عديدة وإشكاليات متنوعة. فلقد اشترك الزمان والمكان وتفاعلا في خلق الجديد من العقبات، والآمال، والمصالح أمام هذه القضية المصيرية بالنسبة للأمة العربية، وفي هذا المحور، نتناول عدداً من تلك الإشكاليات (الجديدة)، والقديمة في آن. فماذا عنها؟

(١) إشكالية التجزئة:

من المؤكد أن هذه الإشكالية، قديمة، قدم الحديث عن الوحدة العربية ذاتها، بل هي قرين الوحدة وداعيها، فلولا تفتت الوطن العربي إلى أقطار وأقاليم وأنساق فرعية لما قامت الحاجة إلى جامع توحيدي يربط بينها، وفي الواقع أن هذا الجامع التوحيدي، الذي هو هنا الوحدة (السياسية والاقتصادية والعسكرية) صار اليوم أكثر إلحاحاً، وضرورة من أية مرحلة تاريخية مضت. فالتمزق العربي شديد الوطأة، والتجزئة صارت القاعدة، و(الوحدة) هي الاستثناء وانتشرت المحاور الثنائية والثلاثية.. وابتعد الناظم الرئيسي لمجمل الأقطار العربية، وضعفت هيبة الجامعة العربية، وتراجع دورها وتقلص، وعلت يد الأجنبي في وطننا وتسيدت، إن التجزئة عامة إذن، وضاربة الجذور، وتعدت في فعلها حدود الواقع لتجزّء الفكر ذاته، فصار الفكر القومي العربي فكراً تجزيئياً.

إذن صارت هذه الإشكالية من أهم إشكاليات الوحدة العربية. وفي وقتنا المعاصر، ولكي نرى المسألة بعمق أكثر ينبغي الإشارة إلى الحقائق الرقمية التالية: بداية المعروف أن مساحة الوطن العربي الإجمالية 1،4 مليار هكتار (14

مليون كم²) بنسبة 10،2٪ من مساحة العالم الكلية، ويضم حوالى 221 مليون نسمة يشكلون 4٪ من سكان المعمورة. ويصل ناتجه القومي الإجمالي إلى حوالى 383 مليار دولار ويسهم بحوالي 26٪ من الإنتاج العالمي للنفط ويضم ما يناهز 60% من الاحتياطي النفطي العالمي كما يسهم بحوالى 11٪ من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي وبه أكثر من 22٪ من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي وفي الوقت الذي تصل فيه قيمة عائدات النفط العربية إلى حوالى 69 مليار دولار، تزيد الديون الخارجية للدول العربية على 136 مليار دولار وتبلغ قيمة الفوائد والأقساط السنوية لها حوالى 12 مليار دولار سنوياً، يضاف إلى ما سبق أن نسبة نصيب الأسواق العربية من التجارة العربية لم تتجاوز 6٪ في حين تتركز الصادرات العربية إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة (حوالى 47٪) وتتركز الواردات العربية كذلك من أوروبا والولايات المتحدة (حوالى 55٪)[1].

ألا تعتبر المساحة والسكان والموارد المالية والثروات الطبيعية مصادر قوة للوطن العربي؟ بيد أن السؤال يكمن في كيفية توزيع تلك المصادر بين الأقطار العربية وفي الوقت ذاته ألا تعتبر الديون الخارجية وتركز التجارة عناصر ضعف.

إن الواقع يقول إن الاثنين صارا بفعل الحكام وسياساتهم مصدر ضعف وتجزئة للوطن العربي. إن التجزئة إذن قائمة رغم دواعي الوحدة ومبرراتها، وذلك على النحو التالي:

أولاً: يبلغ عدد سكان الدول كثيفة السكان 147,292 ٪ مليون نسمة يشكلون حوالى ثلثي سكان الوطن العربي (66,4 ٪)، ولا تنتمي أية منها إلى الدول العربية الغنية، كما أن ثلاثاً منها وهي مصر والسودان والمغرب تنتمي إلى مجموعة الدول العربية الفقيرة والتي يقل فيها متوسط الدخل الفردي عن 1000 دولار في السنة. مما يؤثر في ايمانهم بالوحدة العربية فعلاً وسلوكاً.

ثانياً: يبلغ عدد سكان الدول العربية القليلة السكان وهي أربع دول

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1990م، ص 9 .

حوالى 3،154 مليون نسمة بنسبة (1,4 ٪) من إجمالي سكان الوطن العربي. فإذا اقتصرنا على الدول الخليجية الثلاث: الإمارات وقطر والبحرين لصار عدد السكان أقل من ثلاثة ملايين (2,730 مليون) بنسبة 1,2٪ من سكان الوطن العربي وهذه الدول الثلاث تنتمي إلى الدول العربية الغنية.

ثالثاً: يلاحظ كذلك أن الدول العربية الغنية تتمتع بعمر متوقع أعلى من الدول الفقيرة وهذا شيء طبيعي، إذ أن العمر المتوقع يحسب على أساس معدلات المواليد والوفيات وخصوصاً لدى الأطفال، وهو ما يرتبط بمدى الإنفاق على الخدمات الصحية. وهناك ثلاث دول هي الكويت والإمارات والبحرين يتمتع مواطنوها بعمر متوقع أكثر من 70 عاماً، بينما يقل العمر المتوقع عن 50 عاماً في الدول الفقيرة مثل الصومال وموريتانيا وجيبوتي.

رابعاً: تقل معدلات الأمية في الدول العربية الغنية عن 50٪ بينما تزيد على 70٪ في بعض الدول الفقيرة كالصومال واليمن.

ومما لا شك فيه أن هذا التباين والذي يعد في ظروف التقوقع القطري تناقضاً حاداً ينبغي التفكير فيه وعلاجه، هذا التناقض يدفع بالبعض أحياناً إلى التشكيك في مسألة الانتماءات القومية، والتي تتطلب ـ إن وجدت ـ سياسات قومية إصلاحية أو تبديلية أيهما أكثر ملاءمة.

لقد انعكست أوجه الخلل آنفة الذكر بصورة سلبية على الوطن العربي من زوايا عديدة وكنموذج لها التجارة الخارجية حيث نجد ضعفاً شديداً في التبادل التجاري بين أقطار الوطن العربي، إذ لا تزيد الصادرات والواردات بين الأقطار العربية على 5،6٪ وهي نسبة ضئيلة للغاية أخذاً في الاعتبار الروابط والوشائج النفسية والسياسية والأيديولوجية والتاريخية واللغوية والدينية بين هذه الأقطار هذا فضلاً عن التلاصق الجغرافي والذي يجعل من اليسير انتقال التجارة.

وتتركز الصادرات العربية إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (47,21٪) كما تصل الواردات العربية منها إلى أكثر من 55٪ وهو ما يعني، في الواقع تبعية واضحة في الاتجاهين لهذه الدول وذلك إذا طبقنا مقياس

التبعية الذي طرحه جالتونج من قبل حول تركز الشركاء[1]. كل هذا يؤكد ويصب في مسألة التجزئة باعتبارها أخطر قضايا وإشكاليات الوحدة العربية المعاصرة، فهذا الحال من التدهور وعدم التكامل والسلب المنظم لثروات الأمة والرضى بالأجنبي دون العربي، وعلو الإقليمية على الوحدوية، يجمل في تصورنا مأزق التجزئة ويؤكده. هذا ويذهب البعض من المحللين الاستراتيجيين إلى أنه وعلى الرغم من أن واقع التجزئة يشكل واحداً من أهم أسباب تعدد الإرادات العربية، فإنه لا يكفي وحده لتفسير الفشل في توحيد الهدف والإرادة. فالتجزئة حالة سياسية عالمية تتمثل في وجود دول متباينة من حيث القومية. ومثقلة بتراث طويل من الصراعات القديمة فيما بينها (دول حلف شمالي الأطلسي مثلاً)، ومع هذا، فإن وحدة التهديد الخارجي جعلتها تنتظم داخل حلف يوحد هدفها وإرادتها. وهناك حالات يرتفع فيها التهديد الخارجي المشترك إلى حد يدفع إلى حدوث التحالف بين دول متباينة قومياً، ومتناقضة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً. والمثال الأوضح على ذلك تحالف الاتحاد السوفييتي مع الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الأوروبية الغربية في مواجهة خطر «المحور» إبان الحرب العالمية الثانية.

وما دامت وحدة التهديد الخارجي كافية كما رأينا لفرض نوع من التوافق بين أهداف ومصالح دول لا تجمعها سوى الرغبة المشتركة في مواجهة الخطر المشترك، وما دام تصاعد هذا الخطر يؤدي إلى تسريع عملية تطابق (أو توافق) الأهداف والمصالح وتوحيد الإرادات، وتجاهل الخلافات القديمة والتباينات القومية، بل وتناسي التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة بين الدول، فقد كان من الطبيعي أن تؤدي الأخطار الخارجية المحدقة بالأمة العربية، وفي مقدمها أخطار الغزوة الصهيونية إلى توحيد إرادات الدول العربية رغم وجود التجزئة والكيانات المفتعلة، لا سيما وأن بين مواطني هذه الدول وحدة عميقة في الأصل والحضارة ولا يفصل بينهم سوى حدود جغرافية مستحدثة عاجزة عن شطب حقائق التاريخ المشترك والمصير الواحد. ومع هذا كله نجد أن الوطن العربي قد شهد في السنوات الأربعين الماضية

(1) د. عبدالمنعم المشاط: الوطن العربي بين التكامل القومي ودعاوى التجزئة، مجلة شؤون عربية، عدد ديسمبر، 1992م.

ظاهرة ملفتة تتمثل في عدم تحقيق وحدة الهدف والإرادة بين الدول العربية، إلا في خلال فترات محدودة، وضمن إطار ضيق لا يرقى إلى مستوى التحالف العربي الشامل المتمتع بالاستمرارية[1]، الأمر الذي يؤكد على أهمية تجاوز تلك التجزئة التي يعيشها واقعنا العربي المعاصر ويجنى ثمارها المرّة.

(٢) إشكالية الصراع العربي الصهيوني:

تمثل قضية فلسطين، واحدة من أهم وأبرز إشكاليات الوحدة العربية في القرن العشرين وتحديداً منذ اكتمال بناء الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة عام 1948 ومثلت فلسطين دائماً نقطة البداية لأي حديث عن مشروع قومي عربي تكاملي. فالوحدة لا بد وأن تقود إلى فلسطين، والأخيرة هي مقدمة هذه الوحدة وإن أتت بأشكال ووسائل مختلفة وذلك لأن الوجود الصهيوني في فلسطين مثل خطراً بالغاً وثابتاً على الأمة العربية حيث استهدف إيقاف المد التحرري في المنطقة واستنزاف طاقات وموارد الأمة العربية.

ولقد أدى انقسام الدول العربية في مواجهة هذا الخطر إلى دول مساندة، ودول مواجهة إلى تحمل دول المواجهة أعباء هائلة في حين انخفضت نسبة الأعباء التي تحملتها باقي الدول العربية.

وانعكس ذلك بالتالي على نمط السياسات التي اتبعها كل قسم من هذه الدول تجاه حل القضية، وساد المنطقة في الستينات تبنّي دول المواجهة مفهوماً للصراع مع إسرائيل باعتباره صراعاً حضارياً يمتد لفترة طويلة ويشتمل كل الأبعاد[2].

وحاولت في إطار ذلك المفهوم اتباع سياسة الردع تجاه إسرائيل أي منعها من التفوق في أي مجال على الأمة العربية مجتمعة.

وشهدت حرب أكتوبر منهاجية واضحة لهذا المفهوم حيث أدت الأعباء الضخمة للحروب التي تحملتها دول المواجهة وعدم قدرة اقتصادياتها على تحملها إلى التفاعل مع التغيير العميق الذي طرأ على النظام العربي حيث تدفق البترول في الدول التي لم تواجه إسرائيل مباشرة والتي ترتبط بمصالح وثيقة

---

(1) المقدم، هيثم الأيوبي، الأمن القومي العربي والوحدة العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 43.

(2) محمد رضا محرم. عروبة مصر وأعباؤها، مجلة المستقبل العربي، السنة الثالثة، عدد 18 أغسطس، 1980، ص 111-112.

مع الغرب ومع الولايات المتحدة.

ومن تفاعل المتغيرين، ظهر اتجاهان قادت أولهما مصر وهو اتجاه يدعو إلى الحل السلمي للقضية وعبر عن نفسه في اتفاقيات فك الاشتباك وكامب ديفيد ومعاهدة السلام.

في حين عبر الاتجاه الثاني عن نفسه في شكل سياسة تقوم على رفض الاتجاه الأول نحو المصالحة مع إسرائيل، لكنه لم يقدم استراتيجية واضحة وبديلة لحل الصراع على أساس المواجهة، كل هذا قاد إلى أخطر عوامل تهديد الأمن العربي على الإطلاق في صورتها الراهنة في المنطقة العربية وهو الحرب الباردة العربية والتي أدّت في النهاية إلى غلبة نهج كامب ديفيد ممثلاً في الجلوس إلى مائدة التفاوض مع العدو الصهيوني، ومع تجاهل عروبة فلسطين واسلاميتها والقبول بالفتات من أرضها وتاريخها في مصادرة غير مبررة لحق الأجيال التالية في مواصلة الجهاد لتحقيق التحرير الكامل للأرض والمقدسات الإسلامية في فلسطين.

(٣) إشكالية الاختراق الثقافي العربي:

إن هذه الإشكالية قديمة قِدم الحديث عن المشروع الحضاري المستقل وهي قديمة قدم الاستشراق الغربي في وطننا. ولقد سبق أن فصلنا هذه القضية في دراسات منشورة، بعضها يتصل بمصر باعتبارها أهم وأكبر الدول العربية المستهدفة[1]، وسوف نكتفي هنا بإبراز الإطار العام لهذه القضية الجديدة ـ القديمة التي تعيشها أمتنا وتعاني منها، بداية يتطلب الحديث عن الغزو الثقافي الغربي أن نسأل سؤالاً مركزياً وهو: ما هي خصائص الثقافة العربية؟ بالتأكيد ليس هنا موضع الإجابة بدقة وتفصيل على هذا التساؤل الذي يخرج بنا عن النطاق الذي حددناه في هذه الدراسة. ولكن لعله من المفيد أن نحدد بإيجاز هذه الخصائص في تصورنا الفكري[2]:

---

(1) انظر كنموذج: د. رفعت سيد أحمد: علماء وجواسيس: التغلغل الأمريكي الإسرائيلي للعقل المصري، لندن، دار رياض الريس للكتب والنشر، 1990م. كذلك د. رفعت سيد أحمد/ وصف مصر بالعبري: تفاصيل الاختراق الصهيوني للعقل المصري، دار سينا للنشر، القاهرة، 1989م.

(2) د. حامد ربيع، مصدر سابق، ص 45.

(أ) الثقافة العربية تعبير عن حضارة دينية حيث القيم والمثاليات لا تنبع إلا من مفهوم التراث الإسلامي.

(ب) ولكنها ثقافة منفتحة ترفض الانغلاق وتأبى إلا أن تتعلم من أي ثقافة أخرى. إنها لا تعرف التعصب العنصري الذي سيطر ويسيطر على جميع الثقافات الكبرى التي عرفتها الإنسانية حتى اليوم.

(ج) ولكن هذا لا يمنع من أن الثقافة العربية تعبر عن حضارة سائدة، إنها الوجه الفكري للحضارة الإسلامية وكلاهما التعبير المعنوي للدولة الإسلامية والدولة الإسلامية تفترض القيادة التاريخية وتعرف أن جوهرها هو إنشاء الدولة العالمية. الثقافة العربية لا بد وأن تعكس بدرجة أو بأخرى هذه الطبيعة المتميزة.

(د) وهي تنبع من ايديولوجية حضارية. الحضارة الإسلامية لها مميزاتها ولها جوهرها سيادة القيم والإيمان والنظرة إلى الحياة على أنها معاناة واختبار مفاهيم الكرامة والشجاعة والتقشف جميعها امتدادات لتلك الايديولوجيات الحضارية التي لا بد بدورها وأن تتفاعل مع مقومات الثقافة العربية.

(هـ) وهكذا نستطيع أن نفهم كيف أن الاستمرارية التاريخية هي المحور الحقيقي الذي لا بد وأن يشكل الثقافة العربية.

(و) ثم هي كذلك ثقافة كلية مترابطة، بمعنى أن الثقافة العربية تمثل كل متماسك. إن أي محاولة لاكتشاف ما يسمى بالثقافات النوعية أو الثقافات الفرعية والتابعة في نطاق التراث العربي والثقافي هي محاولة فاشلة.

(ز) وهي ثقافة تقوم على مبدأ التوازن بين الفرد والجماعة هدفها الأساسي هو تحقيق المثالية الإسلامية التي محورها الاستعداد للحياة الأخرى من خلال تحقيق الذات والممارسة اليومية، ولكن ذلك لا يتم إلا كنتيجة للتماسك الجماعي ولسيادة مفهوم الأمة المتماسك، هو عصبية والعصبية هي انتماء، جميعها دوائر تتفرع لتعود فتترابط حول مبدأ العقيدة والإيمان الذي هو محور الوجود السياسي.

(ط) الثقافة العربية تنبع من مبدأ الحياء والخجل. محورها إن على الإنسان ليرقى إلى مستوى التحضر أن يعرف أن هناك أموراً تفرض التستر وتأبى إلا أن نقف منها، إن لم يكن موقف الرفض فعلى الأقل موقف الحياء.

(ك) وهي كذلك ثقافة الترقب، لا الخضوع ولا المشاركة. الثقافة العربية في بعدها السياسي لم تكن ثقافة المشاركة فهي لم تعرف أساليب الممارسة المتعلقة بالتصويت أو تفهمها، ولكنها من جانب اخر لم تقبل لا الخضوع ولا الانحناء. حتى في قلب العصر العباسي الأول نجد الخليفة المعتصم يخضع للرأي العام بصدد عملية خلق القرآن. الخضوع والمشاركة كلاهما تستبعده الثقافة العربية ليحل موضعها مفهوم آخر في حاجة إلى تحديد ومتابعة فكرية لأنه مفهوم لم تعرفه الحضارات الأخرى، الترقب، ومعنى ذلك أن المجتمع يقف من الحاكم موقف الانتظار، فإن أساء وتخطى حدوداً معينة في عدم احترام القواعد والتقاليد إذا به ينقلب من موقف عدم الاهتمام إلى موقف العنف بل والسعي نحو استئصال ذلك الحاكم. قصة عثمان ليست في حاجة إلى تفصيل، هذه الخصائص المختلفة التي قد تبدو لأول وهلة صالحة لأن تنطبق على أي ثقافة حضارية، رغم ذلك تبرز في صورة واضحة من التميز لتضفي على الحضارة العربية مذاقها الخاص عندما نحاول الربط بين مختلف هذه الخصائص في ديناميكية مطلقة.

وهنا تبرز علامات استفهام لاحدود لها، أول التساؤلات يرتبط بتلك الطبيعة الكلية والمترابطة إزاء ظاهرة الأقليات. المجتمع العربي مجتمع أقليات وهو كذلك نتيجة لسيطرة مبدأ التسامح في تقاليد الإسلام السياسي، وقد كان من الطبيعي أن يفرض ذلك تعدد الثقافات العربية. رغم ذلك فإن وحدة الثقافة العربية، أمر لا مكان للشك بخصوصه بل ويتخطى مفهوم الأقليات، إنه سيطرة الوظيفة الحضارية ومفهوم الدعوة العالمية على الثقافة العربية الذي سمح لتلك الثقافة بأن تكون واحدة ومطلقة لا تعرف الثقافات الطائفية أو الفرعية أو النوعية أو الطبقية، وهو بالتالي الذي فرض عليها الغزو والاختراق الغربي الواقع.

إننا لو تتبعنا اهتمام العالم الغربي بالحضارة الإسلامية لاستطعنا أن نميز

إجمالاً ودون دخول في التفاصيل بين مراحل خمس متتابعة:

(أ) المرحلة الأولى: حيث كان الاهتمام بالثقافة الإسلامية والعربية مقدمة ووسيلة للغزو الكاثوليكي الديني للمجتمع الإسلامي.

(ب) يعقب ذلك حركة استشراقية هي في حقيقتها تعبير عن محاولة الدفاع عن التراث الأوروبي في مواجهة الغزو العثماني.

(ج) في مرحلة ثالثة يتحول الاستشراق إلى أداة من أدوات الغزو الامبريالي والاستعماري.

(د) وتأتي مرحلة رابعة يتحول فيها الاستشراق إلى أداة من أدوات الغزو الكاثوليكي.

(هـ) ويتوج كل هذه المراحل، المرحلة الخامسة التي تتبلور حول التسلل الصهيوني والتي خلالها ترتفع عملية تشويه الطابع القومي العربي إلى قمتها في مسعى حثيث لإلغاء الذاتية للتراث العربي. إن الإحصائيات والأرقام تؤكد تلك المراحل وتؤكد حقيقة الغزو الثقافي الغربي فمثلاً دولة مثل مصر يوجد بها فقط 36 مؤسسة غربية بحثية وثقافية تدرس المجتمع وتبحثه وتخدم على صناع القرار السياسي الغربي منها، 3 مؤسسات صهيونية والباقي أمريكي وفرنسي وبريطاني وايطالي والماني وهي مؤسسات تهدد نسيج الوحدة العربية وتدفع إلى تفتيت (مصر) والعالم العربي عرقياً بعد فهمه ودراسته جيداً[1].

(٤) إشكالية الأمن القومي العربي المفتقد:

تزايد الحديث عن فقدان استراتيجية أمنية عربية واضحة بعد حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من تردٍّ للأوضاع العربية بإجمال على كافة المستويات: اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً، وهي المستويات التي تشكل منظومة الأمن للتكتلات العالمية المعاصرة. وفي الواقع لم تكن حرب الخليج الثانية هي السبب المباشر لهذا الخلل العام في استراتيجية الأمن القومي

---

(1) د. رفعت سيد أحمد: علماء وجواسيس، مصدر سابق، ص 35 وما بعدها. انظر أيضاً القائمة المرفقة في نهاية الكتاب بأسماء تلك المؤسسات السرية وأبحاثها.

العربي، فالخلل قديم وفي تقديرنا أن ما حدث بعد حرب الخليج هو أنها كشفت ما كان مستوراً وعرته تماماً، ذلك هو فضل الحرب، إن كان لها فضل، فلقد كشفت هذه الحرب عوامل التهديد للأمن العربي والتي يمكن إبرازها في الآتي:

أ) عوامل التهديد النظامية[1]:

حيث نجد أن هناك تناقضاً شكلياً بين نظم ملكية ونظم جمهورية، ولكن لم يعد لهذا التناقض أهميته كأحد عوامل التهديد للأمن العربي بعد أن فقد المعيار الشكلي أهميته في التصنيف.

ولكن برزت تناقضات أخرى من حيث درجة مؤسسة النظام السياسي فهناك نظم سياسية عربية تحاول بناء ذاتها على قواعد مؤسسية وإن كانت لم ترسخ بعد من حيث الممارسة الفعلية، وهناك نظم عربية لا تزال تسودها القبلية ولا تعرف أياً من هذه المؤسسات.

على أن التناقض الرئيسي هو من حيث الاتجاه السياسي، فكل الدول العربية تواجه مشاكل التنمية والتحديث، ولكنها تختلف من حيث درجة قبولها بضرورة التغيير وكيفية إحداثه.

ويمكن التمييز بين الأقطار العربية بناءً على معيار الرغبة في إحداث التغيير ودرجته:

(١) نظام تقليدي يسعى إلى التكيف:

مثل السعودية والمغرب والأردن والكويت وهي دول تسعى للتغيير في إطار القديم، فقد توجد حرية صحافة وبرلمان ولكن كل ذلك في إطار أسرة حاكمة تمتلك كل المقاليد في البلاد. ويلعب الدين دوراً كبيراً في تلك الأنظمة، حيث يتخذ مصدراً لشرعية النظام القائم.

---

(1) هناك إسهامات وأراء جادة كشفت هذه النواحي قبل حرب الخليج بسنوات طويلة نذكر منها لواء/ محمود خليل: الأمن القومي العربي ـ المصري وحرب اكتوبر، رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا 1986م. كذلك د. مصطفى علوي، التناقضات العربية، د. حامد ربيع (إشراف) الحوار العربي ـ الأوروبي، القاهرة، معهد الدراسات العربية، 1981م، ص 411 .

(٢) نظام الثورة الراديكالية (أو ما تبقى منه):

يتبنى قضية التغيير الجذري الشامل لكل المجتمع، ولهذا ينتهج ايديولوجية ثورية وحزباً ثورياً يعمل على تعبئة الجماهير ويعمل على إعادة صياغة أسس المجتمع كله على نحو يتفق بالضرورة مع مصالح الجماهير.

(٣) نظام الليبرالية الدستورية:

ومثاله لبنان في عام 1976 ومصر حتى عام 1952 ومصر بعد عام 1974 وتقوم على تعدد الأحزاب وحل التناقضات سلمياً من خلال الانتخابات ورفض الثورة والأخذ بمفهوم التطور التدريجي، وتنشأ فيه مؤسسات حديثة تشهد الصراع مع المؤسسات القديمة وتلعب الطبقة الوسطى دوراً رئيسياً في المشاركة السياسية.

ب) عوامل التهديد الأيديولوجية:

تشهد المنطقة العربية نقاشاً هاماً منذ عقد من السنين على الأقل بين ثلاثة اتجاهات رئيسية وهي الاتجاه الإسلامي والاتجاه القومي والاتجاه الماركسي بدرجاتهم وتنويعاتهم ومعاركهم المختلفة.

ج) عوامل التهديد الاقتصادية والجغرافية:

ونؤكد بشأنها تزايد معدلات نهب لثروات الأمة العربية وبخاصة بعد حرب الخليج الثانية (1991) ونخص بالذكر البترول العربي، هذا فضلاً عن الامتصاص المنظم للعوائد النفطية العربية في بنوك الغرب وتزايد النزعات الاستهلاكية في المجتمعات العربية واعتمادها الكامل على ما تلفظه الأسواق الغربية. هذا ويمكن تناول عدة عوامل أساسية أخرى كلها تنبع من الطبيعة الإقليمية للكيان العربي وتشكل نواحي الضعف التي تتداخل فيها أيضاً خصائص الحقائق الديموجرافية للوطن العربي بمجموعة التراكمات التاريخية التي تربعت في المنطقة وحولها والتي أبرزتها بوضوح نتائج حرب الخليج الثانية عام 1991 وزيادة الهيمنة الأمريكية على المقدرات العربية، منها:

ـ الامتداد الإقليمي للمنطقة العربية:

يمتاز الامتداد الشاسع للمنطقة العربية بأنه امتداد أفقي أو عرضي

دون أن يرتبط به أي عمق استراتيجي كبير - سوى وادي النيل - فهو امتداد أفقي لا يقابله امتداد رأسي إلا بصدد الخط الممتد من الاسكندرونة شمالاً حتى باب المندب جنوباً والخط الممتد من الاسكندرية شمالاً وحتى منابع النيل جنوباً.

ويضاعف من مخاطر هذا الامتداد:

(1) طبيعة البحر الأحمر الذي ينساب في منتصف الجسد العربي، ليخلق القطيعة بين الجناح الآسيوي والجناح الإفريقي للوطن العربي وقد أكملت قناة السويس هذا الانشطار.

(2) طبيعة البحار المحيطة بالسواحل العربية فهي لا تملك أية عقبات طبيعية للدفاع وتبرز هذه الناحية لو قارنا شمال إفريقيا وجنوب أوروبا، فالأخيرة تمتلىء بالخلجان حيث الشواطىء متعرجة ملتوية وتحيط بها الجبال والعقبات المختلفة. في حين لا تملك شمال إفريقيا سوى شواطىء مفتوحة، ولا تعرف أية موانع طبيعية وحتى الجزر تصير بمثابة مقدمة للإنذار المبكر لا وجود لها؛ ولعل هذا يفسر كيف أن التاريخ لم يعرف في هذه المنطقة غزواً من الجنوب نحو الشمال إلا من قبيل الاستثناء المؤكد لوجود قاعدة، في حين ان نماذج غزو الشمال للجنوب لا حصر لها.

(3) طول الشواطىء العربية وعبء الدفاع البحري عن الحدود الإقليمية:

لا توجد منطقة في العالم تماثل المنطقة العربية من حيث نسبة طول السواحل إلى عدد السكان، فالسواحل العربية مفتوحة صالحة للملاحة طوال العام ولا تحيط بها أية موانع طبيعية للدفاع. وتقاس نسبة السواحل بالعلاقة بين طول الساحل وعدد السكان.

(4) منطقة وادي النيل وموارد المياه: منطقة الدلتا أرض مفتوحة من الشمال والشرق ويصعب الدفاع عنها، وادي النيل الذي يعيش عليه نصف الكثافة السكانية العربية، والذي يمثل العمق الاستراتيجي الوحيد في الوطن العربي، يعاني من أن مصادر مياهه تقع في أراضٍ غير عربية،

بل وأراض معادية لكل ما له صلة بعروبة وادي النيل[1]. هذه العوامل مجتمعة أدّت إلى فقدان الأمن العربي وإلى إشكالية حقيقية تؤرق الداعين إلى الوحدة والمطالبين بها.

(٥) إشكالية العلاقة بين العروبة والإسلام:

إن هذه الإشكالية هامة ولا زالت تنتج آثارها بعد حرب الخليج، في تقديرنا ينقسم الحديث بشأنها إلى ثلاثة مستويات[2] من الرؤى والاتجاهات على النحو التالي:

أ ـ ينطلق جوهر التحليل لدى أصحاب المستوى الأول:

الرافضون للعلاقة بين الإسلام والعروبة من إطار مفاهيم محدد ينبع من إدراكهم للمضمون السياسي لمفهوم الأمة في القران[3]، كما استقر تاريخياً في الحضارة الإسلامية وهو الذي يقوم على رفض الانتماء العرقي أو الجغرافي، فالذي يحدد الانتماء ليس الإطار الجغرافي، بل الإطار العقيدي بمعنى أنه حيث يوجد الإسلام يوجد (الوطن) وهو مفهوم، يتناقض بهذا مع الفكرة القومية بوجه عام والقومية العربية على وجه الخصوص، حيث هذه الفكرة من وجهة نظر بعض المفكرين الإسلاميين تنتمي إلى الماضي[4] وخصوصاً إلى القرن التاسع عشر الأوروبي «قرن بروز القوميات» وإلى القوى الاستعمارية الغربية التي صدّرت سموم القومية الخاصة بأوروبا لتشتت بها (أمة المسلمين)؛ هذه الرابطة الكبرى التي يشدها إلى بعضها رباط الإيمان المنفتح على جميع الشعوب وثقافاتها.

---

(1) لواء محمود خليل، مصدر سابق، ص 133 .

(2) د. رفعت سيد أحمد: الإسلام وقضايا الصراع، الدار الشرقية، القاهرة، 1989م، ص 19 . وما بعدها.

(3) د. أحمد البغدادي: المضمون السياسي لمفهوم الأمة في القرآن (مجلة العلوم الاجتماعية)، العدد الثاني، السنة العاشرة، يونيو 1982م، (جامعة الكويت ـ الكويت).

(4) عبد المجيد تراب زمزمي: الحرب العراقية ـ الإيرانية: الإسلام والقوميات: (جنيف ـ د.ن ـ 1985م) انظر على وجه الخصوص المقدمة الهامة للكتاب بقلم روجيه جارودي والتي ينتقد فيها مفهوم القومية من منظور الإسلام، ص 6 - 2 .

إن ما ينطق بالدلالة هو أن مؤسسي «القومية العربية» كانوا مسيحيين تلقوا تأهيلاً غربياً. وكما يذكر البعض، فإن «ريح القومية العربية أتت من باريس» محاولة عرقلة مسيرة الحركة الإسلامية الشاملة التي تمثل الخطر الماحق للمستعمرين والتي نفخ فيها الأفغاني زخماً هائلاً[1].

وظهور الفكرة القومية من وجهة نظر هؤلاء في دار الإسلام هي الانتصار الذي حققه الاستعمار الغربي بشكل لاحق، وهو ما أدى بالمسلمين إلى أن يمزقوا أنفسهم[2].

ففكرة «الأمة القومية» لدى هؤلاء غريبة تماماً عن الإسلام الذي لا تقوم جماعته على أي دعامة من الخرافات القومية كالعرق «أو الأرض أو تلك الكيمياء الخطيرة للنفس» والتي كما كتب بول فاليري، اصطنعت للأمس تاريخاً لكي تسخره لأطماع اليوم.

إن محمد صلى الله عليه وسلم من وجهة نظر جارودي لم يدع قط الى تأسيس دين جديد، بل جاء إلى جميع الشعوب ـ بغض النظر عن أصولها العرقية، والإقليمية، والتاريخية وحتى عن تنوع ثقافاتها (يهودية أو إغريقية ـ رومانية، أو مسيحية، أو إيرانية، أو هندوسية، وهي ثقافات احتضن الإسلام أرقى ابداعاته) ـ كي «يذكرها» بالرسالة الوحيدة التي بعثها إليها سبحانه وتعالى بواسطة أنبيائه، وهي رسالة التسليم (الإسلام) لإرادة الله الذي تدعو إليه جميع الأديان وأشكال الحكمة في العالم.

هذا الانفتاح هو الذي يفسر الانتشار الهائل للإسلام من جبال هملايا إلى جبال البيرنيه خلال قرن واحد: ولم يكن ذلك فتحاً عسكرياً، بل ريحاً تحريرية بسطت أجنحتها على جميع الشعوب التي وجدت ضالتها في هذا الإيمان البسيط النقي[3].

وهكذا جرت الأمور تقريباً في جميع الأماكن، التي وصل إليها الإسلام في انتشاره، أول مرة. والحالة الوحيدة التي يمكن فيها الحديث عن فتح

---

(1) المصدر السابق، ص 2 .
(2) المصدر السابق، ص 3 .
(3) المصدر نفسه، ص 4 .

عسكري دموي هي حالة الهند وذلك مع الغزو التركي الذي تم على يد محمود الغزنوي (في حدود عام 1000 ميلادية) ومع اكتساح مغول جنكيز خان للبلاد (في القرن الثالث عشر الميلادي) وتيمورلنك على وجه الخصوص (1398 ميلادية) ومع التعصب الفئوي لبعض أباطرة المغول مثل أورنكريب (القرن السابع عشر)[1].

وعلى ذلك المعنى يتجه الإيرانيون ومن يحمل وجهة نظرهم في فهم علاقة الإسلام بالعروبة، حيث يرون أن ثمة موانع أساسية في طريق الوحدة الإسلامية، ولا يجدون حرجاً عندما يضعون «إثارة» «نزعة القومية العربية» جنباً إلى جنب مع الصهيونية العالمية وإسرائيل والتحدي الغربي كموانع حقيقيّة تجاه الوحدة الإسلامية[2]. وهي المعاني التي سبق أن أكد عليها أبو الأعلى المودودي في أغلب كتاباته وخاصة كتاب (النظرية السياسية) والحكومة الإسلامية، وأيضاً ما سبق ونادى به الأمام آية الله الخميني في أغلب خطبه، بعد الثورة الإيرانية عام 1979، وقد حذا حذو هؤلاء العديد من الكتّاب والمفكرين والإسلاميين دون وعي بخصوصية دعوة القومية العربية وتفردها عن مثيلاتها في أوروبا.

ب ـ أما المستوى الثاني:

من رؤية طبيعة العلاقة بين العروبة والإسلام كما تبدت خلال حقبة السبعينيات، فهو مستوى أصحاب الرؤية القومية الذين يركزون على (العروبة) ويرونها دائرة أولى للانتماء، وأحياناً هي كل الدائرة لدى البعض منهم إلى حد قول أحدهم بعروبة الإسلام نفسه وبأن عروبة الإسلام حقيقة قرآنية[3].

معنى ذلك أنه يوجد داخل هذا المستوى فروق نظرية وسياسية في فهم

---

(1) المصدر نفسه، ص 5 .

(2) محمد سعد: الموانع الوهمية والحقيقية من تحقيق الوحدة الإسلامية، مجلة سروش للعالم العربي، العدد 67، السنة السادسة بتاريخ 15 صفر 1407هـ (مجلة شهرية تصدرها منظمة الإعلام الإسلامي بطهران، ايران)، ص 11 ـ 15 .

(3) د. محمد أحمد خلف الله ـ عروبة الإسلام: (مجلة اليقظة العربية، السنة الثالثة، العدد السابع، يوليو 1987)، القاهرة، ص 6 .

طبيعة العلاقة بين الإسلام والعروبة على الرغم من اتفاقهم جميعاً على أولوية انتمائهم العربي سواء قبلوا بدور أساسي للإسلام فيه أو لم يقبلوا. ولقد قدر لهذا المستوى أن يعلو صوته الفكري والسياسي خلال سنوات النصف الثاني من عقد السبعينيات داخل بعض الأقطار العربية وتزامن صعوده مع المبادرات المصرية للحل السلمي للصراع العربي الصهيوني منذ فك الاشتباك الثاني للقوات بسيناء عام 1974 وحتى مبادرة القدس عام 1977، وبدأت الأصوات تعلو بحياد مصر وبفرعونيتها وبضرورة إسقاط الهوية العربية والإسلامية، وارتبطت هنا أحاديث السلام مع أزمات للهوية والانتماء بكافة مستوياتها[1].

ولقد حاول بعض الكتّاب المشارقة أن يُنظِّروا للعلاقة بين العروبة والإسلام، فنجد أحدهم وبعد استعراض لتاريخ العلاقة ـ كما يتصورها ـ يخرج بثلاث نتائج أساسية، الأولى: أن حزب البعث، كانت له الريادة في الرؤية الحضارية لأفق العلاقة بين العروبة والإسلام[2].

والنتيجة الثانية، هي أن صورة العروبة وصورة الإسلام في حقيقتها الجوهرية الحضارية، وكعامل دافع للنهضة وللتقدم والتحرر، لا تزال تصطدم بعوامل الضياع في الواقع العربي أي عوامل التجزئة والتخلف، وبالمخططات المعادية للنهضة العربية وبدوافع العنصرية والعقد التاريخية والمصالح وأخطرها هي المخططات الامبريالية والصهيونية، لأنها تركز عداءها على العروبة والإسلام لتعطيل مفعولهما كمحركين حضاريين بأساليب مختلفة.

---

(1) د. فاروق يوسف أحمد: السلام وأزمة الهوية في مصر: (مكتبة عين شمس، القاهرة، 1982)، ص 68 ـ73 .

(2) د. إلياس فرح: حول العروبة والإسلام (مجلة اليقظة العربية، العدد 7، السنة الأولى، سبتمبر 1985)، القاهرة، ص 14 ـ 28 . ولاستكمال الرؤية عند القوميين، انظر:

ـ التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العراقي ـ يونيو 82 المعنون ـ بالمسألة الدينية، ص 264 ـ304 .

ـ د. نديم البيطار: جذور الإقليمية الجديدة (معهد الانماء العربي، بيروت، 1983).

ـ د. عصمت سيف الدولة: عن العروبة والإسلام، ط 2 (دار المستقبل العربي، القاهرة 1986).

ـ نزار الحديني: قضية الديمقراطية والجماعات الدينية، مجلة الباحث العربي، العدد 7 ابريل ـ يونيو 1986 (مجلة تصدر عن مركز الدراسات العربية ـ لندن).

أما النتيجة الثالثة التي يستخلصها أصحاب هذا الاتجاه القومي، فهي أن موضوع العروبة والإسلام لا ينحصر في إطار العلاقة بين (القومية والدين) بالنسبة إلى العرب، بل إنه يمتد إلى أبعاد أخرى:

أ ـ فهو أولاً يتعلق بالسؤال الذي طرحته النهضة العربية قبل قرنين من الزمن.. من نحن؟ وما معنى الانتساب إلى العروبة والإسلام في هذه المرحلة من التاريخ، وضمن واقع العالم المعاصر وباتجاه حركة التاريخ نحو المستقبل.

ب ـ ثم إنه يتصل بطبيعة فهمنا للعلاقة بين الماضي والحاضر والمستقبل أن أصحاب هذا الاتجاه كما يقول أحد الكتاب الغربيين، يتلخص موقفهم تاريخياً تجاه الإسلام في أنه (عامل) من بين مجموعة عوامل يمكن استخدامها في لحظات المخاطرة والهزائم كما فعل جمال عبدالناصر، على الرغم من أن الإسلام ـ من وجهة نظر الكاتب الغربي ـ يمثل القوة الأصيلة في العالم العربي ويتعدى تأثيره السياسي العالم العربي ليصل إلى إفريقيا وآسيا[1].

وعلى الرغم من ذلك يظل أصحاب المستوى الثاني هذا يحملون فروقاً نوعية هامة استجدت مع المتغيرات التي واكبت حقبة السبعينيات ومنها المتعلق بظهور ثورة على الجانب الشرقي من العالم العربي ترفع راية الإسلام، ومنها أيضاً تطورات قضية الصراع العربي الصهيوني وفقدان أية احتمالات لحله عربياً دون سند إسلامي بالإضافة إلى التحديات السياسية الجديدة أمام النظم القومية، والتي دفعت بالعديد من مفكري هذا المستوى إلى نقد الذات وإعادة حساباتهم إجمالاً وحساباتهم مع قضية العروبة والإسلام وعلاقاتهم بحركة الإحياء الإسلامي المعاصرة تحديداً، وهو ما تم على نطاق واسع خلال السبعينيات وظهرت نتائجه واضحة في الثمانينيات.

جـ ـ أما أصحاب المستوى الثالث في رؤية طبيعة العلاقة بين العروبة والإسلام: فهم أصحاب الاتجاه التوحيدي، والذي يرى الباحث أنه الأقرب إلى العقل والظروف الموضوعية التي يمر بها العالم الإسلامي، وهذه الرؤية تركز على علاقات التفاعل، دون تجاهل لدوائر الصدام الطبيعي أو المصطنع

---

(1) A.I. Dalesha; Egypt in the Arab World, the Elements of foreign poliey 89 -91pp. (London, Macnullam Press 1974).

منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى اليوم، وداخل هذا الاتجاه نجد العديد من المفكرين منذ بداية القرن التاسع وحتى اليوم. وكان جمال الدين الأفغاني أكثرهم إدراكاً لخطورة هذه المسألة مع نهاية الدولة العثمانية ومع نهاية القرن التاسع عشر حين استشعر أنها ستكون مثاراً للجدل وفرقة المسلمين، فنبّه الخليفة العثماني إلى ضرورة أن تكون (العربية) هي لسان العرب والمسلمين تمهيداً لوحدة العروبة والإسلام، واستشهد الأفغاني بالتاريخ فكان يرى أن كل من دان بالإسلام أو رضي بدفع الجزية عند الفتح العربي قد سارع عن طيب خاطر وارتياح عظيم إلى التعريب[1].

والسبب في ذلك أن وفود العرب (إلى البلاد المفتوحة) حملت معها أخلاقاً فاضلة ظهرت أفضليتها بأجلى المظاهر، مثل الأنفة من الكذب، والوفاء بالعهد، ومطلق العدل، وكمال الحرية والمساواة الحقيقية بين الملك والسوقة، وإغاثة الملهوف، والكرم والشجاعة وباقي الفضائل، من الهيئات المتوسطة بين الخلال الناقصة.

ويرى الأفغاني أن انتشار اللسان العربي، فيما عدا بلادهم (شبه الجزيرة) ليس للفاتحين أدنى دخل فيه، ولا اتخذوا له أسباباً ووسائل بل إن ما وجد في اللسان العربي من الآداب الباهرة والحكم والأمثال والمواعظ، ذلك هو الذي أحله من الانتشار هذا المحل.

ثم يؤكد الأفغاني رؤيته قائلاً: إن لكل دين لساناً، ولسان دين الإسلام العربية، ولكل لسان آداب ومن هذه الآداب تحصل ملكة الأخلاق، وعلى حفظها تتكون العصبية، ولقد أهمل الأتراك أمراً عظيماً وحكمة نافعة - قالها السلطان محمد الفاتح، وأحب أن يعمل بها السلطان سليم - وهي قبول اللسان العربي لسان الدولة[2].

وفي الاتجاه نفسه، وانطلاقاً من قناعات واحدة كان رأي حسن البنا قائد جماعة الإخوان المسلمين الذي رأى بشأن الوحدتين العربية والإسلامية

---

(1) جمال الدين الأفغاني: العربية لسان الإسلام والمسلمين، مجلة منبر الحوار، العدد الثاني، صيف 1986 (فيينا)، ص 162 .

(2) المصدر السابق، ص 161 .

رؤية إذا ما قورنت برؤية بعض القوى الإسلامية اليوم، فإنها تصير أكثر تقدماً بمعايير الاستنارة واستثمار هموم الأمة وتحديات مستقبلها وطبيعة الدور المناط بفرق الحركة الإسلامية لمواجهة تلك الهموم والتحديات. فحسن البنا يرى بالنسبة للوحدة العربية ان هذا الإسلام نشأ عربياً ووصل إلى الأمم عن طريق العرب[1]، ويرى أن الكتاب الكريم جاء بلسان عربي مبين وتوحدت الأمم باسمه على هذا اللسان يوم كان المسلمون مسلمين، وقد جاء في الأثر إذا ذل العرب ذل الإسلام، وقد تحقق هذا المعنى حين دال سلطان العرب السياسي وانتقل الأمر من أيديهم إلى غيرهم من الأعاجم والديلم ومن اليهم، فالعرب هم عصبة الإسلام وحراسه. ويؤكد حسن البنا أيضاً أن الإخوان المسلمين يعتبرون العروبة كما عرفها النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه إبن كثير عن معاذ بن جبل رضى الله عنه: «ألا أن العربية اللسان، ألا أن العربية اللسان» ومن هنا كانت وحدة العرب أمراً لا بد منه لإعادة مجد الإسلام وإقامة دولته وإعزاز سلطانه، ومن هنا وجب على كل مسلم أن يعمل لإحياء الوحدة العربية وتأييدها ومناصرتها وهذا موقف الإخوان المسلمين من الوحدة العربية.

وبالإضافة للرؤى السابقة، فإنه يلاحظ أن وجود التحدي الصهيوني كان عاملاً هاماً في القضية، إذ يلاحظ الباحث على سبيل المثال خفوت الحماس الشعبي العربي للعلاقات مع الدول الإسلامية عندما تغيرت مواقف هذه الدول من فلسطين[2]، وكانت الفترة منذ الخمسينيات وحتى نهايات السبعينيات فترة اختبار تاريخي لعامل هام في علاقة العروبة بالإسلام وعلاقة الحركة العربية بالحركة الإسلامية، وهو عامل (التحدي الصهيوني) وهو ما دفع أحد المفكرين المهمومين بالقضية إلى أن يرصد هذا العامل ويرى أنه من أهم جوانب الاتفاق بين الحركتين حيث يرى أن أهم وجوه الاتفاق بين الحركتين الإسلامية والعربية يتأتى من الجانب الوظيفي - التوحيدي والتحريري لهما[3]، فكلتاهما تقودان إلى

---

(1) حسن البنا: موقف الأخوان المسلمين من الوحدة القومية والإسلامية، مجلة حوار، العدد الثاني، مصدر سابق، ص 169 .

(2) منح الصلح: الإسلام وحركة التحرر العربي: (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1973)، ص 12 .

(3) طارق البشرى: بين الإسلام والعروبة: مجلة حوار، العدد الثاني، صيف 1986م، ص 26 .

الوحدة وكلتاهما تقودان إلى فلسطين والقدس والتوجه التوحيدي واحد، فهو يختلف في السعة وليس في الاتجاه، كما أن التوجه التحريري متماثل في الخصوم والأنصار. ويرد الاتفاق بين الحركتين أيضاً من الاحتواء الإسلامي للعروبة من حيث الأغلبية السكانية الغالبة، ومن حيث الهيمنة الحضارية والفكرية والتاريخية، هيمنة دامت حتى القرن التاسع عشر، فلا نكاد نميز بين ما يعتبر فكراً وحضارة إسلامية وبين ما يعتبر منها «عربياً» إلا من حيث عموم الأولى وخصوص الثانية.

يخلص الباحث بشأن علاقة الإسلام بالعروبة من وجهة نظر أصحاب المستوى الثالث للرؤية والتي يتبنى الباحث مفاهيمها، إلى أن العلاقة بين الإسلام والعروبة علاقة مركبة. فكما أن الإسلام لا يمكن تصوره دون الأصل العربي حيث إن الإسلام هو دعوة عقائدية تقوم على مبدأ مفهوم الإقناع من خلال الاتصال، ووثيقته القرآن الذي دوِّن باللغة العربية. وحيث اللغة في العملية الاتصالية ليست مجرد رمز وتعبيرات لفظية: إنها مفاهيم وأدب للتعامل ومنطق لتطوير الإرادة المعنوية. كذلك، فإن العروبة أحد عناصر الإسلام؛ إن المجتمع العربي قد يضم ويحتضن أقليات غير مسلمة ولكن يجب أن ينظر إليه على أنه بلورة تاريخية لمجموعة من القيم، من تكاملها خلال الأجيال المتعاقبة والتراكمات المختلفة تكوِّن الحضارة الإسلامية. إذ العلاقة بين الإسلام والعروبة لها دوائر ثلاث كل منها مستقلة عن الأخرى رغم تقاطعها مع تلك الدوائر الأخرى: العروبة، الإسلام، الحضارة الإسلامية[1].

أما عن العلاقة بين القومية والإسلام، فينبغي التمييز بين أمرين:

النظام الإسلامي كنظام سياسي حضاري بديل مطروح بصيغ مختلفة، ومن قبل جماعات سياسية إسلامية في كل بلد.

---

(1) د. حامد ربيع: سلوك المالك في تدبير الممالك: (دار الشعب، القاهرة، 1980)، ص 55 .
نظرية الدوائر الثلاث هذه:
انظر في تفصيلها:
- فهمي هويدي: القرآن والسلطان، هموم إسلامية معاصرة (دار الشرق، بيروت، 1981م)، ص 97 .

الرابطة الإسلامية، كإطار واسع يضم الروابط القومية، والشعوبية (من الشعوب) ويمنح هذا التكوين المتنوع لبلداننا إطار الوحدة وأساساً لقيام مشروع حضاري تاريخي جبار[1].

والباحث في مجال انتقاده للمستويات الثلاثة السابقة، يرى أن المستوى الثالث هو الأقرب إلى روح التاريخ الإسلامي ولطبيعة التحديات المعاصرة التي عاشها العالم الإسلامي خلال حقبتي السبعينات والثمانينات، وأن أصحاب الرفض الكامل على الطرفين (القومي العربي) و(الإسلامي) بشأن هذه القضية هم الأبعد عن طبيعة توجهات الرأي العام العربي ذاته.

وأياً ما كانت المبررات السياسية والفكرية التي تساق في هذا الشأن، فإن ما أثبتت خبرة السبعينيات والثمانينيات بل والتسعينيات صحته إلى حد بعيد، أن عوامل التحدي والوحدة بين الفكرتين (العربية) و(الإسلامية) كانت خلال الفترة الماضية أكبر من عوامل الفرقة والتناحر، والمستويات التاريخية فضلاً عن التحديات الجديدة للعلاقة بين الفكرتين تحتم تلك الوحدة وتفرضها في التسعينيات، فالأمر فقط يحتاج إلى مؤمنين بحق، وعن وعي بهذه الوحدة، وبآفاتها الإسلامية، عندئذ يمكننا أن نتوقع تحقيق الحلم التي طالت فترة استغراقنا فيه، ونوَّمنا عند أعتابه المقدسة: حُلم الوحدة العربية[2].

---

(1) د. فاضل رسول: الإسلام والقومية: أفكار حول تجربة الشعب الكردي: مجلة حوار، العدد الثاني، صيف 1986، مصدر سابق، ص 59 .

(2) ففي بحث ميداني موسع حول اتجاهات الرأي العام العربي ـ نحو مسألة الوحدة أواخر السبعينيات وجد الباحث أن 80٪ من الشعب العربي في عشرة أقطار عربية (هي الأقطار التي أتيح له اجراء دراسته عليها) يؤمنون بالقومية العربية، وأن أغلبية هذا الشعب تؤمن بأن الإسلام أحد المقومات الرئيسية للأمة العربية وأنها لا تمانع في توحيد الأمة العربية على أساس إسلامي:

انظر: د. سعد الدين إبراهيم: اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة (دراسة ميدانية) مصدر سابق، ص 340 .

الورقة الثانية

الدكتور مبروك القائد

مقدمة:

في ندوة بعنوان «رؤية للنظام الإقليمي العربي ـ الواقع والطموح» عقدت في شهر الربيع/ مارس 1988 بالقاهرة، تحدث الكاتب محمد حسنين هيكل فأسهب في تعداد السؤآت التي كانت الصورة العربية تكشف عنها آنذاك، ثم أعلن أنه رغم كل شيء فهو متفائل.

«لأن الأمور قد وصلت إلى القاع وليس أمامها بحكم قانون الحركة التاريخية سوى الصعود إلى أعلى مرة أخرى»[1]. ولكن ما ظنه هيكل آنذاك (قاعاً) أثبتت مجريات أحداث السنوات الخمس اللاحقة، أنه كان فقط أحد النتوءات البارزة في جبل تحت الماء.. وإن القاع ما زال بعيداً وأن التردي العربي إليه ما زال مستمراً بلا كلل!

من يملك أن يجزم الآن في عام 1993 إننا قد وصلنا إلى القاع؟

ألسنا أكثرية في هذه الأمة الذين نتوقع ما هو اسوأ؟

نحن أيضاً متفائلون تاريخياً مثل السيد هيكل، ولكن حديثنا لا علاقة له بالتفاؤل والتشاؤم وإنما علاقته في الحقيقة هي بالاستقراء التاريخي والتحليل المنهجي لقضية الوحدة، بعواملها وإشكالياتها.

---

(1) محمد حسنين هيكل، رؤية للنظام الإقليمي العربي، الواقع والطموح، ندوة عقدت بالقاهرة في الربيع/ مارس 1988 .

إذ يكاد القرن العشرون يرخي سدوله مؤذناً بالرحيل والأمة العربية يغادرها القرن كما أتاها أول مرة، مفصومة بالعرى، مفصولة الأجزاء، تتناهشها القوى الكبرى وتدنس أرضها ومياهها وسماءها نجاسات الاحتلال المباشر وغير المباشر، فلا أرضها محرقة ولا مياهها مغرقة ولا سماؤها صاعقة.

لقد سئل المفكر القومي ساطع الحصري قبل وفاته بقليل عما إذا كان يعتقد بأن كتبه التي أنشأها بخصوص الوحدة القومية للعرب قد تجاوزتها السنون فلم تعد تلقى رواجاً، فأجاب بأنه إذا صح هذا فسيكون أول من يسعد به لأن ذلك معناه أن الأفكار التي نادى بها في تلك الكتب قد تحققت وهذا أهم ما لديه من مجرد رواج كتبه.

نجدنا بعد نيّف وثلاثين سنة وتلك الإجابة نتساءل بدورنا: هل تلاحقت أفكار الوحدويين العرب مع الواقع العربي فأنتجت شيئاً ذا بال طوال القرن الذي يوشك أن ينصرم؟

أما التساؤل الذي تبدو الإجابة وقد تأخرت عليه بأكثر من اللازم فعلاً فهو: ملف الوحدة العربية في يد من؟

في يد جماهير موجودة دائماً وفاعلة أحياناً ومقهورة غالباً؟ أم في يد طبقة لها ارتباطاتها ودهاليزها وتدخلاتها ومصالحها؟ أم في يد أفراد في موقع السلطة يملكون ويتحكمون؟ أم في يد قوى خارجية مسيطرة تفعل ما شاءت أنى شاءت حيثما شاءت؟

هذا الملف التليد العتيد من يمسك به؟ من يدرسه كلما رغبت الأمة في استخراج شهادة ميلاد جديدة؟

الإجابة على هذا التساؤل تحديداً تختصر الكثير من وقت الوحدويين العرب وجهدهم لأنها تضعهم في اللحظة التالية أمام السؤال المصيري: كيف يمكن لهم الإمساك بملف الوحدة؟

ولعل الإجابة على هذا السؤال الأخير هي الخطوة الصحيحة الأولى على طريق انجاز الوحدة العربية..

أولاً ـ العوامل:

من بين عوامل عديدة، أعتقد أنه توجد عوامل رئيسية ثلاثة تدفع باتجاه

الوحدة العربية، وهي في الوقت نفسه مداخل ثلاثة يمكن للوحدة أن تلج منها إلى حيز التطبيق إذا توفرت ظروف ذلك الولوج، وهي:

1 ـ العامل الاقتصادي.

2 ـ العامل الجغرافي.

3 ـ العامل السياسي.

١ ـ العامل الاقتصادي:

دائماً، كان غبار المعارك يتصاعد في سماء الفكر القومي العربي بين المؤمنين بأهمية العامل الاقتصادي ودوره مستندين في ذلك إلى تجارب وحدوية تاريخية لأمم عانت التمزق وتوصلت إلى إنجاز وحدتها، وبين المسفهين لذلك العامل، المنكرين لأي دور حقيقي له في حالة الأمة العربية، يقول عبدالمنعم سعيد:

«إن العامل الاقتصادي كان الدافع الأساسي لتضافر جهود الولايات المختلفة لخلق اتحاد جديد وانشاء دولة الولايات المتحدة.. وكان الأسلوب الاقتصادي هو المتاح والممكن لحل معضلات أوروبا مع ذاتها أولاً ومع العالم الخارجي بعد ذلك، فنجاح مشروع مارشال والنظم الأوروبية للتعاون الاقتصادي ثم المجمع الأوروبي للحديد والصلب، جعل الطريق الاقتصادي هو السبيل الممكن والمتاح... ولم تجد دول اقليم جنوبي شرق اسيا سوى الطريق الاقتصادي لتجاوز حساسيتها وخلافاتها وخلق مجتمع تعاوني سلمي فيما بينها اعتباراً من العام 1976 ... فالعامل الاقتصادي هو العامل المنقذ»[1].

إن هذا الاعتبار للعامل الاقتصادي يلقى نقداً عنيفاً في كتابات د. نديم البيطار الذي يقرر فيما يتعلق بالوحدة العربية «إن الفكر الوحدوي يعاني من أزمة تتلخص في سمتين: التبشيرية والخمول... فانطلق هذا الفكر بمعظمه من مواقف أخلاقية ورغبات مثالية وانفعالات عاطفية، وهو في معظمه فكر

---

(1) عبد المنعم سعيد، ورقة قدمت إلى ندوة (الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها) بصنعاء في الفاتح/ سبتمبر 1988.

خامل كسول يأبى أن يدفع ضريبة الجهد الفكري الكبير الذي يمتد سنين متواصلة في إعداد ما ينتجه، إنه بمعظمه، في كلمات أخرى، فكر غير جدي والمفهوم الاقتصادي عن الطريق إلى الوحدة يعطينا صورة واضحة عن هذه التبشيرية وعن هذا الخمول»[1].

التفسير الخلدوني... وقفة ملحّة:

في المقدمة، حدد ابن خلدون ثلاثة قوانين تشكل الدعائم الرئيسية التي يستند إليها تنظيره:

أولها: إن المجتمعات الإنسانية هي وليدة الضرورة الاقتصادية تلك الضرورة التي تتحكم في تشكيلها وتطورها.

ثانيها: إن التطور الحتمي للمجتمع يتشكل في ثلاث مراحل: البداوة ثم الحضارة ثم الانحطاط، مع وجود علاقة جدلية بين هذه المراحل..

ثالثها: إن الحاجات الإنسانية تتسم بالزيادة المطردة والتنوع حسب الزمان والمكان والازدواجية بمعنى انها في الوقت نفسه مادية وغير مادية..

ويحدد ابن خلدون بأن (الفضلة) التي هي الفائض والزائد عن الحاجة في المجتمع، تشكل أولى خطوات النماء التي توصل إلى مرحلة الحضارة، ثم إن الأمة تدخل مرحلة الانحطاط بداية من عجز القطاعات الانتاجية عن تلبية الطلب المتزايد ونقص السيولة وتراجع القدرة الشرائية، وبالتالي كساد الأسواق وعموم الفتن وضعف السلطة ثم تكاثر الحركات الانشقاقية إلى الحد الذي يتشتت فيه شمل الأمة فتدخل مرحلة الانحطاط وتعرف الانفصال بعد الوحدة وتعود إلى:

«عجز البداوة بعد أن مارست قوة الحضارة وتسقط تحت سيطرة الأجنبي»[2].

لسنا هنا بصدد مناقشة العوامل المحركة للتاريخ، إنما نحن تحديداً بصدد

---

(1) د. نديم البيطار. النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة.

(2) مقدمة ابن خلدون، الكتاب الأول.

مناقشة نشأة ونمو وتعاظم واضمحلال الأمم، على اعتبار أن (قوة الحضارة) كما سماها ابن خلدون لن توجد عربياً سوى في مشهد الوحدة، اننا نميل إلى الأخذ بالتنظير الخلدوني كخلفية فكرية ونحن ننطلق إلى تحليل العامل الاقتصادي ودوره.

إن إمكانية تطبيق فكرة المنفعة التي نادى بها هربرت سبنسر وجون ستوارت مل - والتي هي أساس فكرة المصالح المشتركة التي تسمح بتعايش أنظمة سياسية متناقضة، تبدو شبه مستحيلة في الواقع العربي، إذ رغم الجاذبية الهائلة والمصداقية الكبيرة التي تكتسبها أفكار مثل التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة والمشاريع العربية المشتركة، فإن هذه ظلت عملياً أفكاراً على الورق لم تنتقل بجدية وكثافة إلى حيز التنفيذ وبالتالي عجزت عن إحداث نقلة نوعية في الواقع العربي، وإذا كانت «الدول أو الولايات الأكثر تقدماً هي التي تدفع في اتجاه الاندماج»[1].

في تجارب وحدوية لأمم أخرى، فإن التقدم الاقتصادي لأي قطر عربي لم يثبت لمرة واحدة أنه كان حافزاً له كي يقود أية عملية توحيدية، بل يمكن القول إنه ولسنوات طويلة ظل اتجاه بعض الأنظمة العربية للتطبيقات الاشتراكية ذريعة تتمسك بها الأنظمة الأخرى ونخبها الثقافة وأجهزتها الدعائية للامتناع عن الوحدة معها، ثم عندما شهد النظام العالمي وضعاً جديداً بانهيار المعسكر الاشتراكي، وانسحب أثار هذا الانهيار على الأنظمة العربية ذات التطبيقات الاشتراكية، فإن الأنظمة العربية الأخرى ظلت على مواقفها الممتنعة عن السعي لأي اندماج اقتصادي حقيقي، رغم التماثل الكبير في النهج الاقتصادي وفي الخيارات المتاحة والمعمول بها في كافة الأقطار العربية، مما يثبت أن الاشتراكية لم تكن يوماً عائقاً أمام الوحدة.

إن انحسار العامل الاقتصادي في الوحدة العربية يرجع أساساً إلى طبيعة تكوين الرأسمالية العربية وظروف نشأتها وطبيعة علاقتها بالرأسمالية العالمية، ذلك أن:

---

(1) عبدالمنعم سعيد، ندوة صنعاء 1988 .

* الأقطار العربية لا تعيش في فراغ بحيث تملك الحرية الكاملة في اتخاذ ما تشاء من قرارات، بل إنها كالغالبية العظمى لبلدان العالم الثالث:

* موثقة بشبكة كثيفة في العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية التي تربطها بمجموعة الدول الصناعية الغربية.

* ثلاثة أرباع تجارتها الخارجية صادراً ووارداً تجرى مع تلك المجموعة التي تستهلك 84٪ من النفط العربي المنتج.

* في تلك المجموعة تتراكم الفوائض النفطية التي لا تعود ثمناً لمشتريات الدول العربية المصدرة للنفط من سلع وخدمات.

* من تلك المجموعة تقترض الأقطار العربية ذات العجز وتحصل منها على المعونات.

* القليل الذي بني من صناعة على الأرض العربية ورد القسم الأكبر من معداته من الغرب.

* تلهث هذه الأقطار وراء تكنولوجيا الغرب ويستقدم خبراؤه بالآلاف ويوفدون خيرة أبنائهم ليتعلموا في معاهده..

فأي دعم ملموس للعلاقات بين الأقطار العربية - أي دفع باتجاه الوحدة- سيتم على حساب العلاقات مع الدول الصناعية وهذه لن ترخي قبضتها أو تفرط في الأسواق العربية..»[1].

إن الرأسمالية العربية مخترقة إلى حد أن تبعيتها للرأسمالية العالمية لم تحل دون توجيه ضربات من نوع انهيار بنك الاعتماد والتجارة (ضد الامارات) والسيطرة الفرنسية على مجموعة (يوباف) المصرفية ووضعها تحت تصرف بنك كريدي ليونيه الفرنسي (ضد الخليج عموماً) وانهيار الاستثمارات الكويتية في إسبانيا في قطاعي السياحة والمصارف وقطاع العقارات (ضد الكويت)...

ولكن إذا كان ذلك يؤكد ما انتهى إليه البيطار من نقص للمفهوم الاقتصادي عن الطريق إلى الوحدة، فإننا مع الفكرة القائلة بأن «ساطع

---

(1) د. اسماعيل صبري عبدالله، مجلة المستقبل العربي، العدد 6 - 1979 .

الحصري وغيره من الكتّاب الممثلين للتيار الفكري القومي لم يلتفتوا اطلاقاً إلى وجود مشكلات للاندماج الاقتصادي، وإلى أن هذه المشكلات لا بد أن تكون محل اهتمام لكي يمكن حلها والتغلب عليها إذا أريد للعمل الوحدوي العربي أن ينجح ويحقق أهدافه»[1]، حتى قبل أن يتحقق ذلك الاندماج.

ولعل هذه هي إحدى أكثر متطلبات الخروج من مرحلة الانحطاط والعودة إلى مرحلة قوة الحضارة وفقاً للتعبير الخلدوني ـ إلحاحاً.

ثانياً ـ العامل الجغرافي:

هل يمكن أن تكون صدفة بحتة ظاهرة الجيران/ الأعداء في ظل الأوضاع الجيوسياسية العربية؟

تكاد وقائع السنوات الثلاثين الماضية لا تستثني قطراً عربياً خاض مواجهة سياسية وعسكرية ضد القطر العربي المجاور جغرافياً، لنلاحظ سريعاً حدوث تلك المواجهات التي رسخت نتيجة مفادها أن الجهد العسكري العربي موجه بالدرجة الأولى ضد العرب وليس ضد الكيان الصهيوني عدو المصير العربي.

لقد حدث الاقتتال العربي بين:

- الجزائر / المغرب.
- المغرب / الصحراويين.
- الأردن / الفلسطينيين.
- لبنان / الفلسطينيين.
- الفلسطينيين / الفلسطينيين.
- سوريا / لبنان.
- سوريا / الأردن.
- سوريا / الفلسطينيين.
- العراق / الكويت والسعودية وقطر والبحرين.
- مصر وسوريا والمغرب / العراق.

---

(1) د. لبيب شقير، المستقبل العربي العدد3 / 1978 .

- مصر / ليبيا.
- مصر / السودان.
- اليمن. ش / اليمن. ج.
- السعودية / اليمن.
- اليمن / عمان.

إن أسباب التنافر بين الأقطار العربية المتجاورة ضمن الإقليم الجغرافي الواحد تكاد تتعامل مع أسباب التواصل واللقاء والتنسيق، في غياب أية نظرة استراتيجية لدى النظام العربي الحاكم..

فالعامل الجغرافي أظهر فشلاً نسبياً في لعب أي دور وحدوي ايجابي على عكس المتوقع منه.

لقد تجلت هذه الظاهرة في عجز الاتحادات التي قامت على أساس العامل الجغرافي في أن تتمخض عن إنجازات ذات قيمة. لقد برز مجلس التعاون الخليجي إلى الوجود «في ضوء التطورات التي أفرزتها الحرب العراقية/ الإيرانية والتدخل السوفياتي في أفغانستان»[1].

فكانت النتيجة ان انحصرت أهمية ذلك التجمع الإقليمي في الاعتبار الأمني ورغم «تماثل القيم الاجتماعية والثقافية المشتركة والتقارب في القيم والعادات وروابط المصاهرات العديدة بين قبائل المنطقة وتشابه أساليب الحياة الذي فرضته عوامل مناخية واجتماعية مشتركة، مما جعل من سكان المنطقة مجموعة متجانسة التكوين»[2].

رغم كل ذلك لم يسفر قيام مجلس التعاون الخليجي عن أي أثر ملموس عدا التنسيق الأمني والدفاعي في ظل قيادة ضمنية للمملكة السعودية وفي ظل ارتباط وثيق بالمعسكر الغربي عموماً والولايات المتحدة خصوصاً، أي بالطرف ذاته الذي يملك سجلاً حافلاً بالعداء لفكرة الوحدة.

ومن جهة ثانية، عجز الرابط الجغرافي بين مصر والسودان اللذين شاءت الأقدار أن يربطهما بالإضافة إلى الجوار، شريط مائي يبعث دفق الحياة

(1) فؤاد بسيسو، التعاون الانمائي بين أقطار مجلس التعاون الخليجي.
(2) محسن عوض، المستقبل العربي، العدد 12 / 1989 .

ذاتها على جنبات الوادي ولكن لا أرض الجوار ولا نهر الحياة استطاعا أن يستخلصا وحدة مصرية ـ سودانية في بحر السياسة، وظل توالي الشد والجذب، الثنائي والتقارب، سمة للعلاقات بين القطرين طوال الأربعينية الماضية.

يقول د. الطاهر لبيب في ورقة تقدم بها إلى ندوة وحدة المغرب العربي في بيروت عام 1987: «إن مشروع المغرب العربي يستند إلى مجموعة مقومات جغرافية وثقافية واقتصادية واجتماعية تكسبه طابع الخصوصية في إطار الوطن العربي، وإن هذه الخصوصية تعني تميز المغرب تميزاً عربياً عن الغرب ومغربياً عن العرب، وإن هذه الخصوصية هي المصدر الأول في صياغة المشروع الوحدوي المغربي بمنطلقاته وأهدافه وحدوده»[1].

وبغضّ النظر عن أن هذه الرؤية التي قدمها أحد المثقفين المغاربة تتعرض للنقد من حيث إنها «انطلقت من نظرة إقليمية بحتة ولم تأخذ في اعتبارها الإطار القومي بل على العكس من ذلك سعت البلدان مجتمعة ومنفردة إلى توثيق علاقاتها بالغرب»[2].

نقول، إنه بغضّ النظر عن ذلك النقد، فقد عجزت هذه الخصوصية ذات المؤثر الجغرافي عن إنجاز شيء على الأرض، منذ تبلور فكرة قيام اتحاد مغاربي في مؤتمر طنجة الذي عقد في الطير/ أبريل عام 1958، وهو المؤتمر الذي كان «المناسبة الأولى التي أعطي فيها وبصورة رسمية مضمون واضح لفكرة المغرب العربي، وأنها لم تعد مجرد تنسيق الأعمال، بل أصبحت تعني العمل من أجل قيام وحدة فيدرالية بين ثلاثة أقطار (تونس/ الجزائر/ المغرب) ولقد تم التأجيل إلى أن يتحقق استقلال الجزائر، فلما استقلت ثارت المشكلة الحدودية بين المغرب والجزائر وتحول التنافس إلى نزاع مسلح ثم إلى صراع»[3].

---

(1) د. الطاهر لبيب، ندوة وحدة المغرب العربي، بيروت 1987، ورقة بعنوان: (المغرب العربي بين وحدة الخصوصية وخصوصية الوحدة).

(2) د. محمد محمود الإمام ـ ورقة بعنوان (دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية المستقلة) قدمت إلى ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي، بيروت 1987 .

(3) محمد عابد الجابري، ورقة بعنوان (فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال)، قدمت لندوة بيروت 1987 حول «وحدة المغرب العربي».

لم تشهد فكرة الوحدة المغاربية تقدماً على صعيد التطبيق أساساً لأن «الأحزاب السياسية التي تشكلت في أقطار المغرب العربي قد تأثرت ايديولوجياً ومسلكياً بالأحزاب الفرنسية واختلط لديها مفهوم الأمة / التراث بمفهوم الأمة/ الدولة، ولذا اعتبرت كل من مراكش والجزائر وتونس أمة ودولة قومية مستقلة بذاتها مع أنها غالباً ما أشارت إلى الوحدة القومية والتاريخية والنفسية التي تربطها»[1].

ولأن «طموح الطبقة البرجوازية التي تكونت في عهد الاستعمار والقيادات التي أفرزتها، كان مجرد التحرر من الاستعمار الغربي فقط، لكنها لم تستطع أن تستوعب في نضالها تراث عبدالكريم الخطابي الوحدوي الذي اكتشف أهمية الوحدة عبر الكفاح المسلح... وهكذا يمكننا القول بأن الهدف الوحيد للبرجوازية المغربية ظل حتى الاستقلال وفي السنوات التالية له مقتصراً على الطموح في وراثة دور المؤسسة الاستعمارية لإدارة الدولة والاقتصاد»[2].

ويمكن لنا أن نضيف دون خشية الوقوع في المغالاة، إنه رغم كل هذه السنوات بعد مرحلة الاستقلال، ظلت الأنظمة المغاربية (في الأقطار الثلاثة) تواصل الدور نفسه، دور وريث الاستعمار في إدارة الدولة والاقتصاد دون أي تجاوب جوهري وعملي وحقيقي مع الطموح الشعبي في إلغاء الفواصل بين أجزاء المغرب العربي، وعجز اتحاد المغرب العربي بعد سنوات من قيامه أن يرتقي بالفعل درجات على السلم، وكانت مشاركة أقطاره في الحصار الغربي على الجماهيرية، العضو في الاتحاد، شاهداً على ذلك العجز.

لم يثبت العامل الجغرافي مصداقية في العملية الوحدوية إذن، بل إن التاريخ يثبت النقيض في بعض الحالات. لقد كانت دمشق موحدة في التاريخ مع مصر أكثر مما كانت مع العراق!

ثالثاً ـ العامل السياسي:

أصبح لزاماً أن نؤكد على دور وخطورة هذا العامل، وإنما نؤكد في الوقت نفسه على خصوصية التجربة العربية على مشارف القرن الحادي

---

(1) المصدر السابق.

(2) محمد البصري، مجلة أوراق عربية، الحرش/ نوفمبر 1986 .

والعشرين واختلافها عن التجارب الأميركية والأوروبية في القرنين الماضيين. لقد كان الخروج الأميركي من الامبراطورية البريطانية إلى الوحدة وكان الخروج العربي من الامبراطورية العثمانية إلى التجزئة.

لقد قامت مسيرة الانصهار الأميركي في دولة فيدرالية، أصبحت بعد قرنين أقوى دولة في العالم وفي التاريخ، على العنف، ولم تشذ المسيرة الأوروبية عن القاعدة، فكان العنف مشروعاً في عملية الصهر داخل وحدات ترابية ممزقة إلى دوقيات وإمارات ومقاطعات، وتم توظيف هذا العنف لتشييد كل أمة داخل إطار محدد هو الدولة، دولتها.

الان، أصبح مجرد التفكير في ممارسة العنف من أجل الوحدة ترفاً لا تسمح به معطيات الواقع العربي في ظل استباحة ذلك الواقع من قبل قوة عظمى لا ترضى حتى بزراعة القمح للاكتفاء الذاتي منه في أكثر من قطر عربي..

وفي تجارب الوحدة الأوروبية، برز الأقليم القاعدة كركيزة رئيسية لدفع كل الجهود القومية باتجاه الوحدة، هكذا كانت بروسيا وبيدمنت وايل دي فرانس وموسكو محاور العمليات التوحيدية في الأمم الألمانية والايطالية والفرنسية والروسية على التوالي..

اليوم، يبدو ذلك القانون الذي شغل حيزاً كبيراً من اهتمام المفكرين الوحدويين وفي مقدمتهم البيطار، بخصوص دور استثنائي للإقليم القاعدة في العملية الوحدوية، يبدو معطلاً. لقد شكلت الجمهورية العربية المتحدة بقيادة البطل القومي جمال عبدالناصر أول إمكانية في العصر الحديث لوضع هذا القانون موضع التنفيذ، ولكن تكالبت العوامل الخارجية والداخلية لتسحق تلك الإمكانية ولتجرد العرب من أول فرصة حقيقية للإفلات من التجزئة، وتوالت الضربات على نظام عبدالناصر القومي حتى سجلت شهادة وفاة ذلك النظام في اللحظة التالية لرحيله، وأجبرت مصر على التقوقع والانحسار والانشغال داخلياً.

إن دور العامل الخارجي ضمن العامل السياسي يبدو نقطة التماثل الكبرى حتى الآن بين التجارب الوحدوية لأمم أخرى وما يجري في الوطن

العربي، ولكنه كان في تجارب تلك الأمم عنصراً ايجابياً يدفع باتجاه الوحدة أكثر منه عنصراً سلبياً يدفع باتجاه الهدم والتشظي كما هو في الحالة العربية.

لقد نزلت القوات الأميركية إلى لبنان والبريطانية إلى الأردن مباشرة عقب اندلاع ثورة 14 ناصر/ تموز في العراق عام 1958 . فاعتبر الكثيرون انذاك تلك الإنزالات تمهيداً لضرب الثورة العراقية، ولكن الوقائع أثبتت أن هدفها كان منع الوحدة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق وتوجيه الإنذار لكل أصحاب العلاقة في المنطقة وفي العالم، بأن وحدة الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا واليمن) مع العراق هي منطقة محظورة يعني الاقتراب منها ببساطة: الحرب. وانسحبت تلك القوات بعد أن تأكدت أن الوحدة غير واردة.

ويكشف د. خلدون ساطع الحصري في كتابه (ثورة 14 تموز في العراق) عن اطلاعه على وثائق حول المحاولات التي بذلها الملك فيصل الأول في أواخر عمره لتوحيد العراق وسوريا، فيقول بأن هذه الوثائق قد أظهرت بوضوح معارضة بريطانيا العنيفة لتلك الفكرة ومقاومتها لكل محاولة لارتباط من أي نوع بين سوريا والعراق، كان موقف بريطانيا المعارض يستند إلى «مذكرة سرية أعدتها الخارجية البريطانية بعنوان (مواقف حكومة صاحبة الجلالة من قضية الوحدة العربية) وهي مؤرخة في 23 الصيف/ حزيران 1933، والسبب الرئيسي لهذه المعارضة كما جاء في تلك الوثيقة السرية، الاعتقاد بأن الوحدة العربية منافية ومخالفة للمصالح البريطانية، وتشير الخارجية البريطانية إلى أن الاتحاد بين سوريا والعراق لا ينبغي أن يتحقق للأسباب التالية:

1 ـ صعوبة تنفيذ وعد بلفور الذي قطعته بريطانيا على نفسها.

2 ـ تسرب النفوذ الفرنسي من سوريا إلى العراق.

3 ـ معارضة تركيا لقيام دولة عربية موحدة على حدودها الجنوبية.

4 ـ معارضة الأسرة السعودية بزعامة الملك عبدالعزيز لقيام أي كيان يسيطر عليه الهاشميون»[1].

---

(1) د. خلدون ساطع الحصري، ثورة 14 تموز في العراق.

والملفت أنه بعد خمسين عاماً من تلك المذكرة السرية للخارجية البريطانية فقد ظلت النتيجة باقية، عدم قيام الوحدة بين سوريا والعراق، حتى في ظل حزب واحد حاكم في البلدين.

وإذا كان الإنجليز في تمهيدهم لإنشاء الكيان الصهيوني على تراب فلسطين قد أجهضوا أية محاولة توحيدية عربية، فمن الطبيعي أن يضع ذلك الكيان «فيتو» على قيام الوحدة العربية، إن الكاتب الصهيوني ديفيد لحاما يشير بذلك إلى لغة ليس أوضح منها بقوله:

«إن هناك وطناً حراً واحداً للعرب عائداً لهم وليسوا غرباء فيه ألا وهو الجزيرة العربية، أما بقية البلاد التي يقيمون الآن عليها فليسوا سوى محتلين لها مسيطرين عليها ويقيمون امبراطورية مغتصبة وينكرون بكل وقاحة الحقوق الطبيعية للشعوب التي لها الحق الشرعي في هذه المنطقة قبل الاحتلال العربي، إلا أن هذه الشعوب قد أصبحت الآن شعوباً وطوائف لاجئة في الشرق الأوسط لها كل الحق في تقرير المصير والاستقلال السياسي وهناك واجباً على الاسرائيليين كي يقدموا يد العون إلى أولئك المتعفنين في عبوديتهم داخل السجن العربي، لذا يجب إيجاد لغة مشتركة وطريق عمل واحدة مع الأكراد في العراق والدروز في سوريا والزنوج في السودان والموارنة في لبنان والأقباط في مصر، إن من العدالة والنزاهة والحكمة أن تعمل إسرائيل على الفك التام للامبراطورية التي تعتبر آخر الامبراطوريات التي انتهى عصرها»[1].

ولكن حتى هذه العودة المطلوبة من العرب إلى الجزيرة العربية لها شروطها اسرائيلياً، كما حدد ذلك تيودور هيرتزل قبل أن يظهر كيان الصهاينة نفسه عندما قال:

«إن ما يلزمنا ليس الجزيرة العربية الموحدة، إنما الجزيرة العربية الضعيفة المشتتة المقسمة إلى عديد من الإمارات الصغيرة تحت سيادتنا والمحرومة من إمكانية الاتحاد ضدنا»[2].

---

(1) ديفيد لحاما: الصراع لماذا؟ وإلى متى؟ ترجمة مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية عام 1982 .

(2) غريغوري بونراريفسكي، الخليج العربي بين الامبرياليين والطامعين في الزعامة، موسكو، منشورات دار التقدم 1981 .

لا مناص من أن نلفت الانتباه مرة أخرى إلى أن ما دعا إليه هرتزل أول القرن هو ما تكرس في الجزيرة في نهاية القرن. . .

هذه الاستشهادات تعطينا فكرة عن الدور المؤثر للعامل الخارجي ضمن العامل السياسي، لقد منح الغرب العرب حق الاستقلال الصوري وحجب عنهم حق الاستقلال الحقيقي عندما منعهم من الوحدة ثم عمل على تفتيتهم إلى المزيد من الأجزاء، إذ:

«لم يرتبط حصول الأقطار العربية على الاستقلال تلقائياً بقيام الوحدة لأن فرص التجزئة على الوطن العربي اقترن بتعدد قوى الاستعمار وتنوع أساليبها في العنف والسيطرة، مما أدى إلى تحول النضال القومي إلى نضال قطري ضيق الأفق في أغلب الأحوال، وكان الأكثر خطورة أن طبقة الأعيان والبرجوازية التقليدية التي تصدرت قيادة الكفاح من أجل الاستقلال تعاونت مع الاستعمار الغربي في سبيل الحفاظ على موقعها كطبقة مميزة حاكمة، وكان همها أن تحل محل الأجنبي وتنشيء دولة قطرية تؤمّن مصالحها بحيث تنحصر (سرقة الأمة في أبناء الأمة) كما قال فرانز فانون في (المعذبون في الأرض)[1] لا بل إن:

«المستعمر وافق على أنه يمنح بعض الدول العربية استقلالها مقابل أن تتنازل عن هدف الوحدة مع أقطار أخرى، سوريا ولبنان هي التعبير الصحيح عن تلك التسوية»[2].

إن هذا التأثير المدمر للعامل السياسي الخارجي على الوحدة يدفع البعض إلى إعادة قراءة التاريخ العربي الحديث ليصل إلى نتيجة كتلك التي توصل إليها د .جلال أمين، الذي ينطلق من مسلّمة أن الوطن العربي قد فقد السيطرة على مصر لمصلحة الامبريالية لذا «فإن كل نهضة وكل نماء اقتصادي واصلاح اجتماعي عرفه العرب منذ القرن التاسع عشر حتى الآن لا يفسر بديناميكية القوى الداخلية ذات المشروع الواضح المعبيء للسكان بقدر ما يفسر بتراخي قبضة الامبريالية، وأنه عندما اقتضت مصالح بريطانيا وفرنسا بيع بضائعها

(1) مجدي حماد، الجامعة العربية.

(2) معن بشور، المستقبل العربي، الطير/ ابريل 1989 .

المصنعة في المشرق العربي أجبرتا الباب العالي على منحهما ما تحتاجانه من امتيازات وأجهضتا تجربة محمد علي في التصنيع وبناء اقتصاد وطني عربي.. وعندما اقتضت مصالح الامبريالية العالمية استغلال موارد المنطقة العربية وفتح الأسواق العربية على مصنعاتها، كان من اللازم القضاء على زعامة عبدالناصر وتقويض مناهجه في البناء الاقتصادي وفي الوحدة العربية...»[1].

قد لا نتفق تماماً مع أمين في هذه القراءة من حيث استبعاده التام لأية فاعلية يمكن للأمة أن تنتجها، ولكن لا يسعنا إلا الإقرار بأنه إذا كانت الأشكال السياسية والقانونية في معظم المجتمعات هي انعكاس لطبيعة العلاقات الإنتاجية ومن أجل حماية مصالح الطبقات المسيطرة، فإننا في الوطن العربي،

«نصادف حالة مغايرة بل معاكسة إلى درجة كبيرة، حيث نجد أن الأساس هو الكيان السياسي بحدوده وإطاره وتركيبه الداخلي، أما الطبقات المحلية المسيطرة وحتى العلاقات السياسية فقد وجدت بعد ذلك من أجل حماية هذه الكيانات السياسية وتكريسها وليس العكس، وهذا أمر طبيعي حين نعلم أن التجزئة في بلادنا ليست تعبيراً في الأساس عن مصالح الطبقات الإقطاعية أو البرجوازية ولكنها تعبر عن مصالح النظام الرأسمالي العالمي في مرحلتيه: الاستعمار والامبريالية»[2].

الانتباه إلى خطورة العامل السياسي على صعيد المؤثرات الخارجية والداخلية، وضع الوحدويين العرب أمام التحدي الصعب والمزدوج:

كيف يمكن إنجاز الوحدة في ظل ظروف سياسية غير مؤاتية؟ وكيف يمكن تغيير تلك الظروف في غياب الوحدة؟

علي أومليل، من المغرب، يقول:

«قد أتصور طريقاً آخر يؤدي إلى تضاؤل دور النظم القائمة باعتبارها حواجز وأدوات لتكريس الانغلاق وذلك بتغيير استراتيجية العمل من أجل الوحدة، إذ ينبغي تبني استراتيجية أخرى تعمل على إرساء شبكة من العلاقات

---

(1) د. جلال أمين، المشرق العربي والغرب.

(2) معن بشور، المستقبل العربي، الطير/ أبريل 1989 .

العربية في مستوى البنيات الثقافية والإعلامية والاقتصادية، بحيث يتم ربط المجموعة العربية ربطاً لا رجعة فيه، صحيح إن المشكلة السياسية ستبقى دائماً جوهرية ولكن ليس بالضرورة أن تبقى مطروحة منذ البداية، بل ينبغي إفراغها من هيمنتها الحالية المتحكمة والبدء في تحويلها من قاعدتها المجتمعية، أي ينبغي العمل على توحيد المجتمع العربي بالعمل على تحريره كعلاقات ومؤسسات، إن توحيد المجتمع العربي هو الطريق إلى توحيد المؤسسات السياسية»[1].

كلام جميل.. ولكن كيف يا أومليل؟!

كيف يتسنى تطبيق ذلك عملياً والمؤسسة السياسية الإقليمية تمسك بخناق كل من تتوجس فيه روح المبادرة، والامبريالية تمسك بخناق كل مؤسسة سياسية عربية تتوجس فيها روح التمرد؟

كل ذلك العجز... كل ذلك الرصاص:

تحدث هيجل عن مقومات الدولة/ الأمة في أوروبا فقال: «عندما يكون مطلب إقامة الوحدة القومية والدولة القومية ملحاً وتعجز الأمة عن تحقيقه فإنها ترتد إلى عصر بربريتها» ويحدث الآن في الوطن العربي نوع من الارتداد إلى عصر البربرية، فالشارع العربي عندما لم يستوعب كل ذلك العجز والفشل أطلق الرصاص على نفسه، ويشهد الوطن العربي الآن حرباً أهلية حقيقية تنذر بالعودة إلى عصر البربرية الذي تحدث عنه هيجل.

إن الإسلام، المحرك العظيم للتاريخ في هذه المنطقة يتقدم تدريجياً ليحقق استنهاضاً جديداً للقومية العربية، المحرك التاريخي العظيم الآخر فيها، هذا ما نسجله ويسجله في الوقت نفسه أعداء المصير القومي فيحاولون إلحاق التخريب والتشويه بالمفاهيم الإسلامية وبالأساليب الإسلامية مستخدمين أدوات محلية ومستوردة. إن الإسلام والقومية العربية هما البعدان المركزيان الموجهان للضمير الوحدوي وللعمل الوحدوي.

ثانياً ـ الإشكاليات:

إن مجرد وجود الدولة القطرية هو دليل على إخفاق القوميين، وهذا الإخفاق ينبه إلى مجموعة من الإشكاليات:

---

(1) علي أومليل، الحوار العربي.

1 ـ إشكالية قصور الوحدويين العرب وتقصيرهم:

في الستينات المبكرة صدر للمؤرخ البريطاني أرنولد توينبي كتاب «الوحدة العربية آتية»[1]، الذي تنبأ فيه بإنجاز العرب لوحدتهم السياسية في العام 1974 . ويبدو أن الوحدويين العرب قد شدهم عنوان ذلك الكتاب إلى حد أنهم انطلقوا في كافة ممارساتهم من تلك المسلمة، فتواكلوا ولم يبذلوا الجهد الكافي لإنجاز غايتهم، يقول البيطار:

«إن المفهوم القائل بالوحدة كنتيجة حتمية لوجود قومي واحد هو مفهوم ميتافيزيقي لا يعرقل فقط الطريق إلى هذه الوحدة بل يقود نهائياً إلى تكريس الإقليمية نفسها، الفكر الوحدوي العلمي هو فكر يعي القوى الأساسية الفاعلة في العملية الوحدوية ككل ويدرسها في مجراها العام»[2].

وبعيداً عن النبرة التبشيرية التي سبق وأوردنا النقد الموجه إليها، لم يفلح الوحدويون العرب في استقطاب قطاعات كثيرة إلى حوزة قضيتهم، أساساً بسبب أسلوبهم في تناول الوحدة كمفهوم، إذ أن «التعامل مع قضية الوحدة ينبغي أن يتم كمفهوم استراتيجي لا كمفهوم ايديولوجي، لأنه كمفهوم ايديولوجي سيقتصر العمل الوحدوي على القوميين العرب وحدهم، ولكن كمفهوم استراتيجي يمكن ضم شرائح أخرى، معنية أيضاً، بأمن هذه المنطقة ومصالحها[3].

ورغم وضوح أهمية الدور التوحيدي الذي لعبه الإسلام إلى درجة أن «دروس التاريخ» تعلمنا أن جذور المشاعر القومية العربية ترجع إلى الأيام الأولى للحضارة العربية الإسلامية، وإلى الصلة العضوية العميقة التي انعقدت بين العروبة والإسلام»[4].

فإن الوحدويين العرب لم يبذلوا الجهد الكافي كي يعيدوا إنتاج الدور الوحدوي العظيم للإسلام.

---

(1) أرنولد توينبي، الوحدة العربية آتية.

(2) نديم البيطار، مجلة الوحدة عدد الطير/ أبريل 1985 .

(3) معن بشور، ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر القومي العربي الثالث في الطير/ أبريل 1992 .

(4) د. عبدالله عبدالدائم، في الأيديولوجيا القومية العربية.

٢ ـ إشكالية تعامل الحركات السياسية مع قضية الوحدة:

نحن مع القول بأن اللحظات التاريخية التي لم تمسك بها أمتنا أسفرت عن عودة الظروف الواقعية لتفرض نفسها. . .

من ناحية أخرى، فقد تصورت الحركات السياسية ذات الاتجاه القومي والشعبي أن الخدمة الفضلى التي يمكن أن تقدمها لقضية الوحدة هي وصولها إلى السلطة، ولقد تسلم بعضها ذروة السلطة في غير قطر عربي لتبدأ سلسلة من التراجعات والانشغالات استنزفت الكثير من الطاقات التي كان ينبغي لها أن توظف بشكل أفضل، ففي اللحظة التالية لوصول تلك الحركات إلى السلطة، برز التناقض بين متطلبات النضال القومي وإمكانات القطر، وتجلى التناقض أكثر في الأسلوب. فالعامل القومي والوحدوي ممارسة ثورية تتجاوز الكثير من القيود والاعتبارات، في حين أن السلطة واقع قطري محكوم بألف حساب وحساب. . .

وفرض النمط السلطوي القطري أساليبه، فتعطل الالتحام الفاعل والمبرمج مع كل قيادة وحدوية ثورية حقيقية، وغاب عن الوحدويين قسراً نمط علاقات تقوم على الرفاقية والندية والاحترام بين بعضهم البعض، بغضّ النظر عن مواقعهم ضمن السلطة، وبالتالي تسرب الارتياب والشك بل والتنافر إلى صفوف الوحدويين داخل القطر الواحد وبين الأقطار المختلفة. . .

تلك الحركات السياسية ذات الاتجاهات القومية والشعبية ربّت أبناءها والأجيال الجديدة على العمل من أجل القطر أكثر من العمل من أجل الأمة، بحجة أن صلاح حال القطر هو محور مصير ومستقبل الأمة، فكانت النتيجة أننا أصبحنا إزاء وحدويين: غايتهم السلطة، عاجزين عن التفكير والعمل والتفجير على المستوى القومي، عاجزين حتى عن الإلمام بالجزيئيات والتفاصيل داخل كل قطر عربي التي قد تؤدي إلى عرقلة العمل الوحدوي، وكانت النتيجة النهائية أنهم ظلوا دائماً مفاجئين في موقع رد الفعل وفي حالة دفاع. .

وتحت شعار استيعاب الظروف الموضوعية وعدم القفز على الواقع، انتشرت في أدبيات تلك الحركات السياسية تنظيرات ودعوات لأشكال من التكامل الاقتصادي وتوحيد مناهج التربية والتعليم ووحدة المواصلات

والاتصال بين البلدان العربية، وهي دعوات لها أهميتها وجاذبيتها، ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هو كيف لذلك كله أن يتحقق ويكون مجدياً في غياب إرادة سياسية واحدة للأنظمة وفي ظل وضعية التبعية الاقتصادية الكاملة للدول الغربية التي سبقت إشارتنا إلى ما قاله إسماعيل صبري عبدالله بشأنها؟

لقد وضعت تلك الحركات الأسبقية للخطاب السياسي الانفعالي على التحليل العلمي الموضوعي وغلّبت المواقف الإعلامية الصاخبة على نهج البناء المتراكم للقوى، فكانت النتيجة الختامية أن تكرس أخدود بين العمل الجدي مع الجماهير ووسطها من جهة، وبين التطرف والمبالغة في المواقف اللفظية من جهة أخرى. ولقد انجرفت تلك الحركات السياسية إلى العصبية القطرية والكيانية الضيقة على حساب النظرة القومية الشاملة سواء على مستوى التحليل أو السلوك، وانجرفت بشكل أعمى أحياناً إلى لعبة الصراع على السلطة وعلى فتات الامتيازات المرتبطة بها.

٣ ـ إشكالية التخلف:

لا جدال أن العمل من أجل الوحدة يجري في مجتمع متخلف يسيطر على مقدراته الإقليميون في السلطة، وهؤلاء بأيديهم من الوسائل والإمكانات ما يفوق تلك التي لدى قوى الوحدة. ثم إن طبيعة التخلف الذي تعانيه المجتمعات العربية ككل قد انسحبت فيما يبدو على الوحدويين، فسقطوا بدورهم فرائس لنفس الأمراض الاجتماعية المنتشرة حولهم، مما أدى إلى تأخرهم أكثر فأكثر، وهكذا فإن:

- روح الفردية.
- الشللية.
- عدم المبادرة.
- السطحية في معالجة الظواهر والأزمات.
- ضعف تقاليد العمل المشترك والجماعي.
- رفض الآخر وعدم الانفتاح على أفكار وتجارب الآخرين، أدى ذلك كله إلى ضعف الأداء الثقافي والتنظيمي للوحدويين.

٤ ـ إشكالية تقاعس المثقف العربي:

عندما يستخدم المواطن العربي تعبير ومفهوم الوطن، فالدلالة لديه واضحة على رقعة جغرافية محددة تربطه بها روابط قانونية ووجدانية في دولة معلومة السيادة، بينما الوطن في المفهوم الوحدوي هو تعبير وجداني لا يعثر له المواطن على مقابل مادي يجسده ويوضحه من الناحيتين القانونية والعملية. بكلمة أخرى، لا وجود قانوني وملموس للجنسيات القطرية، وتعويض هذا النقص بخطاب الوجدان والعقل العربي هو مهمة المثقف العربي الأولى والأهم، ولكن المثقف العربي لم يبذل جهداً على الصعيد الفكري لتكريس الانتماء إلى التراب القومي، ونجد الغالبية من المثقفين العرب تكرس ذلك الانتماء إلى التراب القطري، لم يقم المثقف العربي بواجبه الأساسي في تحويل الكيان القومي من خلال إنتاجه إلى كائن حي، ولم يقم بدوره في إنتاج المعرفة المعمقة لوصف الواقع العربي الإقليمي، ومن ثم تعيين الرؤية الصافية لطريق النهوض كأساس لنظرية التغيير بالوحدة.

إن المثقفين العرب أمام تحدٍّ دائم ولكنهم في وادٍ آخر يهيمون، لقد قال أبا إيبان وزير خارجية العدو الأسبق:

«العرب عاشوا دائماً في فرقة عن بعضهم البعض وفترات الوحدة القصيرة كانت تتم بقوة السلاح ومن ثم، فإن التجزئة السياسية لم يحدثها استعمار، وإن روابط الثقافة والتراث التي تجمع بين البلاد العربية لا يمكن أن تصنع الأساس للوحدة السياسية والتنظيمية»[1].

إزاء ذلك التحدي، لا نملك سوى أن نسجل تقاعساً في موقف المثقفين العرب، إن ذلك لا يعني أن نتصور تحول كل المثقفين العرب إلى ثوريين، إنما نعني فقط أن يؤدوا واجبهم، إذ كما قال لينين: «ليس هناك رجل ثوري، هناك موقف ثوري».

(1) ABBA EBAN/ New York, Korrizon press, 1969.

خاتمـة

هل يمكن وضع لوحات إرشادية على طريق الوحدة العربية كي يحقق السائرين عليه تقدماً سريعاً فيمسكون في النهاية بملف الوحدة؟

نكاد نجيب بنعم، ولكن تلك أيضاً مهمة الوحدويين الجماعية، إذ عندما نصل إلى ما يسميه د. عبدالمحسن زلزلة بـ«تكرس مفهوم الجزئي المجزأ، حيث بدلاً من مفهوم الأمن العربي بواسطة القوة الذاتية العربية المتكاملة على أساس قومي، فإن المفهوم الجزئي المجزأ يقوم على الدعوة لإحلال المظلة الخارجية محل المظلة الذاتية وذلك له ارتباط بمسألتي الأمن النفطي وتأمين الاستسلام للصهاينة»[1].

عندما يصل الوطن الكبير إلى نقطة العودة إلى مرحلة الاستعمار المباشر بالقواعد والأساطيل والقوات الأجنبية، يصبح لزاماً على الوحدويين ألا يسمحوا بالمزيد من الارتباكات والانتكاسات وأن يتقدموا إلى المزيد من الفعل، وإلا فإن هدف الوحدة قد يضيع نهائياً.

وفي الدراسة الميدانية التي قام بها مركز دراسات الوحدة العربية على مدى سنوات ثلاث ونشرت نتائجها عام 1981، ومن مجموع 8400 مشارك، ذكر 3200 مواطن أن المشكلة الكبرى التي تؤرقهم حتى الضجر هي الخلافات بين الحكام والحكومات العربية. . .

لقد أظهرت تلك الدراسة أيضاً أن:

57،3٪ أيدوا فكرة اتحاد فيدرالي ذي سياسة خارجية وعسكرية واحدة

(1) د. عبدالمحسن زلزلة، الدور الاقتصادي للجامعة العربية، ورقة قدمت إلى ندوة جامعة الدول العربية، الواقع والطموح.

بحيث يظل لكل بلد عربي سيادته الداخلية.

- 2، 21٪ أيدوا وحدة اندماجية كاملة ذات حكومة مركزية واحدة (أي أن 5، 78٪ من الذين أجري معهم البحث قد أيدوا الوحدة).
- 87٪ اعتبروا الحكام العرب مسؤولين بشكل أو بآخر عن تعويق التوحيد السياسي للوطن العربي.
- 82% قرروا أن الوحدة ستعود بالنفع على أبنائهم.
- 78% أيدوا أن تتم الوحدة بالاختيار الديمقراطي.
- 1، 84% رفضوا الوحدة بالعنف»[1].

بعد عشر سنوات من صدور هذا الاستقصاء وقعت حرب الخليج الثانية، وفي 6 الربيع/ مارس وقف الرئيس السابق بوش مباهياً أمام الكونغرس بانتصاراته، فقال ضمن خطابه:

«في هذه الحرب وقفت إسرائيل مع عدد من الأقطار العربية في صف واحد في مواجهة عدو مشترك»[2].

لقد كان الهدف الغربي دائماً وسيبقى هو اختراق الوحدة العربية وضربها.

(1) اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة، 1981 (سعد الدين ابراهيم).
(2) هيرالد تريبيون، 7 / 3 / 1991 .

التعقيبات

تعقيب الدكتور/ أحمد الصاوي(*):

لا يمكن لي أن أبدأ هذا التعقيب سوى بالإشادة الكاملة بجدية هذا البحث والجهد الطيب الذي بذله أخي الدكتور رفعت السيد أحمد في جمع معلوماته وتبويبها بالطريقة التي أبرزت قناعاته الفكرية والمبدئية دون إخلال بطرق البحث والكتابة العلمية.

وقبل الحديث عن الملاحظات العامة التي أراها مكملة لبعض الأبعاد والقضايا التي غابت عن هذه الدراسة يحسن أن أشير إلى بعض النقاط الفرعية:

1 ـ بصدد الحديث عن دور الإسلام في نشر العربية، والعروبة (ص 6-7) ركز الباحث على دور القبائل العربية التي استقرت خارج الجزيرة في نشر الإسلام والعربية، حيث أدى استقرارها إلى تكوين مجتمعات عربية موحدة في كل مصر من الأمصار التي فتحها العرب وأقاموا فيها مما أفضى إلى نشاط ثقافي يتصل بالفكر والاهتمامات والدراسات حول الإسلام والدراسات في اللغة. والواقع أن الدراسات التاريخية تشير إلى أنه لم تكن هناك علاقة تلازمية بين استقرار القبائل العربية في مصر من الأمصار وتحوله إلى العروبة. فمن المؤكد أن القبائل العربية التي استقرت في العراقين (العرب والعجم) لم تقلّ بحال من الأحوال (كثافة وفاعلية) عن مثيلاتها التي استقرت في مصر والشام مثلاً، بل إنها وعلى وجه القطع كانت أكثر عدداً وانتشاراً من تلك القبائل التي نزحت باتجاه شمال افريقيا.

(*) مدرِّس الآثار والحضارة الإسلامية بجامعة القاهرة، عضو المكتب السياسي للحزب الناصري.

ونظراً لأن هذا التعقيب لا يتسع لمناقشة مثل هذه القضية المحورية في فهم العوامل التاريخية التي أفضت إلى نشوء «الأمة العربية» بكيانها الجغرافي والثقافي المميز، فإنني أكتفي بالإشارة إلى دور التوحيد السياسي ذي الصبغة العربية الذي قادته الدولة الأموية ثم نجاح اللغة العربية في طرد لغة الثقافة والسياسة التي فرضها المستعمرون (البيزنطيون والرومان اللاتين) من دواوين الإدارة، ثم نجاحها في إزاحة لغات التخاطب المحلية في كل الأمصار التي تعربت خارج شبه الجزيرة، لتحل مكانها العربية في يسر وسهولة تامين.

2 ـ إن الملاحظة السابقة تقودنا مباشرة إلى أخرى رأى بموجبها الباحث أن «القومية العربية بهذا المعنى هي مفهوم حديث يعود إلى القرن التاسع عشر. قبل ذلك كانت الهوية الدينية ـ ممثلة في الإسلام ـ هي الهوية الغالبة» (ص 27).

ورغم الاتفاق مع مقولة حداثة «القومية العربية» كتعبير عقائدي، إلا أنني أرى أن الإحساس بالعروبة وتميزها في نطاق «دار الإسلام» يبدو واضحاً في الكتابات التاريخية للكتّاب العرب وخاصة بعد العصر العباسي الثاني (ويقابله أيضاً العصر الفاطمي). وتسجل مصادر التاريخ المملوكي في مصر والشام بما تحويه من رؤى في السرد التاريخي وما تستخدمه من مصطلحات (كالحديث عن العجم وملوك الروم المسلمين... الخ) أن الوعي بالعروبة والأمة العربية كان قائماً وإن لم يعكس نفسه في دعاوى عرقية ـ عصبية أو دعاوى توحيدية سياسية.

3 ـ أما الثالثة فهي متعلقة بما ذكرته الدراسة عن أن فكر عبدالناصر وثورة يوليو قد اتسما بغياب تصور مسبق لكيفية تحقيق الوحدة العربية، واستشهد الباحث في ذلك بمقولات لعبدالناصر في عام 1958 ثم في مباحثات الوحدة الثلاثية (بطبيعتها الجدلية الخاصة)، وأخيراً في عام 1963 .

واختصاراً للقول، فإنه تنبغي الإشارة أولاً إلى أن هذا التصور المسبق كان غائباً بالفعل في مرحلة التجربة والخطأ (الخمسينات تقريباً) ولكنه لم يعد كذلك بعد تجربة الانفصال. وينبغي هنا أن نفرق بين غيبة «نموذج» للوحدة وعدم وجود التصور المسبق لكيفية تحقيق الوحدة، لا سيما وإن عبدالناصر لم يكن من هواة «النماذج» الجاهزة أو المفاجئة. ويكفي أن نشير هنا إلى رسالة الدكتوراه التي أعدها الدكتور محمد السيد سليم عن التحليل السياسي الناصري

والتي أثبتت اعتماد عبدالناصر في تحقيق أهدافه الاستراتيجية (ومن بينها الوحدة العربية) على التدرجية وتعدد الأنساق وتكاملها، كما لم يغب عن عبدالناصر «النموذج» الذي يتصوره للوصول إلى الوحدة «إن الخطوة الإجرائية الأولى في تحقيق الوحدة العربية هي بناء إطار قومي عربي موحد يضم العناصر القومية الوحدوية في كل البلدان العربية» (خطاب عيد الثورة 22 يوليو 1963). ذلك ان تفاعل تلك العناصر في إطار تنظيمي سياسي موحد من شأنه أن يمهد الطريق نحو الوحدة الشاملة، أي أن عبدالناصر نظر إلى العملية الوحدوية على أنها عملية تبدأ من القوى القومية في كل بلد عربي لا من النظم والحكومات(*).

4 ـ ورغم الاتفاق الكامل مع ما جاء في البحث من توصيف لتجربة الوحدة فكراً وسلوكاً بعد رحيل عبدالناصر (ص 41)، إلا أنني أختلف مع اعتبار أن قضية الوحدة قد تراجعت على الصعيد الواقعي ذلك أن كل ما جرى في السبعينات ما هو إلا محض استمرار للنزاع بين القوميين وغيرهم، وإن اتخذ هذا الصراع من الإقليمية مجالاً وإطاراً مع محافظة الصراع على الدعاوى القومية في كل الأحوال.

5 ـ وخامس الملاحظات الفرعية وآخرها فهي متصلة بما أورده الباحث عن رؤية الإسلاميين للقومية العربية (ص 54). والحقيقة انه كان ربما من الأجدى أن يتناول البحث أفكار الجماعات المتحدثة باسم الدين في الوطن العربي بدلاً من اختيار نموذج الكتابات الإيرانية في هذه الصدد، فالإيرانيون ومنذ بداية ظهور اللغة الفارسية ـ الإسلامية كانت لديهم دوماً نزعات شعوبية واضحة ضد العروبة والعرب والتعريب وذلك جزء من التكوين الفارسي لا علاقة له بظهور الدعوة الحديثة إلى القومية العربية.

ونأتي إلى الملاحظات العامة:

وأولها أن هذه الدراسة قد أخذت منحىً وصفياً عمومياً لم يدخل في التفصيلات ولا سيما تلك التي تتعلق بالمتغيرات التي عصفت بالعالم ووطننا

---

* د. محمد السيد سليم: التحليل السياسي الناصري ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت 1983 ـ ص 212.

العربي في العقدين الأخيرين، وعلاقة هذه المتغيرات بخلق إشكاليات جديدة في طريق الوحدة العربية أو حتى إلحاق تغير نوعي بالإشكاليات الدائمة.

ولعله من المفيد هنا الإشارة إلى عدد من الإشكاليات الجديدة التي فرضتها حقيقة أن الجهود الغربية الاستعمارية قد اعتمدت على خطة مدروسة عالية التنسيق شديدة العدوانية والحزم بهدف قطع الطريق على أية وحدة عربية منذ تجربة الانفصال وقد صبّت كل المخططات الاستعمارية بدءاً من دعم العدو الصهيوني إلى شراء الحكومات والأحزاب العربية وحتى دعم بعض الدول العربية مادياً وتقنياً في مجرى واحد يخدم هذا الغرض الاستراتيجي.

1 ـ تدعيم مؤسسية الدولة الإقليمية الهشة بدعاوى «التحديث» أو «المواطنة» (نموذج دول الخليج العربي) لتقف حائلاً دون أي قبول عملي بالوحدة. ويكفي أن دولاً عربية لم تكن لتوصف بأي معيار، علمي أو حتى مجازي بأنها دول قد صارت الآن تتحدث عن نفسها رسمياً وإعلامياً كدول راسخة في القدم!! ناهيك عن إحساس مواطنيها بالتمايز القطري عن بقية العرب.

لقد أسست أو بالأحرى دعمت مؤسسية هذه الدولة الهشة (الثرية جميعها) على محور الانفصال النسبي عن الوطن العربي.

لقد مورس التحديث في هذه الدول بهدف خلق «ظهير اجتماعي» يسند الدولة «القبلية» ويكسبها أبعادها القطرية الكاملة، إن الأعداد الغفيرة من الموظفين والتقنيين الذين جرى تأهيلهم بصورة متعمدة في أوروبا وأميركا باتوا يشكلون السند القوي، إدارياً وإعلامياً وأمنياً للدول الإقليمية، إنهم الحراس الأوسع عدداً والأكثر فاعلية من كل حرس مدجج بالسلاح.

ومن ناحية أخرى، فقد أدّت شبكة العلاقات الدولية والاقتصادية المعقدة التي نسجتها دول الغرب حول الدول القطرية إلى ربطها بالغرب بأكثر من ارتباطها ببعضها البعض، ليس فقط بسياسة الإغراق بالديون بالنسبة للدول الفقيرة، بل باستنزاف رأس المال العربي ودفعه (حبسه) للنمو في بنوك وسندات أوروبا وأميركا، فضلاً عن التبعية التقنية والحضارية التي سنتطرق إليها لاحقاً. إن ذلك هو ما يمكن أن نطلق عليه النمو النوعي لإشكالية التجزئة وهو نمو بات يهدد بالخطر مستقبل الوحدة العربية.

2 ـ إن ما يضاعف من خطورة توطيد أركان مؤسسية الدولة القطرية بظهير اجتماعي مرتبط بها ومتواصل مع الغرب الاستعماري بآن واحد، إن ذلك كله يتم في إطار غزوة استعمارية تتجاوز في استهدافاتها مجرد الغزو الثقافي إلى ما يسميه سيرج لاتوش «محاولة تنميط العالم وفق النمط الغربي».

3 ـ مما يؤكد هاتين الظاهرتين أن الدول الرأسمالية قد اتخذت من تشجيعها الدول القطرية على إنفاذ سياسة إحلال الواردات وسيلة لتوحيد أنماط الإنتاج والاستهلاك في الدول العربية لتتواكب مع المصالح الاقتصادية للدول الرأسمالية أي تثبيت التبعية، وفي الوقت ذاته لخلق التناقضات الثانوية بين الدول العربية إذا ما أرادت الولوج إلى الوحدة من بوابة التكامل الاقتصادي. إن تشابه أنماط الإنتاج والاستهلاك في العديد من الأقطار العربية يحول بينها وبين أي اجراء اقتصادي توحيدي بقدر ما يجعل من الارتباط بالغرب (تقنياً) أمراً طبيعياً ومنطقياً بل وضرورياً.

4 ـ محاصرة الهوية العربية جغرافياً بالهجوم على أطراف الوطن العربي، ويبدو ذلك أكثر وضوحاً في أفريقيا حيث تشهد مناطق جنوب السودان والصومال وارتريا وتشاد وموريتانيا حروباً متصلة لحصار الهوية العربية هناك، ناهيك عن تزكية التناقضات العرقية مثل الأكراد في العراق والبربر في الجزائر والمغرب وأخيراً «النوبة» في كل من مصر والسودان.

5 ـ ظهور ملامح خطة جديدة لإعادة تقسيم الوطن العربي إلى دويلات أصغر كما هو الأمر في العراق (ثلاث دول) ولبنان وسوريا والسودان ومصر (مسلمة وقبطية ونوبية) والجزائر (عربية وبربرية) ويعد الكيان الصهيوني من بين أكثر الأطراف الاستعمارية حماسة لهذه الخطة التي نشر فحواها باسم «خطة اسرائيل في الثمانينات».

6 ـ وإلى أن تتم هذه الخطة الاستراتيجية، فإن المعوّل عليه في الوطن العربي الان هو صياغة إقليمية جديدة لمحاور وتجمعات أكبر من القطرية ودون القومية تساعد على مزيد من الانفصام القومي ولا تؤدي إلا لإثارة المزيد من التفتت العربي بحكم ارتباط هذه المحاور الإقليمية بالدوائر الاستعمارية.

7 ـ إن هذه الإشكاليات القديمة ـ الجديدة تعتمد على عدد لانهائي من

الأنساق الفرعية التي تستهدف في المحصلة النهائية إعاقة الوحدة العربية، وإذا كانت الأنساق السياسية والاقتصادية ـ الاجتماعية تبدو أكثر وضوحاً، فإن ذلك لا يقلّل من خطورة الأنساق الفرعية وخاصة في مجالي الاختراق الثقافي وتحويل بنية التعليم العربي تحت عنوان تحديث التعليم، وهو ما يحتاج إلى جهد علمي مكثف لتتبع هذه الأنساق ومواجهتها.

المداخـلات

عدنان ضناوي:

أيها الأخوة المحترمون، قبل أن أبدأ اسمحوا لي وبسرعة أن أرفض هذه المقولة العددية التي طلع بها حضرة الأخ المتدخل (المعقب) بأن مصر هي القاعدة أو ما معناه المنطلق إلى ما هنالك لأقول... إن أيّ منطلق صحيح ليس كثرة البشر، بل المبدأ الصحيح، الالتزام بالعقيدة ونهج سياسة توصل إلى الهدف المنشود وإني وفي هذا العصر، العصر الصهيوني أستغرب أن يؤمل من حكومة تسير في ركاب الصهيونية وإسرائيل ليقال إنها تشكل قاعدة علماً بأنني أؤمن بشعب مصر وبمعتقدات شعب مصر، ولكنني أرفض المسلّمة التي تقول إن هذه الدولة هي المنطلق أو تلك هي المنطلق، إلا إذا سلمنا بهذه المقولة فهذا يعني إلغاءً لدور الجماهير واعتماداً على دولة من الدول. إذا كنا قوميين فعلياً، فالعبرة هي للشعوب وليس للكيانات... أعود فأقول العوامل والإشكاليات... إشكاليات الوحدة، كل ما قيل صحيح ولكن هل أن الإشكالية الأساسية قد توقفنا عندها، كلنا متفقون على إشكالية التجزئة والكيان الصهيوني والامبريالية، والاختراق الثقافي، وما شاكل ذلك.. ولكن هل توقفنا عند إشكالية دور الجماهير في تحقيق الوحدة العربية؟... أعني أن قضية الوحدة العربية هي قضية مصالح... من هم أصحاب المصالح في تحقيقها.. هل هم الحكام؟ كلا.. هل هم أصحاب الكيانات القائمة؟ كلا.. إنهم جماهير الشعب ولكن هل تستطيع الجماهير الشعبية أن تحقق هذه الأمنية المصيرية الخطيرة في أوضاعها الراهنة؟ أنا أقول إنه بدون التشدد على فكرة ممارسة الديمقراطية من قبل القواعد الشعبية لن نستطيع أن ننهض إلى مستوى الوحدة العربية. الكلمة الأولى والأخيرة هي للشعب في صنع القرار، والديمقراطية التي أعني ليست فقط الديمقراطية التي يمسك بها الحكام

ليمارسوا الحكم على طريقتهم أعني بها ديمقراطية في المؤسسات الحكومية والديمقراطية في المؤسسات الشعبية، أي أنه وبقدر ما تعاني جماهيرنا من مشكلة التفرد بالقرار على الصعيد الحكومي، فإن جماهيرنا أيضاً تعاني من مسألة التفرد بالقرار على الصعيد الحزبي، فلنتشبث بهذه المقولة أي مقولة الحرية والديمقراطية طريق التعبير عن حقوق الجماهير وعفواً إن أطلت.

د. عبد المنعم المشاط:

هناك ملاحظة تنظيمية في الواقع وهي أنني لم أر بين الحضور أحداً من الخليج العربي، هل وجهت دعوات إلى بعض الخليجيين وترددوا عن الحضور أم لا؟ هذه ملاحظة تنظيمية.

الملاحظة الأولى، على الورقتين المقدمتين الآن وهو التركيز الواضح على فكرة الإقليم القاعدة أو الدول المركزية إلى آخره، وإهمال الأطراف العربية، الأطراف أي المناطق الطرفية العربية وبصورة خاصة الخليج. وفي حقيقة الأمر أن التهديد الحقيقي الآن لقضية الوحدة يأتي من الأطراف أكثر من أنه يأتي من الدول المركزية أو الأقاليم القاعدة، فكنت أتمنى أن يتم تناول هذه الاشكالية، إشكالية التهديد لقضية الهوية العربية من الأطراف العربية، أي الدول الطرفية، وأعتقد أن هذه إشكالية جديدة ينبغي الاهتمام بها.

الملاحظة الثانية، وهي قضية العامل الجغرافي، ما فهمته من البحث الثاني أن العامل الجغرافي هو عامل سلبي ويلعب دوراً سلبياً في قضية الوحدة. وأنا هنا أدعو الإخوة إلى النظر إلى مسألتين. . الأولى: التمييز بين العامل الجغرافي من ناحية وبين المنازعات الإقليمية من ناحية أخرى. هناك فرق كبير جداً بين النزاعات التي أُشير إليها في التقديم وبين أهمية العامل الجغرافي كأساس لأي وحدة في أي منطقة من العالم.

النقطة الثانية المرتبطة بالعامل الجغرافي، إنه أيضاً حتى إذا كانت هناك منازعات إقليمية فكان من الضروري التمييز بين التناقضات الرئيسية والتناقضات الثانوية. قد يكون هناك تناقض بين مصر والسودان على منطقة ما أو بين دولة وأخرى على منطقة معينة. لكن يظل هناك تناقض رئيسي في كثير من الأحيان أو أغلب الأحيان يتم تحقيق درجة ما من درجات التنسيق لمواجهة هذه التناقضات.

الملاحظة الثالثة. . وهي التي تتعلق بمجلس التعاون الخليجي أنا شخصياً لست من أنصار المجالس الأقاليمية على الإطلاق. ومع ذلك، فإن التحليل الذي قدم لنا حول مجلس التعاون الخليجي أعتقد أنه إلى حد كبير جداً تنقصه بعض الشواهد، بعبارة أخرى صحيح الدافع لإنشاء المجلس هو دافع أمني ولكن الإنجاز الحقيقي للمجلس ليس في المجالات الأمنية أو التنسيق الأمني. هناك بعض الإنجازات التي لا يمكن أن نغفلها على المستوى الإنساني وعلى مستوى الحركة بين مواطني دول مجلس التعاون. نحن جميعاً في محاضراتنا مع طلبتنا وفي كتاباتنا ندعو إلى فتح الحدود بين البلدان العربية لحركة الإنسان العربي دون قيود، دول مجلس التعاون لا بد أن تعطيها ميزة كبيرة أنها أسقطت فكرة التأشيرات فيما بينها، في إطار المجلس وهو موضوع للأسف الشديد لم يطرح في جامعة الدول العربية، إسقاط تأشيرات الحدود، طبعاً هناك بعض الدول العربية الأخرى خارج إطار مجلس التعاون أسقطت التأشيرات لكنني أعتقد أن هذا إنجاز ينبغي فقط الإشارة إليه.

آخر نقطة هي النقطة التي أثارها الأخ الدكتور أحمد الصاوي حول احتمالات تجزئة مصر إلى دولتين أو ثلاث، وهذه أثارت فيَّ أشياء عديدة، ليست هناك دراسة علمية واحدة على الإطلاق أو حتى ملاحظات حول هذه القضية، وشكراً.

د. فاطمة أحمد الشربيني:

الحقيقة يمكن بحكم أنني اقتصادية فربما أميل في تعليقي إلى الجانب الاقتصادي. أولاً كنت أعتقد مع احترامي العميق وتقديري الشديد للبحثين اللذين عرضا أن قضية الوحدة العربية اليوم هي قضية في الأساس اقتصادية ودليلي على ذلك مجموعة من الاعتبارات أو الملاحظات:

أولها. . أننا نعيش في عالم نطلق عليه عالم الكيانات الاقتصادية الضخمة. في هذا العالم الجديد يلعب العامل الاقتصادي الدور الأساسي في تحريك سياسات العالم. هذه الكيانات الضخمة هي التي أدت إلى أن المنطقة العربية اليوم أصبحت منطقة هامشية في إصدار القرار السياسي والاقتصادي، ولذلك اعتقد أنه مع احترامي لكل ما قيل في البحث إلا أنه كان المقدمة

الطبيعية للحديث عن الوحدة. لا بد أن يتناول في البداية المناخ الذي يحتم ضرورة الوحدة العربية في التسعينات وفي القرن القادم، هذا المناخ كما أشرت، بقي. في البداية سوف أشير إلى أهمية الكيانات الاقتصادية الضخمة وضرورة بروز كيان عربي اقتصادي موحد.

النقطة الثانية. . إن هذا العالم أيضاً حدثت به مجموعة من المتغيرات الضخمة التي أثرت على وضع الوطن العربي على الخريطة العالمية، أهم هذه المتغيرات انهيار ما كنا نطلق عليه اسم الدول الاشتراكية في الماضي، هذا الانهيار أثّر على المنطقة العربية تأثيراً سلبياً، أهم هذه التأثيرات أن المعونات التي كانت توجه إلى الدول العربية من قبل الدول الكبرى ستبدأ تتقلص وستتجه إلى الدول الاشتراكية. إن السوق الخاص بالدول الاشتراكية سيغلق أو سيتضاءل حجم الصادرات التي يمكن أن توجه إلى الدول الاشتراكية. أيضاً ان الاستثمارات التي كانت توجه، والمعونات التي كانت توجه للدول العربية ستتقلص. الشيء الآخر أنه أيضاً هناك عامل مهم: إن هذه الدول الكبرى تمارس نوعاً من السياسات نطلق عليه سياسات الحماية وتفرض ما نطلق عليه أسيجة الحماية الاقتصادية على السلع التي ترد إليها من الخارج، بمعنى أن جميع واردات الدول التي تأتي من الدول النامية تفرض عليها مجموعة من الرسوم الجمركية العالية كنوع من أنواع الحد من قدوم هذه الصادرات إلى أسواق الدول الرأسمالية الكبرى، في الوقت الذي تقوم هي بدعم حاصلاتها الزراعية والصناعية وفي الوقت نفسه تروج لضرورة تقليل الدعم الذي يجب أن توجه حكومات الدول العربية أو الدول النامية إلى صناعاتها وإلى زراعاتها. هذه المتغيرات: انهيار الكتلة الشرقية، التكتلات العالمية الجديدة الاقتصادية وتكتل أمريكا مع كندا، السوق الأوروبية الموحدة، هناك تكتل سيبزغ قريباً، اليابان مع مجموعة دول جنوب شرق آسيا، ألمانيا كدولة موحدة، بالإضافة إلى العامل الآخر والمهم، أن حرب الخليج تركت أثراً سلبياً مدمراً على تسرب الفوائض الاقتصادية وعلى تسرّب الاستثمارات وفسح الموارد الاقتصادية من المنطقة العربية زاد بعد حرب الخليج، أي أن هناك نزيفاً دائماً حدث في المنطقة، في النهاية أقول إن الوحدة العربية أصبحت هدفاً برجماتياً نفعياً يجب أن نحرص عليه. ليست قضية حلم فقط، ليست قصيدة أو أغنية أو نشيداً

نردده، إنما هو مطلب اقتصادي سيرفع في النهاية من مستوى المواطن العربي، ومن وضع الوطن العربي على الخريطة الاقتصادية.

ـ **نقطة أخيرة** ـ أريد أن أشير إليها وهي قضية، أو ملف الوحدة العربية في يد من؟.. يمكن أثاره العديد من الإخوة، في يد الحكومات أم في يد الجماهير؟ والإشارة إلى الديمقراطية المفتقدة، والإشارة إلى الدور السياسي والضعيف للمثقف العربي.. أنا سوف أضيف أيضاً إلى أهمية دور الإعلام العربي المتردي في شرح قضايانا العربية. والإعلام العربي ينقل جميع المسلسلات الأجنبية الغربية والأمريكية التي تروّج للقيم الغربية، لكننا لا نمارس من خلال إعلامنا العربي الترويج لأحلامنا، الترويج لقضايانا، الدعوة لأمالنا الكبرى. وشكراً.

يوسف نمر:

لا شك أن الفرصة ضيقة جداً للتعليق على محاضرتين غنيتين جداً.. ولكن سأعلق فقط على ناحيتين أساسيتين هما: حول القضية الاقتصادية وحول قضية الدين.

لا شك أن العامل الاقتصادي لعب دوراً مهماً في تكوُّن الأمة العربية. وإذا أخذناه قياساً فلن يكون عندنا أمة عربية على الإطلاق لكون الأقطار العربية تعاني التبعية الاقتصادية ومرتبطة اقتصادياً بالمركز الامبريالي أكثر من ارتباطها ببعضها. إن الوضع الاقتصادي لا يلعب نفس الدور الأوروبي عندنا، فالعامل الأساسي عندنا هو التحدي ونمو المشاعر القومية في مواجهة الأخطار الخارجية وهذا ما أريد أن أصل إليه. إذ أن التحدي الصهيوني، والتحدي الامبريالي قد يكونان العاملين الأساسين في بلورة الدولة الواحدة العربية. إن عامل التحدي التاريخي ضد الكولونالية وحّد شعوباً كثيرة في إطار دولة موحدة كالهند والصين وبلاد فارس. إن التحدي الخارجي كان له دور كبير في تماسك القبائل العربية في عدة دويلات قبل الإسلام.. أما الوحدة العربية التاريخية الشاملة فقد قام بها الإسلام حيث يؤكد ذلك ماركس في مراسلاته لإنجلز. فالرسول العربي قاد ثورة وطنية وحّد الجزيرة العربية تحت راية الإسلام. وكان أول استيقاظ للوعي القومي العربي في مواجهة الاحتلال

الفارسي والحبشي والبيزنطي. فالدين الإسلامي لعب دوراً تاريخياً في توحيد العرب في مواجهة القوى التي تهددهم وتهدد وجودهم وتقطع عنهم أسباب الحياة وتحاصرهم اقتصادياً وتقطع عنهم سبل التجارة العالمية التي كانت تعيش عليها المنطقة، وهذه القوى تمثلت بالفرس والبيزنطيين والأحباش، ولكن من الصعب الكلام عن وجود أمة عربية من الناحية العلمية آنذاك. بل يمكن الكلام عن نشوء القومية العربية وتشكل الشعب العربي في مواجهة التحدي الخارجي، وهكذا لعب الدين في تلك الفترة دوراً في توحيد الجزيرة العربية والتبست الأمور آنذاك على الناس وأصبح العربي مسلماً والمسلم عربياً، وهذه المقولة معقدة وبحاجة إلى بحث منفصل. الدين الإسلامي لعب دوراً ثورياً ولكن فيما بعد أصبح شيئاً آخر، فتحت راية الدين والخلافة الإسلامية بدأت الشعوبية والقبائل التركمانية والسلاجقة والفارسية والبويهية في تمزيق جسد الخلافة العربية، كما أن الخلافات الدينية كالخوارج والقرامطة والفاطميين ساعدوا في تمزيق كيان الدولة العربية تحت راية الدين. وأحياناً كانت هذه الخلافات تعبر عن تطور قوى اجتماعية كانت منضوية تحت راية الإسلام في إطار الدولة العربية تريد إنشاء كيانها وأحياناً تشكلات إقطاعية انقطعت عن المركز، كما جرى في الشمال الإفريقي وفي الأندلس ثم أتت الخلافة العثمانية تحت راية الدين الإسلامي وتابعت تفتيت الأمة العربية وحاولت تتريكها. أما في المغرب العربي فبقي الدين عاملاً موحداً في مواجهة الغرب الاستعماري. أعتقد أن الطموحات نحو التوحيد العربي كانت مستمرة عبر التاريخ تحت عوامل الضغوط الخارجية، وكان التحدي الثاني هو الهجوم الصليبي وهذا ما دفع المنطقة إلى وحدة شاملة شملت أغلبية الدول العربية في ظل الدولة الأيوبية بزعامة صلاح الدين الأيوبي. وهكذا، كان التوحيد دائماً عبر التاريخ العربي يقوم على أساس التحدي الخارجي، التحدي الذي يهدد وجود الكيان العربي في الأساس. وشكراً.

د. محمد أبو مندور:

الحقيقة، لم نأخذ فرصة كافية لقراءة الأوراق، ولكن من خلال سماع هذه الأوراق، وهذا قصور أعترف به، إلا أنه من المهم أن نلقي بعض الأضواء عليها. لا أقول إشكاليات وإنما أقول تحديات مرة أخرى. هذه

التحديات في عجالة شديدة وفي عبارات تلغرافية يمكن أن أوجزها وأضيف بعض تلك التحديات الجديدة وخاصة هذه التحديات ظهرت في خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة:

التحدي الأول: وهو تحدي ما بعد حرب الخليج الثانية والانقسام الشعبي العربي ـ علينا أن نواجه إشكالية هذا الانقسام وهناك من الشواهد ما يشير إلى ذلك ليس فقط بين بلاد النفط ومن هم خارج النفط وإنما حتى داخل بعض البلدان العربية ذاتها.

التحدي الثاني: وهو الخاص بالموقف من النظام العالمي الجديد وهيمنة النظام العالمي الواحد على الأقل ولو في المدى المنظور.

التحدي الثالث: والذي أراه على جانب كبير من الأهمية وهو ما يسمى بالعجز الواضح في وجود ما يسمى ببديل نهضوي عربي يبدأ بما تسمى عملية مقاومة، ثم محاولة الإنقاذ، ثم الثورة، ثم البناء. أظن أن هناك شتاتاً كبيراً وواسعاً في البلدان العربية حول تصور هذا المشروع بدءاً من مفهومه العام إلى تفاصيله الأكثر دقة.

الملاحظة الأخيرة أو **التحدي الأخير**، ذلك أيضاً الدور السلبي الذي أفرزته الحقبة النفطية ما بين أنظمة ريعية ثرية، وأنظمة فقيرة. وهنا قضية الثروة العربية وتحديات النظام العربي الراهن.

اخر نقطة وهي تجاوز ما يسمى بالنظام السياسي العربي القائم بتفاوتاته الحادة جداً ما بين نظام يدعي مسؤوله الكبير بأنه أمير المؤمنين إلى السلطان إلى مدعي الديمقراطية في النظم العربية. وشكراً.

محمد أبو داوود:

الحقيقة، أنا دائماً مقلّ والدكتورة وفرت عليّ وقتاً كبيراً في تطرقها للوضع الاقتصادي وأهميته بالنسبة للوحدة العربية. في القرن التاسع عشر كانت الوحدة في العالم كله وبدراسة كل الوحدات تحدث قسراً، وإذا درست كل الوحدات التي صارت في العالم من الوحدة في ايطاليا أو ألمانيا تجد الوحدة حدثت قسراً. وفي هذا العصر، المصالح الجماهيرية وليس مصالح

الأنظمة أو الفئة الحاكمة هي الأصل في بناء أول مدماك للوحدة العربية، ونحن العرب يجب أن ندرس كيف نوحد مصالحنا أولاً مصالح شعوبنا حتى نستطيع أن نضع المدماك الأول في الوحدة العربية. وشكراً.

د. فهمية شرف الدين:

أيضاً سأكون مقلّة وسأتوقف فقط عند تصور الوحدة العربية. أنا أعتقد أنه بالرغم مما ندعيه من أننا أنجزنا تقدماً لكل المفاهيم التي سادت في العقدين الماضيين. أنا أعتقد أننا ننتقل مرة أخرى لإعادة تحريك مفهوم الوحدة العربية على أرضية ميتافيزيقية. يعني الفكر القومي كان قصوره الحقيقي هو في أنه منع الحديث حول قضية مصالح واعتبار الوحدة العربية وحدة للمستقبل وهي وحدة لضمان مستقبل الناس ومصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، وتوقف عند اللغة والتاريخ التي كانت محركاً في زمن مضى، نعود مرة أخرى لتنتقل هذه المرة الكرة من ملعب العروبة باعتبارها الحاضنة الأولى إلى ملعب الإسلام باعتباره الحاضن الأول. أنا أعتقد أن التصورين لا يزالان يمثلان وجهين لعملة واحدة. وهو أننا نسقط من الحساب مرة أخرى جميع القضايا التي رتبها هذا العصر ونعود مرة لأفكار عفا عليها الزمن، على أفكار ذات بعد ميتافيزيقي تتعلق بالمشاعر والانفعالات وبالانتماءات الشخصية للإنسان يعني بالانتماءات الذاتية فيما هو عمقه الحضاري أو عمقه الفكري أو الروحي، ولا تتعلق بمعيشة الناس، يعني الوحدة العربية بحاجة لإعادة نظر حقيقية وفكرنا كله بحاجة لإعادة نظر حقيقية حول المسائل الجوهرية التي تهم الناس. هل لا يزال الناس يهتمون فيما يتعلق بأرواحهم أم يهتمون فيما يتعلق بعيشهم اليومي، هذه واحدة. وهذه نقطة مستحيل الإجابة عليها وأعتقد أنه لا يوجد بدل أو تصور نظري حقيقي حول هذه المسألة إلى الان وتحتاج إلى اجتهادات كثيرة. ولكن أنبه إلى خطورة الوقوع في الوجه الاخر والعودة من أحضان مسألة إلى أحضان مسألة أخرى وخطورة هذا الموضوع.

بالنسبة للموضوع الاقتصادي ـ أيضاً في هذا الموضوع نتناسى فجأة أننا لا نمتلك حق القرار فيما يتعلق بالثروة العربية، يعني أي مفهوم للوحدة يفترض توزيع الثروة، أي مفهوم للوحدة يفترض إعادة خلط من جديد

للأقطار العربية وإعادة توزيع الثروة، وهذا يتطلب بالدرجة الأولى ما نقفز عنه وهو مسألة التغيير. الان حتى الحركات السياسية والحركات العقائدية وأيضاً حركات المثقفين لا تلامس مفهوم الثورة. ابتدأ مفهوم الثورة ويبدو وكأنه في مستوى اخر لا تلامسه، مع أن أي تفكير حول الوحدة العربية لا يتناول مسألة التغيير في الأنظمة السياسية العربية لا يمكن أن يؤدي إلى الوحدة، وأن نقول أن الاقتصاد هو الأساس، معنى ذلك أن نطرح إشكالية الثروة العربية وهذه مسألة إشكالية لأن الجزء الأكبر من البلاد العربية لا يملك الثروة ويملك الخامات والكادرات، والجزء الاخر يملك الثروة ولا يقبل أن يتخلى عنها. وشكراً.

ردود المحاضرين
على التعقيب والمداخلات

د. رفعت سيد أحمد:

أشكر كل من تحدث وكل من لم يتمكن من الحديث عن هذا البحث.

في الواقع لمست من المداخلات البحث بقضيتين أساسيتين، القضية الأولى بالتأكيد نتفق فيها كثيراً ونضيف إليها وهي أهمية الوحدة العربية.. القضية الثانية تتصل بموقع الدين أو موقف الدين والإسلام تحديداً من هذه المسألة. هاتان ملاحظتان عامتان أنا أرى لا خلاف كثيراً على محورية ومصيرية الاتفاق بشأن الوحدة العربية وأهميتها إن لم تكن بالأهمية الماضية في درجة مهمة. فهي الآن أكثر إلحاحاً وأهمية نتيجة التحديات والمتغيرات العالمية الجديدة. أمّا المسألة المتصلة بالإسلام فلاحظت من المداخلات خلطاً قد يكون غير مقصود بين الإسلام أو الدين وبين السلوك لبعض الدول أو الامبراطوريات أو التجارب الإسلامية، هذا الخلط أنتج موقفاً مسبقاً من مسألة الدين، وموقفه من القضية القومية أو المسألة القومية. الإسلام في تقديري ليس مسألة شخصية وليس أمراً يتصل بالسلوك الشخصي فقط، المسألة ان الإسلام هو ثقافة هذه الأمة وعمقها التاريخي وفي تغييبه أو محاولة تقزيمه مخاطر جمة تتصل بقدرة هذه الأمة على مواجهة التحديات الجديدة التي أثبت بالفعل أن الأمر يتصل بهذه الأمة وببنائها العقائدي وهو الإسلام بصفة أساسية، الإسلام ينبغي بشأنه وبشأن موقفه من القومية العربية أن نفرق بين بعض التجارب والسلوكيات والسياسات الإسلامية التي أفرزتها سواء الدولة أو التجربة العثمانية أو بعض التجارب الأخرى، وبين الإسلام كثقافة لهذه الأمة وكانتماء تاريخي أساسي وجذري لها وفي تشكيلها. بعد ذلك أنتقل بشكل سريع إلى المداخلات.

في مسألة الإقليم القاعدة وهذا الفهم الخاطئ في تقديري أنه يعكس حساسية ينبغي أن نتصارح بشأنها، حساسية تجاه مصر لدى بعض الإخوة في الشام أو بعض الإخوة من المثقفين العرب بشكل عام، أقول: ينبغي أن نتحرر من هذه الحساسية المتوحشة تجاه مصر، ونحن أكثر الناس انتقاداً وتفرقة بين مسألة الإقليم والحكومة والشعب إلى آخره، وعندما تحدث الدكتور أحمد كما فهمت، وأعتقد أغلب السادة الحضور فهموا أنه كان يقصد الإقليم وليس الحكومة، إنه يفرق بين أن تقوم الحكومة في مصر أو النظام السياسي في مصر بمسألة الوحدة العربية، وبين التحدث عن الإقليم بمعانيه الأبعد والأوسع والأشمل، فينبغي أن نتحرر من مثل هذه الحساسيات في مثل هذه الندوات العلمية الرصينة.

مسألة دور الجماهير. ليس فينا من يغفل دور الجماهير ولكن هي نفسها أيضاً الجماهير ذاتها التي خذلت القومية العربية والوحدة العربية في مواقع كثيرة، فينبغي أن لا نبني ميتافيزيقيا على مسألة الجماهير ودورها في قضية الوحدة العربية، وأنا أتصور أن الأمر بحاجة إلى دراسات نقدية وأساسية في قضية موقف الجماهير من الوحدة العربية، وسعيها إلى هذه الوحدة وتجاربنا الفاشلة تجاه تعامل الجماهير مع الوحدة أيضاً.

- الدكتور عبد المنعم المشاط طبعاً أتفق مع أغلب ما قاله وهو في جزء منه يتصل بالورقة الخاصة بي وجزء يتصل بورقة الدكتور المبروك الجزئية فقط، الذي أختلف معه قليلاً هي مسألة التعويل على الأمور الخاصة بالتأشيرات، يعني هل تقاسي الوحدة العربية قضايا مثل التأشيرات أو غيرها، هي طبعاً تؤخذ بالحسبان لا شك ولكنها تؤخذ في الطريق إلى الوحدة. وأتصور أبعد من ذلك أن مجلس التعاون الخليجي هو ذات المجلس الذي شارك في حرب الخليج وساهم في تكريس العدوان على الشعب العراقي وساهم في تكريس الدخول الأجنبي والاستقرار الأجنبي في المنطقة، وهو أيضاً نفسه مجلس التعاون الذي منح التأشيرات ورفعها.

العامل الجغرافي طبعاً عامل يتصل بالأخ الدكتور القائد.

الدكتورة فاطمة، أنا أتصور التركيز على البعد الاقتصادي فقط في مسألة الوحدة العربية يقلل من قيمة الوحدة العربية نفسها ومن أبعادها ومستوياتها

المختلفة، يعني إذا أغفلنا العامل الثقافي والعامل السياسي والعامل الحضاري والعامل النفسي أيضاً في الوحدة العربية، هذه مسألة تقلل من مصداقية العامل الاقتصادي أيضاً. لا أستطيع أن أتعامل مع قضية فلسطين مثلاً بأنها قضية اقتصادية، قضية فلسطين قضية سياسية وحضارية وثقافية وقضية صراع يرتبط بوجود أمة بالكامل، وقضية فلسطين جزء من مجمل الهم المتصل بقضية الوحدة العربية ككل. أحصر الوحدة العربية بأنها هدف برجماتي نفعي يتصل ببعد اقتصادي أساسي هذا يقلل - حتى ولو قلنا ولكن - هناك عوامل سياسية وثقافية. . لا. . أنا أرى أن القضية تؤخذ ككل ولا تؤخذ كجزء. الدكتور يوسف أيضاً ركّز على التحدي الخارجي وأوافقه طبعاً على ذلك ولكن لم يثبت تاريخياً أن التحدي الخارجي فقط بنى وأثر وأنشأ كيانات كبرى ومركزية وحقق وحدة بين الأمم. هناك أكيد ظروف موضوعية وظروف ذاتية خاصة بالكيان تساعد وتدفع باتجاه التوحد ولكن ليس فقط العامل الخارجي.

- الدكتور محمد أبو مندور يبني على ما قدمناه ولكن أنا أستسمحه بأن مسائل الانقسام العربي وما يتصل بحرب الخليج والعجز إلى آخره ضمناه في الورقة، فالانقسام وضعناه تحت التجزئة، فاختلافنا في التعبيرات والإخراج وليس في المنطلقات.

- محمد أبو داوود - أيضاً بحث الجانب الاقتصادي وهذا تم الرد عليه.

- الدكتورة فهمية انتقدت جزءاً خاصاً برأي محمد أبو داوود والجانب الاقتصادي وأيضاً انتقدت المسألة الخاصة بالدين واعتبرته مسألة فيه جزء ميتافيزيقا، أنا أتصور أن المسألة ليست هكذا وأتذكر أيضاً إحالة إلى الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل أن هذه الأمة بعد أن وصلت بعد حرب الخليج إلى حالة من الإذلال الشديد لن تجد إلا الإسلام بالفعل طريقاً إلى النهوض من هذا الإذلال. والإسلام هنا ليس حاضنة بمعنى أنه أسطورة. الإسلام سلوك وممارسة يومية للنضال وللتحرر. وأيضاً أصر على مسألة التفرقة باستمرار بين بعض التجارب الإسلامية وبين الإسلام كثقافة، كمنظور للتحرر إلى آخر التعبيرات. . أشكركم وآسف للإطالة.

رد الدكتور مبروك القائد:

الحقيقة أن الوقت لم يسمح بتقديم الأفكار كاملة، ويمكن الرجوع إلى الورقة.

في الحديث عن العوامل، الحقيقة لم أتحدث عن بعض العوامل وأنفي العوامل الأخرى، ولكنني تحدثت عن العوامل من حيث أهميتها. إذن كل العوامل التي تؤدي إلى الوحدة العربية يمكن أن تكون موجودة، ولكن الخلاف فقط من ناحية الترتيب.

الدكتور المشاط يقول عن العامل الجغرافي مثلاً أنه لم يكن عاملاً سلبياً، صح، ولكنه لم يكن العامل الايجابي الأول في قضية الوحدة العربية، فحتى المثال بين مصر والسودان، نجد أن مصر قد اتحدت مع سوريا ولكنها لم تتحد مع السودان رغم أن العامل الجغرافي إذا اعتمدنا عليه يمكن أن تكون الوحدة مع السودان قبل أن تكون مع سوريا، ولكن هذا لا يدل على أن العامل الجغرافي غير مهم. مجلس التعاون الخليجي، أنا لم أقل أن هذا المجلس لم يؤد شيئاً ولكنه كان مجلس للتعاون الخليجي مع أمريكا، والحقيقة هذه التوجهات كانت في خدمة أعداء الأمة العربية، وهذا المجلس استثنى اليمن والعراق والمناطق القريبة منه. وبالتالي هو وضع من أجل قضية أمنية مرتبطة رأساً بأعداء الأمة العربية، كون هذا المجلس قد ألغى التأشيرات أو قام بمشاريع مشتركة وكذا.. القضية دائماً بالمقصود أو بالهدف أو بالنية. فهذا المجلس في الواقع لم يقدم للأمة العربية شيئاً، وحتى المجالس الأخرى مجلس التعاون العربي، ومجلس اتحاد المغرب العربي... كلها مجالس صورية كانت بإيحاء من دول أوروبا وأمريكا وكان الذين يصنعون هذه المجالس لا يعون أهدافها الحقيقية، والتعاون الخليجي، قطر عندما صارت مشكلة معينة، خرجت من المجلس لمجرد أنها اختلفت مع الشركاء الأقربين بالنسبة إلينا يعتبر هذا شيئاً جيداً، ولكن بسرعة تم الالتفاف عليها في حرب الخليج ورجعت قطر إلى المسار نفسه.

العامل الاقتصادي الذي تحدث عنه بعض الأساتذة، أنا لم أقل ان الوحدة العربية هي وحدة برجماتية فقط ولكن قلت إن العامل الاقتصادي بدا في هذا الظرف بالذات عاملاً مهماً جداً وأننا قد وجدنا تكتلات اقتصادية ليس بينها لا العرق، ولا الدم، ولا الدين، ولا الجوار، ولا الجغرافيا، واستطاعت أن تصنع قوة يحسب لها ألف حساب وتحمي أمنها القومي، وتحمي ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعلى حساب الثروة العربية،

إذن، هذا العامل أولى بنا داخل الأمة العربية أن نتنبه إليه وأن نهتم به وأن يكون هو الضرورة الأولى لعامل الوحدة العربية. ثانياً، من المعروف أن فائض الإنتاج، يعني المجتمعات الإنسانية هي وليدة الضرورة الاقتصادية وبقية الضرورات الأخرى، هذه أشياء لا ننكرها، ومعروف أن دخول مرحلة الانحطاط يبدأ من عجز القطاعات الإنتاجية من تلبية الطلب المتزايد، إذن هذه الإشكاليات الاقتصادية يجب أن نعيرها أهمية كبرى في دراساتنا، لأن الوحدة العربية كما قال البعض: ليست مجرد حلم يجب أن نلتقي حوله بلا هدف وبلا خطة، وبلا أسلوب للعمل، يعني الهدف ليس مجرد اللقاء فقط أو مجرد الاجتماع.

إشكالية العروبة والإسلام، في الحقيقة هذه إشكالية عوّل عليها الكثيرون سواء كانت الرجعية أو الاقليميون أو الاستعمار، ولكننا نحن لا نرى إطلاقاً أن هناك خلافاً بين العروبة والإسلام، الخلاف هو بين الحركات السياسية داخل العروبة وبين الحركات السياسية في الإسلام، هذه الحركات السياسية التي قامت هي التي تتناحر الآن على من يحكم الوطن العربي، هذه الحركات الحزبية هي التي يجب أن ننتبه إليها وأن لا نأخذ منها المعايير الحقيقية إذا كان هناك تناقضاً بين حزب قومي وحزب إسلامي، فذلك لا يعني أن التناقض بين الإسلام والعروبة. وشكراً.

رد المعقب الدكتور / أحمد الصاوي:

الحقيقة، كنت أتمنى أن يتسع الوقت لجملة من الملاحظات حول مجموعة من العبارات أوردها الدكتور مبروك واستكملها الأخ داوود بملاحظات ثم الدكتورة عن الواقع القومي بشكل عام والإشكاليات الموجودة فيه، لكنني أريد طرحها تحت عنوان أكبر قليلاً وهو التفكير بالوحدة العربية بطريقة تعكس نوعاً من أنواع التبعية الحضارية، يعني عندما نأتي لنتكلم عن الوحدة تبقى نماذج الوحدة الايطالية والألمانية والأمريكية بالرغم أنه ليس بالضرورة كل ما ينطبق عليها ينطبق داخلنا.

ـ الأمر الثاني هو استعارة الحزبية أو مؤسسة الحزب الأوروبية للحديث عن القومية العربية والسعي نحو وحدة عربية داخل الوطن العربي، كثير جداً

من الإخفاقات التي قابلتها أحزاب عربية سواء في الحكم أو في المعارضة ناتجة عن فهمها لمؤسسة الحزب وعدم تفريقها بين هذه المؤسسية كنمط يتواكب مع المجتمع الأوروبي بطبيعته ومدى ملاءمة هذا النوع من أنواع التأسيس أو من أنواع مؤسسية العمل السياسي داخل واقعنا العربي، هي مجموعة ملاحظات قيّمة أعتقد أنها بحاجة بالفعل إلى إعادة درس واستيضاح مفاهيم للكثير من مسلماتنا التي تعاملنا بها مع الواقع، ودائماً من المفضل أن نلجأ إلى دراسة الواقع أولاً ثم نبحث عن الأساليب التي تتواكب مع قدراتنا من ناحية ومع طبيعة هذا الواقع.

فيما يتعلق بمعلومة تقسيم مصر. وأنا ليس بالضرورة كسياسي أنتظر الدراسات ومعلومات عنها، لكن على الأقل نشر لدى كثيرين خطط «إسرائيل» بالثمانينات الخاصة بـ «أووين دينون» الذي ترجمها إسرائيل شاهاك عن مستقبل المنطقة العربية وهذا الكلام ينفذ بحذافيره في العراق بالإضافة إلى المعلومات المؤكدة عن وجود تنظيمات قبطية في مصر وتخزين أسلحة. إلى آخره.

المجالس الإقليمية، أعتقد أن المقصود بهذه المجالس هو تعيين منطقة من العمل السياسي دون القومية وعابرة للإقليمية أو ما يمكن أن يسمى الإقليمية الجديدة. ليس هدف هذه المجالس السعي نحو الوحدة العربية، ولكن بالتأكيد هو إعاقة هذه الوحدة، وشكراً.

المبحث الثاني
آليات العمل الوحدوي العربي

د. حسن نافعة(*)

نقصد بآليات العمل الوحدوي العربي دراسة الأساليب والمناهج والأدوات المناسبة لتحقيق هدف الوحدة العربية والقادرة على التغلب على العوائق والتحديات الداخلية والخارجية التي تعترض سبيله.

ويلاحظ أن الفكر القومي العربي لم يوجه حتى الآن القدر الكافي من الاهتمام لبحث ودراسة وتمحيص هذه القضية المحورية. ذلك أن جهده الأساسي كان قد تركز في الماضي على بحث مقومات الوحدة العربية ومدى توافر العناصر والشروط اللازمة لقيامها، وانتهى إلى أن جميع الشعوب العربية تنتمي إلى أمة واحدة وتملك من الخصائص القومية ما يكفي لكي تجعلها تتطلع طبيعياً إلى بناء دولتها الموحدة. وكان الاعتقاد السائد خلال مرحلة النضال من أجل الاستقلال أن التجزئة واقع مفروض على الأمة العربية من جانب قوى خارجية معادية، وأن التواجد الاستعماري على الأرض العربية هو السبب الوحيد وراء تكريس هذه التجربة، ومن ثم فإن الوحدة يمكن أن تتحقق تلقائياً فور حصول الدول العربية على استقلالها الوطني. ويبدو أن الأحداث التي مرت بها المنطقة العربية خلال الخمسينات ساعدت على تعميق هذه الفكرة، خصوصاً وأن حركة المد القومي تواكبت والتحمت مع حركة التحرر

(*) أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

الوطني وأثمر هذا الالتحام قيام الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958 . ولكن عندما حدثت كارثة الانفصال عام 1961، بدأت النخبة السياسية والفكرية تتحدث عن وجود قوى اجتماعية داخلية في العالم العربي لا مصلحة لها في تحقيق الوحدة. ومن ثم بدأت موجة من الدراسات تبحث في إشكاليات الوحدة العربية والعوائق التي تحول دون قيامها، سواء كانت كامنة في صلب الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأنظمة العربية ذاتها أو بسبب التحديات والمؤامرات الخارجية. وبصرف النظر عما إذا كانت هذه الدراسات قد تمكنت من وضع يدها على حقيقة هذه الإشكالية والعوائق ونجحت أم لا في تشخيص الأسباب التي تحول دون قيام الوحدة، إلا أنه من المؤكد أن الدراسات المتعلقة ببحث سبل وأساليب ومناهج التغلب على هذه العقبات ما تزال في مراحلها البدائية.

وقبل أن نعرض لبعض الأفكار المتعلقة بآليات العمل العربي الوحدوي، هناك عدد من الملاحظات الأولية التي يتعين توضيحها في البداية لأنها تشكل نقطة الانطلاق نحو بلورة هذه الأفكار.

الملاحظة الأولى: تتعلق بمدى توافر المقومات والخصائص اللازمة لقيام أمة عربية واحدة تنتمي إليها كل الشعوب العربية. وأحسب أن هذه القضية محسومة من الناحية العلمية ولا تحتاج إلى المزيد من النقاش. فالشعوب العربية تملك من الخصائص المشتركة ومن عوامل الوحدة والاندماج أكثر بكثير مما كانت تملك الشعوب الإيطالية أو الجرمانية أو حتى شعوب الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً قبل توحدها. وما يعتمل الآن من صراعات في العالم العربي هو أقل بكثير من الصراعات التي كانت قائمة بين الشعوب الآنفة الذكر قبل توحيدها. وتصاعد الصراعات في العالم العربي وفقاً لأنماطها الحالية لا يصلح في حد ذاته دليلاً على عدم توافر الخصائص القومية لدى الشعوب العربية، بل قد يكون ـ على العكس ـ نوعاً من إرهاصات الوحدة ومقدماتها.

لكن ذلك لا يعني عدم وجود اختلافات وتناقضات عميقة بين الدول والشعوب العربية على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى النفسية. بعض هذه الاختلافات يعود إلى مرحلة ما قبل الفتح الإسلامي الذي شكل البداية الحقيقية لعملية الصهر الكبرى لشعوب المنطقة. فقد ظلت بعض

رواسب ورموز وآثار هذه المرحلة قائمة وبما يكفي لتغذية الخصوصيات القطرية وخصوصاً في وقت الأزمات. أما بعضها الآخر فيعود إلى مرحلة الخلافة الإسلامية نفسها حيث تفاوتت درجة استقلال أو تبعية الأقطار العربية لعواصم الخلافة. لكن الجانب الأعمق والأعظم أثراً من هذه الاختلافات يعود إلى مرحلة الاستعمار الأوروبي حيث تعرضت دول عربية لاستعمار بريطاني وأخرى لاستعمار فرنسي وثالثة لاستعمار إيطالي ورابعة لاستعمار اسباني.. وهكذا. وكان لكل من هذه الدول الاستعمارية أساليبها الخاصة في السيطرة والتحكم وفي التعامل مع النخب العربية في الأقطار المستعمرة. عدد محدود جداً من الأقطار العربية هي التي لم تتعرض للاحتلال الأوروبي المباشر وإن كانت جميعها لم تسلم من نفوذه. فإذا أضفنا إلى ذلك كله أن الدولة القطرية في العالم العربي قد تدعمت وترسخت على مدى نصف القرن الماضي بعد حصول الدول العربية تباعاً على استقلالها، وأصبح لكل منها علمها ونشيدها الوطني وجهازها البيروقراطي الذي تلتف حوله مصالح قطاعات واسعة من النخبة ومن الجماهير، وأن مصادفات الطبيعة والجغرافيا قد أسهمت بدورها في تعميق هذه الاختلافات حين بسطت يدها للبعض وقبضتها عن البعض الآخر.. حينئذ يمكن أن ندرك عمق الاختلافات العربية. هذه الاختلافات لا تنفي وجود الأمة، ولكنها يمكن أن تعوق قيام الوحدة.

والملاحظة الثانية: تتعلق بقضية الوعي بالهوية القومية ومدى توافر الإرادة السياسية اللازمة لإنجاز الوحدة. فامتلاك مقومات الوحدة وتوافر الشروط الموضوعية لقيامها لا يعني أن هذه الوحدة يمكن أن تتحقق تلقائياً. فهناك فجوة تفصل ما بين توافر الشروط الموضوعية لقيام تلك الوحدة العربية، وبين توافر الشروط الذاتية، أي الوعي بالهوية القومية وتوفر الإرادة السياسية، اللازمين لتحويل «الفكرة» إلى «حركة سياسية» تؤدي إلى الوحدة. ولا مجال هنا للدخول في جدل فلسفي حول طبيعة هذه الفجوة وأسبابها ووسائل تجسيرها. لكن من المفيد جداً أن نشير هنا إلى أن الوعي بالهوية القومية قد يتجسد في لحظة معينة، سواء على مستوى النخبة أو على مستوى الجماهير، وقد يتوارى أو يضعف في لحظات أخرى، كما قد تبرز قيادة أو قيادات سياسية في لحظات تاريخية معينة تتوافر لديها الإرادة السياسية لصنع الوحدة وقد تغيب في لحظات تاريخية أخرى. وقد توافرت جميع الشروط

الموضوعية والذاتية خلال الأعوام السابقة على قيام الوحدة المصرية ـ السورية عام 1958، ومن ثم أصبح صنع الوحدة في تلك الظروف ممكناً من الناحية السياسية. لكن دولة الوحدة لم تصمد رغم أن القيادة كانت هي القيادة نفسها والجماهير هي الجماهير نفسها، والظروف الموضوعية هي الظروف نفسها. ومن ثم، فإن الإشكالية الحقيقية لا تكمن في حدث قيام الوحدة أو إعلانها في حد ذاته ولكنها تكمن في كيفية المحافظة عليها وضمان استمراريتها. ومن هنا، تصبح قضية شكل الوحدة وأسلوبها ومضمونها مسائل في غاية الأهمية. لأن اختيار أنسب هذه الأشكال أو الأساليب والمناهج على ضوء دراسة دقيقة وواقعية لطبيعة العقبات التي تعترض سبيل الوحدة هو وحده الذي يمكن أن يكفل استمرارية الوحدة عندما تتوافر الشروط الذاتية اللازمة لقيامها.

الملاحظة الثالثة: تتعلق بإمكانية النقل أو الاستفادة من التجارب الوحدوية الأخرى في العالم لاختيار أفضل الأشكال أو الأساليب والمناهج الوحدوية والتي تتلاءم مع الواقع العربي. وفي تقديري أنه لا توجد تجربة وحدوية واحدة في التاريخ القديم أو المعاصر يمكن القياس عليها أو الاستفادة من خبراتها للتعرف على أفضل أساليب ووسائل تحقيق الوحدة العربية. صحيح أن الدراسات المقارنة للتجارب الوحدوية في العالم يمكن أن تزودنا بمعرفة نظرية عامة حول الحركات القومية الكبرى في التاريخ وأوجه الشبه والاختلاف فيما بينها، لكن مثل هذه الدراسات لا تستطيع أن تقدم لنا حلولاً أو وصفات جاهزة لمشاكل الواقع العربي المعاصر، لأن الحركة القومية العربية تبلورت بشكل معين وتواجه مشكلات داخلية وتحديات خارجية لم تواجهها أي حركة قومية أخرى في التاريخ. ودراسة خصوصية الحركة القومية العربية والنابعة من خصوصية المجتمع العربي نفسه دراسة علمية رصينة، هي وحدها التي يمكن أن تزودنا بالمعرفة اللازمة لاستنباط الحلول الصحيحة لمشاكل الواقع والتأثير في التطور الاجتماعي العربي بما يخدم هدف الوحدة.

أنتقل بعد هذه الملاحظات الأولية إلى عرض موجز لأهم اتجاهات التحليل السياسي والمدارس الفكرية المنبثقة عنه فيما يتعلق بقضايا الوحدة والاندماج والتكامل بين الدول. ويمكن تقسيم هذه المدارس أو الاتجاهات إلى ثلاث:

(١) المدرسة الفيدرالية:

وتركز على دراسة الشكل القانوني لدولة الوحدة وكيفية توزيع السلطات بين المؤسسات الاتحادية وبين المؤسسات المحلية. فالسلطة في الدولة الاتحادية ليست سلطة مركزية موحدة، وإنما هي سلطة ذات مستويين: مستوى اتحادي أو فيدرالي، ومستوى محلي. ويباشر كل منهما اختصاصات ووظائف محددة يتم الاتفاق عليها بين الدول الداخلة في الاتحاد الفيدرالي ولا يجوز تعديلها إلا برضاء جميع هذه الدول. ويضمن الدستور عدم طغيان أي منها على الاخرين. ولهذه المدرسة أهميتها في التعرف على أنواع الدول الفدرالية وأشكالها المختلفة وكيف يمكن استخدام الأدوات والتقنيات القانونية لحل مشكلات سياسية أو اقتصادية واجتماعية معينة حتى لا تتعرض الوحدة للمخاطر، وذلك من خلال إحكام التوازن بين السلطات الممنوحة للمؤسسات الفيدرالية والسلطات الممنوحة للمؤسسات المحلية. لكن هذه المدرسة لا تهتم بدراسة العوامل التي تجعل مثل هذه الصيغ ممكنة أصلاً أو قابلة للتنفيذ والاستمرار.

(٢) المدرسة الاتصالية:

وتهتم هذه المدرسة بدراسة أشكال التفاعلات التي تتم بين أفراد ومؤسسات الوحدات السياسية المختلفة الراغبة في (أو القابلة) للتكامل والاندماج، وكيف يمكن من خلال هذا التفاعل أن ينشأ شعور بالانتماء إلى جماعة سياسية أكبر، إذا تمكنت هذه التفاعلات أو الاتصالات من بلورة ثقافة سياسية مشتركة ونظام موحد للقيم. لكن هذه المدرسة تفترض أنه كلما زادت الاتصالات والتفاعلات بين مواطني الوحدات السياسية التي تسعى إلى الوحدة، كانت فرص تحقيق هذه الوحدة أكبر. ولم تثبت دراسات الحالة هذه الفرضية. ومع ذلك، فقد استطاعت هذه المدرسة إلقاء الضوء على بعض أهم جوانب العملية التكاملية، وخصوصاً ما يتعلق منها بالثقافة السياسية المشتركة والنظام القيمي الموحد وطريقة الاستجابة النفسية والعاطفية للرسائل المتبادلة، والاتصالات التي تتم بين الأفراد وخاصة على مستوى النخبة.

(٣) المدرسة الوظيفية:

وتركز هذه المدرسة على دراسة الجوانب الفنية والتقنية في العملية

التكاملية وتحاول فصلها قدر الإمكان عن الجوانب والاعتبارات السياسية، وهي تعتقد أن مثل هذا الفصل ليس فقط ممكناً ولكنه شرط ضروري لإنجاح العملية التكاملية. وقد جاءت هذه المدرسة كمحاولة للخروج من مأزق التكامل السياسي الذي عادة ما يتسم بصعوبات وحساسيات فائقة، نظراً لحرص الدول ـ حتى الراغبة في الوحدة منها ـ على سيادتها والتخوف من التنازل عن جزء ولو يسير منها. وتفترض هذه المدرسة أن تحقيق التكامل في أحد المجالات الفنية والنجاح فيه يغري ويساعد على توسيع نطاق العملية التكاملية في قطاعات أخرى ويجذب إليه أعداداً متزايدة من النخبة بفضل تزايد قناعتها بمزايا التكامل، وبما يمكن أن يحققه من منافع متبادلة ومصالح مشتركة للجميع. وهكذا تبدأ العملية التوحيدية ولكن بشكل متدرج من القاعدة إلى القمة وليس العكس، كما هو الحال في بناء الوحدة السياسية.

ولا يعنى وجود ثلاث مدارس أو مناهج مختلفة لفهم ظاهرة الوحدة أو التكامل بين الدول وجود تعارض أو تناقض بينها أو أنه يتعين الاختيار بين أيٍّ منها. ذلك أن التكامل الوظيفي مثلاً أو المنهج الاتصالي لا يستبعد الفيدرالية كشكل من أشكال الوحدة، ولكنه يحاول الوصول إليها بأشكال وأساليب أخرى.

والسؤال الذي يمكن أن يبرز الآن هو: كيف تبدو صورة الواقع العربي من منظور هذه المدارس الثلاث؟ هل هذا الواقع يسمح بطرح مشروع وحدوي على أسس فيدرالية أو كونفيدرالية؟ وفي غياب مثل هذا المشروع هل تسمح أنماط التفاعلات والاتصالات الحالية على المستويين الشعبي والرسمي في العالم العربي بضمان السير في اتجاه الوحدة دون مخاطر؟ وهل بوسع العالم العربي، في حالة استبعاده لهذه البديلين أن يتبنى نهجاً وظيفياً مماثلاً للنهج الذي تستخدمه الجماعة الأوروبية حالياً لكي يضمن تحقيق هدف الوحدة خلال فترة زمنية معقولة؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات الكبرى لا يمكن أن تكون سهلة أو بسيطة. وهي على أية حال ليست مسؤولية فرد بعينه أو جماعة سياسية أو أكاديمية بعينها. وأقصى ما يستطيع المرء أن يقدمه في هذا المجال، إذا حرصنا على عدم التعرض للقضايا الفنية والأكاديمية العويصة التي لا بد وأن تثيرها

محاولة الإجابة على مثل هذه التساؤلات، هو تقديم بعض الأفكار العامة والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أولاً: لا يبدو أن الواقع العربي مهيءً الآن لطرح أشكال وحدوية فيدرالية أو كونفيدرالية، فالنخبة السياسية في العالم العربي لم تكن منقسمة على نفسها مثلما هي عليه الآن. كما أن الاختراق الأجنبي للعالم العربي وعلى كافة المستويات أصبح نافذاً إلى الحد الذي تحول معه الاستقلال السياسي إلى استقلال شكلي خالٍ من أي مضمون حقيقي. ولذلك، فإن القوة العسكرية والاقتصادية والبشرية العربية لم تكن مهددة ومستنزفة ومشتتة بأكثر مما هي عليه الآن. لكن الأخطر من ذلك أن الدولة القطرية نفسها في حالة أزمة. ومن ثم، فإن العالم العربي معرض للمزيد من الانهيارات في الداخل. فالحروب الأهلية أو أشباه الحروب الأهلية تجتاح العديد من الدول العربية. واستمرار هذه الأوضاع الداخلية في ظل ضغوط خارجية رهيبة وخلل في موازين القوى بين العرب ودول الجوار وتدهور مكانة العالم العربي في النظام الدولي، يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التفتت وانقسام الدول العربية القائمة حالياً إلى دويلات أصغر. وقد يقول قائل إن الحل الوحيد الذي يكفل انتشال العالم العربي من هذا المأزق هو طرح وحدة دستورية فورية. لكن شروط نجاح مثل هذه الوحدة لا تتوافر على الإطلاق. وفي هذا السياق يبدو لي أن أي محاولة لبلورة مشروع لاتحاد فيدرالي أو كونفيدرالي تبدو قفزاً على الواقع، لأن القضية ليست قضية صياغة دساتير وحدوية، فهذه مسألة هينة وميسورة، ولكن القضية الأصعب هي كيف تتحول النصوص القانونية إلى قواعد تحترم على أرض الواقع.

ثانياً: إذا نظرنا إلى قضية الاتصالات والتفاعلات بين الشعوب العربية على المستويين الرسمي والشعبي، فسوف نكتشف أن كثافة هذه الاتصالات قد زادت زيادة كبيرة وبشكل مضطرد. ووصلت هذه الكثافة خلال السنوات العشرين الماضية، برغم كل القيود والعقبات والمشكلات السياسية التي تحد من حرية الانتقال والتجمع في العالم العربي، إلى ذرى لم تصل إليها في أي مرحلة من التاريخ العربي.

ويكفي أن نستعرض الأرقام الخاصة بهجرة العمالة وتبادل الخبرات الفنية على كافة المستويات وفي جميع الميادين، وأرقام السياحة والمؤتمرات والندوات

والمهرجانات العربية، وكذلك حجم المؤسسات العربية التي أنشئت في إطار جامعة الدول العربية. . يكفي أن نستعرض كل هذا لنصل إلى قناعة تامة بأن التفاعلات بين الشعوب العربية، بفعل التقدم والتطور التكنولوجي ولأسباب هيكلية أخرى في العالم العربي، تزيد على نحو مستمر، وأنه ليس بمقدور أحد أن يوقف هذه التفاعلات.

ولكن نمط التفاعلات الحالي ليس موظفاً أو موجهاً لخدمة قضية الوحدة العربية أو العمل العربي المشترك، خصوصاً وأن التفاعلات الصراعية في العالم العربي على المستوى الرسمي كانت لها تأثيرات سلبية هائلة على المستوى الشعبي. ويكفي أن نتذكر حالات الطرد الجماعي والمصادرة التي يتعرض لها المواطنون العرب عندما تتأزم العلاقات الرسمية العربية.

وفي هذا السياق، فإن استمرار نمط التفاعلات العربية ـ العربية على هذا النحو العفوي والفوضوي يخدم ويكرس قضايا التجزئة ولا يدفع في اتجاه الوحدة.

ثالثاً: يبقى الحل الوظيفي، وهو حل قد يبدو في ظاهره سهلاً ومنطقياً لكنه هو أيضاً في غاية الصعوبة، ولا تتوافر في الواقع العربي الشروط نفسها التي أدّت إلى نجاحه في الواقع الأوروبي.

لقد نجحت تجربة التكامل الأوروبي لأنه توافر لها شروط ثلاثة بعد الحرب العالمية الثانية لا يتوافر أي منها في الواقع العربي الآن:

الشرط الأول: هو وجود قوة خارجية عظمى مؤيدة للوحدة الأوروبية وراعية لها في مراحلها الأولى لأسباب أمنية واستراتيجية وهي الولايات المتحدة. فبدون المظلة النووية الأمريكية التي استظلت بها أوروبا في إطار حلف شمال الأطلنطي ما كان لمعضلة توازن القوى في القارة الأوروبية أن تحل. وبدون مشروع مارشال الذي قدمت الولايات المتحدة في إطاره معونات اقتصادية ضخمة من خلال مؤسسات مشتركة، ما كان يمكن لأوروبا أن تتماسك داخلياً لكي تتمكن من البدء في تجربتها التكاملية بثقة واطمئنان. وهذا الشرط غائب تماماً بالنسبة للعالم العربي، لأن جميع القوى الكبرى الخارجية سواء في مرحلة الاستقطاب أو في مرحلة النظام الدولي الحالي معادية للوحدة العربية أو التكامل العربي.

الشرط الثاني: هو اختيار قطاع الفحم والصلب لكي تبدأ به التجربة التكاملية انطلاقتها الكبرى. وهنا تكمن عبقرية جون مونيه، المهندس الحقيقي للتكامل الأوروبي. فقد كان اختياره للقطاع «الفنّي» الذي تبدأ به العملية التكاملية مرتبطاً في ذهنه بضرورة حل عقدة الخوف الفرنسي من الصناعات الحربية الألمانية. ولذلك، فإن وضع قطاع الفحم والصلب بأكمله في الدول الأوروبية الست تحت سيطرة سلطة أوروبية فوق وطنية لم يكن فقط حلاً عبقرياً لهذه العقدة، ولكنه كان أيضاً، وعلى وجه الخصوص، اختياراً شديد الذكاء لحل معضلة النظرية الوظيفية ذاتها. فالتعاون الفني إن لم ينجح في قطاع قوي وعريض تبدأ به التجربة التكاملية يمكن أن يعرض هذه التجربة بأسرها للفشل. ذلك أن ارتباط قطاع الفحم والصلب بالعديد من القطاعات الإنتاجية والخدماتية الأخرى، سهّل من عملية التكامل وأدى إلى حتمية توسيعها.

وبالقياس على هذه التجربة، فإنه لكي تنجح النظرية الوظيفية في تحقيق التكامل (العربي)، يتعين أن تبدأ العملية التكاملية بقطاع قوي وقائد بالنسبة لاقتصاديات الدول العربية كقطاع البترول مثلاً. لكن يبدو لي أنه من المستحيل في ظل الأوضاع القائمة حالياً أن تقبل الدول العربية النفطية أن تضع قطاع البترول تحت سيطرة سلطة عربية ـ قومية لأسباب تبدو بديهية. فبدون السيطرة على هذا القطاع تصبح سيادة العديد من الدول العربية فارغة من أي مضمون، فضلاً عن أن الدول الغربية يستحيل أن تقبل هذا لأنه يمكن أن يضع العالم العربي في وضع احتكاري على سوق النفط ومؤثر على الاقتصاديات العالمية.

الشرط الثالث: هو قيام السلطة السياسية في الوحدات الداخلة في العملية التكاملية الأوروبية على أسس ديمقراطية. وبالتالي، فإن خطوات التكامل الأوروبي تتم بمشاركة شعبية واسعة النطاق وبرقابة شعبية لاحقة. تتم المشاركة الشعبية من خلال البرلمان الأوروبي ومن خلال المنظمات الأوروبية غير الحكومية. والرقابة الشعبية اللاحقة تتم من خلال عمليات الاستفتاء على قرارات التحول الكبرى في العملية التكاملية. وبالتالي تضمن العملية التكاملية أن تضبط خطواتها على أنغام الجماهير الأوروبية نفسها لا تسبقها حتى لا تتغير وتنكسر ولا تتخلف عنها حتى لا تتوقف.

إن العملية التكاملية استناداً إلى المنهج الوظيفي هي عملية تتسم بالتعقيد المؤسسي الشديد. ولأن الدول الأوروبية تقوم أصلاً على فكرة المؤسسات والفصل بين السلطات وتداولها وعلى الشرعية الدستورية، فإن بناء المؤسسات المشتركة يصبح عملية سهلة ومضمونة النتائج.

هذا البعد مفقود تماماً داخل العالم العربي. فالسلطة شخصية ولا يمكن مطلقاً لأي تجربة تكاملية أن تضمن عنصر الاستمرارية اعتماداً على العلاقة الشخصية بين حكام الدول العربية. ولأن العملية التكاملية هي في جوهرها فن إقامة المؤسسات المشتركة، ولأن فاقد الشيء لا يعطيه، فإن نقل التجربة الأوروبية إلى الواقع العربي يصبح - في هذا السياق - عملية مستحيلة.

ما العمل إذن؟

لا بد أن نعترف ابتداءً بأن تجاوز الدولة القطرية في العالم العربي مسألة مستحيلة في المرحلة الحالية. ومن ثم، فإن طريق الوحدة يبدأ من التسليم أولاً بوجود هذه الدول والتخلي عن أي قفزات في اتجاه المجهول. ومن ثم يتعين التركيز أولاً على طرح أفكار واقعية حول سبل وقف التدهور المستمر، ثم بناء الصمود في وجه التحديات الخارجية ثانياً ثم الشروع ثالثاً في تحسس خطوات الوحدة.

وقف التدهور يبدأ بوقف الحروب الأهلية وشبه الحروب الأهلية في الداخل واتفاق القوى الحية والفعالة فيها على صيغة تسمح بالتعايش والحوار وبلورة مشروع وطني على أسس وقواعد ديمقراطية تضمن تماسك الدولة الوطنية أولاً، وترتيب البيت الوطني من الداخل وفقاً لأولويات تتفق والظروف والأوضاع الداخلية لكل دولة عربية على حدة، وبما يسمح في النهاية بإمكانية تداول السلطة دون هزات أو انقلابات مفاجئة.

أما بناء الصمود القومي، فيبدأ باتفاق عربي جماعي حول أسس التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وبلورة بدائل عربية في حالة فشل المفاوضات الحالية في تحقيق تسوية تضمن الحد الأدنى للحقوق العربية وهي الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتوزيع الأعباء والمسؤوليات المترتبة على تنفيذ هذه البدائل وفقاً لإمكانات كل دولة. إن من يتصور أنه من الممكن التوصل إلى تسوية سلمية مشرفة في ظل الخلل الراهن في موازين القوى في الصراع العربي -

الإسرائيلي هو واهم بدون شك. وبالتالي، فإن وظيفة المفاوضات الحالية من منظور قومي ليست إلا إثبات مسؤولية إسرائيل الكاملة عن استمرار حالة الحرب وهو ما يفرض على الدول العربية الاستعداد لها منذ الآن. إنني لا أخشى على العالم العربي من الدخول في علاقات ديبلوماسية أو حتى تجارية واقتصادية مع إسرائيل إذا قبلت إسرائيل تسوية تقوم على مبادلة الأرض بالسلام بشرط أن يدخل العالم العربي في هذه العلاقات ككتلة واحدة. لكن الخطر الحقيقي يكمن في أن تصبح عملية التسوية نفسها وسيلة لإذابة النظام العربي نفسه في نظام شرق أوسطي أوسع. ولو حدث ذلك فسوف تكون كارثة على الجميع لأن إسرائيل سوف تتحول في إطار النظام الشرق أوسطي وانهيار النظام العربي إلى أن تصبح هي الدولة الركيزة أو الدولة القاعدة والقائدة لهذا النظام.

أما تحسس خطوات الوحدة في المرحلة الحالية، فيبدأ بالنظر إلى الإطار المؤسسي للنظام العربي ممثلاً في جامعة الدول العربية ومحاولة استكمال جوانب النقص والقصور فيه، وأهمها إقامة آليّة فعالة لتسوية المنازعات العربية بالطرق السلمية بما فيها ضرورة إنشاء جهاز قضائي عربي تحال إليه كل مشكلات الحدود العربية ـ العربية لحسمها مرة واحدة وإلى الأبد، بالإضافة إلى إنشاء قوة ردع عربية تكون كافية وقادرة على حفظ السلام في حالة اندلاع المنازعات العربية. في الوقت نفسه يتعين توحيد جميع الصناديق العربية والائتمانية الخاصة في صندوق عربي واحد تديره سلطة عربية فوق قومية للشروع فوراً في استكمال البنية الأساسية في العالم العربي، كمقدمة لا بد منها لأي عملية تكامل اقتصادي على أساس وظيفي قد تصبح ممكنة في المستقبل.

إن الحركة على هذه الأصعدة الثلاثة ووفقاً لآليات العمل المذكورة يتعين أن يَتم بالتوازي وفي الوقت نفسه لأن الوضع لا يحتمل تأجيل البحث عن طريق للوحدة إلى أن يتم استكمال آليات بناء الصمود العربي أو ترتيب البيت الوطني من الداخل. فهذه الحلقات الثلاث تتداخل وتتشابك في الواقع لتشكل حلقة واحدة مترابطة، هدفها في البداية والنهاية انتشال عربات القطار العربي المقلوبة ووضعها على قضبان الوحدة، لأن تلك العملية لا بد منها قبل أن ينطلق القطار نحو غايته إذا كان له أن ينطلق.

التعقيبات

عبد العظيم المغربي:

بسم الله الرحمن الرحيم

أنا سأتكلم بإيجاز في ثلاث نقاط تتعلق بالورقة القيمة والعرض الشامل والجريء في آن واحد للدكتور حسن نافعة.

النقطة الأولى في طرحه لقضية الوحدة: في استعراضه للواقع الراهن للعالم العربي، وكيف أن مفرداته في حالة من التردي يستحيل معها التفكير في إقامة الوحدة الآن، وفي تصوير الدكتور حسن نافعة أو تحليله لمفردات هذا الواقع كلنا نتفق معه، الأمة تعيش مرحلة تردٍّ وانحطاط لنظمها أولاً، لحالتها ثانية، لم يسبق لها مثيل على الأقل في هذا القرن بكامله. لكن السؤال حينما نناقش هذه المفردات وهذا الحال.. ألا ينهض هذا بذاته دليلاً على أهمية وضرورة الوحدة؟ ألا يؤكد هذا بذاته إفلاس المشروع القطري والإقليمي؟ وأن لا حل لمشكلات الأمة إلا الوحدة؟.. آخذين في الاعتبار أننا حينما نتكلم عن الوحدة العربية ضرورتها وأهميتها وأنها بالنسبة للأمة ليست تعبيراً عن مجرد مصلحة اقتصادية لهذا القطر أو ذاك أو لهذا المواطن في هذا القطر أو ذاك، وإنما صار وجودها ذاته وجود الأمة واستمرارها رهن بتحقيق هذه القضية، حينما نطرحها كضرورة، لكن هذه الضرورة ليست من الحتمية أن تشترط تحقيقها اليوم قبل الغد، قد تكون الوحدة وهي في كل الحالات ضرورة قابلة للتحقيق اليوم أو قابلة للتحقيق بعد عشرين أو ثلاثين سنة، هذا موضوع أعتبره نوعاً من التفاصيل لكن حتى لو كانت الوحدة قابلة للتحقيق بعد عشرين سنة، فلكي تتحقق بعد عشرين سنة وليست بعد خمسين سنة يتعين أن نؤكد على أهميتها وضرورتها بصفة مستمرة وأن نغذي وعي المواطن العربي بها

بصفة مستمرة. وفي هذا الخصوص، أود أن أسجل وأرجو أن تشاركوني هذا الإحساس أن المواطن العربي من مشرقه إلى مغربه لم يكن في يوم من الأيام مؤمناً بالوحدة مستشعراً لأهميتها وضرورتها، مرتبطة باستمرار وجوده والحفاظ على هويته أكثر منه في هذه الأيام. هذه هي النقطة الأولى.

النقطة الثانية في المفارقة العلمية والشيقة التي طرحها الدكتور حسن في الوحدة الأوروبية ومفردات الوحدة العربية. حيث ذكر أنه في الوحدة الأوروبية انتفت المخاطر بالتكامل الاقتصادي وتحققت المصالح بالتكامل الاقتصادي في ظل هذه الوحدة المرتقبة وهذا ما ساعد على فك عقدة الفرنسيين من الألمان وسارت الوحدة في طريقها المرسوم الأمر الذي يرى معه الدكتور حسن وبحق أن هذا لا يتوفر بالعالم العربي، وبصفة خاصة لأقاليم البترول العربي، حيث إن هذه النظم أو الحكام بالعكس يشعرون أن الوحدة خطر على مصالحهم وضارة باقتصادياتهم واحتكارهم، وبالتالي ينتهي إلى أن شرط تحقيق الوحدة في هذه الحالة ليس متوفراً، وأنا أريد أن أقول إنه إذا كان ذلك رصد للواقع فأنا معه، لكن إذا وضعه قيداً على الوحدة أنا لست معه ولكل ظاهرة خصوصياتها، ظاهرة الوحدة الأوروبية لها خصوصياتها، كما أن ظاهرة الوحدة العربية ينبغي أن تدرك خصوصياتها، وفيما يتعلق بالوحدة العربية نحن جميعاً ندرك، أن آخر حلقة صعبة يفتحها المواطن العربي صانعاً لوحدته هي تحقيق الوحدة، لا أقول جبراً، ولا أقول بالضم، ولا أقول بالقوات المسلحة، أياً كانت الأسباب، أنا لا أراهن على المستقبل قبل الأوان، لكن كل الاحتمالات واردة، وسيكون إلتحاق الجزيرة والخليج العربي بدولة الوحدة العربية هي آخر حلقة من حلقات الكفاح العربي لأنه يوجد على هذه الأرض أقوى عقبة من عقبات الوحدة. وهذا الذي يجعلنا نستشعر فداحة الأخطاء والخطر الذي تحقق بغزو العراق للكويت والذي دفع بهذه المنطقة إلى مزيد من الانعزال والحذر ضد قضية القومية العربية والوحدة العربية.

الملاحظة الثالثة. . وهي القنبلة التي فجرها الدكتور حسن، يخيل إليَّ أنه كمن يطرح قسيمة استفتاء أكثر من طرحه لرأي يعتقد في صحته مائة في المائة، تتعلق بإمكانية القبول بتسوية مع «إسرائيل» والتفاوض العربي معها شريطة أن يكون الموقف العربي في هذه القضية موقفاً موحداً.

وأنا لكي لا أطيل في الوقت معبراً عن رأي أعترض على ذلك اعتراضاً جوهرياً وأقول إن طرح هذه القضية يعني أن الصهيونية قد طالت من يقيننا في رؤيتنا لقضيتنا المركزية، لأنني أعتقد أن القضية في جوهرها هي قضية وجود طرف ونفي الطرف الآخر. إن موقف «إسرائيل» الثابت الذي لا يتغير من القضية الفلسطينية ومن الدولة الفلسطينية ومن القيادة الفلسطينية مبعثه مبعث صحيح ومن رؤيتهم لمصالحهم، لأن الاعتراف بالطرف الآخر يعني نفي الطرف المعترف ذاته، فلسطين لا يمكن إلا أن تكون، إما للعرب وإما للصهيونية، لكن أن نتصور والكلام عن أقصى ما يمكن أن يلوح به للعرب وللفلسطينيين الآن هو الحكم الذاتي، ونحن نعرف أن الحكم الذاتي يمكن أن يكون لأقلية في دولة واحدة، نتكلم عن الأكراد وحق الأكراد في حكم ذاتي في العراق، لكن هذا لا ينفي أن العراق دولة واحدة، تحت قيادة واحدة. الصهيونية يمكن في أقصى ما تسمح به أن تسمح بنوع ما من الحكم الذاتي للفلسطينيين في دولة «إسرائيل» في الدولة الصهيونية وحتى هذا الحكم الذاتي سيكون لمرحلة مؤقتة يسهل في أية لحظة من اللحظات القضاء عليه وتدميره في سبيل تحقيق «إسرائيل» الكبرى. الصراع بين العرب والصهيونية ليس شعار وليس موجب للسخرية ولكنه حقيقة ينبغي أن تكون جزءاً من عقيدتنا أنه صراع وجود كما تقول هذه اليافطة وليس صراع حدود، وأشكركم.

المداخلات

محمد أبو داوود:

آليات الوحدة العربية.. في الخمسينات كان هناك من يطرح: فلسطين طريق الوحدة، ومنهم من قال الوحدة تقود إلى تحرير فلسطين، نظرية الطوق.. المرحوم عبد الله الريماوي. بالنسبة للوحدة اختلفت المعطيات كثيراً، فالآن عندما تدرس المقومات، المقومات حقيقة لا تكفي وحدها لقيام الوحدة، الوحدة تحتاج إلى قاعدة وحدوية قوية، تستطيع أن تكون هذه القاعدة منطلقاً للوحدة، وحدة كما قال الدكتور حسن سواء كانت ديمقراطية أو اقتصادية أو وظيفية.. هذه العناصر ممكن أن تنطبق في مجتمعات أخرى غير مجتمعنا. حقيقة حتى في المجتمعات الأخرى عندما تدرس، حتى الوحدة الأوروبية الآن التي نتغنى بها، وحدة اقتصادية، لكنها تتعثر يوماً بعد يوم، موضوع الاستفتاء في الوحدة الاقتصادية الأوروبية، هو عبارة عن تتويج اتفاقات حكومية بين بعضهم، وهذا لا ينطبق على الوطن العربي بصراحة. أنا أرى ويمكن هذه نظرة متخلفة جداً، أن الوحدة العربية تحتاج إلى قاعدة وحدوية ونموذج وحدوي، ثم أن هناك عواطف ومصالح اقتصادية عربية وجماهيرية، تجعل حمل الوحدة جاهزاً، ولكن ولادته ستكون قيصرية، وشكراً.

عادل مغاري:

أريد أن أتكلم فيما يتعلق في الموضوع الفلسطيني وموضوعة الصمود القومي، الذي تطرق إليه الدكتور حسن نافعة حول أسس عملية التسوية للصراع العربي ـ الصهيوني/ نقطة أولى: إذا قبلت «إسرائيل»، تسوية تقوم على مبادلة الأرض بالسلام، والنقطة الثانية: هي أن «إسرائيل» سوف تتحول في

إطار النظام الشرق أوسطي وانهيار النظام العربي لتصبح هي الدولة الركيزة. بداية موضوعة الوحدة هي موضوعة ذات أهمية، خاصة في هذه المرحلة الراهنة التي تعيشها منطقتنا على ضوء الانهيارات التي حصلت في المنظومة الاشتراكية وحرب الخليج وافرازاتها وانعكاساتها السلبية المدمرة. لكن هذا الموضوع الشغل الشاغل لجماهير أمتنا العربية من المحيط إلى الخليج مرَّ عبر المرحلة الماضية، هذا الشعار في مرحلة المد والجزر لأن منطقتنا في مرحلة المد والجزر كنا دائماً نعزي هذا الأمر في سياق البعد القومي وعملية حشد الجهد إلى أن النظام العربي الرسمي هو المسؤول بالدرجة الأولى عن إعاقة عملية الوحدة، لكن حقيقية الأمر أنه مفروض التنوية ونحن نتحدث عن موضوع الوحدة أن نتطرق بشكل أو بآخر إلى الأزمة التي تعيشها قوى حركة التحرر العربي باعتبارها هي القوى المفروض أنها تستنهض الوعي القومي لدى جماهير أمتنا - لأننا مشخصين بطبيعة الحال - في مرحلة المد والجزر طبيعة هذه النظم الرسمية، فالأزمة بالأساس تقع على القوى الطليعية التي تشكل أداة عامل النهوض القومي.

فيما يتعلق بموضوعة عملية التسوية أعتقد أن ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي في إطار مرتكزاته الأساسية ينطلق من أن صراعنا مع الحركة الصهيونية صراع وجود لا صراع حدود، وباعتقادي وبغض النظر عن أننا نعيش مرحلة غاية في الخطورة ومرحلة صعبة، إلا أن هذا الشعار في سياق بعده الاستراتيجي يجب أن نتمسك به على اعتبار أن الطريق إلى فلسطين هو عامل مجابهة وحشد، أي يصب في اتجاه الوحدة، وأن الصراع مع الكيان الصهيوني، هو صراع يجب أن يستمر بغض النظر عن الحالة التي تعيشها راهناً أمتنا، وهذا يدفعني إلى التساؤل.. نحن في المراحل السابقة منذ بداية هذا القرن المشروع الامبريالي/ الصهيوني كان هدفه بالدرجة الأولى تفتيت وتمزيق هذه الأمة، في مطلع هذا القرن كانت الحرب العالمية الأولى وتعرضت أمتنا العربية لمشروع استعماري، وتعرضت بالوقت نفسه لمخاطر المشروع الصهيوني، في الحرب العالمية الثانية حصلت تحولات دولية، ومن خلال هذه التحولات كان اغتصاب فلسطين، في المرحلة الراهنة أصبح هناك القطب القائد أي أمريكا هي التي تقود في اطار «النظام العالمي الجديد»، فالسؤال الذي أريد أن

أسأله للدكتور حسن نافعة. . ما الذي تغير؟ هل المشروع الاستيطاني للكيان الصهيوني ومشروع الامبريالية الأمريكية في اطار ما خطط له لهذه المنطقة. . هل تغير في المراحل الثلاث؟ هل هذه الموجة الاستيطانية الصهيونية، الامبريالية هي فقط متعلقة بفلسطين أم بجزء من هذه الأمة أو أن استهدافاتها تطال هذه الأمة جميعاً؟

باعتقادي أن هذا المشروع منذ مطلع هذا القرن واضح وهو إيجاد هذا الكيان في قلب هذه الأمة، ومن أجل السيطرة وإخضاع هذه الأمة ونهب ثرواتها، وبالتالي لا أعتقد أن عملية التسوية سوف تكون في ظل موازين القوى هذا لصالحنا، وأنا أعتقد أنه لا في المرحلة السابقة كانت موازين القوى لصالح التسوية ولن تكون بالتالي في هذه المرحلة في ظل الوضع العربي المتردي. والسؤال مفترض في أية محاضرة تتعلق بهذا الموضوع بالفعل أن نعطي صورة لطبيعة دور هذا الكيان ووظيفته تجاه المنطقة وبالتالي هل هناك فصل. . أنا لمست من محاضرة الدكتور حسن أن هناك فصل ما بين الكيان وما بين أمريكا. . يعني الترابط العضوي ودور أمريكا في النظام «الشرق أوسطي» وكل هذه القضايا أعتقد أنها بحاجة إلى توضيح، وشكراً.

محمد المجذوب:

كثير من الملاحظات التي أريد قولها سبقني للإشارة إليها الأستاذ عبدالعظيم المغربي وسوف أختصر ما أمكن.

هناك ملاحظتان أو ثلاث ملاحظات مختصرات:

النقطة الأولى: أنني أؤمن أن هذه الوحدة ـ أي الوحدة العربية ـ لا تخضع لأي اشتراط لأنها قضية حياة لهذه الأمة وكل الاشتراطات ممكن إخضاعها للتجارب التي ذكرها زميلنا على أمم أخرى لا يربط بينها أي مصير أو مستقبل ولا ماضٍ، ولكنها تريد أن تفعل شيئاً من التوفيق فيما بينها لكي تحافظ على مصالحها المشتركة، الوحدة ليست مصلحة مشتركة وإنما هي حياة مشتركة أن نبقى بشكل موحد ومجمّع أو ننتهي، وعليه، كل الاشتراطات التي ساقها زميلنا في اعتقادي ليست أساسية لكي نقيم هذه الوحدة.

النقطة الثانية. . إن هذا الكيان في اعتقادي الموضوع على هذه الأرض

حتماً سيزول لأنه وضع في مكان لا يمكن أن يستمر فيه، ولأن استمراريته فقط تعود لتشتتنا وتمزقنا نحن كعرب، وتبديد امكانياتنا وتوجيهها في اتجاه غير سليم. وعليه، هذا الكيان لن يستمر وسينتهي بإرادة الجماهير، لأنه فعلاً موضوع ومجمَّع من مناطق مختلفة ولا مجال لأن يحيا في هذه الأرض التي زُرع فيها.

النقطة الثالثة والأخيرة. . التجربة الأوروبية صراحة لا تنطبق ولا تصلح أن تكون مقياساً نطبقه على التجربة في الوطن العربي، وشكراً.

د. ماهر عسل:

الملاحظة الأولى: أود أن أضيف إلى الأفكار القيمة التي وردت في المحاضرة ضرورة النظر إلى الوحدة العربية كمشروع مستقبلي وليس إعادة أو إحياء أو رجوعاً إلى وضع سابق كان موجوداً وتبدد أو تمزق ويراد إرجاعه إلى أصله، وأريد أن أنبه إلى أن الوطن العربي بحدوده الحالية لم تضمه أبداً دولة ولم يسبق فيما أعتقد أن كانت مثلاً عُمان وموريتانيا في إطار دولة تاريخية واحدة. ومن هنا، فإن النظر إلى مشروع الوحدة العربية كمشروع مستقبلي غير مسبوق، يجعلنا أكثر واقعية وأكثر استجابة لمتطلبات الواقع والمستقبل.

الملاحظة الثانية، هي أن الوحدة العربية لن تصبح ضرورة حياة ووجود بالفعل، وليس بالقول ما لن يتأصل هذا في وعي المواطن البسيط في كل قطر من أقطار العروبة، ودون ذلك عوائق كثيرة لكني أعتقد أن في مقدمة هذه العوائق، الاستبداد السياسي، والتخلف الاجتماعي الاقتصادي، والأمية، وهذه العوامل وغيرها. . لكني أضع هذه العوامل الثلاثة في موقع متقدم مما عداه من العوائق التي تعترض طريق الوحدة العربية، وعلى ذلك، فإن الرحلة إلى خلق الوحدة العربية رحلة طويلة ويجب أن لا نكون على عجل بل صبورين وأن نتحلى بالعقلانية وبالنفس الطويل، فهذا المشروع العظيم قد يستغرق أجيالاً عدة، وإذا كانت الدولة الواحدة للأمة الواحدة هي الصيغة المثلى أو المثالية، فإن هذه الصيغة ليست بالضرورة قابلة للتحقيق في كل الأحوال، وليست بالضرورة قابلة للتحقيق دفعة واحدة أو في حياة جيل واحد. ومن هنا، فإن العمل على التصدي للعوائق التي ذكرتها والتي لم

أذكرها لضيق الوقت هي مهمة أساسية لكل القوى الوحدوية حتى نصل بحلم الوحدة إلى المواطن البسيط المتطلع إلى حياة متقدمة اقتصادياً واجتماعياً وإلى ديمقراطية ومشاركة سياسية وإلى أن يتخلص من وصمة الجهل، وشكراً.

د. أحمد الصاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم..

إن تعليقي في الجزء الأول الخاص بالنماذج التي أوردها الدكتور حسن حول الوحدة العربية.. أعتبر أن أي نماذج تم استخلاصها من تجارب خارج الوطن العربي هي في النهاية نماذج استرشادية وليست هي كل النماذج. في هذا الإطار هناك ملاحظات أسجلها:

أولاً: إن كل التصورات أو الثلاث حلول المطروحين في إطار الاعتراف بمؤسسية الدولة الإقليمية القائمة، والأفضل دائماً أن يكون هناك أنساق متعددة بعضها يتواكب مرحلياً مع كيفية التعامل مع المؤسسة الإقليمية القائمة، وبعضها الآخر يتجاوز هذه الأنساق أو هذه التجمعات الإقليمية الموجودة.

الأمر الثاني: خاص بالمزايا التي كانت موجودة في التجربة الأوروبية وهي غير موجودة عندنا، ولكن بالمقابل هناك مزايا في الوطن العربي ليست موجودة في التجربة الأوروبية.. على الأقل نحن أمة واحدة وهم أمم متعددة، فالمطلوب أن يكون هناك تركيز أكثر على المزايا النسبية الموجودة عندنا ونسمح لأنفسنا بأن نطورها في إطار أن هذا وضع مؤقت إلى أن يحين موعد الوحدة العربية مع مراعاة ارتباط المعارك مع بعضها سواء مع العدو الصهيوني أو مع الولايات المتحدة الأمريكية.. حتى في هذا الإطار قطاع البترول الذي حضرتك (الدكتور حسن) اخترته أنا كنت أفضل عنه بحكم التشابكات الدولية أن آخذ قطاع الزراعة كقطاع قائد في التنسيق الإقليمي فيما قبل الوحدة العربية.

الأمر الأخير، خاص بمسألة التسوية، أنا معترض على مصطلح التسوية، لأن هناك حالة من حالات الصراع ليس مجرد نزاع، النزاع يسوَّى، لكن الصراع ليست هناك فيه أية تسوية، لكن هذا الحديث عن حاجة واحدة فقط.. وهو الحد الأدنى الذي ممكن أن تقف عنده المفاوضات بهذا الشكل..

هذه المسألة الجوهرية المطلوب أن يكون هناك كلام حولها بشكل علمي.

آخر شيء، أعتقد أن المطلوب في هذه المرحلة بالتحديد وكهدف آني، هو تدعيم دول الطوق حول العدو الصهيوني، باعتبار أن صمود هذه الدول وعدم تفتتها وتلاشيها هو أمر هام وحيوي جداً في بداية مواجهة صحيحة مع العدو الصهيوني.. وشكراً.

أبو محمد وليد:

الحديث عن أن التطورات الدولية التي طرأت تعيق أو هي عوامل معيقة للوحدة العربية. أعتقد عكس ذلك تماماً.. التطورات الدولية والإقليمية الأخيرة أثبتت فشل أي إمكانية للتطور القطري على الإطلاق، البديل المطروح عن أشكال التنسيق القومي وإن كان وفق أنساق ممكنة هو ما سمي بداية التعاون عبر القطري وما يسمى الآن بالنظام «الشرق أوسطي»، هذا النظام الذي أعتقد أنه لا مكان لجماهير أمتنا فيه إلا مكان العبيد الذين يتعاملون مع أسيادهم، هذه نقطة.

النقطة الثانية، فيما يتعلق بالتسوية يلحظ من كل القضايا التي طرحت في الورقة أن هناك قصر نفس في الصراع مع العدو الصهيوني وهذا ينطلق من رؤية أننا نحن كجيل هو الذي يجب عليه أن يحسم مسألة الصراع مع هذا العدو، وإذا لم يمكنه أن يحقق الانتصار لا بد أن يجد صيغة ينهي هذا الصراع.. نحن نعيش صراع أجيال، إذا عجز جيلنا عن إمكانية حسمه، فأعتقد أن مهمتنا أن نراكم بشكل صحيح للأجيال القادمة من هذه الأمة، لأن التسوية المطروحة لا تخرج إطلاقاً عن الموضوع الأول الذي قلنا إنه التطور وعدم التنسيق القومي.. هناك تداخل بين المحاضرات وتداخل بكل الأوراق.. وأعتقد أن هناك إشكاليات أخرى وردت في هذه الورقة.. لكن هناك عناوين بأوراق أخرى قد تكون أجدى أن نناقش غيرها، وشكراً.

ماجد كيالي:

أود أن أتقدم باقتراح إلى هيئة التنسيق لملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، يفضل إعداد المحاضرات وأوراق العمل التي ستلقى في الندوة

قبل فترة محددة حتى يتسنى لجميع المشاركين في الندوة الاطلاع على مجمل هذه الأوراق من أجل دراستها بعمق وإعداد الملاحظات المفيدة عليها حتى نغني هذا الحوار ونعمقه، لأنني أقول للأسف لم يسمح لنا الوقت في هذه العجالة في إطار الندوة بمطالعة مجمل الأوراق المقدمة مع أنها أوراق هامة وتستحق بالفعل العناية الأكبر. وأود أن أعبر عن جهود جميع الإخوة الذين شاركوا في إعداد أوراق العمل التي ألقيت حتى الآن.. ولكن أود أن أشير إلى ملاحظة هامة هي أنه حتى الآن غابت عن أوراق العمل المقدمة قضية على غاية من الأهمية بالنسبة لإدراكنا لقضية التجزئة ولقضية النضال من أجل الوحدة العربية. ناقشت مجمل هذه الأوراق التي قدمت حتى الآن قضية الوحدة العربية باعتبارها قضية داخلية، يعني أن هناك عوامل كثيرة للوحدة، أن العرب عندهم مقومات للوحدة، أن العرب يريدون الوحدة، هناك رغبة ذاتية في الوحدة، ولكن أين هي الوحدة لماذا لم تتم؟ لا يمكن برأيي مناقشة قضية الوحدة بمعزل عن علاقة الوطن العربي بالامبريالية، هناك عامل خارجي يتحكم بمسار الوضع العربي، أنا لا أريد أن أُقلل من دور العامل الذاتي العامل الداخلي، ولكن اصطدام العرب في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بنهوض العالم الرأسمالي وبالامبريالية، هو الذي أعاق قيام وحدة عربية، ويمكن أن نلاحظ تجربة محمد علي الفريدة والمبادرة الأولى من أجل قيام وحدة عربية في العصر الحديث، لقد تكالبت مجمل القوى الاستعمارية من أجل وأد هذه الوحدة، وما حصل مع محمد علي أيضاً يحصل اليوم.. اليوم الحصار موجه ضد العراق أو الحصار الموجه ضد ليبيا من الذي يعمل هذا الحصار؟ لا يوجد حدود مع الدول الامبريالية والغربية، ولكن هناك واقع عربي على تماس وعلى تداخل مع البيئة الدولية، البيئة الدولية هي بيئة مقررة في الواقع الداخلي العربي، قيام «إسرائيل»، نيكسون في كتابه الشهير الفرصة السانحة، يقول إن للولايات المتحدة مصلحة في قضيتين.. هناك ركيزتان أساسيتان للولايات المتحدة في المنطقة هي: «إسرائيل والنفط»، «إسرائيل» تعني التجزئة، منذ بداية المشروع الصهيوني والتبشير للمشروع الصهيوني كان الحديث عن ضرورة وجود عازل في هذه المنطقة في هذا الجسر الذي يصل بين آسيا وإفريقيا من منطقة فلسطين يجب وجود عازل بين المشرق العربي والمغرب العربي، وجود «إسرائيل» يعني هو المعادل الحقيقي للتجزئة

العربية، لا يمكن أن نناقش قضية الوحدة بمعزل عن العلاقة مع الامبريالية. لا يمكن أن نناقش قضية الوحدة بمعزل عن وجود الكيان الصهيوني، هذه المسألة الأساسية غابت عن الأوراق المقدمة، أنا أعرف أن هناك «نظام دولي جديد».. هل هذا النظام الدولي يفترض أن يغيّب هذا العامل.. بالعكس اليوم الامبريالية تتغلغل تغلغلاً عميقاً في كافة مجالات الحياة في المنطقة العربية، في الجانب الاقتصادي وفي الجانب الثقافي والإعلامي، وفي كافة مجالات الحياة.. لا يمكن أن نناقش هذا الموضوع بمعزل عن هذه المسألة وامتلاك هذا الوعي هو الذي يمكّننا من صياغة الاستراتيجية المناسبة للنضال من أجل الوحدة، أنا لا أرى إمكانية للنضال من أجل الوحدة بمعزل عن صياغة استراتيجية مواجهة ومن أجل إلغاء علاقة التبعية، هناك واقع من التبعية مفروض في المنطقة العربية، حجم التجارة البينية بين الدول العربية هو 10٪، هذا ليس بإرادة الدول العربية، ليس بإرادة حتى البرجوازيات العربية، إنما هو نتاج واقع التبعية، نتاج الإلحاق الاقتصادي للمنطقة العربية بالغرب، يجب أن نعي مجمل هذه الحقائق حتى نمتلك الوعي الصحيح لصياغة موضوع الوحدة. بالنسبة للطرح الذي قُدم البارحة والذي تقدم به الأخ الدكتور حسن نافعة حول الدخول في إطار علاقات عربية ككتلة اقتصادية واحدة مع «إسرائيل»، أنا أعتقد أن هذا الطرح غير واقعي وأن فرضية من هذا النوع لا تأخذ باعتبارها طبيعة المشروع الصهيوني كمشروع عنصري واستيطاني، كمشروع يخدم السياسة الامبريالية والمصالح الامبريالية في المنطقة، يعني لا يمكن أن نناقش القضية بمعزل عن طبيعة هذا المشروع الموجود في المنطقة العربية، وتقديري أن هذه الرؤية التي نسمعها كثيراً في هذه الفترة تستند إلى فرضيتين. **الفرضية الأولى**: هي على خلفية الدور «الإسرائيلي» المحدود في حرب الخليج، وعدم قيامها بدور مباشر في حرب الخليج، هذا يعني أن دورها تراجع كحليف استراتيجي للولايات المتحدة، الأيام والتطورات أثبتت قصور هذه الرؤية لأن الإدارة الأمريكية الجديدة وتطورات الوضع تثبت أنه ليس للولايات المتحدة في المنطقة العربية من حليف استراتيجي سوى «اسرائيل» التي ترتبط به بعلاقات عضوية وعلاقات لها طابع تاريخي وثقافي، يعني هذه الفرضية لم تكن صحيحة مع أنه تحدث فيها كثير من المفكرين العرب إبّان حرب الخليج. **والفرضية الثانية** التي تنطلق منها هذه الرؤية تقول

إن هنالك إمكانية لقيام تكتل اقتصادي عربي على غرار جنوب اسيا، أيضاً المشروع الامبريالي المطروح للمنطقة العربية في «النظام الشرق أوسطي» وغيره بالفعل يضع المنطقة العربية في التقسيم الدولي للعمل في إطار تبعية حادة جداً، في إطار فجوة، في إطار أن المنطقة العربية يعني حتى إذا أرادت أن تأكل أو تشرب، يجب أن تعتمد على علاقاتها ومدى تساوقها مع المصالح الأمريكية في المنطقة، المطروح لهذه المنطقة فقط هو ان تقوم بدور الخدمات وأن تكون فقط أيدي عاملة رخيصة للمشاريع الامبريالية وأن تكون عبارة عن موقع سياحي فقط، وليس مطروح أنها تتطور على غرار جنوب شرق آسيا.

الملاحظة الأخيرة التي تتعلق بالبحث المقدم من الدكتور رفعت سيد، هي أنني أختلف معه حول مفهوم الديمقراطية، لأنه تحدث عن أن الثقافة العربية لم تكن ثقافة مشاركة. بتقديري أن هذا الخطاب ضار بعملية الحوار بين القوى السياسية العربية وبين التيارات الفكرية العربية، وحتى داخل التيار الإسلامي هناك فروقات بين خطاب وخطاب، البارحة سمعنا الخطاب الذي تقدم به السيد العلامة محمد حسين فضل الله، ولكن هناك خطاب آخر، خطاب جبهة الإنقاذ الجزائرية عندما كادت أن تصل إلى السلطة بعد الانتخابات صدرت تصريحات ضارة جداً بأنهم لن يعيدوا تداول السلطة يعني أنه سيكون هناك وأد للديمقراطية وأنهم سيغيروا حتى عادات المأكل والملبس. هذا الخطاب ضار بالتيارات الإسلامية ويجب الاتفاق على حل هذه المعضلة بين الأصالة والمعاصرة وبين أهل العقل وأهل النقل في الإسلام حتى نتوصل بالفعل إلى صياغة واحدة تضمن الشكل الخاص للتعبير عن الديمقراطية في واقعنا العربي، وشكراً.

الدكتور فضل يحني:

حتى نفهم الفكر الوحدوي والفكر العربي لازم نشوف مفاتيح الدعاية الصهيونية، بمعنى آخر، الصهيونية العالمية انطلقت من مبدأ يهود الشتات من أجل أن تخلق وطناً قومياً يهودياً في فلسطين، يعني استخدمت رسالة إعلامية من خصائص يهود مختلفة في العالم وثبت الحلم وهو دولة «إسرائيل»، من مجتمع صغير ابتدأوا ليصلوا إلى مجتمع كبير الذي يسموه دولة «إسرائيل

الكبرى». نحن عندنا مجتمعات صغيرة متجانسة ومتكاملة ونحلم في إقامة وحدة كاملة في المنطقة العربية. الإشكالية الكبرى بنظري هي في عدم فهم الرسالة الفكرية الوحدوية للجمهور العربي أو للشعب العربي. يقول الدكتور رفعت سيد أحمد في تحديد مفاهيم الفكر الوحدوي، «الوحدة هي استجابة طبيعية لمشاكل وآمال الأمة العربية».. بما أنها استجابة طبيعية لمشاكل وآمال الأمة العربية يعني الإنسان العربي، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار رأيه في مشاكله ويجب أن لا نضع قوالب نعمل على تنفيذها بدون أخذ ردة فعل الإنسان العربي، من هنا مفهوم الرسالة الإعلامية، آسف لأن اختصاصي إعلام وأركز عليه.. فطبيعة المشاكل تجعلنا لا نصل إلى الإنسان العربي ونستفتي رأيه ونصحح أو نعدل في مسارنا الفكري الوحدوي، فنحن نقمع الإنسان العربي في طروحاتنا، نجمده في فكرنا، نضع الفكرة في الأبراج، ونطلب من الإنسان العربي أن يتبع قالبنا والقوالب التي نقوم بها. إن الفكر في حركة مستمرة وفي حركة تطور. ومن هنا، يجب أن نتعالى ونوصل الفكرة الوحدوية إلى الجماهير العربية، الإشكاليات كثيرة ولا نختلف لا على تحديد ولا على مفهوم الوحدة لأن العوامل والإشكاليات موجودة ونقاشنا ليس الوحدة بل كيفية تنفيذ الوحدة.

محمد أبو شيحة:

هناك عدد من القضايا والملاحظات أثارها قبلي العديد من الإخوة، ولا داعي لأن أكررها مرة أخرى، ولكن هناك بعض الملاحظات أريد أن أطرحها:

الإشكالية الأولى أو الملاحظة الأولى، هي خضوع الإنسان العربي لما يقرره الحكام العرب والأنظمة السياسية العربية، في مجال التسوية مثلاً ونبدأ التنظير لها في بعض الأحيان وهذا شيء مرفوض، وهذا متأتٍ من هذه الهجمة الإعلامية التي يعيشها الوطن العربي والتي لم نقدر على ايجاد آليات التصدي لها.

القضية الثانية أو الإشكالية الثانية، هي دور الجماهير في تحقيق هذه الوحدة، وبالتالي التصدي للهجمات الامبريالية التي تستهدف تكسير هذا

الحلم، بدون ديمقراطية في الوطن العربي لا أظن أن الوحدة ستقام لأنه إذا اعتبرنا أن الوحدة العربية هي مطلب جماهيري فكيف يمكن أن تحقق هذا المطلب، لا يمكن أن نقبل اليوم أن الحكومات تتحدث ونطالب الحكومات بقيام الوحدة وأن تبحث وتضع السبل المؤدية إلى تحقيق الوحدة، نعرف كيف تتكون هذه الحكومات وكيف تسير على الأقل جلها وليس كلها، هي حكومات لا تملك الحرية في تقرير مصيرها وبالتالي في المساهمة في بناء الوحدة العربية، ولهذا في رأيي لا بد من تفعيل منظماتنا وأحزابنا السياسية وكل تنظيماتنا الشعبية المؤمنة بالوحدة العربية حتى تبني هذه الديمقراطية وتفرضها على حكوماتها وتمكن الشعوب من تحقيق هذا الحلم وهذا المطلب، وشكراً.

رشيد مينا:

لا شك أن ما قدمه الدكتور حسن نافعة ومن سبقه من الزملاء المحاضرين أخذ منهم الجهد والوقت الكبيرين، ولكن مع الإعتذار من الزملاء أقول إن مكتبتنا العربية أصبحت متخمة في الكثير من النظريات والكثير الكثير من الأفكار والاقتراحات والاجتهادات التي لم نعد بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد والوقت للإضافات عليها، لأننا لم نعد في حاجة إلى أن نثبت حقيقة الوحدة العربية، ولم نعد بحاجة لأن نثبت أهمية وضرورة وحتمية الوحدة العربية، إنما علينا أن نحدد بشكل واضح المعوقات والعوامل التي تحول دون تحقيق الوحدة العربية، لأن الوحدة العربية ليست حلماً كما البعض من الزملاء يردد، لأن الحلم قد يتحقق وقد لا يتحقق. الوحدة العربية هي هدف نناضل من أجل تحقيقه والعمل من أجل تحقيق الوحدة هو عمل من أجل عودة الأمر الطبيعي لأمة مزقها أعداءها ضد إرادتها ومصالحها، وأنا أرى أن من أهم العوامل التي تحول دون تحقيق الوحدة العربية عاملين أساسيين:

العامل الأول، الوجود الاستعماري الاستيطاني في قلب الأمة في فلسطين.

العامل الثاني، الأنظمة الرسمية العربية الحارسة للتجزئة والإقليمية. من هنا، أرى وجوب أن ينصبّ الجهد باتجاه ايجاد آليات واضحة ومحددة من أجل

إدامة الصراع بكل أشكاله ضد العدو الصهيوني الموجود في قلب الأمة، والعمل التالي هو العمل للحفاظ وتعزيز الوحدة الوطنية في كل إقليم وتصعيد النضال ضد النظم القائمة الحارسة للتجزئة والإقليمية، وشكراً.

جورج حاوي:

لا شك أن العرض الذي قُدم يتضمن أفكاراً قيمة ويتمتع بأسلوب موضوعي، بعض الأفكار تم نقاشها وأنوّه بشكل خاص بمداخلة الإخوة عبدالعظيم المغربي ومحمد المجذوب وماهر عسل وبالمداخلة التي سمعناها الآن من الأخ رشيد مضيفاً بعض «ملاحظات سريعة»:

أولها: أن فرضية وحدة الموقف العربي لاحتمال التطبيع وتطويع التطبيع فرضية مستحيلة، فالوحدة مستحيلة مع التطبيع. إن التطبيع يعني المزيد من التفتيت والتجزئة والشرذمة العربيين، وبالتالي طرح مثل هذه الفرضية سيترك آثاراً سلبية تبرر مبدأ التطبيع دون أن يترك النتائج الإيجابية التي يرجوها المحاضر.

ثانيها: عندما تحدد آليات العمل لتحقيق الوحدة كما سبقني الأستاذ رشيد يجب أن تحدد العقبات لتعرف كيف تتغلب على هذه العقبات، والعقبات بزعمنا نوعان: نوع خارجي يتمثل بالسيطرة الامبريالية عامة وبالسيطرة الأمريكية الأحادية راهناً حتى أن كل الغرب الاستعماري يحمل حقداً خاصاً على الأمة العربية بكل ما تمثله من محتوى مادي وروحي.. والكيان الصهيوني المغتصب وعلاقته العضوية بالامبريالية وزرعه أصلاً جسماً غريباً في هذه المنطقة لتفتيتها بين مشرق ومغرب أولاً ثم لتفتيت أقطارها قطراً قطراً ولتشتيتها باستمرار.

والنوع الثاني من العقبات، هو عقبات ذاتية. والعقبات الذاتية على مستويين:

المستوى الرسمي العربي الذي يجب أن نقر أنه معاد للوحدة، نقيض لها، غير مشجع لقيامها ومستمر في الوجود بسبب انعدام قيامها، أي أن مصلحة الأنظمة العربية بمعظمها هو تكريس التجزئة، تكريس التفتيت، وتكريس القطرية، والابتعاد بالتالي عن الوحدة. المستوى الشعبي العربي الذي وصله الميكروب.

حسنة المشاي:

نحن بحاجة إلى ثلاثة أشياء تجذر ثقافتنا وتعطينا محور ارتكاز نرتكز عليه، لا يمكن أن نتحد ونحن واحد يفكر في الغرب وواحد يفكر في الشرق، هذا يخلق صراعاً فيما بيننا يجعلنا بعيدين جداً عن فكرتنا، نتفق أن الوحدة حل وأن الوحدة احتياج، لكن مختلفين في من ينفذها، هل تنفذها الأنظمة؟ الأنظمة متضاربة، هل تنفذها الجماهير؟ الجماهير متباعدة. وجود أنظمة، الأنظمة فاصل بين مجتمع وآخر. لهذا السبب، ثَلاثة أشياء لا بد من توافرها:

أولها: معتقد سياسي أو ايديولوجي ينظم أو يوحد الآراء السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ثانيها: خلق قيادة واحدة تحل مشكلة وجودنا مع العدو «الإسرائيلي».

ثالثها: توحيد الإمكانيات التي توفر تكاملاً أو توفر تساوياً اقتصادياً بين المجتمعات العربية، وشكراً.

د. فهمية شرف الدين:

أعتقد أن فكرة ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي هي فكرة أتت من الحركات السياسية العربية، أولاً هي اعتراف ببعضهم يعني اعتراف باختلافاتهم، وقبول هذا الاختلاف. ولذلك، أؤكد على هذا الموضوع لأنطلق من الاختلاف مع الدكتور حسن نافعة، أعتقد هناك اتجاهات في الوطن العربي مختلفة تتعامل مع الوقائع بأساليب وطرق مختلفة، منها ما يستوعبها على أساس أنها وقائع ستبقى في مدى ليس قصيراً يعني في مدى متوسط. وبالتالي، يجب النظر إليها كحقائق والتعامل معها وإيجاد حلول وسبل ممكنة للتعامل معها، وهناك آخرون يتعاملون مع هذه الحقائق بنكرانها أيضاً باعتبارها غير موجودة. سوف آخذ مثالاً الحركات المتطرفة التي تحمل دعاوى الانقطاع، الانقطاع السياسي والثقافي مع العالم هي دعاوى غير واقعية في رأيي وهي تقع في الموقع نفسه الذي تقع فيه الدعاوى التي تتعامل مع الوقائع وكأنها حقائق ثابتة لا تتغير، وأقصد بهذا الاتجاه اتجاه الواقعية السياسية والذين ينظرون للأنظمة السياسية باعتبارها أنظمة ثابتة ووقائع ثابتة لن تتغير. أنا أعتقد أن هناك موقف

آخر، موقف مسؤول عنه المفكرين، وهنا احتجاجي على إشارات الدكتور حسن، مسؤولين عنه باعتبار أنه يجب أن لا يقعوا في الموقفين، يعني يجب أن لا نكون مع الانقطاع لأنه غير ممكن في ظل انفتاح الحدود أمام الرأسمال وفي ظل انفتاح الحدود أمام ثورة المعلومات والاتصالات وعدم امكانيات التحكم، قضية الانقطاع أكان ثقافياً أم سياسياً أعتقد أنها ليست مطروحة للبحث ولا يمكن أن تتحقق وبالتالي هناك مستوى آخر سنعمل عليه وهو مستوى المواجهة وكيفية المواجهة، المستوى الآخر هو القبول وكأنه خلاص الاستسلام بأن الوقائع الموجودة هي وقائع لن تتغير والعالم يسير باتجاه الرأسمالية وباتجاه تعميم السلع، كما أن هذا موقف الأنظمة السياسية التي تخيفنا بهذا القول الذي يتجه إلينا، وهو أيضاً موقف متطرف. والمثقفون يسايرون السلطة، إما عن طريق الترغيب أو الترهيب بالعلاقة بهذا الموقف وكأنه قبول نهائي. موقف المفكرين على الأقل أنا أفهم أن الملتقى أو أي تفكير جدي آخر هو محاولة لاستنباط شيء ثالث، الشيء الثالث غير موجود، أعتقد أنه لا بالمستوى النظري هناك بديل سياسي فعلاً لهذه الانهيارات الحاصلة، ولا بالمستوى الواقعي هناك وقائع تشير إلى احتماله إلى الآن، إنما نبدأ من زاوية رؤية واضحة، أنه مهما كانت مفاوضات التسوية ومهما كانت واقعية القبول بها التي تنطلق منها، مسألة التطبيع مسألة خطيرة وهي الحصن الأخير لهذه الأمة، أعتقد أنه يجب التفكير كثيراً حتى ولو دعت المسألة للتساؤل لأنه لا مصلحة في التطبيع لنا لا على مستوى أنظمة إقليمية ولا على مستوى أمة، هناك شيء آخر هو التعامل الدولي، فيما لو تمت التسوية لن يكون هناك إمكانية من منع هذا التعامل ولكن نحن المفكرين ليست مهمتنا أن ندعو له، أن نحصن موقف الجماهير ضد هذا الموضوع ونكشف عدم وجود مصلحة لهذه الجماهير بمسألة التطبيع وخاصة التطبيع الثقافي، وبخاصة الآن السكوت عن المفاوضات المتعددة الأطراف، يعني الكلام كله يتناول المفاوضات الثنائية في وسائل الإعلام مع أنها الأقل أهمية في محادثات التسوية، الأكثر أهمية هي المفاوضات المتعددة الأطراف، وأنا آمل في هذا الملتقى رغم أهمية الوحدة العربية التي هي للمستقبل، ولكن الخطوة الأولى للحديث حول المصاعب هي في الحقيقة البحث عن ماذا يتأتى علينا من نتائج من المتعددة الأطراف، والقبول بالمتعددة الأطراف.. البارحة كان اجتماع في تونس وغداً هناك

اجتماع في مكان آخر، البلاد العربية تقبل هذا المنطق مع أنه هو المنطق الأكثر خطورة، وإذا أُشير «لسوق الشرق الأوسط»، فأعتقد أن الدعائم المادية الموضوعية والوقائع التي تنجز مثل هذا السوق هي المفاوضات المتعددة الأطراف التي بواسطتها الآن يتم التطبيع وهي الخطوات الأساسية في السير نحو التطبيع، ولن تتم الثنائية إلا بعد أن تتم المتعددة الأطراف لأنها ستكون تتويجاً سياسياً للمشكلات الرئيسية وهي الاشتراك في الثروة والاشتراك في السوق والإمساك في المفاصل الأساسية للأسواق العربية، وشكراً.

د. محمد أبو مندور:

في ثلاث دقائق سوف أقول وجهة نظر أرجو أن لا تزعج البعض.. وهي:

نعيب زماننا والعيب فينا

وما لزماننا عيب سوانا

إذا سلمنا جدلاً وإذا اجتمعنا واتفقنا على أن الأنظمة هي المسؤولة، فعلينا أن نعترف في الوقت ذاته، وهذا قيل في المداخلات الكثيرة أننا كقوى ثورية ساهمنا بجزء بدرجة أو بأخرى فيما آلت إليه المنطقة العربية، وهنا أدعو إلى اقتراح محدد، ليكون موضوع اللقاء القادم: هو فيما فشلت وفيما تجمعت القوى الثورية في مسيرة ما تسمى بناء الأمة العربية الواحدة، وأنا أرجو أن يكون الملتقى ملتقىً أصيلاً في إطار مجموعة من الدراسات الجادة التي يمارس فيها كل فصيل وكل حزب وكل تنظيم يسمي نفسه بأنه تنظيم ثوري وتنظيم وحدوي، أن يراجع نفسه مراجعة أمينة في طروحاته النظرية، في ممارساته العملية، في ضوء المتغيرات والمستجدات الحالية بدون هذا نحن نقول عبارات وننسب لها ما يسمى المبني المجهول، دعونا نضع أصابعنا على هذا المبني المجهول ونترك هذا المبني المجهول ونبدأ بأنفسنا قبل أي شيء، وبدون هذا نحن نحرث في المياه كما يقولون، وشكراً.

أحمد سالم:

في البداية لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر للأخ الدكتور حسن

نافعة على ما عرضه من أفكار هامة وأساسية في بحثه القيم، وإذا كان التقييم العام لهذا البحث يأخذ منحىً إيجابياً فإنه من المفيد إبداء بعض الملاحظات أو النقاط ليس بالضرورة من باب الاختلاف بقدر ما هي ايضاحات وإضافات أجد من الضروري الإشارة إليها:

أولاً: صحيح أن الفكر القومي في البدايات الأولى لتشكله وتبلوره كان فكراً ضبابياً وسطحياً لم يغص في التفاصيل، وكان همه الأساسي في مواجهة الحملات المعادية للعروبة سواء إبان الحكم العثماني أو إبان الإستعمار الأوروبي، هو التأكيد على الهوية القومية المميزة للإنسان العربي وأن هذه الهوية لا بد أن تبرز كقوة قادرة على مواجهة محاولات المسخ والتشويه للعروبة، فكان شعار الوحدة هو الترجمة العملية لتجسيد الهوية القومية في دولة واحدة، ولم يكن من الممكن في مرحلة التعبئة الأولى الدخول في تفاصيل البناء الوحدوي، مضافاً إلى ذلك عامل آخر وهو تأثر العديد من دعاة القومية العربية بالنزعات القومية في أوروبا. ولكن هذه الحال لم تستمر فبتفجر الثورة العربية المعاصرة بقيادة جمال عبدالناصر، والمعارك الكبرى التي دخلتها، معركة السويس، معركة الوحدة، ثم معركة الانفصال، مروراً بمعركة الأحلاف، بالإضافة إلى المعارك الداخلية المتمثلة بالتنمية وتحقيق العدل الاقتصادي والاجتماعي، ومعركة الديمقراطية وتوكيد سيادة الشعب والجماهير على مقدراتها، دخل الفكر القومي مرحلة جديدة من التبلور والوضوح فتخلّص هذا الفكر من ضبابيته ورسخت الثورة العربية منهجاً علمياً في التفكير وامتلكت برنامجاً ثورياً للتغيير، وبصدور الميثاق الذي أعلنه عبدالناصر بعد حوارات مضنية ومكثفة مع كافة التيارات السياسية والفكرية في مصر تبلور أكثر الفكر القومي وتحددت ملامحه. وأصبحت الدعوة للوحدة العربية ليست حنيناً عاطفياً للماضي وأمجاده ولكنها أصبحت هدفاً ومصيراً وأسلوب حياة ودعوة للعزة والكرامة. وهكذا حدد الميثاق رؤيته لعملية بناء الوحدة بالدعوة إليها أولاً وسط الجماهير العربية بغرس الوعي الوحدوي وبناء تيار شعبي جماهيري وحدوي في كل الوطن العربي، ثم العمل من أجل الدعوة بالكفاح والنضال المشترك لجماهير الأمة العربية وبناء الحركة الشعبية الثورية الواحدة أداة للنضال من أجل الوحدة ومن أجل كل الأهداف الكبرى

الأخرى، وهو ما تجسده اليوم ثورة الفاتح من سبتمبر وقيادتها الوحدوية ممثلة بالأخ القائد المناضل معمر القذافي.

وبعد أن حددت الثورة العربية مقومات الوحدة العربية، في اللغة، والدين والتاريخ والجغرافيا والمصير الواحد.. الخ، حددت كذلك العوائق التي تقف في طريقها، ومنها:

- الامبريالية والصهيونية وأطماعهما في الوطن العربي كعائق خارجي.
- الرجعية والإقليمية والطائفية والمذهبية.
- التخلف الاقتصادي وغياب العدل في توزيع الثروات العربية.
- التخلف الاجتماعي والثقافي.
- البنية السياسية للنظم العربية المرتبطة ارتباطاً كاملاً بالغرب الاستعماري وغربتها فكرياً وذهنياً ومسلكياً عن الجماهير العربية، فتحولت بهذه الغربة إلى أداة قمع ضد الجماهير وحركتها نحو التحرر والتقدم والوحدة.

والسؤال الذي يدور هو إذا كانت الجماهير العربية على مستوى الوطن كله من مشرقه إلى مغربه مع الوحدة؟ وإذا كانت مقومات هذه الوحدة موجودة ومتوفرة، فما السبب الحقيقي الذي يحول دون تحقيقها؟ إن هذا السبب برأيي يعود إلى غياب الإرادة السياسية للقيادات العربية الحاكمة وتبعية هذه الإرادة في معظمها للمركز الإمبريالي العالمي الذي يرفض ويقاوم وبشدة أية وحدة بين أبناء الأمة العربية.. كما يعود أيضاً إلى غياب الإرادة الجماهيرية العربية المعبر عنها في حركة شعبية ثورية عربية واحدة تعمل من أجل الوحدة.

ثانياً: إن موضوع الاستفادة من التجارب الوحدوية التي جرت في العالم موضوع يحتاج إلى وقفة ودراسة وتأمل معمق وكبير تأخذ في الاعتبار الخصائص التاريخية والجغرافية والثقافية والروحية للأمة العربية عبر مسيرتها الحضارية الممتدة، في أية محاولة للاستفادة من نماذج العالم الوحدوية، بحيث لا نرفضها بالمطلق لمجرد أنها نماذج غير عربية ولا نقبلها كذلك بالمطلق دون

فحصها وإخضاعها لاختبار الواقع العربي وخصائصه المميزة. ومن هنا، فإنني أضم صوتي إلى صوت الدكتور نافعة بضرورة إجراء دراسة علمية رصينة للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي العربي، والانطلاق منه إلى وضع الأسس الموضوعية للنظرية الوحدوية العربية.

ثالثاً: إن المدارس الفيدرالية، والاتصالية، والوظيفية كأدوات للتحليل السياسي الخاص بالوحدة والتكامل هي من التداخل ما يجعل من الصعب اختيار الأفضل منها أو حتى تقديم إحداها على الأخرى، فالاتصال والمصالح المتشابكة موضوعات قد تكون مساعدة في عملية الترغيب بالوحدة، إما الكونفدرالية أو الاندماجية فتبقى أشكالاً للوحدة تجسدها إرادة المتعاقدين على الوحدة.

ولكن يبقى السؤال إلى أية مدرسة من هذه المدارس ينتمي الواقع العربي في مرحلته الراهنة؟ والإجابة بنظري أن هذا الواقع ولأسباب خارجية وداخلية لا يمكن أن نحمله على أية مدرسة من تلك المدارس ونستند إليها. وقد أشار الدكتور نافعة إلى ذلك عند حديثه عن انقسام النخبة السياسية العربية وعدم قدرتها على انجاز الفيدرالية، كما أن الاتصالات بين أبناء الأمة الواحدة على كثافتها فيها من الصعوبات ما يحول دون السماح بتوظيفها والتقدم نحو الوحدة، أما عملية التكامل وتشابك المصالح الاقتصادية فهي من الضعف مما يجعل من الصعب الاعتماد عليها كلية في إنجاز الوحدة. ولكن ما العمل؟.. إن البداية تكون في اطلاق ثورة ثقافية عربية تستند إلى الموروث الحضاري الايجابي والضخم لأمتنا من أجل بناء مشروع نهضوي قومي تحرري ثوري موحد، وهذا لا يمكن أن يكون إلا بتحرير إرادة الجماهير الشعبية العربية وتحرير وعيها من كل وصاية مهما كان نوعها.. فالديمقراطية شرط لبناء وعي قومي والذي هو بدوره شرط أيضاً لبناء وعي وحدوي يؤدي بالتالي إلى بناء الوحدة على أسس موضوعية يكون فيها الإنسان هو الغاية وهو الوسيلة.

رابعاً: إن الإشارة في الورقة إلى أسس التسوية السلمية للصراع العربي الصهيوني بخلق اتفاق جماعي عربي حولها وخلق بدائل لها في حالة الفشل، وعدم خشية المحاضر من الدخول في «علاقات دبلوماسية أو تجارية أو اقتصادية مع «إسرائيل» إذا قبلت تسوية تقوم على مبادلة الأرض بالسلام على

شرط أن يدخل العرب في هذه العلاقات ككتلة واحدة». ومع دعوة المحاضر لذلك، فإنه يقول كذلك: «أن الخطر الحقيقي يكمن في أن تصبح عملية التسوية نفسها وسيلة لإذابة النظام العربي في نظام أوسع هو نظام (شرق أوسطي)».

إن هذا الحديث والتصوير لأسس التسوية السلمية يجيء وسط هذا الحجم الهائل من غسيل المخ الذي تقوم به أجهزة الإعلام ومراكز البحث والدراسات في أمريكا وأوروبا، كما أنه يجيء في ظل واقع عربي رسمي قبل في مجمله شروط التسوية الأمريكية/ الصهيونية وفي حالة عجز وتشتت وضعف لقوى حركة التحرر العربية. وهذا باعتقادي هو الخطر الداهم على أمتنا أن تجيء الدعوة للسلام في ظل وضع عالمي وعربي مختل لصالح قوى العدوان. ومع ذلك، فالمسألة بنظري أبعد من ذلك.. إنها تتعلق بجزء من الأرض العربية تعرضت لغزوة امبريالية صهيونية استيطانية قامت على أسس تشريد أصحاب الأرض وحلت محلهم شراذم من اليهود من أصقاع مختلفة من العالم، وأقامت لهم كياناً عنصرياً وظيفته الأساسية التهديد المستمر للأمن والتقدم العربي، والأهم من ذلك منع ـ ولو بالقوة ـ قيام أي نوع من أنواع الوحدة بين أبناء الوطن، وبالتالي لن يكون بمقدور حتى دولة الوحدة المنشودة إذا قامت التنازل عن هذا الجزء. إن الكيان الصهيوني في فلسطين العربية إنما هو جزء من المشروع الامبريالي العام والهادف إلى انهاء ومسخ هذه الأمة وحضارتها.. ومواجهته لا يكون إلا بمشروع قومي يرتكز على قاعدة تصفية هذا الكيان تصفية نهائية، فالمسألة هي إما الأمة العربية وإما العنصرية الصهيونية، وقد أثبتت الوقائع والأحداث أن لا مجال للتعايش بين هذين النقيضين.

إن خطورة ما يطرحه الدكتور نافعة أنه يأتي في مرحلة العجز العربي الأمر الذي كان يتطلب من النخبة الوطنية والقومية العربية ليس مجاراة ما يجري ولو بحسن نية، ولكن تصليب الموقف عند الجماهير لتبقى دائماً متحفزة، ومحفور في وجدانها أن العنصرية الصهيونية هي العدو الرئيسي للحاضر والمستقبل العربي.

إن مقاومة التسوية والتطبيع مع العدو الصهيوني ومواجهة الغزوة

الصهيونية الامبريالية يجب أن تكون القاسم المشترك الأعظم في حركة القوى الحية في أمتنا من قومية وإسلامية وماركسية، وهو ما يحاول أن يبلورها ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي.

الردود

رد الدكتور حسن نافعة على المداخلات:

بسم الله الرحمن الرحيم..

شكراً سيدي الرئيس..

أود أن أبدأ بشكر كل من تفضل بالمشاركة في هذا الحوار، وأعتقد أنه كان حواراً على المستوى المطلوب والراقي، وكنت أظن أن حجم الخلافات بيني وبين السادة الذين طلبوا الكلمة سوف يكون أكبر من هذا بكثير، لكنني لاحظت في حقيقة الأمر أن من يتأمل في جوهر المداخلات وجوهر ما تحدثت به قد يجد أن الخلافات ضئيلة جداً وبسيطة جداً، وهي خلافات في الشكل وليست خلافات حول المضمون على الإطلاق، وإذا كان حدث بعض سوء الفهم فهو ربما نتيجة تفسير بعض ما قلت أو ربما لأنني قلته على عجل أو ربما لم آخذ الوقت الكافي لكي أشرحه تفصيلاً، وبالتالي أنا كتبت خمس أو ست ورقات ملاحظات لا أعتقد أنني إذا حاولت أن أرد على كل ملاحظة أو كل تعقيب ربما سوف أستغرق وقتاً طويلاً جداً ولكن سوف أنتقي بعض القضايا التي قد يكون طرحها أو التعقيب عليها مفيداً في نهاية هذه الجلسة المثمرة والغنية.

لقد كان بالطبع موضوع الصراع العربي «الإسرائيلي» وأعتقد أن له جلسة قادمة ربما تتاح فرصة أكبر للحديث حوله لكن على الأقل فيما طرحته أنا يحتاج الأمر إلى بعض التوضيح.

أولاً: ليس هناك أي خلاف على الإطلاق بيني وبين كل الذين تحدثوا في هذا الموضوع حول توصيف طبيعة الصراع العربي الصهيوني. أنا أعتقد،

وكان اعتقادي وما زال وسوف يظل أن الصراع مع العدو الصهيوني هو صراع مصير وصراع وجود ولم يكن أبداً ولن يكون صراع حدود على الإطلاق، أنا قلت دائماً في كتاباتي ولا زلت أقول إن «إسرائيل» تعلم تماماً أن أمنها بالمعنى المطلق لن يتحقق بالتفوق العسكري وحده، لأن التفوق العسكري وحده لا يعطي «لإسرائيل» القدرة على فرض إرادتها بالكامل على الأمة العربية وإنما سوف تنتظر «إسرائيل» عندما تنجح بالفعل في تفتيت الوطن العربي وتحويله إلى دويلات صغيرة تستطيع هي أن تفرض بالفعل وقتها، وتستطيع أن تقول إنها قد حققت الانتصار على الأمة العربية. إذن الخلاف ليس خلافاً على توصيف طبيعة الصراع وإنما هو خلاف على أسلوب إدارة الصراع العربي «الإسرائيلي». لا أعتقد شخصياً أن الإدارة العربية للصراع العربي «الإسرائيلي» كانت إدارة سليمة وكانت إدارة حكيمة وكانت إدارة تتم بمنهج علمي، ومواقف بعض القوى سواء القوى الرسمية داخل الأنظمة العربية أو القوى الأخرى في قضايا الصراع العربي «الإسرائيلي»، بعضها كان خاطئاً تماماً وعقّد موضوع الصراع ولم يساعد الأمة العربية على أن تصبح في موقف أفضل للتعامل مع هذا العدو الذي يهدد كيانها ذاته، نحن نتحدث دائماً عن قومية المعركة وتحدثنا كثيراً عن قومية المعركة، ولكن الأمة العربية خاضت خمس أو ست حروب ونحن نعلم حجم المشاركة، لم تكن على الإطلاق مشاركة قومية ولم تكن الحروب حروباً قومية ولا أريد أن أخوض في تفاصيل الخلافات التي دارت بين الدول العربية حول أسلوب التسوية إلى آخره. أنا أعتقد أن المشروع الصهيوني مشروع لم يكتمل بعد وأنه مشروع ما زال في مرحلة التوسع، وبالتالي هو ما زال قابلاً للامتداد، ومن، وجهة نظري أتصور أن وقف التوسع الصهيوني هو بداية للتحرير الكامل، لأنه لا يمكن إطلاقاً أن أُطالب بتحرير فلسطين تحريراً كاملاً واستعادة الأرض الفلسطينية بالكامل قبل أن أتمكن أولاً من وقف التوسع، لأن التوسع قائم وخصوصاً أن «إسرائيل» وسوف آتي إلى هذه النقطة استطاعت أن تستفيد من جميع التحولات التي حدثت في النظام الدولي عندما كان النظام الدولي ثنائي القطبية كانت «إسرائيل» هي المستفيدة، وعندما يتحول النظام الدولي الآن ليصبح أُحادي القطبية «إسرائيل» هي المستفيدة. فقط اختلافي عندما تكون عربات القطار مقلوبة أصلاً خرجت عن القضبان ومقلوبة لا أقول أننا يجب أن أقوم بتشغيل

القطار بأسرع ما يمكن، الأول أعدّل عربات القطار وأضعها على القضبان ثم أتحدث عن تشغيل القطار ونوع السرعة المطلوبة، ثم ننطلق بعد ذلك، عندها يكون الهدف واضحاً. وهنا أعتقد أنه ليس من العيب إطلاقاً أن نستفيد من الأسلوب الذي أدارت به «إسرائيل» صراعها مع الدول العربية. قرار التقسيم في سنة 1948م لم يحقق الطموحات الصهيونية، لم يحقق طموحات المشروع الصهيوني على الإطلاق ولكنها قبلت قرار التقسيم مرحلياً، واستطاعت «إسرائيل» في حرب 1948م أن تضيف إلى الأرض التي قررت لها في مشروع التقسيم الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1947م أرضاً جديدة وفي عام 1956م حاولت الاحتفاظ بسيناء ولكن هناك ظروف دولية فرضت عليها التراجع من سيناء، وفي حرب 1967م، «إسرائيل» تريد أن تستوعب الضفة الغربية وغزة، لكن هذا لن يكون نهاية المطاف ومع الهجرة الضخمة من الاتحاد السوفييتي ربما تكون «إسرائيل» في حاجة حقيقية إلى مزيد من الأرض العربية ومزيد من الاستيعاب العربي ومزيد من هدم الأراضي العربية، «وإسرائيل» تتبع سياسة المراحل. ولذلك، عندما تحدثت بالأمس فرقت بين المفاوضات كهدف والمفاوضات كأسلوب من أساليب إدارة الصراع، وقلت إن المفاوضات لا يمكن أن تكون هدفاً في حد ذاتها، التفاوض والحرب وجهان لعملة واحدة، لكن يجب أن تعرف متى تفاوض، ومتى تحارب، ومتى تتوقف وأن تستخدم المفاوضات كجزء من إدارة الصراع إذا كنت تعرف هدفك القومي وإذا كانت وسائلك الذاتية لا تمكنك من الحصول على الهدف القومي مرة واحدة لكن عليك أن لا تخرج إطلاقاً عن هذا الهدف القومي، ولكن أن تتحرك وفقاً لقدراتك الذاتية وتحشد وتعبىء ما يمكن تعبئته. طرح أهداف غير قابلة للتحقيق، المحافظة على هدف الصراع مع العدو وأعتقد أنه موجود بشكل عميق جداً داخل الجماهير العربية، الجماهير العربية تحتاج إلى من يرشدها حقيقة للأسلوب الصحيح لإدارة الصراع، الجماهير العربية لا تحتاج لمن يقول لها إن صراعنا مع العدو الصهيوني صراع وجود، الجماهير تعرف أن صراعها مع العدو الصهيوني صراع وجود، ولكن الجماهير تحتاج إلى من يقودها لكيفية إدارة الصراع العربي «الإسرائيلي» بطريقة تحقق الأهداف العربية حتى ولو كانت خطوة خطوة، تحقيق الأهداف العربية خطوة خطوة أفضل من السقوط في المطلق وعدم تحقيق أي شيء. الفرضية التي قلتها مثل ما قال

الأستاذ جورج حاوي هي فرضية قد لا تكون صحيحة عندما أقول إن الخطورة في التسوية الحالية أو في عملية التسوية الحالية ليس أننا نفاوض ولكن أننا نفاوض من موقع التجزئة. ولذلك، عندما يطرح الشعار لا تفاوض الآن لأنك مجزّأ اتحد أولاً واتفق أولاً ونظّم صفوفك أولاً واحشد مواردك أولاً ثم فاوض، إذن أنت تطرح قضية عدم التفاوض حالياً إلى أن تتمكن من تعبئة مواردك وتعبئة صفوفك، إذن هو موقف ضد التفاوض وضد التطبيع، وأنا كنت أتصور أن هذه القضايا معروفة ومحسومة، أنا شخصياً كتبت كتاباً اسمه مصر والصراع العربي «الإسرائيلي» كان عنوانه من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة ورؤيتي للصراع لم تتغير وهي سوف تبقى كذلك، لكن القضية كما قلت هي قضية كيفية إدارة الصراع وأسلوب إدارة الصراع، وهذه قد نختلف فيها وقد نجتهد فيها، لكن أنا ضد تحديد أهداف مطلقة غير واضحة يجب أن تعرف الجماهير بالضبط إلى أين هي ذاهبة وما هي الإمكانات والموارد التي بحوزتها لتحقيق أهدافها المرحلية، المرحلية ليست عيباً على الإطلاق إذا كان السير نحو الهدف الواضح وهو هدف الوحدة العربية والتغلب على حواجز التجزئة وحشد كل إمكانية ممكنة في سبيل تحقيق هذا الهدف الهام، وبالتالي لم يتغير شيء في جوهر المشروع الصهيوني، المشروع الصهيوني منذ انطلاقته في بداية هذا القرن هو هو، الهدف هو هو لم يتغير على الإطلاق، لكن نلاحظ أن المشروع الصهيوني يحقق مكاسب كل يوم ونحن عاجزون عن مجرد وقف هذا التوسع. إذن نحاول أن ندرس الأساليب التي تمكّننا من وقف هذا التوسع كبداية لتحقيق هدف التحرير، ولا يمكن إطلاقاً أن نفصل بين الكيان الصهيوني وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وأنا أتصور أن التحولات التي حدثت في «النظام العالمي الجديد» هي تحولات، أنا أعتقد أن هناك تناقضاً يمكن أن يحدث بين الولايات المتحدة وبين الكيان الصهيوني. الرؤية التي كانت ترى أن سقوط الاتحاد السوفياتي واختفاء الحرب الباردة يمكن أن تؤدي إلى إضعاف علاقة «إسرائيل» بالولايات المتحدة الأمريكية هي رؤية قاصرة لأنها كانت تتصور أن الذي يربط الولايات المتحدة «بإسرائيل» هو فقط التصدي للنفوذ أو للوجود السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط، وأعتقد أن هذه نظرة جزئية ونظرة غير صحيحة للأمور وأن العلاقات بين الولايات المتحدة وبين «إسرائيل» هي علاقات أعمق من هذا بكثير وسوف تستطيع «إسرائيل»،

وبالعكس أنا أرى أن إدارة كلنتون رغم أنها إدارة جاءت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبعد سقوط الحرب الباردة إنما العلاقة الاستراتيجية بين الإدارة الأمريكية وبين «إسرائيل» أعمق بكثير جداً، بل إنه لأول مرة ربما في تاريخ الإدارات الأمريكية وكنا نتحدث عن اللوبي الصهيوني ونفوذ اللوبي الصهيوني المسؤولين عن اللوبي الصهيوني وفي الايباك وفي غير منظمات الايباك، هم الذين يرون المفاوضات مباشرة من خلال الإدارة الأمريكية وبالتالي المسألة - وأنا لي وجهة نظر في هذا وسوف يكون لي بحث في هذا - أعمق من هذا بكثير وبالتالي عملية الفصل غير ممكنة. إذن أنت تواجه «نظام عالمي» تواجه المسيطر في «النظام العالمي» وحليفته «إسرائيل» وعليك وأنت تتعامل مع هذه المواجهة الضخمة أن تعرف بالضبط كيف تواجهها ليس بالشعارات وإنما هي تحتاج إلى رؤية علمية للواقع العربي وكيفية توظيف الامكانيات الموجودة في الواقع العربي. الحكم الذاتي طبعاً لا يمكن أن يكون مقبولاً على الإطلاق. تسوية على أساس الحكم الذاتي بالمفهوم «الإسرائيلي» لأن «إسرائيل» تفصل بين السيادة على الأرض وتعتبر أن السيادة على الأرض هي سيادة «لإسرائيل». أما إدارة الشؤون اليومية فهي يمكن أن تكون للفلسطينيين، وهذا يحل مشكلة أساسية داخل «إسرائيل» ولا يحل المشكلة الفلسطينية من أساسها، وبالتالي نحن نتحدث عن موضوع هو أنه لا يوجد حل للصراع العربي «الإسرائيلي» سوف يستمر الصراع العربي «الإسرائيلي» إلى أن يتمكن العالم العربي من استعادة حقوقه كاملة، واستعادة حقوقه كاملة لا يمكن أن تكون في ظل الوجود «الإسرائيلي». طالما أن «إسرائيل موجودة» هناك صراع عربي «إسرائيلي» لكن يمكن أن تكون، بتوظيف امكانيات عربية معينة، تسويات مرحلية تؤدي إلى وضع العالم العربي في وضع أفضل لإدارة الصراع، هذه هي القضية وهذا هو الموضوع الذي يمكن أن نختلف عليه وليس شيء آخر.

نتنقل إلى بعض القضايا الأخرى باختصار شديد.. الأخ الدكتور أحمد الصاوي قال بأنني ركزت في الحديث عن «النظرية الأوروبية ونماذجها». **أولاً**: أنا أوضحت بشكل عام وطرحت عنواناً كاملاً وشرحت بالتفصيل أن النماذج الوحدوية في العالم لا نستطيع إطلاقاً أن نعتبرها نماذج وقوالب جاهزة وقابلة للتطبيق، هي تسهم في المعرفة النظرية العامة ولكنها لا تصلح

إطلاقاً، وحتى النظرية الوظيفية قلت إن هناك مفارقة كبيرة جداً بين الواقع الأوروبي والواقع العربي، وبالتالي نقل هذه النظرية أو تطبيق هذه النظرية على الواقع العربي، ولا أعرف الذين يتهموني بتوظيف تلك النماذج على الواقع العربي، لا، أنا لم أقل ذلك أبداً وإنما قلت العكس تماماً، لكن النقطة التي أثارها الدكتور أحمد الصاوي نقطة تستحق البحث وجديرة بالتفكير في واقع الأمر.

هناك اختلافات بين الواقعين الأوروبي والعربي هو ركّز على المزايا النسبية، في العالم العربي مزايا غير موجودة في الواقع الأوروبي، العامل القومي غير موجود في الواقع الأوروبي، الثقافة الواحدة، التاريخ المشترك إلى آخره، هذا غير موجود على الإطلاق في الواقع الأوروبي. وبالتالي كيف يمكن أن نوظف هذه المزايا، هذه مسألة تحتاج إلى بحث متعمق لكن بشكل سريع جداً. . أريد أن أقول إن هذه المزايا رغم أنها من الناحية النظرية تدفع في اتجاه الوحدة أكثر مما تدفع مزايا الواقع الأوروبي في اتجاه التكامل، إلا أن العالم العربي فيه من المشاكل ما يؤدي إلى مزيد من الانقسام ومزيد من التخلف، وهذه المزايا النسبية لم تبرز حتى الآن أو لم تستطع النخبة العربية توظيفها لدفع الواقع العربي في اتجاه الوحدة وتحقيق خطوات أكثر نحو الوحدة، وأنا أعتقد أن العيوب الأساسية هي عيوب التخلف في حقيقة الأمر، يعني حتى وأنا أقوم بتدريس المنظمات الدولية والتكلم عنها فإنني أخرج عن التقسيمات التقليدية للمنظمات الدولية وأقول إن هناك منظمات دولية فاعلة ومنظمات دولية غير فاعلة، للأسف الشديد، ان المنظمات الدولية التي لها قدر من الفعالية هي المنظمات التي تضم الدول المتقدمة، لأن الدول المتقدمة تستطيع حتى مع خلافاتها العميقة أن تجد من الوسائل الفنية ما تستطيع به أن تتغلب على مشكلاتها من خلال المزايا المتبادلة والمنفعة المتبادلة، التخلف في العالم العربي وواقع التخلف والأمية والغوغائية والايديولوجيات غير المحددة والمشاكل الكثيرة التي تجاوزت الأنظمة إلى الجماهير، وأنا أعتبر المشكلة لو كانت مشكلة الأنظمة العربية الرسمية فقط كانت الأزمة سهلة، لو أن الجماهير العربية منظمة ولو أن التيارات الثورية لها صلة حقيقية بالجماهير وتنظم الجماهير لما كان هذا حالنا، لأن الأزمة للأسف هي أزمة على المستوى

الرسمي وأزمة على المستوى المجتمعي، وبالتالي المشكلة هنا ناتجة عن عمق قضايا التخلف وعمق تبعية العالم العربي للغرب، فالمزايا النسبية هنا تائهة في زحام هذه المشاكل وفي زحام هذه القضايا وبالتالي أي تقدم عربي يحدث داخل أي قطر عربي نحو الديمقراطية، نحو محو الأمية، نحو مزيد من التنوير الثقافي، أنا أعتقد أن ذلك يدفع الخطوات نحو الوحدة العربية بشكل تلقائي حتى وإن لم يظهر أثره على المدى القصير، أن تقول إنه يمكن أن نأخذ قطاع الزراعة كقائد، قطاع الزراعة كقائد في العملية التكاملية، طبعاً من الناحية الفنية مسألة تستحق أن تدرس، ولكن لا أعتقد أن قطاع الزراعة يمكن أن يكون له القدرة نفسها على الانتشار، ويمكن الدكتور محمد يتحدث بعد ذلك عن هذا الموضوع، إنما إذا كان التغيير مطلوباً على مستوى الأنظمة العربية، لا أعتقد أن أحداً هنا يختلف بأن جزء من الأزمة أو ربما الجزء الأكبر من الأزمة التي تمر بها الأمة العربية يرجع إلى الأنظمة السياسية ولكن من يقوم بالتغيير؟ هذه هي القضية من يقوم ومن عليه مسؤولية التغيير داخل الدول العربية القطرية؟.. القضية تطرح بشكل مختلف إلى حد ما، الأزمة السياسية داخل مصر تختلف بشكل ما عن الأزمة السياسية داخل الجزائر، ربما تختلف عن الأزمة السياسية داخل السودان، ربما الأزمة السياسية داخل لبنان شيء مختلف، وبالتالي من الطبيعي أن تصبح هذه أولاً هي مسؤولية القوى الوطنية داخل هذه الدولة، وأنا أعتقد أنه ما لم يتحقق **حوار وطني حقيقي** على مستوى المعارضة يسمح لها بطرح مشروع وطني، وأنا تحدثت في الورقة عن أنه لا يمكن أن يكون هناك أي تناقض بين مشروع وطني حقيقي لأن أي مشروع وطني حقيقي داخل أية دولة يكون هدفه شيئين: الاستقلال السياسي الحقيقي، استقلال الإرادة السياسية والتنمية الاقتصادية المستقلة، وإذا حاولت أية دولة عربية أن تحقق الاستقلال السياسي بمعناه الحقيقي، والتنمية الاقتصادية بمعناها الحقيقي أيضاً، فسوف تلتقي بشكل طبيعي وتلقائي مع أمتها العربية ومع أهداف الأمة العربية، وهذا هو الطريق في حقيقة الأمر الذي التقت به **مصر الناصرية ومصر الثورية** مع القومية العربية، لأن النضال في مصر بدأ أساساً بنضال مصري على صعيد الاستقلال والتقت في أتون معركة الاستقلال الوطني، اللقاء الطبيعي الثورة المصرية والقومية العربية، وبالتالي التغيير مطلوب ولكن يجب أن تطرحه كل دولة عربية وتحاول المعارضة

الواسعة، لأنني لا أعتقد أن أي فصيل من الفصائل لوحده يملك مشروعاً، والقدرة على بلورة هذا المشروع سوف تتوقف على القدرة على تنظيم أوسع حوار ديمقراطي ممكن داخل الأقطار العربية **لبلورة جبهة عريضة** ومتحدة لطرح بديل قابل للتحقيق، وشكراً.

المحور الثاني:

جدلية الوحدة والتحرير

المبحث الأول: فلسطين في المشروع القومي الوحدوي

- الورقة الأولى: القضية الفلسطينية والقضية القومية

للأستاذ / عطية الجودة

- الورقة الثانية: جدلية الوحدة والتحرير

للأستاذ / تيسير نبعة

المبحث الثاني:

- مخاطر التسوية والتطبيع مع العدو الصهيوني على الوحدة العربية وتحرير فلسطين

- الورقة الأولى:

للدكتور / علي عقلة عرسان

- الورقة الثانية:

للأستاذ / كريم مروة



المبحث الأول:

فلسطين في المشروع القومي الوحدوي

القضية الفلسطينية والقضية القومية

الأستاذ عطية الجودة

تكمن جذور الصراع العربي الصهيوني، وجوهره القضية الفلسطينية في النظام الإمبريالي العالمي، الذي احتضن منذ البدء الفكرة الصهيونية ومخططاتها الرامية إلى إقامة كيان صهيوني في قلب الوطن العربي في فلسطين.

مشروع استعماري:

وكما هو معروف، فإن هذا المشروع الصهيوني ما هو إلا مشروع استعماري وقفت من خلفه وعملت على إقامته منذ البداية القوى الإمبريالية الكبرى، وخاصة بريطانيا ومن بعدها الولايات المتحدة الأميركية.

وقد كان منطلق عمل التحالف الصهيوني الإمبريالي يقوم على فكرة إقامة كيان غريب للصهيونية في المنطقة العربية، يفصل مشرق الوطن العربي عن مغربه ويشكل حاجزاً يمنع وحدته ويكون مرتبطاً بالقوى الاستعمارية، ومعادياً بحكم طبيعته وأغراضه لشعوب المنطقة وطموحها إلى التحرر والاستقلال والوحدة، وذلك كما جاء في تقرير كامبل نبرمان رئيس وزراء بريطانيا منذ عام 1907 «حيث طالب بفصل الجزء الإفريقي من المنطقة العربية، عن جزئها الآسيوي بإقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسد الرابط فيما بينهما، أي فلسطين، بحيث يشكل هذا الجسد قوة صديقة للاستعمار وخصماً لسكان المنطقة».

النكبة:

ومنذ قيام الكيان الصهيوني عام 1948، وهو يقوم بدوره كجزء من الإمبريالية وامتداداً وقاعدة لها وقد كان ولا يزال وسيظل في مقدمة أهدافه ومهامه العمل على أضعاف وضرب حركة التحرر العربية ومنعها من تحقيق أهدافها القومية والاجتماعية، وبالتالي قطع الطريق على طموحات الأمة العربية وعدم السماح بتوفر الظروف التي تمكن أقطارها من السير على طريق التحرر والتطور المستقل والتقدم والتضامن والوحدة العربية. وفي إطار هذه الاستراتيجية العامة للإمبريالية أنيطت بالكيان الصهيوني مهمة خوض معارك الإمبريالية ضد حركة التحرر العربية، وذلك على قاعدة المصالح المشتركة الإمبريالية الصهيونية مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة المصالح الخاصة للكيان الصهيوني ومخططاته في الاستيطان والتوسع.

وفي مواجهة المخطط الصهيوني الإمبريالي، وعى الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية منذ وقت مبكر البعد الوطني والقومي المميز للقضية الفلسطينية وما يقع عليه من مهام، وخاض نضالاً متواصلاً تمثل في فترة الانتداب في سلسلة من الانتفاضات الجماهيرية المتلاحقة 1920 ـ 1921 ـ 1929 ـ 1933 ـ 1935 ثم في الإضراب العام الذي استمر ستة شهور، والانتفاضة الفلسطينية الكبرى عام 1936 والتي استمرت لمدة ثلاثة أعوام.

وبعد نجاح المؤامرة الاستعمارية الصهيونية عام 1948، لم يتوقف نضال الشعب الفلسطيني ومعه قوى التحرر العربية، واستطاع رغم ظروفه الصعبة إفشال كل مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، إلا أن حجم الهجمة الصهيونية الإمبريالية وحجم المؤامرة كان كبيراً جداً، ولم تكن قوى التحرر العربية بسبب عوامل ذاتية وموضوعية في ظل الأوضاع والظروف المعروفة آنذاك أي عام 1948 تملك القدرة على صد الهجوم ووقف المؤامرة ومنعها من تحقيق مرحلة هامة من مخططاتها، وكان ذلك مؤشراً واضحاً على وجود خلل كبير في توازن القوى، نتيجة طبيعة الأنظمة العربية ونوعيتها التي كانت سائدة آنذاك، ونتيجة السياسات الخاطئة التي مورست والمواقف التي اتخذت، والتي كانت من بين العوامل المساعدة على نجاح وتمرير تلك

المرحلة الأساس، من المخطط الصهيوني الإمبريالي، والتي شكلت نكبة كبيرة للشعب الفلسطيني والأمة العربية كلها.

قضية قومية:

ومنذ البدء أدركت قوى التحرر العربية وفي مقدمتها الحركة الوطنية الفلسطينية أن الهجمة الصهيونية الإمبريالية تستهدف اغتصاب فلسطين وإقامة الكيان الصهيوني «إسرائيل» فوق الأرض الفلسطينية، تحت شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» وبالتالي تشريد الشعب الفلسطيني، وتفريغ فلسطين من مواطنيها عن طريق العنف والإرهاب والقوة، ومواصلة سياسة العدوان والتوسع على حساب الأرض والحقوق العربية، كما تستهدف تكريس تجزئة الوطن العربي، ومنعه من تحقيق وحدته القومية، وإبقائه ضعيفاً ممزقاً لتسهيل السيطرة عليه ونهب ثرواته والتحكم بمقدراته بما فيها موقعه الإستراتيجي.

وقد برزت القضية الفلسطينية بالرغم من طابعها الوطني الفلسطيني باعتبارها قضية قومية، تهمّ العرب ككل، ونظرت إليها قوى التحرر العربية بشكل عام وخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي باعتبارها القضية القومية المركزية للأمة العربية، ورأت هذه القوى في مخططات الصهيونية العدوانية التوسعية خطراً جدياً ليس على فلسطين فحسب، بل على العرب جميعاً، وجوداً، ومصيراً، ولهذا فقد نظرت إلى الصراع العربي الصهيوني باعتباره يجسد التناقض التناحري، بين الأمة العربية وحركتها التحررية الطامحة إلى التحرر والتقدم والوحدة العربية، وبين الكيان الصهيوني الذي يمثل امتداداً وقاعدة متقدمة للإمبريالية وأداة لتنفيذ مخططاتها في المنطقة، وشكلاً من أشكال الاستعمار الإستيطاني الذي اتخذ من فلسطين المغتصبة بعد تشريده نحو مليون من شعبها منطلقاً للعدوان والتوسع على حساب الأقطار العربية، وللتحكم في المنطقة وإخضاعها للهيمنة الإمبريالية، وخصوصاً الأميركية.

وكما هو معروف، فقد كانت المؤامرة الصهيونية الإمبريالية على الشعب الفلسطيني والأمة العربية باعثاً هاماً على تنبه العرب لأخطار

الصهيونية ومخططاتها ضد الأمة العربية، وهو الأمر الذي أعطى القضية الفلسطينية أكثر فأكثر بعدها القومي وحوّلها إلى قضية العرب المركزية، وساهمت قوى التحرر العربية في مختلف المراحل، بهذا الشكل أو ذاك، في فضح الطبيعة العدوانية التوسعية العنصرية للصهيونية ومخططاتها وأهدافها الموجهة، ليس فقط ضد الشعب العربي الفلسطيني، وإنما ضد الأمة العربية كلها وحركتها التحررية، وأوضحت طبيعة العلاقة العضوية بينها وبين الاستعمار والإمبريالية وكيف أنها، أي الصهيونية، نشأت ونمت وتقوت وترسخت وأصبح لها كيان بالارتباط بالإمبريالية والتحالف معها ودعمها، كما اتخذت البلدان العربية، وقوى التحرر العربية مواقف الدفاع عن الحقوق الفلسطينية والعربية بالوسائل والإمكانات المتاحة، وضمن الظروف والمعطيات المعروفة التي ظلت موازين القوى فيها وللأسف تميل لصالح الكيان الصهيوني والقوى الإمبريالية التي تسانده.

وكما هو معروف، فقد أحدثت نكبة فلسطين عام 1948 هزات عميقة في الوطن العربي وخاصة في سورية ومصر، تجلت في وقوع عدد من الانقلابات في سورية، ونمو وتعزز مواقع القوى الوطنية والتقدمية فيها، واتساع قاعدتها ونفوذها ودورها وخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي وضع في مقدمة أهدافه هدف الوحدة العربية، كما تجلت في قيام ثورة/ 23/ تموز في مصر بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، والنهج القومي التحرري الذي اختطته.

حالة نهوض:

في هذه الفترة، وخصوصاً منذ أوائل الخمسينات، شهدت حركة التحرر العربية حالة نهوض ووجدت نفسها في حالة مواجهة مع المخططات والمشاريع والأحلاف الاستعمارية دفاعاً عن الحقوق والمصالح العربية، وتعرض القطران السوري والمصري لعدد من الاعتداءات الصهيونية الإمبريالية كان أبرزها العدوان الثلاثي الإسرائيلي البريطاني الفرنسي، الذي وقع على مصر عام 1956 كما تعرضا لحملة شرسة من الضغوط والتهديدات، إلا أنهما صمدا في وجهها وقاوماها وأحبطا مخططاتها وأهدافها،

وكان ذا أهمية كبيرة ذلك النهوض الجماهيري الواسع والعميق الذي شمل العديد من الأقطار العربية.

وفي معارك المواجهة والنضال المشترك والدفاع عن الحقوق والمصالح العربية كان يتعمق اللقاء بين مصر ثورة 23 تموز وسورية وكان ذا أهمية كبيرة أن يتوج هذا اللقاء والنضال المشترك بتحقيق الوحدة بين سورية ومصر وقيام الجمهورية العربية المتحدة عام 1958، هذه الوحدة التي كان من بين العوامل الهامة المحركة والدافعة والمحفزة لها، عامل الدفاع عن القضية الفلسطينية حيث تم هذا اللقاء الوحدوي على قاعدة النضال المشترك ضد الصهيونية والإمبريالية وشكلت تلك الخطوة الوحدوية التاريخية تحدياً كبيراً للصهيونية والإمبريالية، مما جعل في مقدمة أهداف تلك القوى المعادية العمل لضرب هذه التجربة وفك عرى وحدة القطرين الشقيقين عام 1961.

وتؤكد الوقائع والحقائق التاريخية واقع أن الدعوة للوحدة العربية، كانت إلى جانب كون الوحدة العربية هدفاً بحد ذاته، فهي أيضاً شكلت وتشكل الرد على التحديات التي تواجهها الأمة العربية وخاصة التحدي الصهيوني باعتبارها السبيل الأنجح للرد على هذا التحدي والدفاع عن الحقوق القومية في فلسطين، كما في غيرها من الأقطار العربية واستعادة ما اغتصب منها. وبسبب من العلاقة العضوية بين الصهيونية والإمبريالية، فقد أسهم النضال القومي العربي ضد الصهيونية ودفاعاً عن الحقوق الفلسطينية والعربية، في فضح طبيعة هذه العلاقة القائمة على العداء للعرب، وفي تصعيد النضال القومي العربي ضد الصهيونية والإمبريالية، وكان عامل الصراع ضد الكيان الصهيوني، ومخططاته العدوانية التوسعية من بين العوامل الهامة والأساسية التي عززت الدعوة للوحدة العربية والتضامن العربي، حيث برز هذا التضامن كذلك بوصفه وسيلة هامة لحشد الطاقات وتوحيد الجهود العربية في خدمة القضايا التحررية للأمة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وقضية تحرير الأراضي العربية الأخرى المحتلة، ولا سيما بعد عدوان حزيران عام 1967، وخصوصاً في حرب تشرين التحريرية عام 1973. ويمكن القول أن جميع التجارب الوحدوية التي قامت أو أعلن عنها، كانت القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني من العوامل الأساسية الدافعة إليها،

وذلك على الرغم من سقوط أو فشل تلك التجارب، إلا أنه يبقى ذا مغزى هام أن تكون القضية الفلسطينية أساس بل محور أي عمل وحدوي وكذلك أي توجه وحدوي، أو عمل من أجل التضامن العربي، هذا التضامن الذي تبرز القضية القلسطينية والصراع العربي الصهيوني في مقدمة قضاياه.

فرّق تسد:

ولهذا لم يكن صدفة أن الدوائر الصهيونية والإمبريالية حرصت وسعت على طول الخط لتطبيق أسلوب فرق تسد كجزء من سياسة عامة تنتهجها ضد الوحدة العربية، وضد التضامن العربي ولهذا أيضاً اعتمدت مخططاتها على تجزئة القضايا الإساسية للأمة العربية وعلى الاستفراد بالأقطار العربية، وذلك لضرب وتحطيم ليس التضامن العربي فحسب بل لضرب حتى فكرة الوحدة العربية ذاتها، واستهدفت مخططاتها منذ البداية طمس القضية الفلسطينية وتصفيتها وطي ملفها نهائياً باعتبار بقاءها واستمرارها حية يظل يمثل حالة النقيض الذي ينطوي على احتمالات نفي الوجود الصهيوني، وذلك من أجل تكريس عوامل القطيعة والانفصال بين الأقطار العربية وبالتالي تكريس التجزئة والكيانات القطرية، وخلق وإثارة المشاكل والصراعات فيما بينها، بما يؤدي إلى تعميق تبعيتها واعتمادها على الدول الإمبريالية وفرض مخططات الهيمنة الإمبريالية الصهيونية عليها.

عامل تضامن وتوحيد:

من هنا، فقد برز الخطر الصهيوني بوصفه خطراً يتهدد الأمة العربية كلها وحقوقها ومصالحها وأهدافها، وكانت مواجهة هذا الخطر والتصدي لمخططاته المعادية للأمة العربية والدفاع عن القضية الفلسطينية بمثابة الدافع القوي لرص صفوف العرب وتعزيز التضامن فيما بينهم، كما كانت بمثابة الرافعة لإنهاض النضال العربي التحرري وتصعيده، وقد لعبت بالفعل دوراً توحيدياً وكانت عامل تضامن ونضال مشترك، برز ذلك في نطاق عمل جامعة الدول العربية وما اتخذته من مواقف وقرارات عديدة في مؤتمرات القمة العربية وغيرها، وبرز ذلك في مجمل المعارك التي خاضها العرب في سبيل تحرير أرضهم واستعادة حقوقهم المغتصبة، وخصوصاً حرب تشرين

التحريرية عام 1973 التي أكدت أهمية التضامن العربي وضرورته وحيويته وما له من آثار ونتائج إيجابية عربياً ودولياً، كما أكدت أن طريق التضامن الكفاحي العربي والوحدة العربية، هو طريق قوة العرب واستعادة حقوقهم المغتصبة.

وتؤكد مواجهة الكيان الصهيوني وسياساته العدوانية والتوسعية أن عامل فرقة العرب وانقسامهم كان بالمقابل عامل قوة للعدو ساعده دائماً على ممارسة سياسة التحدي والغطرسة والعدوان على العرب وأغراه على التمادي في عدوانيته.

ويكشف تاريخ الصراع العربي الصهيوني الإمبريالي، كما سبق أن أشرت أن سياسة فرق تسد التي اتبعها الكيان الصهيوني والقوى الإمبريالية تجاه العرب ظلت على الدوام ترمي إلى تعميق الشقاق والانقسام وإثارة الصراعات والتناقضات فيما بينهم ودفعهم إلى الاختلاف، والتناحر بدل أن يتضامنوا ويتوحدوا وتتراص صفوفهم، كما تكشف سعي العدو لأخذهم متفرقين ومنفردين وليسوا متضامنين وموحدي المواقف والسياسات تجاه قضاياهم الأساسية والكبرى، وخصوصاً القضية الأكبر والأخطر والأكثر مصيرية ألا وهي القضية الفلسطينية وقضية الصراع العربي، الصهيوني.

وضع رديء ومشاريع تآمرية:

ومن الواضح أن حالة التردي في وضع حركة التحرر العربية، وحالة الأزمة والمشاكل التي تعاني منها وخاصة بعد التغيرات العميقة والواسعة التي حدثت في العالم، وانهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفياتي وزواله، وكذلك حالة الضعف التي تعاني منها الحركة الشعبية في ظل غياب الديمقراطية في معظم الأقطار العربية، بالإضافة إلى حالة الانقسام التي نجمت عن أزمة الخليج التي جرت على العراق والكويت والأمة العربية أفدح الخسائر، إن كل ذلك قد ترك آثاره السلبية والخطيرة على العمل العربي المشترك وعلى التضامن العربي وعلى الوحدة العربية والنضال الوحدوي، وكذلك على الأمن القومي العربي والنظام العربي القائم في نطاق جامعة الدول العربية، وأدى إلى إحداث انقسامات وشروخ خطيرة في

الوضع العربي، كما أدى إلى حالة إحباط كبيرة لدى الجماهير العربية مما جعل ميزان القوى في الصراع العربي الصهيوني يميل إلى حد الخطر الجسيم لصالح العدو الصهيوني، مما سمح له أن يعربد وأن يتحدى وأن يتعنت، وأن يستخف وأن يتعامل مع العرب من موقع القوي القادر على فرض مشاريعه ومخططاته بالوسائل والأساليب التي يراها هو بالتواطؤ مع الإمبريالية الأميركية، بما في ذلك وسيلة استخدام العرب ضد العرب، وحملهم بهذا الشكل أو ذاك على الانفتاح على العدو والتعامل معه، وإنهاء مقاطعته عبر صيغ ومشاريع مشبوهة على غرار ما يسمى السوق الشرق أوسطية، وإقامة نظام إقليمي وغيره.

هذه الصيغ التي تعني فيما تعني تحقيق الهيمنة الصهيونية الإمبريالية على المنطقة ونسف أسس وصيغ العمل العربي المشترك وتغييب النضال الوحدوي تمهيداً للقضاء عليه، بتكريس واقع التجزئة والكيانات القطرية القائمة، بل بإحداث المزيد من التجزئة والتفتيت وضرب حتى فكرة القومية العربية.

تضامن فعال وموقف موحد:

ولهذا، يبدو من الواضح أن تحقيق التضامن العربي ووحدة الموقف في المعركة مع العدو الصهيوني والقوى التي تسانده سواء أكانت معركة سياسية أم غيرها هو ضرورة قومية ووطنية في آن معاً، وهو إلى جانب الإستناد إلى الجماهير الشعبية وقواها الوطنية والتقدمية وتعزيز دورها في الحياة العامة السبيل إلى تشكيل موقف قوي وفعال وضاغط يحمي الحقوق والمصالح العربية العليا للأمة العربية ويحول دون التفريط بها، ويؤدي بالتالي إلى حماية الأهداف القومية الكبرى للأمة العربية، وفي مقدمتها هدف الوحدة العربية والتأسيس لمرحلة جديدة من النضال المتصل على طريق تحقيق هذه الأهداف.

إن التصدي للأخطار الماثلة المتجسدة بالأطماع والمخططات الصهيونية التي تستهدف الانفراد بكل من البلدان العربية المعنية على حدة، وفرض الحلول الاستسلامية عليها وعلى الأمة العربية كلها وإخضاعها

للهيمنة الإمبريالية والصهيونية يقتضي ويوجب تحقيق تضامن حقيقي بين البلدان العربية وبخاصة بين الأطراف المعنية المشاركة في العملية السلمية محتوى هذا التضامن الدفاع عن الحقوق والمصالح العليا للأمة العربية ومقاومة المخططات والأطماع الصهيونية الإمبريالية والوقوف بمبدئية وثبات في وجه المناورات وأساليب المراوغة والابتزاز الإسرائيلية المستندة إلى الانحياز والدعم الأميركي، بما يمكّن من تحقيق الحل العادل والشامل والوصول إلى السلام الحقيقي الذي تتحرر معه الأرض وتسترد الحقوق بما يضمن انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة بما فيها القدس والجولان السوري المحتل وجنوب لبنان المحتل، وإحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير والعودة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

العملية السلمية:

ويبرز في الظروف الدولية والعربية الراهنة أن سبيل القبول والموافقة على المشاركة بالعملية السلمية التي بدأت بمؤتمر السلام في مدريد عام 1991 والتي تتواصل عبر المحادثات العربية الإسرائيلية، ما هي إلا معركة سياسية يجب خوضها بكفاءة، واستخدامها كأسلوب وسبيل في المعارك المتعددة الوجوه والأشكال مع العدو الصهيوني، وهي تتطلب اتخاذ المواقف المبدئية والتمسك بالثوابت الوطنية والقومية وبالحقوق التاريخية للأمة العربية، ومقاومة سياسة المراوغة والمناورة والابتزاز الإسرائيلية، على أساس التمسك بمنطق الشرعية الدولية وقراراتها، والإصرار على تطبيقها بشكل صحيح، ورفض ومقاومة الإزدواجية والانتقائية في تطبيق تلك القرارات.

وكما هو معروف، فإن الكيان الصهيوني الذي يعتبر الدولة الوحيدة في العالم التي قامت على أساس قرار من الأمم المتحدة، هي أكثر دولة في العالم تستخف وتتحدى وترفض تنفيذ القرارات الدولية، هذه القرارات التي أصبحت تعدّ بالمئات ومعظمها بل كلها تدين سياسة إسرائيل، وتعتبرها غير محبة للسلام، وعدوانية وتوسعية، وتطالبها بالالتزام بمبادىء القانون

الدولي، ومتطلبات إقامة السلام الحقيقي القائم على العدل، ونذكر هنا أيضاً القرار 3779 لعام 1975 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، باعتباره واحدةً من القرارات الأبرز التي أوضحت الطبيعة العدوانية للصهيونية، وشكلت إدانة لها ولجميع ممارساتها. إن هذا القرار على الرغم من إلغائه يظل يعبر عن حقيقة الصهيونية، ويجسد في الوقت نفسه السياسة الممارسة عملياً التي يطبقها الكيان الصهيوني ضد أبسط الحقوق الوطنية والإنسانية الفلسطينية والعربية على حد سواء.

وإلى جانب ما أكده الكيان الصهيوني في محادثات السلام من رفض للالتزام بمنطق الشرعية الدولية وقراراتها ولا سيما مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير عن طريق القوة، وبالتالي رفضه مبدأ الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة وتمسكه بسياسة الاستيطان وأطماع التوسع، فإنه يواصل بل يصعد سياسة الإرهاب والإبعاد والحصار ويؤكد عدوانيته وعنصريته وحقده ويرتكب كل يوم من الجرائم ما يندى له جبين الإنسانية، ويكشف بذلك أن ما يسعى إليه هو أبعد ما يكون عن السلام الحقيقي القائم على العدل، إنه يسعى إلى إملاء شروطه على العرب وفرض الاستسلام عليهم وإرغامهم على التفريط بالحقوق والمصالح العربية المشروعة. وهو ما أكدت وتؤكد سورية بكل حزم رفضه ومقاومته بكل الوسائل المتاحة، وفي الوقت ذاته تؤكد تمسكها بخط الدفاع عن القضية الفلسطينية وقضية تحرير الأراضي العربية المحتلة حتى تسترد كاملة دون أي تنازل ودون أي تفريط، ونستذكر هنا ما قاله الرفيق المناضل حافظ الأسد ـ الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيس الجمهورية العربية السورية في خطابه التاريخي أمام مجلس الشعب بتاريخ 12/ 3/ 1992، «يخطىء من يعتقد أننا سنفرط بذرة من إرادتنا وقرارنا، أن العرب لن يتنازلوا عن أرضهم لا اليوم ولا في أي يوم في المستقبل القريب أو البعيد، إننا نريد السلام الذي يعيد الأرض ويعيد الحقوق العربية كاملة، وينشر الأمن في المنطقة، وأقل من ذلك هو استسلام، ولن تستطيع قوة في الدنيا أن تفرض علينا الاستسلام أبداً. . .»، وقد أكد سيادته أن القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني

هي الأساس وهي الجوهر، قال: «إن حقوق الشعب العربي الفلسطيني هي الأساس في قضية الشرق الأوسط التي نناضل من أجلها والأساس ليس الجولان وليس سيناء وليس الضفة الغربية، إنه حقوق شعبنا العربي الفلسطيني كاملة».

الخيار القومي:

وبالطبع، يبرز الاستناد إلى الجماهير الشعبية وممارستها دورها والعمل على إجراء المراجعة والتقويم اللازم لوضع حركة التحرر العربية وأحزابها وقواها الوطنية والقومية والتقدمية باتجاه إعادة بنائها في ضوء حاجات الظروف العربية والدولية الجديدة، مع الاستفادة من الدروس والعبر المستخلصة من التجربة الماضية بوصفه مهمة ملحة وواجبة، ويبدو من الواضح أن هذه الدروس والعبر تؤكد واجب وحتمية التمسك بالخيار الوطني القومي التحرري الوحدوي المستند إلى جماهير الشعب والقائم على أساس ديمقراطي، باعتباره الخيار الذي لا بد من الاستناد إليه، في مواجهة الأخطار الماثلة التي تتهدد حتى الهوية والشخصية العربية، وتستهدف طمسها والقضاء عليها، وبالتالي تكريس الانتماءات والكيانات القطرية، والقبلية وغيرها على حساب الانتماء القومي للأمة العربية.

ولا تخفى بالطبع أخطار المخططات المرسومة للمنطقة في دوائر واشنطن وتل أبيب التي ترى أن فرصتها الآن مؤاتية لتمرير وفرض هذه المخططات، وهو الأمر الذي يفرض على الجميع مسؤولية مواجهتها والتصدي لها، والعمل على إحباطها وليس اعتبارها قدراً لا مفر ولا مهرب منه، بل البحث الجدي في الخيار والبديل المأمون العواقب، وتوفير مستلزماته، وفي مقدمة هذه المستلزمات، الديمقراطية والاستناد إلى قوى الشعب، وبناء القوة الذاتية العربية، القادرة على حماية الحقوق والمصالح العليا للأمة العربية.

إن بناء الذات العربية القادرة والفاعلة يشكل هدف المشروع العربي الذي ينبغي أن تتضافر جهود كل القوى الوطنية والديمقراطية العربية من أجل الإعداد له وتحقيقه في الواقع باعتباره السبيل لتجاوز الأوضاع المتردية التي

تعيشها الأمة العربية في الوقت الراهن، وتشكل المنطلقات والأهداف التالية المكونات والعناصر الأساسية لهذا المشروع الذي يعتبر القوة الحامية والضامنة للحقوق العربية والمستقبل العربي المنشود:

1 - الوحدة العربية، باعتبارها الحقيقة الموضوعية والحية المجسدة لصالح الأمة العربية، إن هدف الوحدة العربية ينبغي أن يظل عاملاً محركاً للنضال العربي وفي مقدمة الأهداف التي يسعى لإنجازها.

2 - الديمقراطية التي تتيح لجماهير الشعب وطلائعها المناضلة حرية الفكر والتعبير والممارسة السياسية التي تحقق معها إرادتها ودورها ومشاركتها الفعالة في الحياة العامة.

3 - العدالة الاجتماعية التي يحتاجها مجتمعنا والتي تؤمن له الحياة الكريمة.

4 - التنمية المستقلة، وتحقيق التطور العلمي التكنولوجي والتجديد والتطور الثقافي للمجتمع العربي، وتعزيز التعاون والتكامل العربي، والعمل على تأمين الاكتفاء الذاتي من خلال الإمكانات الكبيرة والهائلة التي يزخر بها الوطن العربي، مع الحرص على إبراز الخصائص القومية والثقافية للأمة العربية.

ولهذا، فإن العمل من أجل تحقيق التضامن العربي يشكل أحد أهم السبل المؤدية لتعزيز التعاون والتفاعل بين الأقطار العربية، والسير على طريق الوحدة العربية ويشكل عاملاً بالغ الأهمية في دعم الموقف العربي وتعزيزه في عملية السلام، كما أنه ضرورة كبرى في هذا العصر الذي يتجه فيه العالم لإقامة التجمعات الكبيرة القادرة على تحقيق مصالحها المشتركة وخدمة قضاياها الأساسية، وبالتالي ممارسة دور مؤثر على الساحة الدولية.

ومن الواضح أن محادثات السلام العربية الإسرائيلية وما سيتمخض عنها من نتائج وحلول ستحدد إلى حد بعيد آفاق المرحلة المقبلة.

ولهذا يبدو كم هو مصيري أن تتمسك الأطراف العربية المعنية بالثوابت الوطنية والقومية، وبضرورة تنفيذ قرارات الشرعية الدولية بما يضمن الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة

وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وبالتالي إحباط مخططات ومشاريع التوسع والهيمنة الصهيونية الأميركية، هذه المخططات التي تستهدف أساساً تصفية جوهر الصراع في المنطقة والمتمثل بالقضية الفلسطينية كمدخل لإحكام السيطرة على الوطن العربي، والإمعان في تمزيقه ومنع وحدته.

وبالطبع، فإن النجاح في الوصول إلى السلام العادل والشامل الذي تتحرر معه الأرض وتسترد الحقوق ويضمن الاستقلال والسيادة، من شأنه كما سبق أن أشرنا أن يؤدي إلى حماية الأهداف القومية الكبرى للأمة العربية، وفي مقدمتها هدف الوحدة العربية، والحفاظ على الهوية القومية للأمة العربية، والتأسيس لمرحلة جديدة من النضال المتصل على طريق تحقيق المشروع القومي العربي، وأهدافه الكبرى في الوحدة والحرية والعدالة الاجتماعية.

وبالختام، إننا أيها الإخوة ونحن نتحدث عن القضية الفلسطينية وأبعادها القومية وما كان وما سيظل لها من تأثير على تطور النضال القومي العربي ومستقبله، وخصوصاً على قضية الوحدة العربية، لا يسعنا إلا أن نتوجه بالتحية والإكبار للانتفاضة الفلسطينية الباسلة، ولكل أولئك الصامدين المناضلين في الجولان وجنوب لبنان وفي مرج الزهور الذين يتمسكون بخط مواصلة النضال ومواجهة التحديات. وتحية لكل المناضلين العرب الذين يؤكدون تمسكهم بالخيار القومي التحرري الوحدوي باعتباره طريق الدفاع عن الحقوق والمصالح العليا للأمة العربية ـ طريق النضال في سبيل تحرير الأرض واستعادة الحقوق وتحقيق الأهداف الكبرى للأمة العربية في التحرر والتقدم والوحدة العربية.

الورقة الثانية

جدلية الوحدة والتحرير

للأستاذ/ تيسير قبعة

الوحدة العربية والصراع العربي ـ الصهيوني عنوانان لجدلية موضوعية تحكمت بمسار حركة التحرر العربية منذ بداية الغزوة الصهيونية للوطن العربي وحتى الآن. فالغزوة الصهيونية لفلسطين شكلت عنصر تحدّ وتهديد خطيرين لمصالح الأمة العربية وطموحاتها في الاستقلال والتحرر والوحدة والتقدم. ولقد اشتمل التآمر الإمبريالي ـ الصهيوني، على الأمة العربية من خلال إقامة الكيان الصهيوني ليس على تدعيم مرتكزات الاستيطان في فلسطين تمهيداً للاستيلاء عليها وطرد شعبها فحسب، بل وصياغة كل المقومات الضرورية لمنع العرب من تحقيق وحدتهم وامتلاك استقلالهم السياسي والاقتصادي واختيار طريق تطورهم بحرية.

وأدى قيام الكيان الصهيوني على الأرض العربية الفلسطينية إلى تفاقم التحدي الذي يجابه الأمة العربية وقواها التحررية. فمنذ اليوم الأول لِقِيَامه مَثّل هذا الكيان، قوة عدوانية استيطانية توسعية لا تهدد وجود الشعب الفلسطيني وحده فحسب، بل والأمة العربية كلها. فهو إضافة إلى تعبيره عن انزراع كيان غريب في جسم الوطن العربي والسيطرة على جزء منه، جسّد قاعدة متقدمة للحفاظ على مصالح الإمبريالية في المنطقة وقام بوظيفته كأداة قمعية لمواجهة النهوض القومي العربي، ولقطع الطريق على أية محاولة لشق الطريق نحو التحرر والتخلص من التبعية وفي سبيل الوحدة والتنمية والتقدم.

مقابل ذلك، دلت التجربة التاريخية الحسية أيضاً على أن هذا الكيان المغتصب للأرض العربية كان بمثابة عامل هام يدفع على الدوام نحو توحيد نضالات الجماهير العربية بوصف الصراع معه هو بؤرة التصادم المباشر بين حركة التحرر العربية والإمبريالية. ومن على أرضية فهم أبعاد هذا العامل انبثقت جدلية الوحدة العربية وتحرير فلسطين، التي طالما شغلت منظري فصائل الحركة القومية العربية، بما فيها حركة التحرير الوطني الفلسطينية، وهي الجدلية التي لا زالت تجد حواراً حولها حتى اللحظة. فهل الوحدة طريق التحرير أم التحرير طريق الوحدة، أم أن الوحدة والتحرير طريق واحد؟ وبغضّ النظر عن الإجابات التي أعطيت أو التي تعطى راهناً لعلاقة الوحدة بالتحرير، فإن علاقة موضوعية بانت في نضال حركة التحرر العربية، رسخت ارتباط الواقع العربي بقضية تحرير فلسطين، وأظهر الصراع العربي الصهيوني على مدار العقود الماضية بأن هذه العلاقة هي علاقة جوهرية متكررة لها طابع قانوني يحكم مسار الصراع عبر تجليات وأشكال وأساليب مختلفة ومتنوعة.

وما طرح هذه البدهيات في هذا الظرف إلا محاولة لإعادة إنتاج الفكر القومي العربي على ضوء التجربة ودروسها، ومن أجل التوجه بروح نقدية للواقع الراهن الذي نشهد فيه عملية محمومة للقضاء على وجود الأمة العربية، ومن أجل رؤية مكانة وأبعاد وأخطار المحاولات الجارية لحل الصراع العربي - الصهيوني في إطار هذه العملية، وانعكاسات ذلك على حركة التحرر العربية ومستقبل الأمة.

فمن المعروف أن النهوض القومي العربي في الخمسينات والذي شكلت الوحدة العربية شعاره الرئيسي، كان رداً على العجز والخيانة القومية التي أقدم عليها تحالف الإقطاع والبرجوازية الكبيرة التابعة إزاء قضية فلسطين. وفي نضال حركة التحرر العربية بقيادتها الجديدة كان النضال من أجل فلسطين يندمج بالنضال ضد الأحلاف والقواعد العسكرية الأجنبية ومن أجل الاستقلال والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

وبالرغم من أن البرجوازية الوطنية قد حققت إنجازات تقدمية عديدة، إلا أنها بقيت أسيرة مصالحها الأنانية الضيقة وطبيعتها الطبقية، فأظهرت

عجزها عن تحرير فلسطين وعجزها عن تحقيق الوحدة. وبسبب وجودها في السلطة استغلت جهاز الدولة وإمكانياتها، فأخذت شرائحها العليا تغتني على حساب الجماهير فعادت وتشابكت مصالحها مع مصالح البرجوازية الطفيلية وأقطاب السوق الرأسمالي العالمي، الأمر الذي ولد لديها مصالح جديدة جعلتها تتراجع عن الشعارات التي رفعتها سابقاً.

وانعكس ذلك على شكل ردة تدريجية تحت شعارات ديماغوجية ظاهرها الخروج من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وجوهرها مهادنة الرجعية والإمبريالية والتحلل من تبعات النضال القومي. شكلت هزيمة حزيران عام 1967 محطة نوعية في مسار التراجع.

لكن الهزيمة عمقت أمام الجماهير خطر الكيان الصهيوني وسياساته الاستيطانية ـ التوسعية، وبدا واضحاً للعيان أن مخططات «إسرائيل» وأطماعها الاقتصادية تتسع لتشمل المنطقة بأسرها، وأن احتلال الكيان الصهيوني لأجزاء من أراضي بلدان عربية أخرى غير فلسطين قد حوّله فعلياً إلى داخلي في تلك الأقطار مما جعل متطلبات الصراع معه ترتقي إلى مستوى البحث عن الإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكفيلة بتوفير مقومات مواجهته بشكل جدي.

لكن الصراع مع الكيان الصهيوني أثبت أنه يحتاج لتعبئة الجماهير الشعبية وإطلاق طاقاتها. وبما أن النهوض والمشاركة الجماهيرية الواسعة في النضال تستدعي تحقيق الديمقراطية وتجاوز القطرية البغيضة، فإن الصراع مع الكيان الصهيوني بات يفرض على أنظمة الحكم العربية التوجه نحو الوحدة والربط الوثيق بين مهام التحرر القومي والتنمية الاجتماعية. ولم تكن طبيعة القوى المتحكمة بالأنظمة العربية تسمح بمثل هذا النهج، بل وإن طبيعتها دفعتها لاستخدام القمع أسلوباً لحماية مصالحها ولضرب الحركة الشعبية. وبهذا الطريق باتت أسباب الردة والتراجع واضحة وأفضت ليس إلى سبيل التخلي عن قضيتي فلسطين والوحدة العربية فحسب، بل وإلى الخيانة القومية. وما الردة الساداتية وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد إلا المثال الأسطع على ذلك.

ولم تكن الردة الساداتية حدثاً عابراً وبسيطاً، فاتفاقية كامب ديفيد

مثلت حدثاً نوعياً في تاريخ الأمة العربية لا يقلّ خطورة عما مثلته اتفاقية سايكس بيكو ونكبة 1948، وهزيمة 1967. ولم يكن ذلك بمعزل عما شهدته المنطقة العربية من تحولات اقتصادية وسياسية. فاستسلام جاء نتيجة منطقية لمجمل التراكمات التراجعية التي عاشتها البرجوازية في السلطة، والتي أدت إلى تلاقي مصالح البرجوازية الطفيلية والبيروقراطية مع مصالح الإمبريالية والشركات المتعددة الجنسية، والتي شددت من هجمتها على المنطقة نتيجة ازدياد أهميتها الاستراتيجية وخاصة لجهة السيطرة على مواردها وخيراتها وخاصة النفط ولمواجهة الصراع مع السوفييت. أما الثروات النفطية العربية وما جلبته من رؤوس أموال، فقد أغرقت المنطقة بسيل البترودولار وعكست نفسها في توجهات البرجوازية وتعزيز مواقع الرجعية، وذلك مقابل ازدياد قدرات الكيان الصهيوني وخاصة الاقتصادية، التي باتت تتطلب ليس الاستقرار فحسب، بل وتطبيع العلاقات مع الدول العربية حتى يستطيع هذا الكيان أن يشارك بدوره في استغلال الأرض العربية والسوق العربية كشريك للإمبريالية. وهكذا توفرت للثالوث الإمبريالي الصهيوني الرجعي العربي الظروف نحو إيجاد مخرج من الصراع العربي ـ الصهيوني الذي يهدد استمراره وتفاقم مصالحه ويشكل وجوده خطراً دائماً على تحالفها الطبيعي ويدفع عملية التغيير الثوري في المنطقة إلى الأمام دائماً.

ومرة أخرى وجدت حركة التحرر العربية نفسها أمام تحد مصيري، ولم يكن لها من بد للمواجهة الناجحة، سوى سبيل الوحدة. فكامب ديفيد ومشروع الحكم الذاتي للفلسطينيين وحّد الحركة الوطنية الفلسطينية على برنامج الإجماع الوطني، برنامج العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة. وكامب ديفيد وخطورته على الأمة أدى إلى نشوء جبهة الصمود والتصدي ومؤتمر الشعب العربي وأنعش فكرة وجود جبهة قومية عربية مساندة للثورة الفلسطينية.

ومرة أخرى أيضاً تحارب الوحدة العربية النضالية المعادية للإمبريالية والصهيونية والرجعية بافتعال المعارك القومية الوهمية وبالضرب على وتر الخلافات الثانوية، وبمحاولات إيجاد التعارضات والتناقضات بين النضال الوطني والقومي، وباستبدال حركة الجماهير بالتحرك السياسي والدبلوماسي

للأنظمة والحكام، واستبدال الديمقراطية المفجرة لطاقات الجماهير والأمة بالديكتاتورية تحت ذرائع الخطر الخارجي والضرورات الأمنية، والتحلل من تبعات النضال القومي الوحدوي والتحرري بذريعة المصلحة القطرية والخصوصية، والتراجع عن العداء للإمبريالية عبر ترويج وهم إمكانية تحييدها في الصراع مع الكيان الصهيوني وكسبها إلى جانب العرب.

وبديلاً للاعتماد على الذات وتوحيد طاقات الأمة وحشدها في المواجهة، جرى الاعتماد على عوامل خارجية وحلفاء أمميين وتوازن دولي، دون أن يشكل ذلك سياسة تحالفية دولية راسخة يمكن استثمارها جيداً لصالح قضايا العرب العادلة.

الوحدة العربية والصراع العربي الصهيوني في الظروف الراهنة:

في الظروف الراهنة التي تعيشها الأمة العربية تتفاقم خطورة التهديدات الخارجية التي تهدد حرية الأمة ووجودها. فبعد انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب وخروج الإمبريالية منتصرة فيها، وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفييتي، حدث خلل كبير في التوازن الدولي، أفقد العالم الثالث ظهيره وسنده الأممي الذي اعتمد على وجوده ومساعدته ردحاً من الزمن. ومع سيادة الرأسمالية كقطب وحيد أخذت تسعى الإمبريالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة لتشكيل نظام دولي جديد يعزز الحفاظ على مصالحها وهيمنتها على العالم. وفي ظل هذا الوضع الجديد بات التناقض بين المراكز الإمبريالية والأطراف يتصدر لوحة التناقضات الدولية وأخذ يتفاقم جراء سياسة اقتسام النفوذ بين المراكز والأقطاب الإمبريالية على حساب العالم الثالث تبعاً لموازين القوى الجديدة التي تشكلت وتتشكل على أثر الحرب الباردة.

وفي ظل هذا السباق كان العدوان الإمبريالي على المنطقة العربية والعراق، فحرب الخليج منحت الولايات المتحدة فرصاً سانحة لتأكيد زعامتها من خلال تعزيز سيطرتها على النفط إنتاجاً وتسويقاً وتوزيعاً بما يمكّنها من مواجهة اليابان وأوروبا وبما يؤمن لها فرض رؤيتها للنظام العالمي الجديد، باعتباره نظاماً استعمارياً جديداً لهيمنة الشركات المتعددة

الجنسية التي يتحكم بها الرأسمال الأميركي.

وفي إطار سعيها من أجل ترسيخ النظام الدولي الجديد المزعوم، عملت الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها على إقامة نظام أمن شرق أوسطي معتمدة على نتائج حرب الخليج وما أدت إليه من تعميق للاختلال الذي كان قائماً أصلاً في ميزان القوى لصالح الهيمنة الإمبريالية الإسرائيلية في المنطقة.

وتجلت المخططات الإمبريالية للمنطقة عبر مؤتمر مدريد في الثلاثين من أكتوبر 1991 الذي نجحت فيه واشنطن من جمع العرب والكيان الصهيوني على طاولة مفاوضات من أجل حل الصراع العربي ـ الصهيوني وإحلال سلام مزعوم.

ولقد أوضح مسار المفاوضات ـ مسار مدريد ـ واشنطن ـ إن الإدارة الأمريكية وحلفاءها يستهدفون تصفية القضية الفلسطينية من خلال إقامة حكم إداري ذاتي هزيل وشكلي للفلسطينيين في الأرض المحتلة وإنهاء الصراع العربي ـ الصهيوني بما يضمن أمن مصالحهم ومصالح «إسرائيل» وأمنها وتأمين الاعتراف العربي الرسمي بالكيان الصهيوني وتطبيع العلاقات معه.

وإن المتتبع لمجريات التفاوض والمخططات الموضوعة للمنطقة يرى أن استهدافات الإمبريالية تطال كل الوجود العربي. «فالنظام الشرق أوسطي» الذي يخطط له هو بديل للنظام العربي، وأن تحقيق الأمن لإسرائيل ومصالحها وتطبيع العلاقات معها، السياسية والاقتصادية والثقافية، هو اختراق واضح للأمن القومي العربي. فإضافة إلى ترسيخ وجود إسرائيل في قلب الأمة العربية والإبقاء على تجزئة الوطن العربي، يستهدف النظام الإقليمي هذا إلى تحقيق إسرائيل الكبرى ليس جغرافيا، بل اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، عبر جعلها جزءاً من إقليم الشرق الأوسط، وللتسليم بشراكتها في استغلال الثروة العربية والأسواق العربية، ومن خلال تعزيز تفوقها وتمكينها من تعزيز دورها في النظام العالمي عبر ازدياد قدراتها الاقتصادية ونزع سلاح العرب وربطهم وثيقاً بشبكة علائق التبعية بأشكالها المتجددة المتلائمة مع مصالح الشركات المتعددة الجنسية.

ولا شك أن مسار مدريد ـ واشنطن هو اختراق واضح للأمن القومي العربي. . . رسخ ويرسخ سقوط النظام الرسمي العربي. . . ومنع ويمنع إعادة الحياة للتضامن العربي في مواجهة الإمبريالية وإسرائيل، وأثر ويؤثر بثقل كبير على مقومات القومية العربية، التي تشكل المناخ الملائم لوحدة الأمة كالثقافة القومية والحس الجماعي والتفاعل القومي المشترك والاعتزاز بالهوية القومية. وتزداد خطورة هذا الاختراق من خلال حالة التشرذم وازدياد النزعات الإقليمية وتحول بعض الأقطار إلى محميات أجنبية من خلال تواجد الأساطيل والجيوش الأجنبية على أراضيها، ومن خلال خنوع الأنظمة العربية لمؤتمرات الدوائر الإمبريالية في الضغط على الأنظمة الوطنية وحصارها وفرض إملاءاتها عليها ومنعها من اختيار طرق تطورها بحرية.

وإذا كانت ظروف الانحسار والتراجع والهزيمة قد دفعت البعض للمراهنة على مساعي الإمبريالية الأمريكية لتحقيق سلام واستقرار مزعومين، فإن مسيرة جولات التفاوض الثنائية والمتعددة أظهرت بوضوع بؤس هذه المراهنة وبينت أن الركض وراء وعود أميركا في نظام اقتصادي شرق أوسطي يوفر الرخاء والرفاهية لشعوب المنطقة ليس إلا وهماً، لأن المطلوب من الأمة العربية أن تدفع ثمن ذلك وجودها وهويتها المتميزة وأن تتخلى عن المطالبة بحقوقها القومية في الأراضي العربية المحتلة فترضى بالاحتلال ووجوده وتدفع فاتورة تطبيع العلاقات مع إسرائيل بالتخلي عن القدس وعن مقومات الدفاع عن النفس وأن تشركها في الأرض والمياه والثروة، وتقدم لها الأيدي العاملة الرخيصة وتفتح لها الأسواق وتتخلى وإلى الأبد عن فكرة الوحدة العربية.

إن التسوية الأمريكية للصراع العربي الصهيوني تطرح من جديد وجود الأمة برمتها. . وما الوحدة إلا العنصر الثابت والجوهري الذي سعى ويسعى العرب إليه في مواجهة الأخطار وخاصة في عالم اليوم، عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى والنهوض القومي.

وفي ظل الواقع العربي الراهن بات البحث بتجلي المسألة القومية العربية مهمة قومية من الدرجة الأولى. . . وإذا ما تمعنا بالتحديات الخارجية والداخلية التي تواجهها الأمة مجتمعة وكل قطر فيها، لتبين لنا أن معركة

أمتنا من أجل حقها في تقرير مصيرها واختيار طريق تطورها الاقتصادي والاجتماعي وأن تحررها وتقدمها ووحدتها هي عملية موحدة لا يمكن النجاح فيها إلا بإعادة الاعتبار للترابط الجدلي بين معركة التحرير ومعركة الوحدة، وأن الاعتماد على الذات في تحقيق مصالح الأمة في الديمقراطية والتنمية الشاملة وبناء المجتمع الحديث هو مفتاح النجاح في صياغة وتنفيذ المشروع القومي النهضوي الحضاري.

وفي مثل هذا المجال، فإن على الحركة الشعبية العربية أن تتخلص من طرح شعاراتها ومهامها عاطفياً وتبشيرياً وأن تتجه نحو البحث العلمي الرصين القادر على التقاط الروابط الواقعية لإنتاج الشعور القومي والطموح للتحرر والوحدة وجعلها حركة تاريخية موضوعية متكئة على إرادة شعبية فاعلة لتحقيقها العملي.

وإذا كانت الديمقراطية هي عماد بناء المجتمع الحديث والتنمية الشاملة، فإنها طريق إطلاق طاقات الجماهير وتمكينها من التعبير عن إرادتها الحرة، وبالتالي فإن الديمقراطية والنضال من أجل إشاعتها وتعزيزها هي الدافعة الحقيقية للحركة الشعبية من أجل تحرير فلسطين، وحل الصراع العربي الصهيوني حلاً عادلاً، وبالتالي هي الدافعة الحقيقية لتحقيق الوحدة القومية على أسس صحيحة تضمن لها الثبات والديمومة والارتقاء.

التعقيبات

التعقيب الأول:

الأخ مجدي رياض

● هذا البحث - بحث الأستاذ عطية - يحاول أن يغطي فترة تاريخية طويلة تمتد منذ بداية القرن وحتى الآن، وهو يرصد الصراع العربي/ الصهيوني ويقف عند المحطات الرئيسية في هذا الصراع، هذا البحث يتسم بما يلي:

أولاً: محاولته القفز من فوق حقول الألغام والسعي نحو التركيز على عناصر الاتفاق ورؤوس القضايا...

ثانياً: اعتماده للأسلوب السلس والمبسط، البعيد عن المصطلحات الأكاديمية أو الصياغات الجامدة، فالبحث بشكل عام يعتمد المنهج الوصفي.

ثالثاً: الغموض والتناقض في الآراء والبناء العام للبحث...

الملاحظة الأولى:

1 - إن البحث ركز على البعد التحرري / الاقتصادي في تحليله لجوهر الصراع العربي الصهيوني، وتشاركه في هذا كتابات عديدة ومعاصرة، ويبدو أن هذا البعد قد أخذ نصيب الأسد في هذه الكتابات وبصفة خاصة خلال الستينيات والسبعينيات، ونتيجة لهذا الاتجاه تم تهميش أو إغفال بعض الأبعاد الأخرى، ويبدو أن الصراع مع الاستعمار العالمي ومع الرأسمالية المحلية والدولية في هذه الفترة وقفا وراء هذا التكثيف وذلك التهميش..

2 ـ إن التأكيد على جوهر الصراع وأبعاده الرئيسية ضرورة ملحة في التحليل وفي المنطلق، ذلك لأنه من ناحية يوضح لنا القوى والأدوات والأدوار التي تقوم بها الأطراف المضادة في الصراع، ويرسم لنا ـ كأرضية وكمدخل ـ الطريق نحو التحدي والمواجهة ويفرز الأساليب والاتجاهات، وفي هذا السياق كان البحث مختصراً بشكل حاد. . .

3 ـ لا بد وأن يأخذ «البعد الحضاري» موقعه من تحليلنا القومي ورؤيتنا للمواجهة، فالصراع العربي الصهيوني هو جزء من الصراع الحضاري الطويل والممتد منذ الحروب الصليبية، والذي تستهدف به الحضارة الغربية سحقنا أو احتواءنا ضمن منظومتها وسيطرتها. . .، والكيان الصهيوني يمثل في هذا الاتجاه مركز اختراق منظم ونقطة انطلاق متقدمة لتلك الحضارة في قلب الجسد الحضاري العربي.

وعلى صعيد آخر، فإن الصهيونية العالمية ووفق توجهها الخاص وأصوليتها اليهودية والتي استطاعت عبر مراحل مختلفة ومواقع متعددة اختراق وتحريف المسيحية الغربية، تحاول أن تلعب نفس الدور مع الإسلام والمسيحية العربية. . . إن لم تستطع القضاء عليهما، وهي تقدم نفسها بوضوح شديد عبر كيانها المصنوع فوق أرض فلسطين كدولة دينية وكعقيدة وتحدد مواقفها واتجاهات حركتها وصراعها وفق هذه المنطلقات الدينية، رغم أن هذه المنطلقات مشبعة بالخرافات وبالأسطورة ومليئة بالزيف والتحريف التاريخي. .

إن طمس الهوية العربية لفلسطين ـ الشعب والأرض والتاريخ ـ جزء لا يتجزأ من المعركة العنيفة والمتشعبة التي يديرها هذا الكيان في محاولة طمس الهوية العربية ككل، والتي تمتد لتشمل كافة الأساليب والأدوات بدءاً من العدوان والاحتلال ومروراً بالإعلام والثقافة، وصولاً إلى التخريب الأخلاقي والتدمير الصحي ـ كالمخدرات وغيرها.

إن هذا النموذج المتقدم للحضارة الغازية والمتسلطة يتم الدعاية له منذ وقت مبكر وبأشكال متعددة، وها هو اليوم يقدم كرائد للتكنولوجيا والرأسمالية في المنطقة وكمدخل طبيعي وضروري لمشروع السوق الشرق أوسطية وبشكل سافر لقيادة زمام المنطقة أو الأمة!!

الملاحظة الثانية:

1 ـ أشار البحث إلى أثر المخطط الصهيوني على الحركة الوطنية الفلسطينية والتي أدركت منذ البداية البعد القومي لقضيتها وقامت بعدة انتفاضات شعبية 1920/ 1921/ 1936. . . الخ، ولكنه لم يتعرض لرد الفعل العربي خارج فلسطين، فهذا المخطط وتلك الانتفاضات كان لهما صدى داخل الأمة العربية رغم تردي الأوضاع الحاكمة، ففي مصر على سبيل المثال كانت القضية الفلسطينية هي نقطة التحول في النضال السياسي. . . فقد فجرت المشاعر القومية وبدأت رحلة حصار النزعة الإقليمية أو إيجاد الانعزال عن المحيط العربي، وقد لعب الإخوان المسلمين ومصر الفتاة دوراً مميزاً في هذا الاتجاه.

2 ـ وكما أكد البحث على أن نكبة 1948 قد تسببت في قيام انقلابات بسوريا دعمت الحركة الوطنية مكانتها، وانفجرت ثورة يوليو 1952 والتي دفعت بالنضال العربي خطوات متقدمة، فإننا نؤكد على الدروس المستفادة من هذه النكبة، فقد أثبتت أن الجيوش العربية بدون استقلال في التسليح وفي الإرادة السياسية لا تستطيع أن تواجه العدو، وأثبتت أن تحرير العواصم العربية خطوات رئيسية على طريق تحرير فلسطين ـ رؤية عبد الناصر في حصار الفالوجا، وأن إلغاء التبعية والاستعمار مقدمة ضرورية للمواجهة.

3 ـ لم يشر البحث إلى العوامل الداخلية التي أعاقت النضال العربي حتى في مرحلة نهوضه، والتي تسببت في تبديد الطاقات وتشتيت الدروب حول القضية القومية، فالدعاوى الإقليمية حتى داخل الحركة الوطنية الفلسطينية جزء من هذه العوامل، واليسارية الطفولية وكذلك المثالية القومية لدى بعض الأطراف تقع أيضاً ضمن هذه العوامل، بالإضافة إلى الصراع داخل الحركة القومية ذاتها. . بين البعث وعبد الناصر. . . الخ، كلها مجتمعة شكلت عوامل التبديد والتشتيت والإعاقة.

الملاحظة الثالثة:

1 ـ في الحديث عن المفاوضات الجارية والتي بدأت منذ عام 1991 بمدريد يصف الموقف العربي بأنه يدير معركة سياسية كجزء من سلسلة

المعارك، تستهدف حقوقنا الثابتة والمشروعة، ولكنه يؤكد في الوقت ذاته على عدم مصداقية إسرائيل وعدم خضوعها لقرارات الأمم المتحدة واستخفافها، وعلى وجود مخطط صهيوني/ أمريكي لإخضاع الأمة. . . الخ، وبذلك لا تتسق المقدمة مع النتيجة؟!

2 ـ وعندما ينتقل إلى الخيار القومي. . لا يقدم لنا منطلقات هذا الخيار، فالتصور القومي لوحدة الأرض العربية يعني بالضرورة رفض الاحتلال أو اقتطاع أي جزء من هذه الأرض، كما أن سلب حرية قطر أو إقليم من الشعب العربي هو بمثابة حصار وسلب للإرادة العربية ككل، ومن هنا كان شعار مرحلة النهوض القومي والذي رفعته الجمهورية العربية المتحدة هو أن حرية الوطن لا تتجزأ. . وأن أي اعتداءً على قطر عربي يعتبر اعتداء على الأمة بأسرها. .

ومن زاوية أخرى. . ونتيجة المخطط والأطماع والمراحل التي مر بها هذا الكيان، فإن محاولة تقزيم القضية وتقديمها كمشكلة إقليمية تخص فلسطين أو أنها مشكلة حدود، تعتبر محاولة قاصرة، فاشلة لأنها تتنافى مع الواقع والوقائع. . وفي الوقت ذاته تتناقض مع المنطق والحقيقة. .

ومن هنا. . فإن العودة للتأكيد على أن السلام العادل والشامل الذي تتحرر فيه الأرض وتسترد الحقوق ويضمن الاستقلال والسيادة من شأنه أن يحمي الأهداف القومية. . والحفاظ على الهوية. . . الخ، هذا التأكيد ليس له محل من الإعراب، لأن البحث نقد هذا في موضع سابق. . ولأن الخيار القومي يرفض هذا. . فإسرائيل تعبير جغرافي ينفي التعبير الجغرافي الأصلي فلسطين. . والصراع في هذه الحالة صراع وجود لا حدود. . ولا بد أن ينفي طرف الطرف الآخر حتى يبقى. .

3 ـ وفي الخيار القومي يقدم الباحث المكونات والعناصر الأساسية للمشروع العربي والذي يحتوي ضمناً على إمكانيات المواجهة وحل الصراع وبناء الذات، ولخص هذه العناصر في الوحدة العربية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة، وفي هذا السياق ينبغي أن نشير إلى عدة نقاط هامة:

أولاً: بحكم طبيعة الصراع ـ كصراع حضاري شامل ـ فإن المواجهة سوف تكون شاملة ومتعددة الأشكال والأطراف، فالفنون والثقافة والاستقلال السياسي والاقتصادي والتسلح الذاتي وتطوير الجيوش والقيم الأخلاقية والدينية وصولاً إلى الأزياء أو طبيعة الاستهلاك.. الخ كلها ساحات مفتوحة للصراع.. والإنجاز في أي منها.. هو خطوة على طريق المواجهة والحسم..

ثانياً: إن تحقيق دولة الوحدة بمضمونها الاجتماعي والديمقراطي الهدف الإستراتيجي الأعلى للنضال القومي، لكن الحركة القومية ـ وباستثناء عبد الناصر ـ لم تقدم رؤية علمية واضحة للمراحل وللتكتيك اللازم من أجل الوصول إلى الهدف، وها نحن نقف أمام منعطف تاريخي خطير.. وتردٍّ قومي أخطر، وما زلنا نرفع شعار الهدف الإستراتيجي دون أن نملأ المساحة من هنا إلى هذا الهدف..

ثالثاً: في هذا الإطار.. ومع التمسك بالثوابت الإستراتيجية.. لا بد من السعي نحو المواجهة ـ وهي متعددة الأشكال ـ وأن نمسك بالحلقة الرئيسية في هذه المرحلة.. ونحشد قوانا، إن حركة التحرر العربي لا بد لها من التركيز على رفض التبعية ورفض الاستسلام، وكلاهما يعني مواجهة التردي والانهيار الرسمي.. بالمبادرات الشعبية وبالمواجهة الواعية، إن دور النقابات والاتحادات الشعبية العربية لا بد أن يتقدم بجانب دور الأحزاب والمنظمات السياسية، من أجل خلق مناخ شعبي رافض لهذه السياسات وذلك المناخ، مع دفع مصر للعودة إلى دورها ومكانتها، إن عودة مصر إلى دورها القومي لا يعني بأي حال من الأحوال عودة لمنصب أو اختصاص بالامتيازات، ولكنها عودة إمكانيات وطاقات ودور خُصم من إمكانات وطاقات أمتها..، وما زال هذا الهدف ضرورة ويقع في مقدمة الأهداف المرحلية على طريق الوحدة والتحرير.

ويأتي دعم الانتفاضة الفلسطينية وصمودها كعامل هام وحاسم في معركة مواجهة التبعية ورفض الاستسلام، وإذا كان لا بد من إنشاء قوافل مواجهة التطبيع.. فإن قوافل تدعيم الانتفاضة تتلازم مع الأولى إن لم تسبقها..

إن الجبهة العربية الواسعة والتي تضم كافة القوى الساعية نحو الاستقلال والتحرر العربي، لا بد وأن ترى النور الآن وتفرض وجودها وتلعب دورها في هذه المرحلة..

التعقيب الثاني:

الأخ/ إلياس سحاب:

سوف أستفيد من تعقيب الأخ مجدي رياض وأضيف فقط ما أعتقده مفيداً. في رأيي أنه أهم ما أعوز الورقة التي بين يدينا للأستاذ عطية الجودة هي صرف معظم الجهد على الخلفية التاريخية للصراع، بينما أرىٰ أنه كان من الأجدىٰ حالياً الدخول إلى عمق المرحلة الحالية من الصراع على الخلفية التاريخية طبعاً التي نعرفها جميعاً، لذلك سأقول كلمتين مختصرتين في هذه الزاوية بالذات، محاولة الدخول إلى عمق المرحلة الحالية من الصراع العربي الصهيوني وموقع فلسطين في المشروع القومي الوحدوي العربي.

في رأيي أن الجديد الأساسي، الفارق الأساسي بين المرحلة الراهنة من الصراع والمرحلة السابقة هو أن الصراع انتقل، من مرحلة **تثبيت الكيان الصهيوني إلى مرحلة تثبيت نظام إقليمي جديد** يلعب فيه الكيان الصهيوني الذي تم تثبيته حتى إشعار آخر طبعاً، دوره المفترض في المشروع الأساسي، في المشروع الاستعماري وليس فقط في مشروع الحركة الصهيونية، وهكذا دخل الصراع في مرحلة بدأت تمس مباشرة الهوية القومية والهوية الحضارية للعرب لأن النظام الإقليمي الجديد المنوي إقامته والذين يتجهون إلى إقامته، للعرب فيه موقع يفترض أن يكونوا فيه مجردين تماماً من هويتهم الحضارية وهويتهم القومية التي يحاولون التمسك بها، هذه نقطة أساسية في المرحلة الجديدة من الصراع، وهذه الطبيعة الجديدة للصراع تعود بنا إلى أساس التحدي الذي كان مطروحاً على الأمة العربية في القرن العشرين سواء أُقيمت دولة «إسرائيل» أو لم تُقم، في رأيي أننا ما زلنا تاريخياً نقف عند نقطة التحدي الأساسية التي دخلنا بها هذا القرن، يعني هناك تشابه شديد في التحدي الذي يواجه الأمة العربية بين أوائل هذا القرن وبين أواخره، فأنا ممن يرون أن العرب منذ أن خرجوا من ركام الإمبراطورية

العثمانية وحتى الآن لم يدخلوا بعد رغم كل المحاولات ورغم الخط البياني الذي يصعد تارة ويهبط تارة أُخرىٰ، إنما المحصلة النهائية للقرن العشرين عربياً أننا ما زلنا علىٰ أبواب العصور الحديثة لم نستطيع أن ندخل عصرنا الحاضر كأمة واحدة بغض النظر عمّا إذا كنا قد حققنا وحدتنا الدستورية أو لم نحققها بعد، وهكذا في رأيي يجب عندما يكون الحديث عن الوحدة العربية وربطها بموضوع قضية فلسطين وتحرير فلسطين إلى آخره، في رأيي يجب أن نركز على الاتجاه الوحدوي، لأنه كما يبدو موضوع الوحدة الدستورية بأشكالها الممكنة واضح أنه مؤجل شئنا أم أبينا، **المطلوب ضربه الآن الاتجاه الوحدوي، وهنا أرىٰ أن الإتجاه الوحدوي يكاد يصبح موضوعاً واحداً هو والهوية الحضارية والهوية القومية**، في رأيي هذه النقطة هي ما يجب أن يتنبه لها المناضلون العرب في هذه المرحلة الجديدة من الصراع، وشكراً.

المداخلات

جورج حاوي:

ملاحظة بسيطة جداً على الكلمة القيمة التي قدمها الأخ المناضل تيسير قبعة. **أولاً** أنا معه في العلاقة الجدلية بين الوحدة والتحرير، كفىٰ انخراطاً في بحث نظري حول أولوية البيضة على الدجاجة أو الدجاجة على البيضة، لا تحرير بدون مشروع وحدوي قومي ناهض يحقق تقدماً كل يوم على الأرض ولا وحدة بدون وضع هاجس التحرير وهدف التحرير مهمة رئيسية أمام المناضلين من أجل الوحدة.

ثانياً: أحسن الأخ تيسير في وصف وتحليل أسباب الهزيمة والوضع المأساوي الراهن ومسؤولية الأنظمة العربية وبخاصة الوطنية بسبب التغييرات التي حصلت فيها والتي عرضها بشيء من الدقة والعلمية يشكر عليه، ولكنه أهمل هنا نقطة رئيسية: الأولى، لتكمل الصورة لا لتنقضها مسؤولية الثورة الفلسطينية، مسؤولية النظام المسمىٰ بمنظمة التحرير الفلسطينية والذي أصابه ما أصاب الأنظمة العربية من انحراف ووهن وتلوث وابتعاد عن الوضع، ثم الناحية الثانية مسؤولية مجموع القوىٰ الثورية العربية خارج السلطة التي بدلاً من أن تكون الطبيب المداوي أصبحت أيضاً مصابة بنفس مرض الأنظمة وعاجزة عن القيام بدورها، وفي هذا السياق يعودني وتعودني **الذاكرة إلى المشروع التوحيدي الناصري الذي استطاع أن يطرح في آن معاً فكرة الوحدة وفكرة التحرير بل هو كان وحدوياً بمقدار ما كان هدف التحرير هدفاً أساسياً أمامه** وكان محرراً أي داعياً للتحرير من خلال سعيه إلى الوحدة، وبذل أقصىٰ جهده لتحقيقها، انتكس هذا المشروع وأعطى المجال أمام دور قيادي للثورة الفلسطينية فكانت أيضاً مشروعاً توحيدياً للأمة بمقدار ما كانت مشروعاً تحريرياً لفلسطين والأمة العربية، أزعم أن الثورة الفلسطينية فقدت

دورها التوحيدي منذ أن فقدت دورها التحريري **واتخذت دورها التحريكي** بانتظار المفاوضات التي أحسن الأخ تيسير في وصف مسارها وفي التحذير من نتائجها، وفي الدعوة إلى الخروج منها. **ثالثاً** وأخيراً، الحل برأيي في النهوض بمشروع قومي وحدوي تحريري تنموي ديمقراطي شامل تجند من أجله كل الطاقات تحت عباءة عامة أو تحت فكرة أساس مسيطرة هي فكرة وحدة المصير العربي الذي يشكل تحرير الأرض وتحرير الإنسان جزءاً أساسياً منه مثل هذا المشروع الذي تتضمن الورقة دعوة أخيرة له هو الذي ينبغي أن يكون موضع اهتمامنا لنستطيع أن ننهض بمهام التحرير من خلال نهوضنا بإحياء المشروع القومي الوحدوي التوحيدي الذي نحن بصدده، وشكراً.

أبو محمد وليد:

بعد التطورات الأخيرة لا بد أن نضيف إلى جدلية الوحدة والتحرير، التقدم، هذه هي النقطة الثالثة التي تضاف إلى الوحدة، والتحرير وتصبح الوحدة والتحرير والتقدم بدون هذه الجدلية لا يمكن أن نحقق لا تقدم ولا تحرير ولا وحدة النقطة الثانية دخولنا بمسيرة المفاوضات محاولة ما يسمى بمرحلة الأهداف لا يمكن أن يوحد لا وطنياً ولا قومياً. لأنه لا تمرحل على أرضية تراكم النضال، المرحلية الثورية تراكم نضال بينما مرحلنا نحن التنازل والتراجع المستمر أمام العدو وأعتقد المسيرة واضحة ولا داعي للتكرار.

النقطة الأخيرة أن الكيان الصهيوني ككيان توسعي بطبيعته، هذا التوسع لم يعد قادراً عليه بالمعنى الجغرافي إلى أن استبدله بالسيطرة والهيمنة التكنولوجية الاقتصادية الحضارية، بمعنى انتقل المشروع من «إسرائيل الكبرى» إلى «إسرائيل العظمى» التي تطمح إلى السيطرة على أُمتنا بكل المعاني التي طرحناها وهذا أصبح واضح في كل ما هو مطروح في المرحلة الراهنة، وشكراً.

د. عبد المنعم المشاط:

لدي بعض الملاحظات السريعة:

الملاحظة الأولى: أعتقد أن أحد التطورات المهمة في الصراع العربي «الإسرائيلي» اليوم هو التحول في الصراع من صراع شعبي إلى صراع رسمي، بعبارة أُخرى، أن أحد المظاهر الحالية في حقيقة الأمر هو صعوبة التعبئة الشعبية للمواطن العربي إزاء الصراع العربي «الإسرائيلي» يعني سنة 1963 حين أُثير موضوع مشروعات تحويل مياه نهر الأردن عقد مؤتمر قمة عربي في يناير 1964م وأصبحت مؤسسة مهمة جداً في التطور السياسي العربي الراهن، اليوم من يستطيع أن يعبىء مرة أُخرىٰ ويحوِّل هذا الصراع إلى صراع شعبي، المظهر الشعبي الوحيد الذي أُثير في السنوات الأخيرة **هو الانتفاضة الفلسطينية وتحول بسرعة أيضاً إلى مظهر رسمي** من مظاهر التعامل في الصراع العربي «الإسرائيلي».

الملاحظة الثانية: أنا أعتقد مسألة مهمة جداً أخرجها بالذات الأخ تيسير في ورقته وهي ضرورة إحياء الشعور القومي مرة أُخرىٰ، وأنا كان لي حظ العمل في بعض المناطق العربية أخيراً ووجدت في دراسات عديدة وملاحظات تدهور الشعور القومي، وهذه مسألة أدعو بأمانة وصراحة الجميع إلى التأمل فيها، وأعتقد أن أحد المداخل إليها هو النظر في المقررات الدراسية من الابتدائية إلى المراحل الأخرىٰ، قد تكون هذه مسألة طويلة المدىٰ لكنها مسألة حتمية.

الملاحظة الثالثة: هي أنني أدعو أيضاً إلى تيسير وتسهيل وضبط المصطلحات المستخدمة في الأوراق المقدمة في هذه الندوة، تسهيل المصطلحات لأن كلنا يتحدث عن الجماهير والشعوب والمواطنين، ولا نتحدث عن الأكاديمية أو الممارسية، فينبغي تسهيل المصطلحات وضبط هذه المصطلحات.

سؤال أخير للأخ تيسير وهو ماذا نفعل؟.. الورقة توصيف ممتاز ودقيق ومتعمق للوضع الحالي لكن ماذا نفعل بالإضافة إلى موضوع الشعور القومي الذي أثاره في نهاية تعقيبه؟

ماجد كيالي:

أود التعبير عن تقديري للأفكار الهامة التي تضمنتها ورقة الأخ تيسير

قبعة، ولكن لي ملاحظة على الخطاب الطبقي الذي ورد فيها وهي أنه لماذا نحمل البرجوازية العربية مشكلات ليست مسؤولة عنها، على حد علمي وتقديري البرجوازية العربية كطبقة لم تكن في يوم من الأيام في سدة السلطة ولا في أي قطر عربي، يعني الدول العربية حازت على استقلالها، وبعد ذلك جرىٰ تغيير في طبيعة البنية الطبقية العربية وطبيعة التركيبة الطبقية للسلطة في البلدان العربية، لا أعرف بلداً سيطرت عليه أو قادته أو كانت البرجوازية في سدة السلطة فيه، بمعنى أنه بتقديري يجب إعادة النظر في الخطاب الطبقي للقوىٰ السياسية العربية، وخاصة أن هذه المسألة على غاية من الأهمية بالنسبة للساحة الفلسطينية، يحضرني في هذا المجال المؤتمر الذي عقد في اتحاد غرف الصناعة والتجارة والزراعة العرب باعتباره المؤسسة التي تمثل البرجوازية العربية في كل الأقطار العربية، عقد من حوالى كذا شهر مؤتمر لاتحاد الغرف العربية في دمشق وكان لسان حال مختلف ممثلي البرجوازية العربية أنه بالفعل يجب إطلاق المجال أمام حرية الاستثمار في المنطقة العربية، البرجوازية العربية لا تجد لنفسها مكاناً في الوطن العربي 800 مليار دولار هي حجم الأموال العربية في البنوك الغربية لا تجد مجالاً لها هنا، ممثلو البرجوازيات العربية طالبوا الحكومات العربية بالسماح لهم بالاستثمار في المنطقة العربية، ممثلو البرجوازيات العربية طرحوا أنه يجب قيام السوق العربية المشتركة في مواجهة «السوق الشرق أوسطية» هناك قواسم مشتركة تجمع مختلف القوى الاجتماعية العربية يجب أن نعمل من أجل صياغة استراتيجية واحدة تجمع مختلف هذه القوى وأنا في هذا المجال أؤكد على الطرح الذي تقدم به الرفيق جورج حاوي بأننا يجب أن نتفق على المصير القومي الواحد، يجب أن يطرح هذا الموضوع، علاوة على ذلك هناك تغير وتحولات اقتصادية عالمية، هناك تغير في بيئة العمل لا نستطيع أن نقول أن بنية البرجوازية أو بنية الطبقة العاملة هي كما كانت، يعني الطبقة العاملة التي كانت تشكل 20٪ في عام 1965م اليوم تشكل 14٪ من مجموع القوى العاملة في الوطن العربي 60٪ من العاملين في الوطن العربي يعملون في مجال الخدمات، بالفعل يجب إعادة النظر في الخطاب الطبقي، وأنا أقترح على ملتقى الحوار أنه بالإضافة إلى الحوار بين التيارات السياسية المختلفة، يجب إطلاق الحوار أيضاً بين القوىٰ الاجتماعية المختلفة

بين أطراف الإنتاج من أجل صياغة خطة عمل قومي واحد، وشكراً.

رشيد مينا:

أتوقف عند نقطة واحدة تحدث فيها الأخ الأستاذ تيسير قبعة هي موضوع حل الصراع العربي الصهيوني حلاً عادلاً، وجوهر ما تقدم به الحل العادل بنظره هو انسحاب «إسرائيل» من الأراضي التي احتلتها عام 1967م وإقامة دولة على هذا الجزء ويكون بذلك قد أُنجز الحل العادل، لا بد من توضيح وتحديد لهذه المسألة، الحل العادل بهذا الشكل يكون قد نفينا الصراع الذي رفعناه بأن صراعنا مع الصهيونية صراع وجود وليس صراع حدود، نكون بهذا الحل قد أكدنا بأن صراعنا معه هو صراع حدود لا صراع وجود، نحن كوحدويين وكثوريين عرب لا يمكن لنا أن نفهم الحل العادل للصراع العربي الصهيوني إلا على أساس إنهاء الوجود الاستعماري الاستيطاني في قلب أمتنا العربية وفي كل فلسطين الذي نعرفها، فلسطين من البحر إلى النهر.

د. العميد ياسين سويد:

يبدو أننا قد أغفلنا عاملاً هاماً يسبق في نظري عاملي التحرير والوحدة، وربما كان الأخ وليد قد أشار إليه إلى حد ما أو لامسه عندما قال التقدم، هذا العامل هو عامل التحرر، الوحدة والتحرير لا يمكن أن يتما قبل عامل التحرر من التبعية والكيانية والتخلف والتجزئة والاستبداد في الأنظمة العربية في الوطن العربي، إذن قبل أن نبحث في التحرير والوحدة يجب أن نبحث في التحرر، وهناك أيضاً عامل آخر يلامس هذا العامل وهو عامل الوعي القومي الذي يجب أن يرافق التحرر وقد طرحت في ورقتي التي سوف أتلوها غداً اقتراحاً للمناقشة هو إيجاد حركة وعي قومي في مختلف الأقطار العربية وهذه الحركة التي تلتزم بنشر الوعي القومي وفق برنامج ومنهج عملي محدد، لذلك أعتقد أن عامل التحرر هذا هو أول عامل يجب أن نبحثه، هذا أولاً.

ثانياً، بناءً لما ورد على لسان الأخ تيسير والأستاذ جورج من عدم التمكن من وضع أولوية الوحدة على التحرير والتحرير على الوحدة يبدو أن

الأستاذ جورج قد أخذ قراراً بهذا عندما قال أن السعي للوحدة بتأثير هاجس التحرير إذن، فالوحدة يجب أن تسبق التحرير وكما نرى ونعرف منذ خمسين عاماً أن لا يمكن التحرير قبل أن نؤمن الوحدة، وأعتقد في نظري أن العرب سوف يصلون وفي القريب العاجل إلى وضع يجعلهم مضطرين للوحدة، وهي أن تصبح ضرورة حياتية بسبب الخطر الكبير الذي سوف يقع عليهم من «إسرائيل العظمى» التي هي في طريق التكوين، وهذا يذكر في بيت الشعر القائل:

وكأنما صُفِعَتْ قفاه مرةً فأحس ثانية بها فتجمعا

لعلنا نحس بالعصا على قفانا فنجتمع، وشكراً.

د. فهمية شرف الدين:

لن أُسهب في تقييم الورقة لأنها فعلاً لم تكن وصفاً فقط للواقع العربي بل أيضاً تحليلاً للأسباب التي دفعت وراكمت هذا الانهزام وهذا الانحدار، لكني كنت أتمنى لو أن الورقة توسعت في تحديد مسؤولية الثورة الفلسطينية؟ قليلاً، وسأوجز لماذا مسؤولية الثورة الفلسطينية سنة 1967م المشروع القومي بأشكاله الكلاسيكية فكراً وممارسة بلغ حدوده التاريخية، سنة 1967م بهزيمة المشروع القومي انتهى أو على الأقل تجمد الفكر القومي بتصوراته السابقة التي عبر عنها المشروع الناصري والمشروع البعثي آنذاك وكانت الثورة الفلسطينية هي الأساس الموضوعي لإعادة ترتيب الفكر القومي بأشكال أكثر ثورية خارج السلطة والذي أصبح في ظلها الفكر القومي رسمياً، الثورة كانت مشروعاً شعبياً، مشكلة الثورة الفلسطينية لامسها وقال عنها الأستاذ جورج حاوي بأنها تحولت أيضاً نظاماً سياسياً غير قابل للتعديل والتبديل فسار عليها نفس النظام في تأييد ممثلي السلطة وأصبح أي نقد للسلطة، لرأس الثورة، هو نقد لهذه السلطة، وصار تجني، حتى مسألة النقد لممارسات الثورة أصبحت ممنوعة، وبالتالي أضعنا فرصة جديدة التي هي هذه الثورة الفلسطينية. وأعتقد وهذه مسؤولية فعلية لازم نفكر فيها مسؤولية إفشال مشروع الثورة العربية، لأن الثورة الفلسطينية كانت فعلاً الثورة العربية الممكنة في عصرنا الحاضر ونحن قد تأخرنا عنها الآن. ما أريد قوله الآن هو أنه علينا أن نعترف بشيئين: الأول أن الفكر القومي كما

يطرح وكما طرح قد بلغ حدوده التاريخية بمعنى أنه لا يمكن أن يعبر عن المرحلة الحالية لا بتصوراته ولا بممارساته.. والشيء الثاني هو أننا لا نستطيع النهوض بدون فكر قومي عربي له مداه الموضوعي الذي هو كل الأمة العربية ودون ذلك عقبات ومشكلات. ما هو الحل لإعادة إنتاج تصورات نظرية أولاً للفكر بالعالم العربي؟ وأيضاً تستقي منه كل الوقائع الحالية، وهنا أريد أن أُشير إشارة سريعة لموضوع الآن يتم في الساحة العربية هناك تحركات تأخذ أشكالاً دينية والحركة الإسلامية تمثلها، تحركات شعبية تتمثل بحركات إسلامية وحركات دينية. المشكلة في اليسار العربي الآن أنه يتصدى للحركات ليس من موقع المناقض باعتبار أن له مشروع آخر بل من موقع المدافع عن السلطة، والسلطة التي أقيمت اليوم والتي تحدث عنها الأخ ماجد حقيقي وموضوعي لأن البرجوازية ليست موجودة البيروقراطية والتي هي السلطة السياسية بالعالم العربي والفساد المستشري في أركان السلطة وفي ممثليها موجود لماذا يدافع اليسار العربي عن السلطات الرسمية؟ هذا السؤال علينا كمفكرين عرب على الأقل أن نعيد تكوين اليسار، هذه هي المشكلة الحقيقية.

د. فاطمة الشربيني:

سأكمل ما بدأته الدكتورة فهمية وأنا معجبة جداً بالتحليل الجيد الذي قدمه الأستاذ تيسير، لكن سوف أعلق على نقطة أعتقد أنها هامة جداً وأعتقد أنها سبب من أسباب مأساة العالم العربي وعدم القدرة على تحقيق الأماني العربية وبشكل خاص الوحدة العربية وهي طبيعة السلطة المسيطرة في المنطقة العربية حالياً أو بمعنى أدق التشريح أو الأساس الاقتصادي للسلطة في الوطن العربي كله، هذا الوضع أو التشريح الاقتصادي للأنظمة العربية من وجهة نظري أتفق أنها لم تعد برجوازية وطنية تحمل أماني وأحلام هذا الوطن، إنما بعد ثورة النفط وبعد انكسار 1967م، وبعد سياسات الانفتاح الاقتصادي في معظم الدول العربية أصبحت الرأسمالية المسيطرة في الوطن العربي كله أو الشريحة العظمى منها أو الكبيرة أو الطاغية المسيطرة على السلطة هي الرأسمالية الطفيلية وليست البرجوازية الوطنية، هذه الرأسمالية الطفيلية نمت ثروتها بسرعة من خلال أنشطة ليست إنتاجية إنما من خلال

مضاربات ومن خلال الاتجار في بعض الأشياء غير المشروعة ومن خلال ولاءاتها للغرب وتصريف منتجات الغرب وضرب الصناعة الوطنية والأماني الوطنية داخل الوطن العربي، هذه الرأسمالية الطفيلية هي التي نزحت الثورة العربية للخارج، هذه الرأسمالية الطفيلية هي التي استسهلت الطريق السهل للتنمية باستدعاء الرأس المال الأجنبي، باستدعاء القروض، بالارتماء في أحضان الرأسمالية العالمية ونست تماماً المشروع القومي العظيم وهو البحث عن تنمية مستقلة معتمدة على الذات مرتبطة بالوحدة العربية وبالاستقلال الاقتصادي العربي. أنا أعتقد أن هذه نقطة هامة في التعامل مع الواقع العربي اليوم، طبيعة السلطة أنه لا أمل في تحقيق تقدم حقيقي في هذه الأمة إلا من خلال تغيير الشرائح المسيطرة وهي الرأسمالية الطفيلية في السلطة العربية بشكل عام، وشكراً.

د. فضل يخني:

أعتقد أن التحرير والوحدة أو الوحدة والتحرير توأمان لا ينفصلان ولكن المشاكل أن الحركة الثورية وطليعتها المقاومة الفلسطينية وقعت في إشكالية الإتكالية، والإتكالية أعني فيها، مرة نراهن على الأنظمة العربية ومرة نراهن على البعد العالمي، يقول الأستاذ تيسير قبعة، الوحدة العربية والصراع العربي الصهيوني في الظروف الراهنة، إن انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفييتي أحدث خللاً كبيراً في التوازن الدولي أي أفقد العالم الثالث ظهره وسنده الأممي الذي اعتمد على وجوده ومساعدته ردحاً من الزمن، فأنا أقول بأن الإتكالية على الأنظمة العربية وعلى الدول التي أسماها المعسكر الاشتراكي سابقاً لم تؤد بشكل أو بآخر إلى أي تطور نوعي معروف في عملية الجدلية بين الوحدة والتحرير، بل بالعكس بأن المعسكر الاشتراكي وأُريد أن يجاب على هذا السؤال ما قدمه للوحدة العربية وما كان ممكن أن يقدمه؟ فهذه الإتكالية في الطرح العربي الثوري أدى إلى المأزق الذي نعيشه فيما بين الوحدة والتحرير لأننا لا يمكن أن نخرج من هذه الإتكالية إلا عندما نضع تصوراً عاماً لعلاقة وجدلية الوحدة والتحرير من ضمن منظار تنموي إنمائي تقدمي تطوري عربي، وشكراً.

د. مبروك القائد:

لي بعض الملاحظات البسيطة على الورقة الأساس، الورقة الأولىٰ وعلى التعقيبات.

أولاً: لا بد أن نفهم بأن الكيان الصهيوني هو مشروع إمبريالي ضد الأمة، إذن لا يمكن مواجهة هذا المشروع إلا برؤية قومية شاملة، الرؤية القومية يجب أن تبدأ بالفلسطينيين بالدرجة الأولى الذي يقع عليهم أن يكونوا وحدة واحدة حتى يقدموا نموذجاً داخل الوطن العربي لاتحاده ضد هذا المشروع والتقدم وحدة واحدة وسط هذا العالم، والدليل الآن حينما بدأت المفاوضات مع «إسرائيل» وعلاقات بعض الدول العربية معها أصبح من غير المفيد أن ندعو نحن العالم للوقوف معنا ومع قضيتنا، إذن هذا التشرذم وهذا التفرق الموجود في منظمة التحرير الفلسطينية وفي الشعب الفلسطيني هو ضار جداً بالتحرير وبالوحدة وحتى لو كانت هناك وحدة فلسطينية ليست لها رؤية قومية هي غير قادرة على مواجهة الكيان الصهيوني لأن الكيان الصهيوني هو مشروع امبريالي يفوق قدراتها.

ثانياً: الجدلية بين الوحدة والتحرير، أنا لا أتصور أن التحرير هو مجرد تحرير الأرض، ولكن التحرير يبدأ بتحرير الإنسان وتحرير كافة حاجاته وأن يكون هو قائماً على الحرية من الأساس، إذن هذا الإنسان الذي تحرر من كل هذه الأشياء هو القادر إذا اتحد على مواجهة العدو الصهيوني.

الملاحظات على الورقة والمشروع المقدم فيها هو وجهة نظر سياسية وجهة نظر حزب البعث فقط. وجهة النظر هذه تحتاج إلى حوار، الحوار يحتاج إلى ديمقراطية. إذن الطرح الموجود في الورقة بأن الوحدة تسبق الديمقراطية هو طرح تجاوزي لا بد أن تكون هناك ديمقراطية لأنها تضمن لنا الحوار، والحوار المتكافىء هو الذي يضمن الاتفاق والوحدة.

تجاهلت الورقة التجارب الوحدوية الأخرىٰ واقتصرت على وحدة سوريا ومصر فقط ولكن هل أي وحدة هي مرتبطة بالتحرير؟ هل وحدة دول الخليج الآن تضع في ضمن أهدافها هدف تحرير الأرض المحتلة؟ هل وحدة دول المغرب العربي تضع من ضمن أهدافها أيضاً هدف تحرير

الأرض المحتلة؟ . . لا، إذن التحرير والوحدة، الوحدة في الرؤية القومية التحررية هي الوحدة المطلوبة لعملية التحرير، ثم أن الاحتلال كما هو عامل وحدة فهو أيضاً عامل تفرق أنتج لنا كثيراً من الأحزاب المتصارعة في الوطن العربي، الماركسية كانت في صراع مع القومية، الإسلاميون كانوا في صراع مع القومية، متىٰ نكون علىٰ اتفاق حينما ترقىٰ هذه الأحزاب إلى مقاتلة الصهاينة مثل ما هو موجود الآن عند حزب الله حينما تحدد أن العدو واحد ولكن تختلف في طريقة مقاومته. في ذلك الوقت يمكن أن نتفق بالحوار على الوسيلة لمواجهة الاحتلال. ثم هناك تناقض في الصفحة السابقة وهذا يؤكد أن وجهة النظر المطروحة هي وجهة نظر سياسية، في العملية السلمية يقول «إن سبيل القبول والموافقة على المشاركة في العملية السلمية التي بدأت بمؤتمر السلام في مدريد عام 1991م عبر المحادثات العربية ما هي إلا معركة سياسية، يجب خوضها بكفاءة واستخدامها كأسلوب وسبيل في المعارك المتعددة. متعددة الوجوه والأشكال مع العدو الصهيوني ثم يأتي بعد ذلك في الصفحة الثالثة ويقول «ولا تخفى بالطبع أخطار المخططات المرسومة للمنطقة من دوائر واشنطن وتل أبيب التي ترىٰ أن فرصتها الآن مؤاتية لتمرير فرص هذه المخططات على الأمة العربية ويجب مواجهتها والتصدي لها». . . يعني الحقيقة الورقة فيها الكثير من التناقضات لأنها لجأت إلى أن تتلاءم مع المواقف السياسية الآنية التي لا تتفق مع الثوابت الأساسية للأمة العربية. . . وشكراً.

د. أحمد الصاوي:

كلامي سيكون موجز جداً لأن معظم الإخوة تحدثوا في هذا الأمر، أنا لدي ملاحظتان:

الأولى: حول جدلية العلاقة بين الوحدة والتحرير، هذه الإشكالية **طرحت أساساً من منظور إقليمي بشكل رئيسي**. وفي إطار المواجهات التي كانت قائمة بين القوىٰ السياسية العربية. وابتدعت هذه المسألة. وكان المقصود منها إخراج فصائل سياسية بعينها من الحوار حول هذا الأمر الذي وصل في النهاية، وهذا كلام هام جداً في تاريخنا حول من الذي أمن أو أعطىٰ إمكانية أن الثورة الفلسطينية تقود النضال العربي نحو الوحدة؟ في

ناس كان عندها أمل في هذا الكلام لكن الثورة الفلسطينية بفصائلها المتعددة لم تطرح نفسها إلا في وقت متأخر لهذه المهمة، والذي أوصل في النهاية النهج الإقليمي النضال الفلسطيني إلى الخروج تباعاً من الحوار الجغرافي إلى أن انتهىٰ إلى ما وراء البحار سواء من عدن أو تونس، هذه المسألة تحتاج إلى نقاش حول الأسباب الإقليمية التي أدت في النهاية إلى هذه الأزمة في النضال الفلسطيني.

الثانية: خاصة بالتحليل الطبقي، أنا لا أدعو إلى التخلي عن المنهج الذي يؤمن به، لكن أن أتحدث عن حاجة هامة جداً وهي المعلومات التي تغذي هذا التحليل، الخلل الضخم في التحليل هو المعلومات نفسها.. من الذي قال أن هنا حاجة اسمها برجوازية في الوطن العربي أعطيها صفة التعميم وأقبل هذا الكلام على كل الوطن العربي؟.. الفهم هذا له مسألتان خطيرتان جداً.. تداعيات الردة التي حصلت في عهد السادات وأن في مصر، المسألة ليس مسألة أن البرجوازية تحالفت فراحت للطفيلية، هناك تغير نوعي، نغفل دور أمريكا في صناعة القوىٰ الاجتماعية التي تطفو الآن في مصر.. الأمر الثاني هو استشراف القوىٰ الاجتماعية التي ستكون مساندة لمشروعنا في المستقبل.. كما تفضلت وتحدثت الدكتورة فاطمة نحن الآن نعيد إنتاج الحديث عن رأسمالية وطنية في مواجهة رأسمالية أُخرىٰ غير وطنية، هناك مسائل كثيرة تغيرت لكن أنا لا أستبعد التحليل الطبقي لكن أتحدث عن علمية المُدخلات والمعلومات المفترض استخدامها تاريخياً واستشرافياً لمستقبل القوىٰ المؤيدة للوحدة العربية. شكراً.

د. حسين القوتلي:

أريد أن أتوقف عند نقطة تتصل بالمرحلة الراهنة التي نعيشها اليوم، إنني أرى أن الحديث عن الإشكالية الكبرىٰ فيما يتعلق بين الوحدة والتحرير وما إلى ذلك من موضوعات أُخرىٰ إنما هي إشكاليات عامة لا بأس من أن نضع الإصبع على الإشكالية الراهنة التي نمر بها في هذه اللحظات، هذه الإشكالية هي التي تطرحها المفاوضات في هذه المرحلة التي نحن فيها اليوم وهي إشكالية التطبيع، هذه الإشكالية في واقع الأمر كما جاءت في ورقة أخي الأستاذ تيسير قبعة، سماها بالتطبيع، تطبيع العلاقات مع العدو،

أرىٰ أن هذه التسمية، تطبيع العلاقات، ليست في واقع الأمر تطبيعاً للعلاقات. ذلك أن هذه العلاقات سواءاً كانت اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية، أم ما إلى ذلك من ميادين، إنما ترتكز كلها في أساسها على تطبيع أيدلوجي. أرجو أن ننتبه إلى خطره منذ الآن، هذا التطبيع الأيدلوجي له ثلاثة محاور:

المحور الأول: هو استبدال المنطقة العربية بمنطقة الشرق الأوسط أيديولوجياً، وهذا أمر خطير للغاية وهو الذي يهدد حقيقة وحدة الأمة العربية من حيث حدودها الجغرافية التي نعرفها، أضف إلى ذلك أن هناك اتجاهاً أيضاً، أيديولوجيات يحاول أن ينحرف بالاتجاهات الدينية التي نعرفها جميعاً إلى اتجاه ديني يكون في خدمة الفكرة اليهودية والصهيونية بشكل خاص، هذه الأيديولوجية أو هذا المحور إنما يقوم اليوم مما يدعى إليه الحوار الإسلامي المسيحي اليهودي، وقد بدأ هذا الحوار في عدة بلدان كثيرة، بلدان عربية، وعندنا في لبنان طرح الدعوة إلى هذا الحوار على صعيد السنودوس الذي نعرفه.

المحور الثاني: وهو يتصل أيضاً بهذه الخطورة الأيديولوجية وهي أن موضوع الأنسنة، الدعوة إلى إنسانية هذه المنطقة بالذات تتخطىٰ فهمنا القومي جميعاً، بمعنى ذلك، أن هناك قفزة معينة من فوق القومية والوحدة العربية إلى الإنسانية إلى الآن نية إطلاقاً. نحن لا نرىٰ طريقاً للإنسانية إلا من خلال قوميتنا العربية، ونحن لا نرىٰ حواراً بين الأديان إلا من موقعنا الإسلامي والمسيحية أيضاً المشرقية ونحن لا نرىٰ أبداً إمكاناً لوصول أيدلوجيتنا إلى أيدلوجية «الشرق أوسطية» إلا من خلال أيدلوجيتنا العربية، من هنا أريد أن أقول أن التطبيع ليس غرضه تطبيع العلاقة ما بين طرفيه متكافئة وإنما هو جر الطبيعة العربية إلى الطبيعة «الإسرائيلية» وجعلها في خدمتها، إنني هنا أُريد فقط أن أُنهي هذه الملاحظة بكلمة لعلي أنتقد فيها ما جاء على لسان أحد المحاضرين من أن التطبيع الجماعي لا بأس به فيما إذا أخذنا به نحن كجماعة وليس كأفراد أو كدول منفردة، كأنما الخطيئة تصبح فضيلة عندما تصبح جماعية، وهذا أمر خطير للغاية. أعتقد أن الوحدة الحقيقية اليوم التي ينبغي أن نطرحها إنما هي وحدة تتمحور حول رفض

التطبيع، بهذا تتوحد الأمة العربية حقيقة في هذه المرحلة ولا تحتاج في هذه المرحلة إلى وحدة غير هذا. . وشكراً.

يوسف نمر:

أُقدر أفكار الأخ تيسير فهمي أفكار غني وجيدة وأعتقد أن المشكلة الأساسية هي عدم الأستيعاب العميق لخط المشروع الصهيوني رغم خصوصية فهو جزء وامتداد للأميربالية الإمريكية. وإن أعتبر أنه لا يزال في بداياته في الخط أعمق بكثير.

إن الوطن العربي عبر التاريخ كان يتعرض كثيراً للغزو الخارجي، والأمة العربية لم تستوعب الخط الصليبي إلا بعد مائة عام ولم تتحرر القدس إلا بعد مائة عام وهذا الخط يهددنا حالياً في عدم استيعاب خطر المشروع الصهيوني. المطلوب من جميع القوىٰ السياسية والأجتماعية اعادة النظر بخطابها السياسي والأجتماعي والثقافي، يجب اعادة النظر في فهم عمق وكنه المشروع الصهيوني وخطره الجدي على الوجود العربي والأمة العربية ومجابهته بمشروع جديد، بمشروع قومي نهضوي حضاري يمتلك العلم والعقل والديمقراطية، بحشر الطاقات والاعتماد وعلى الذات وتصليب الذات العربية إنطلاقاً من الواقع المتاح وبأدوات الواقع وبمعطيات القرن الحادي والعشرين وهي مسوؤلية كافة القوى العربية والثورية والثقافية في المرحلة الراهنة وشكراً.

أحمد سالم:

في البداية أشكر الأخ العزيز تيسير قبعة على هذه الورقة التي شكلت أرضية لنقاش ساخن ومفيد، وأود في عجالة سريعة أن أطرح جملة من القضايا وباختصار، تشكل ملاحظات على الورقة من ناحية وعلى ما دار من نقاشات حولها ممن سبقوني كما تشكل موقفاً أرى لزاماً طرحه من موقع تفاعل الآراء ووجهات النظر والإغناء والمتبادل حولها.

أولاً ـ حول جدلية الوحدة والتحرير:

عندما طرحت الثورة العربية أهدافها وشعاراتها في الحرية، والاشتراكية

والوحدة، لم تكن تقصد على الإطلاق ترتيباً زمنياً ومفصولاً لهذه الشعارات والأهداف، لكن هذه الشعارات والأهداف جاءت نتيجة لقراءة موضوعية للواقع العربي وللنضال الشعبي لجماهير الأمة.. والعلاقة بين هذه الشعارات علاقة وثيقة وجدلية لا انفكاك فيها.. فالحرية التي تعني حرية الوطن والمواطن لم تكن هدفاً وغاية لذاتها، لكنها كانت أساساً لبناء التقدم والعدل الاقتصادي والاجتماعي أي لبناء الاشتراكية، والتقدم كما هو معروف، لا يمكن بناؤه في ظل وطن تسوده العبودية والاستعمار، كذلك الوحدة فإنها بالنسبة للواقع العربي عملية تحررية إنها الثورة الكبرى على الواقع المتخلف والمجزَّأ وهي الأرضية الصحيحة لبناء التقدم والإشتراكية. لقد أثبتت التجارب التي مرت بها الأقطار العربية منذ استقلالها أن:

الحرية من الإستعمار وأعوانه وعملائه للوطن، وحرية المواطن في أمنه وعيشه وامتلاك مقدراته السياسية والإقتصادية على أرضه هي المقدمة الضرورية الذي يتمكن بها من بناء التقدم والوحدة.

وأن الإشتراكية بقاعدتها الكفاية والعدل هي الترجمة الصحيحة للحرية والمجسدة لها.

وأن الوحدة هي التتويج الصحيح لحرية الوطن والمواطن وهي أداة بناء الإشتراكية والعدل.

إن الحرية ببعديها السياسي (الديمقراطية) والاجتماعي (الإشتراكية) هي المدخل الصحيح والأرضية الممهدة لبناء الوحدة العربية الشاملة.

إذن، فإن علينا أن لا نبقى أسرى أيهما أسبق البيضة أم الدجاجة فالتحرير طريق الوحدة، كما أن الوحدة طريق التحرير، فأهداف النضال العربي كلها متلازمة ومترابطة.

ثانياً: حول مقولة أن المقاومة الفلسطينية شكلت المشروع القومي البديل وخاصة بعد الهزيمة العسكرية عام 1967. إن هذه المقولة في الواقع افتئات للحقيقة من ناحية وظلم فادح للمقاومة الفلسطينية، فالمقاومة أو الثورة الفلسطينية لم تطرح نفسها أبداً كمشروع قومي ولم تجتهد بحسب علمي حتى لتقديم رؤيتها النظرية العملية في هذا الشأن، وإذا كان بعض المثقفين العرب

قد أطلقوا في كتاباتهم هذه الصفة على المقاومة الفلسطينية، فإنما كانوا يفعلون ذلك هروباً من المسؤولية القومية في صياغة مثل هذا المشروع، هذه نقطة. والنقطة الأخرى، وأرجو أن لا يزعج ذلك أحداً أن بعضاً من النواة الأولى التي شكلت حركة فتح كبرى التنظيمات الفلسطينية كانت في فكرها وممارساتها متعارضة ومتصادمة مع المشروع القومي والتي مثلته ثورة يوليو الناصرية ـ وقد أثبتت الممارسة صدق تقييمات التيار الوحدوي لتلك النواة والتي وصلت إلى حد الخيانة لقضيتها الوطنية والقومية بالاعتراف بالعدو الصهيوني، وهنا أيضاً لا بد من الإشارة إلى ذلك الانجرار لبعض الفصائل الفلسطينية بعد هزيمة 1967 لمواقع الإقليمية، وإن رفعت شعارات الأممية هروباً من مسؤلياتها القومية.

ثالثاً: إن الطرح الذي تردد على لسان بعض الإخوة في هذه الندوة حول هزيمة الفكر القومي وأنه لم يعد صالحاً لمعالجة مشاكل الواقع العربي، إنما يعبر عن النفسية المهزومة لدى هؤلاء البعض الذين لم يتمكنوا حتى في هذه الندوة أن يطرحوا مفهومهم للمشروع القومي الذي يريدونه ويتصورونه.

صحيح أن المشروع القومي قد أصابه ما أصابه في 1967، لكنه استطاع حينها أن يصمد وأن يعيد بناء ذاته رغم كل المؤامرات الداخلية والخارجية التي تعرض لها ولا يزال، وأعتقد أن ذلك أصبح واضحاً فيما قدمته وتقدمه ثورة الفاتح من سبتمبر من جهد وإجتهاد على طريق تعميق مفاهيم ومحددات المشروع القومي، وتبقى مسؤوليتنا جميعاً وبالدرجة الأولى مسؤولية النخبة السياسية والثقافية العربية في التفاعل مع هذا المشروع نحو مزيد من البلورة والوضوح والتحديد، وشكراً.

محمد المجذوب

احتراماً للوقت كثير من الملاحظات تحدث الإخوة عنها ولا داعي لتكرار ها هنا. . جدلية التحرير والوحدة، أنا أعتقد أولاً أن مفهوم التحرير هو التحرير الشامل في جميع مجالاته ليس بالمفهوم العسكري، هو تحرير الأرض المحتلة، هو تحرير إرادة المواطن العربي وتحرير الأرض العربية وتحرير اقتصادي سياسي اجتماعي وفي جميع جوانب مفهوم الحرية، ولذلك الحرية والوحدة أمران متلازمان يسيران بشكل مشترك ولا يمكن أن نؤخر

أحدهما عن الآخر ومن يطلب التأجيل كمن يدعو إلى أن يقف التحرير حتى بالمفهوم العسكري إلى أن تقام الوحدة الإسلامية ثم الخلافة، ثم يأذن الخليفة بالجهاد وكأننا نقر بالفريضة الغائبة إلى أن تقام الخلافة وهذا أمر أعتقد مستبعد وغير علمي.

بالتأكيد البرجوازية أنا لا أفهمها إلا في إطار مفهوم واحد، أنا لا أستطيع أقول برجوازية طفيلية وبرجوازية وطنية غير مستغلة وبرجوازية مستغلة، أينما وجدت البرجوازية بكل أشكالها فهي استغلال، فالبرجوازية بكل مفاهيمها تعني الإستقلال وتعني عدم المساواة وتعني الضغينة وتعني التنافر بين الناس، والبرجوازية لا تحتاج لمن يدافع عنها، فلها ربها الأكبر الإمبريالية ويدافع عنها، نحن نريد مساواة ونريد عدل ونريد حرية وإذا لم يتحقق ذلك فسيظل الصراع فيما بيننا، نحن هنا في هذه القاعة عندما نتوزع بشكل طبيعي سنتصارع وسيحصل التنافر وستحصل الضغينة. إذن البرجوازية هي قهر واستغلال وظلم وحرمان وفيها كل أنواع البشاعة ولا يمكن كثوري ننظر لها بأي منظور فيه أي نوع درجة من الإيجابية. أنا أؤكد مع ملاحظة تناولها أحد الإخوة وهي ضرورة أننا لا نكتفي بوصف الأشياء.. ولكن علينا أن نبحث عن الحل والحل لا يأتي من الخارج وإنما نبدأ بالبحث عنه في أنفسنا، وما هو دورنا في هذا الحل، وعليه لا بد أن نبحث عن الواجبات اليومية لنا كمناضلين على هذه الأرض وماذا يجب أن نفعل لخدمة أمتنا.. أما الوصف فبالتأكيد مفيد ولكنه ليس كافياً لأن العمل اليومي الذي يتطلب أن نقوم به هو الأساس الذي يجب أن نؤكد عليه ونخرج بالتالي من مثل هذه اللقاءات وغيرها بنقاط عملية نتجه لتنفيذها على أرض الواقع.

الردود

رد الأخ/ تيسير قبعة على المداخلات

أشكر جميع الإخوة الذين علقوا على الورقة وما ورد فيها من رؤوس أقلام عامة، وأحب التنويه بأنني غير مسؤول عن الرد إلا عن الورقة التي قدمتها فقط، وحتى أوفر الوقت أريد أن أتحدث في موضوعين أساسيين:

- موضوع مسؤولية الثورة الفلسطينية ونظام منظمة التحرير الفلسطينية.

- وموضوع التحليل المتواضع الذي اجتهدت فيه الورقة.

أولاً: مسؤولية الثورة الفلسطينية.. الجميع يعرف إلى أي اتجاه أنتمي داخل الثورة وداخل القيادة الفلسطينية، ورغم مسؤولياتي أنا ضد مسار مدريد ـ واشنطن وضد كثير من القضايا وهذا الموضوع معلن وليس سراً، لكنني أتحمل مسؤوليتي الوطنية. لا شك الثورة الفلسطينية مثل أي ثورة في العالم علقت بها أخطاء مسلكية، سياسية، تنظيمية، عسكرية، وتسللت لها كوادر وقيادات كانت وطنية وأصبحت خارج الصف الوطني، أنا لن أدافع عن أي نظام بما فيه نظام منظمة التحرير في ظل هذا الوضع العربي السيء، لكن سأتحدث معكم بصراحة وكأخوة علينا أن لا نحمل الثورة الفلسطينية أكثر مما تحمل. ليس من مسؤولية الثورة الفلسطينية توحيد الأمة العربية وليس من مسؤولية الثورة الفلسطينية تحقيق الوحدة والتحرر ولا ضرب وهزيمة الإمبريالية. نحن جزء من هذه الأمة العربية، شعب صغير مشتت خضعنا لعدة ثقافات وعدة اتجاهات. نحن نعيش بالأردن وسوريا ولبنان ومصر وفي بلدان الشتات، وليس عندنا نظام اسمه نظام منظمة التحرير لأنه ليس عندنا أرض محررة نقيم عليها نظامنا وفكرنا ونعبىء طلابنا وجماهيرنا

باتجاه معين، بالعكس كانت المنظمة عبارة عن تطوع وليس هناك إلزام بأن يعتبر كل واحد منظمة التحرير. كان هناك نوع من القناعة أن وطننا فلسطين يستحق هذا الوطن تقديم الدم من أجله، ولا شك أن الثورة مثل أي جسم مرت عليها بالفعل فترة عنفوان وكنا نحتل غزة ليلاً «وإسرائيل» تحتلها نهاراً، لكن عندما كنا نحتل غزة ليلاً كان فيه حرب استنزاف في قناة السويس كنا موجودين في الأردن وكانت كل جماهير الأمة العربية تقف كان الجيش العراقي رسمياً يقدم لنا وكذلك الجيوش العربية تقدم لنا السلاح والمعونة والغطاء بالمدفعية والطيران لهذا السبب شكلت الثورة قناعة عند الجماهير العربية بأننا على أبواب انتصار وسحق «إسرائيل» وتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني وكان الإعلام العربي ينفخ بالثورة ويكبرها حتى يعوّض عن هزيمة حزيران 1967م، نحن عرب وجزء من هذه الأمة، لكن عندما قرر العرب تسكير الإعلام والتلفزيون والإذاعة وبدأوا هم يحمون «الحدود الإسرائيلية»، وما كان المقاتل الفلسطيني يحمل هم وهو يقطع النهر والحدود، كان همه كيف يصل إلى الحدود ويدخل الحدود وإلى حد الآن، وإلى حد الآن الدورية أو المقاتل الذي يطلع من سينا تعتقله المخابرات المصرية وتسلمه للسلطات «الإسرائيلية»، هذا واقع، والحدود العربية، الأردن وسوريا يمنعون تسلل أي فدائي إلى الأرض المحتلة، لبنان المقاومة الوطنية اللبنانية أكثر دراية مني، نحن بحاجة إلى قطع ثلاثة أو أربعة حواجز حتى نصل إلى الحدود مع الكيان الصهيوني، أنا لا أقول أننا لا نتحمل المسؤولية، لكن أرجوكم يا إخواني حتى نحاكم الأمور بموضوعية ونخرج من هذا المأزق، نحن المد الثوري العربي يعكس حاله علينا إيجابياً ونتمكن من القتال وقد تمكنا من القتال داخل الأرض المحتلة، لكن الوضع العربي السيء الرسمي هو الذي سبب انحسار الثورة وهو الذي يقوم بحراسة الكيان الصهيوني ألم تقاتل الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية والقوات السورية التي كانت تواجه في سوريا مدة شهرين أو ثلاثة شهور أكبر آلة عسكرية في المنطقة عام 1982 وصمدنا وكنا نقول أين العرب، أين الدبابات والطيارات؟ أين المليارات التي صرفت على الجيوش العربية لتأتي لتفك الحصار عن عاصمة عربية؟ وبقينا نقاتل ثلاثة شهور فرض علينا بعد ذلك الخروج من بيروت.. ألم نشارك إخوتنا في حركة المقاومة اللبنانية الوطنية

حتى الآن؟ ولم نجرؤ على إعلان استشهاد بعض الفلسطينيين حتى نقول أن الذين يقاتلون ليسوا الفلسطينيين في مرحلة من المراحل.. أنا لا أُدافع هنا عن قيادة الثورة أو عن أي أحد وفي الاجتماعات الرسمية نتحدث عن التقصيرات بأكثر مما نتحدث هنا، لكن حتى نفهم هناك علاقة جدلية بين الوضع العربي والوضع الفلسطيني فعندما يكون هذا الوضع بخير نكون نحن أيضاً بخير والعكس بالعكس لأننا لا نملك أرض ولا مطار، وأحب أن أقول أمامكم أنه ممنوع على الفلسطيني الذي يحمل وثيقة غزة أو أية وثيقة أن يدخل أية دولة عدا الجماهيرية والسودان، حتى الذي يحمل وثيقة مصرية ممنوع أن يدخل مصر وهناك الآن عائلات وأطفال مشتتين.. نحن مرحلة كنا مسؤولين عن شعب وتمويل الشعب بكامله، ونتيجة موقفنا وقناعتنا وحتى الآن منذ حرب الخليج جفت موارد منظمة التحرير الفلسطيني، حين انتقلنا للنضال في الداخل وقلنا هذه انتفاضة الأمة العربية ومسؤوليات الأمة العربية وهذه الانتفاضة بحاجة إلى حاضنة، ولا نريد شيء من الأمة العربية سوىٰ الدواء والطعام، يا إخوان غزة تجوع والضفة تجوع، وشوفوا ما هو الوضع العربي وقلنا أن الانتفاضة في فلسطين بحاجة إلى انتفاضات بالخارج حتى تسندها، لكن ما هو الدعم للانتفاضة، هل هناك دعم إعلامي وسياسي ومادي وصحي؟.. الجماهيرية قدموا وقدموا عدة ملايين للانتفاضة ولا تكفي.. ومين غيرهم؟.. ومع ذلك كما قلت هذه الملايين لا تكفي لا للمستشفيات ولا للجامعات ولا للغذاء للناس.. أي نظام عربي آخر أو أي مليونير برجوازي رأسمالي عربي بيقدر يمول غزة لأنهم بدل ما يعطوها لحديقة الحيوان في لندن يعطوها للانتفاضة.. لا، هناك برجوازية ونص وفيه رأسمالية طفيلية، عبد الناصر قام بثورة وقاد ثورة تحالف بين العمال والفلاحين.. هذا صحيح لكن بعد عبد الناصر راح العمال وراح الفلاحين وعادت البرجوازية والرأسمالية وهي التي تحكمت بمصر وهي التي تسببت في هذا التحول وشعب مصر يجوع.. ولا يجب أن ينبهر أي زائر منكم إلى شوارع القاهرة لأن المواطنين يقفون أمام المتجر لكنهم لا يستطيعون شراء أي شيء.

هذه البرجوازية التي تحالفت والرأسمالية الطفيلية مع الشركات متعددة

الجنسيات ومع الرأسمالية العالمية وتراجعت عن أهداف الثورة، كان هناك طموح في سورية بأنه ثورة شعب وجماهير إلى آخره تحولت وفي العراق تحولت.. ولم يعد هناك نظامين سوىٰ نظامين، اليمن الجنوبي والجماهيرية.. أما باقي الأنظمة نعم أنظمة برجوازية تحولت إلى رأسمالية طفيلية وتحالفت مع الإمبريالية، هناك مريض أمامي أُريد أشخصه، بدون ما أشخصه تشخيص صحيح لا يمكن أُعالجه، نريد نعرف لماذا صار الوضع هكذا؟ أين الوحدة والحرية والاشتراكية أو الحرية والاشتراكية والوحدة؟ أين ذهبت هذه الشعارات؟.. ما هو سبب التخلف عن شعار الوحدة أو عن تحرير فلسطين أو عن قوىٰ الشعب العامل؟ أُريد أفهمها وأسبابها وبدون ذلك لا أستطيع أن أضع مشروع للعلاج مثل أي طبيب أي تشخيص خاطىء يقتل المريض، التشخيص الصحيح هو الذي يعطي الدواء الصحيح، تعالوا نتفق على التشخيص ثم بعد ذلك نتفق على كيفية المعالجة، والقصة لا ماركسية ولا لينينية، ولكنها قصة علم، والمجتمع له علم.. نريد نمتلك هذا العلم حتى نعرف ما الذي يدور في مجتمعاتنا ونقدر نعالج، الرأسمالية الطفيلية في السلطة هي التي حرفت النضال العربي وبوجودها لا يمكن أن نحقق لا وحدة ولا تحرير ولا تقدم ولا أي شيء آخر، وعلى الحركة الشعبية الثورية العربية تحمل مسؤولياتها وإن تشخّص بصورة صحيحة وتستخرج البرنامج الصحيح.

وهناك موضوع يهمني. لم أقل نصف فلسطين أو ثلث فلسطين، أنا قلت حل عادل، وبالنسبة للحل العادل عندي هو دولة ديمقراطية في فلسطين وأرجوكم نقبل أن اليهود يكونوا موجودين.. لكن موضوعنا ليس هناك دوله صهيونية هذه أرض عربية ونظرتي أن فلسطين تكون جزء من الدولة العربية الديمقراطية الواحدة، وأنا لم أقل الضفة وغزة، ولكن الشيء المطروح الآن حتى نكون مقبولين في العالم في ظل سياسة وحيد القرن أمريكا والذي لا يهمها أي شيء لا شرعية دولية ولا مجلس الأمن غير مصالحها ومصالح «إسرائيل»، ومصلحتها الأساسية النفط «وإسرائيل» وحلفائها في «السعودية».. وليس خطأ أن نهزم عسكرياً وليس هناك أمة لم تنهزم عسكرياً.. تنهزم ولكن نعود ونقود مرة أُخرىٰ أفضل من أن ننهزم

سياسياً. أخطر شيء على الأمة الآن التطبيع الثقافي، إذا طبعوا ثقافياً انتهت أُمتنا، ومن هنا أدعو لجنة التنسيق والمتابعة لملتقىٰ الحوار إلى تنظيم ندوة علمية حول التطبيع ومخاطر التطبيع، وأدعو كل مواطن الآن إلى تشكيل لجان ضد التطبيع وضد الحركة الصهيونية أحسن من أن تتحول إلى حليف، لمقاومة الصهيونية في هذا المجال، وأرجوكم أن لا نرمي مشاكلنا على شماعة الإمبريالية والصهيونية والرجعية، ولكن نحن كحركة تحرر عربية نتحمل مسؤولية. ومن الخطأ أن نطرح فشل المشروع القومي الوحدوي على منظمة التحرير وعلى الثورة الفلسطينية، أنا أقول هناك أخطاء وإذا المنظمة ما تخلصت من أخطائها ستنتهي مثل أي نظام يكبر وينهار.

وأحب أن أُشير أن الملاحظات التي لم أرد عليها أُوافق عليها. وموضوع جدلية التحرير والوحدة أنا لم أحكم وإنما تركت الباب مفتوحاً، وحدة تحرير، تحرير ووحدة لكني أكدت على شيء أساسي هو موضوع الديمقراطية، فبدون ديمقراطية لا وحدة ولا تحرير بدون الجماهير وإطلاق طاقاتها لا وحدة ولا تحرير ولا تنمية إجتماعية، يجب أن نرتقي بموضوع الديمقراطية ممارسة إلى مستوىٰ الوطنية، ونحكم على الإنسان بأنه وطني أو غير وطني من خلال الديمقراطية.

ما العمل؟.. أنا اجتهدت.. وأقول من المهم على كل أحزابنا وحركاتنا أن تدرس البرنامج الكفاحي للملتقى وأنا إلى غاية الآن أعتبره هو المخرج وأتكىء في نضالي عليه، وليكن ذلك مرجع للجميع. وشكراً.



المبحث الثاني

التسوية والتطبيع مع العدو الصهيوني
وأثرها على الوحدة وتحرير فلسطين

الورقة الأولى:

تأثير السلام على الوحدة العربية

الدكتور على عقلة عرسان

الورقة الثانية:

للأستاذ كريم مروة

الورقة الأولى

تأثير السلام على الوحدة العربية

الدكتور علي عقلة عرسان

السلام المفترض أو «المحتمل» في منطقة «الشرق الأوسط» هو سلام مفروض على العرب بقوة العدو وحلفائه وبلغة القهر على أرضية ضعف العرب وزوال حلفائهم، وعلى أرضية التمزق العربي وحالة العداء والتنافر التي توطنت بينهم بعد حرب الخليج الثانية. . . ولذلك فإنه سيبقى، حتى في حال قيامه، هشاً وقلقاً ومريضاً. لأن الراعي لن ينسى ابنه والحية لن تنسى ذنبها، ولأن ذلك السلام لا ينبع من اقتناع العرب بحق ما لإسرائيل في أرضهم، ولأن الفلسطينيين الذين يعيشون خارج أرضهم منذ عقود خمسة من السنين لن يرتاحوا إلى استمرار نفيهم، في حين يجلب إلى وطنهم مئات الآلاف من اليهود، الذين يعيشون بأمان في بلدانهم الأصلية. ولأن ذلك السلام لا يؤسس على مقومات وقيم تأخذ بالاعتبار الأسس العادلة للقضية التي كانت سبباً للصراع بين العرب واليهود الصهاينة. ولأن العرب يشعرون بالمرارة والأسى وهم يجرون صليبهم صعداً في طريق جبل ذلك السلام، لم يكن عادلاً ولا محايداً ولا حكماً، وإنما كان خصماً يلبس ثوب الحكم، ونصيراً للعدو يفرض «سلام» العدو عليهم. وفي هذا المناخ الاجتماعي - والسياسي - والروحي العام سوف يفرض سلام على العرب، وسيحمل ذلك معه:

1 ـ اعترافاً بإسرائيل.

2 ـ معاهدات تتضمن، فيما تتضمن: «إنهاء النزاع، وتطبيع العلاقات،

وفتح الحدود، وتبادل السفارات، وإقامة علاقات تجارية. . .»[1].

3 ـ وضعاً خاصاً لإسرائيل في المنطقة العربية كلها يتحقق في المجالات التالية:

أ ـ في مجال التفوق العسكري حيث يتم ذلك بـ:

ـ امتلاك السلاح النوعي المتطور، نووي وغير نووي، والقدرة على التصنيع الحربي المفتوح على كل المستويات، وتطوير الأسلحة، والاعتماد التام على الدعم والتغطية الضروريين، مادياً ومعنوياً، من قبل أميركا حسب تعهدات سابقة بتفوق «إسرائيل» على العرب مجتمعين وحماية أمنها ورفاه شعبها.

ـ عدم تمكين العرب من امتلاك سلاح يجلعهم قادرين على التفكير مجرد التفكير ـ بشن حرب ما على «إسرائيل»، وهو ما يجسد السلام المشروط الذي تسعى إليه أميركا وإسرائيل، وما يفسر الحصار والضغط والاعتداء، الذي تمارسه كل من أميركا ـ باسم مجلس الأمن أو بإسمها مباشرة ـ وكذلك «إسرائيل»، على بعض الدول العربية، وما تساهم أوروبا، بما فيها روسيا، بإقامته.

هو ذاك السلام الذي عبّر عنه نتنياهو بقوله:

«إن السلام بين إسرائيل والعرب مشروط قبل كل شيء، بمقدرتنا على حرمان الطرف العربي من خيار الحرب»[2].

إنه سلام العنصريين الذي يذهب مفهومه حسب نتنياهو أيضاً إلى حدود القول:

---

(1) مارتن أنديك ـ مدير شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي الأميركي ـ في محاضرة له في 15/ أيار/ 1993 ـ نشرة السفارة الأميركية بدمشق رقم 3949، تاريخ 21/ 5/ 1993.

(2) نتنياهو، يديعوت أحرونوت. نقلاً عن السفير 28/ 9/ 1992، وعن مفهوم ذلك السلام قال الرئيس كلنتون: «السلام الدائم يجب أن يشكل إنهاء المقاطعة العربية غير القانونية لإسرائيل وإقامة العلاقات الاقتصادية والتجارية الطبيعية بين إسرائيل وجيرانها، وخلق الاتفاقيات المتعددة الأطراف لحماية البيئة في المنطقة، وضمان إمدادات المياه الكافية لكل الدول».

«آن الأوان لكي تعلن سورية اعترافها بـ«مناطق سلام» من أجل تسوية سلمية مع إسرائيل. التي ستفيد سورية بما لا يقل عن إفادتها لنا... ستتنازل سورية عن مطالبها الأرضية غير العادلة وغير المقبولة في هضبة الجولان، وآن الأوان لكي تتحلى إسرائيل بالشجاعة والصلابة لتطلب هذا الطلب العادل والواضح من المجتمع الدولي بشكل عام، ومن سورية بشكل خاص»[1].

4 ـ وضعاً خاصاً لأميركا لدى الأطراف المعنية مباشرة باتفاقية السلام «سورية ـ الأردن ـ لبنان ـ الفلسطينيين»، ولدى «دولة إسرائيل» كذلك. ذلك أن أميركا ـ الصهيونية هي التي تصنع وضعاً خاصاً بها يلائمها ويؤمن مصالحها، ويترك لعصاها قوة الفعل في هذه المنطقة الحساسة من العالم. وهو ما يدخل في الفهم والاستراتيجية الغربيين اللذين كانا وراء إنشاء «دولة» لليهود في فلسطين، وهو ما عبرَّ عنه تيودور هرتزل بقوله: «فقد كان إنشاء دولة لليهود وهجرتهم إليها عملاً ملائماً لمصالح عائلة الشعوب المثقفة»[2]. ومعنى هذا أن يقوم انقلاب تام في الثوابت العربية حيال العدو، يتبعه انقلاب فعلي تام أيضاً في العلاقات العربية مع كل من أميركا وإسرائيل، حيث يصبح الوضع على النحو الآتي:

ـ دول عربية ذات علاقات قديمة ووطيدة بأميركا تصل إلى حدود تداخل المصالح، والتحالف المسجل في معاهدات، وهي نوعان:

ـ دول ذات تحالف قديم أخذ شكل النفوذ الشامل بعد حرب الخليج الثانية: «السعودية» وبعض دول الخليج.

ـ دول ذات صلات قديمة تحولت إلى تحالفات بعد حرب الخليج، وصار النفوذ الأميركي فيها شاملاً وأخذت تعتمد، أمنياً، على أميركا اعتماداً تاماً، ووقعت تحت النفوذ وربما الاستعمار المباشر، على تفاوت نسبي فيما بينها، ويدفعها الخوف حتى من بعضها بعضاً إلى زيادة الاعتماد على الغرب عامة وأميركا خاصة، وهي تغير علاقاتها ونظرتها إلى «إسرائيل»

---

(1) يديعوت أحرونوت في 11/9/1992 ترجمة كمال إبراهيم.

(2) تيودور هرتزل، الأرض القديمة الجديدة، ص 32.

وللصراع العربي الصهيوني، وللصلات والروابط القومية، بما في ذلك مفهوم الوحدة العربية والنظرة إليه، حسب ما توحي به أميركا مما يخدم مصالح «إسرائيل» التي هي بدورها مصلحة أميركية أولى.

- دول ربطتها علاقات أبعد من ظاهر المعاهدات، وأنموذجها «مصر العربية» التي تربطها مع أميركا «وإسرائيل» اتفاقيات ومعاهدات «كامب ديفيد» وما تلاها. حيث يمكن القول أنها واقعة، بشكل أو بآخر، في قبضة أميركا - الصهيونية، عن طريق الارتهان للمساعدات المالية: «مليارا دولار في العام» وبسبب الاعتماد على أميركا مصدر تسليح، يضبط تماماً درجة القوة ووجهة التحرك بها وتوجيهها[1].

- دول تريد التقارب مع أميركا، وتسعى إلى ذلك بأشكال مختلفة، ولكنها لا تفوز بكل ما تريد، لأنها موضوعة - حسب التفاهم الغربي - ضمن حصة أوروبا المتحالفة استراتيجياً مع أميركا، وأقصد دول المغرب العربي على تفاوت نسبي فيما بينها في شدة الرغبة في الاعتماد على أميركا بدلاً من أوروبا، لأسباب: جغرافية «قرب أوروبا وبُعد أميركا النسبي». تاريخية: الاستعمار الأوروبي، ولا سيما الفرنسي منه، وما خلفه من صلات ثقافية واقتصادية.

---

(1) يقول ديك تشيني وزير الدفاع الأمريكي السابق في تقريره المرفوع إلى الرئيس الأميركي ومجلسي الكونغرس، شباط 1992:

«إن الولايات المتحدة لا تسير قدماً في تنفيذ برنامج المبيعات العسكرية إلا إذا كانت هذه الأخيرة تدعم سياستها الخارجية، وأهدافها الأمنية التي تشمل على سبيل المثال، الاستقرار الإقليمي، والتطور الاقتصادي، وانسجاماً مع السياسة الأميركية المعمول بها منذ زمن طويل، فقد أعلن الرئيس بوش مبادرته الهادفة إلى إبرام إتفاقية مع أربع دول رئيسية أخرى مزودة بالأسلحة المسببة لعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج المتسمتين بالهشاشة» (ص 54 من تقرير ديك تشيني للرئيس بوش ومجلسي الكونغرس وجدد جادرجيان مساعد وزير الخارجية الأميركي، استعداد واشنطن للتعاون الأمني الوثيق مع حلفائها في الخليج في أوائل حزيران 1992 عبر مبيعات الأسلحة والتدابير الأمنية الثنائية، مثل إجراء المناورات العسكرية المشتركة بين وقت وآخر، وصيانة وتعزيز الوجود البحري (الأميركي) في الخليج، وتدابير حق الوصول وتخزين المعدات والأجهزة العسكرية المهمة في المنطقة (عن السفير 4/6/1992 ص 10).

ـ دول عربية سوف يُلزمها «السلام المحتمل» باتفاقيات، وربما بمعاهدات، ولن تكون تلك الدول بمنحى من التأثير الأميركي الحاد، لأن «الراعي ـ الشريك» في مفاوضات السلام، هو حليف استراتيجي تام ودائم «لإسرائيل»، وسوف يحرص على أن يكون له حضور نوعي على الأرض في المنطقة، لأنه لا يطمئن إلى المستقبل أبداً، ولأنه يقوم باحتياطاته الضرورية للمستقبل، وكما يقول ديك تشيني وزير الدفاع الأميركي السابق «نظراً إلى المستوى العالي من الغموض في الوسط الدولي، يجب على القوات الأميركية أن تشدد على سمات المرونة، والقدرة على القتل، وإمكانية النشر عالمياً، والرد «الاستجابة» السريعة، ويجب أن تكون الطواعية والحركية بين الأفضليات العليا، لا سيما في الرد على الأزمات التي يسبقها إنذار قصير»[1]. وهذا يقدم احتمالات لحضور أميركي عام، في منطقة بلاد الشام، في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية، مماثل لذلك الذي حدث في مصر «كامب ديفيد»، ونشوء مقومات مناخ شبيه، لن تؤخر حدوثه أو تغير مواصفاته، إلا معطيات فردية وإقليمية ذات وجود تاريخي في المنطقة، أبرز مميزاتها: معنى الخصوصية القومية والحضور القومي.

ـ دول عربية مصنفة الآن مع الأعداء لأميركا وهي: «الجماهيرية ـ العراق ـ السودان» وهي تختلف حتى في التصنيف عند أميركا، وفي تصنيفها للموقف الأميركي:

فالعراق كان قبل اجتياح الكويت من القوى المعتمدة أميركياً في المنطقة، وقد كشفت الحرب العراقية ـ الإيرانية ذلك. أما لماذا هي قوة معتمدة، ولأداء أية أغراض؟ فقد كشف ذلك بجلاء، بعد أن أدى أغراضه بنجاح تام، تلك الأهداف التي منها:

ـ تدمير العراق وإيران وبعض دول الخليج، والقضاء على فكرة قيام قوة عربية ـ إسلامية في الخليج تصون أمنه، وتدافع عن مصالحه، وتحمي ثرواته، وتتحكم بشؤونه.

---

(1) ديك تشيني ـ من تقريره إلى الرئيس الأميركي ومجلس الكونغرس شباط 1992 ـ ترجمة: نافع أيوب لبس ـ منشورات مركز الدراسات العسكرية ـ دمشق 1993.

ـ استنزاف المال والثروة والطاقة في دول الخليج كلها، وفي إيران والعراق.

ـ القضاء على التضامن العربي كلياً وإقامة مناخ عدم الثقة بين دول المنطقة إجمالاً على أساس راسخ.

ـ إعادة الاستعمار والنفوذ الغربيين، لا سيما الأميركي هذه المرة، بشكل مباشر إلى منطقة الخليج.

ـ التحكم بالنفط، إنتاجاً وتسويقاً وتسعيراً، والتحكم أيضاً بمن يعتمدون على نفط الخليج في الأسواق العالمية بشكل غير مباشر.

والعراق يحاول الآن، رغم الكارثة والمحنة التي ألحقتها به أميركا، أن يستعيد وضعه لديها وأن يجد منفذاً للمصالحة معها.

ـ **والجماهيرية** كانت في دائرة العداء الأميركي ـ قديماً وما زالت في تلك الدائرة، وقد ازداد الضغط عليها الآن، وفرضت العزلة، واستشرت الغضبة ويرتبط ذلك، أو تصعيده على الأقل، بمفاوضات السلام، وبالقضاء على بعض مناطق العمل القومي ـ الوحدوي كما يرتبط بتسديد «فواتير» سابقة أيام الحرب الباردة، وبالدور الذي قامت به الجماهيرية في مقاومة النفوذ الأميركي في الوطن العربي، والنفوذ الاستعماري الغربي، في الأماكن التي استطاعت مقاومته فيها.

فهل تستطيع الجماهيرية الإفلات من ضربة عداء وحقد أميركية مبيّتة؟ وهل تستطيع أن تستعيد توازناً في العلاقة مع الغرب يحميها منه؟ إنها أسئلة مفتوحة على المستقبل الذي يرتبط بمستقبل السلام، وبتأثيره على العمل الوحدوي عربياً.

ـ أما **السودان**، فأمر الخلاف الأميركي أو الغربي معه مرهون بموقفه من أمور عدَّه:

ـ الإسلام السياسي وارتباطاته والعمل له.

ـ موقفه من وفي الحرب الدائرة في الجنوب مع الخارجين على الدولة، وهم مدعومون من الغرب على أرضية دينية.

ـ موقفه من العراق، ومن إيران، أي من مستقبل نوع العمل العربي والإسلامي، أو العربي ـ الإسلامي.

ـ موقفه من مصر العربية.

ولا يمكن التنبؤ بمدى النفوذ الذي قد تحققه أميركا هناك، على أرضية «السلام المحتمل» لا سيما وأن المنطقة كانت خارج حدود التأثير القومي في السابق، وتقع في ظلال السياسة المصرية أحياناً، أو أن تلك السياسة تحجبها عن مدى التأثير.

وهذا الوضع الذي حاولت أن أشير إلى بعض ملامحه، يدعونا إلى أن نفكر في نوع النفوذ والعلاقة والمصالح التي ستقوم على هذه الأرضية بين أمريكا والدول العربية، وهل سيكون لذلك تأثيره الإيجابي على العمل الوحدوي العربي؟ وهل سيبقى العمل الوحدوي العربي ـ من منظور أميركي وإسرائيلي ـ عملاً محظوراً ويشكل خطورة؟! وإلى أي حد يقوم العرب بالتحدي في هذا المجال؟ وإلى أي مدى أيضاً يضحون بمصالحهم من أجل هذا النوع من التحدي، ولأية أغراض وأهداف يقومون به؟

1 ـ إن أميركا، في ظل سلام عربي ـ إسرائيلي سوف تأخذ على عاتقها مقاومة وتعطيل أي عمل عربي يرمي إلى الوحدة أو التضامن العربي الجاد، وستمنع ـ في تقديري ـ كل تقارب من شأنه أن يجعل العرب يستشعرون حضوراً قومياً آمناً أو قادراً على تحقيق أي نوع من أنواع الأمن: العسكري ـ الاقتصادي ـ الغذائي ـ الثقافي ـ الاجتماعي. . . الخ.

لأن ذلك سيشكل بداية خطورة على إسرائيل، وإسرائيل كانت وما زالت وستبقى مصلحة أميركية أولى تُحمى من المخاطر، ليس لأنها تؤمن مصالح أميركية أخرى هامة، ولكن لأنها هي بحد ذاتها مصلحة وغاية للصهاينة المتأمركين، أو للأميركيين المتصهينين ذوي النفوذ هناك، وقد عبر عن استمرار هذه المصلحة مؤخراً «مارتن انديك» بقوله: «ولا تزال لدينا مصلحة ثابتة في أمن وبقاء وخير دولة إسرائيل[1] وأية خطورة أو تهديد

(1) نشرة السفارة الأميركية بدمشق، رقم 3949، ص 2، تاريخ 21/ 5/ 1993.

بخطورة ما ـ حتى في مرحلة التخلق الجنيني الأولى للفكرة والتحرك ـ لإسرائيل، تقوم أميركا بكل ما يلزم لإزالتها ولو بالتدمير الشامل لبلد أو شعب، من بلدان المنطقة وشعوبها. وهي تدرك جيداً، وتعلن أن «جميع الأطراف العربية تدرك طبيعة العلاقة بين أميركا وإسرائيل»[1].

وأميركا لن تكون مع أي تقارب عربي شامل، وإن كانت تؤيد قيام تكتلات عربية هشة، ومحاور آنية متنقلة مثل كثبان الرمل، في مناطق عربية، إذا كانت تلك المحاور والتكتلات تفتقر إلى الثقة المتبادلة بين أطرافها وترتكز على خلافات عربية ـ عربية، تقوم من أجلها أو تغذيها، وتؤدي إلى تعميق الشروخ والانقسامات في الحياة السياسية العربية.

وإذا تفرد قطر عربي ما، أو شريحة عربية ذات بعد جماهيري قومي، بدعوة جادة مؤثرة، لعمل عربي مشترك، يشكل خطوة صحيحة نحو التضامن العربي الفعال[2] فإن أول من سيقرع ناقوس الخطر هو إسرائيل، وسيهرع الغرب كله لوضع حد «للتضامن ـ الخطر»!.

وإسرائيل ستواصل تنفيذ مخططها الرامي إلى تفتيت العلاقات العربية ـ العربية، لأنها تحرص على ألا يقوم أي شكل من أشكال التقارب العربي، وترى في عدم اتفاق العرب ضماناً لاستقرارها وأمنها وتوسعها ومستقبلها الاستيطاني. وهي لن تكون أبداً، في ظل «السلام المحتمل» أو خارجه مع تقارب أو تضامن أو اتحاد أو وحدة عربية من أي نوع، بل هي ستكرس تلك المقولة التي انتشرت وراجت، وربما تأكدت بعد حرب الخليج الثانية،

(1) الرئيس بيل كلنتون في مؤتمره الصحفي مع إسحاق رابين ـ واشنطن في 15/ 3/ 1993 وقد وضح ذلك وعززه (ليسن أسبين) وزير الدفاع الأميركي بقوله أمام اللجنة الإسرائيلية الأميركية العامة (إيباك) في يوم الثلاثاء 15/ 6/ 1993 (إن كلنتون قد التزم خلال وجود رئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين في واشنطن في أذار الماضي) بإعطائي مسؤوليات جديدة، وهي مساهمة في تعزيز الشراكة الاستراتيجية الأمريكية ـ الإسرائيلية. . . وأنا أتشرف جداً بقبول هذا التحدي (وأشير إلى أن التعاون سوف يشمل مجالات المحافظة على التفوق الإسرائيلي النوعي على العرب، والتعاون في مجال الصواريخ المضادة للصواريخ). عن جريدة السفير، العدد 6503، ص 1، الأربعاء 16/ 6/ 1993.

(2) أنموذج التضامن العربي عام 1973 الذي لم يدم بفاعلية مرضية سوى ستة أشهر تقريباً من: تشرين الأول (أكتوبر) 1973 ـ إلى نيسان (إبريل) 1974.

وهي أنه لم يعد هناك مجال للحديث عن قومية عربية ووحدة عربية وأحلام تحريرية عربية. فالموجود فعلياً على أرض الواقع أقطار عربية تحاول أن تحمي وجودها، وهي مستعدة للتعاون مع الشيطان من أجل ذلك.

والشيطان موجود، وأكثر من حريص على تقديم العون للعربي ليقف بوجه العربي. ولن تكون إسرائيل، في ظل «السلام المحتمل»، منسجمة مع أي محيط عربي على أرضية من الثقة والانفتاح الصحي، هذا بفرض أن المجتمع العربي قبلها، ولن يقبلها أبداً، فدون ذلك خرط القتاد وأكثر. ذلك لأن انسجام «إسرائيل» مع محيط عربي، مخالف لأيديولوجيتها واستراتيجيتها التوسعية ـ الاستيطانية، ويمثل هذا التفكير والتوجه خير تمثيل تفكير «غوش أمونيم» الذي يعبر عنه بالقول: «إن العودة إلى صهيون لا تكون بالعودة إلى عائلة الأمم، إنما تكون بضدها ونقيضها المباشر، بإيجاد استقطاب جديد بين اليهود وأمم الأرض»[1].

والاستقطاب الجديد لأمم الأرض مبني على عداء مطلق للعرب، ونفي لهم من تلك الدائرة، دائرة الاستقطاب، لأن لهم الإبادة والنفي، ومبني أيضاً على نظرة متعالية على الآخرين «الأمم» تكون من خلالها الصهيونية قيادة تاريخية ـ روحية للأممية المسيحية على الخصوص! وهذا ما وضحه الصهيوني «المتسامح» نسبياً مع الآخرين إبان نشأة الفكرة الصهيونية «تيودور هرتزل» حيث قال: «الصهيونية صانعة السلام. فهي تعلن السلام بين اليهود والأمميين وبين الديانتين اليهودية والمسيحية»[2] وحتى هذا الذي زعمه هرتزل في وقت الحاجة إلى الغرب لتأمين احتياجات مشروعة كافة، لم يتحقق شيء منه على مطرقة التعصب الصهيوني، إلا في حدود الحاجة للأممية المسيحية وزمان تلك الحاجة، وقد عبر الجنرال ديغول عن استمرار التعصب الصهيوني ونظر العنصرية «للغوييم» بقوله: «إن وجود إسرائيل كدولة لم يشف الغرييم من المرض»[3]. أما العرب فليس لهم من ذلك،

(1) امنون روبينشتاين، ص 152. إسرائيل من هرتزل إلى غوش أمونيم.

(2) المصدر السابق، ص 35.

(3) المصدر السابق، ص 125.

كما أسلفت، إلا الإبادة والنفي، لأن بذلك وحده يتحقق استمرار الوجود الإسرائيلي، واستمرار التوسع الصهيوني، وتأمين المصلحة الغربية، فالعرب إذن ليسوا في برنامج «السلام» الإسرائيلي سوى حضور معاد، وسيحافظ الصهاينة في ظل السلم والحرب على رغبة مطلقة في قتل مقومات وحدتهم وتضامنهم وقوتهم، ويلجأ اليهود إلى التركيز على دعوة قديمة ـ جديدة مستمرة وصريحة، لتجسيد قول في سفر التثنية، وتنفيذ مضمونه بقسوة ضد العرب الذين يسمونهم العماليق الجدد، وهو «ضرب العملاق والقضاء على ذاكرته». وهذا هو نهج إسرائيل القديم ـ الجديد المتجدد، الذي سيدوم، سواء كان هناك سلام أو كانت حرب، لأن العملاق إذا ما نهض وتذكر، وعرف تماماً ما له وما عليه، وأدرك بعد وعي، من هو وكيف يضرب ضربته ويخلص حقوقه، فلن تبقى إسرائيل. ومن أجل ذلك كان وجود ذلك الكيان واستقراره واستمراره في ممارسته لتحدياته، رهناً ببقاء ذلك العملاق العربي طريح الفراش فاقد الذاكرة، لا يلتم طرف منه على طرف، وتقطع أوصاله أو تضمر دون أن يشعر حتى بأهمية ما يفقد.

ولن يوفر «السلام» مع إسرائيل سوى مناخ مريض بين العرب أنفسهم، فضلاً عن استمرار المرض بينهم وبين «إسرائيل»، وسينسحب ذلك المناخ على كل الجهات والجبهات والصعد والمستويات والعلاقات. ذلك أن الاعتراف «بإسرائيل» سوف يصبح في مقدمة مسببات الخلافات العربية، والحروب العربية ـ العربية الجديدة. وإذا كانت الحروب العربية «الباردة والساخنة» في أشكالها السابقة ـ إبان الحرب الباردة التي شملت الأرض تقريباً ـ قد اتخذت من القضية الفلسطينية قميص عثمان في كثير من الحالات وتذرعت بها، ورفعت شعارات التحرير أو اتهمت الآخرين بالتخاذل وبترك شعار التحرير، فإن الحروب العربية القادمة ستتخذ من قضية الاعتراف بإسرائيل أقوى ذريعة، وسوف يصبح ذلك قميص عثمان الجديد الذي تلوح به السياسات ويتقدم صفوف الحرب، ليكون راية وذريعة ودريئة، على الرغم من كون العرب في قمة فاس قد حزموا أمرهم على الاعتراف بإسرائيل، وأعلنوا ذلك ضمناً في قرارهم أو مبادرتهم أو بيانهم أو مشروعهم ذي النقاط الثماني المشهورة.

إن الاتهامات المتبادلة سوف تسيل ملء حلوق الإعلاميين ووسائل الإعلام بين السياسات العربية وسيكون ذلك وسيلة للإغراق أو للتبرئة أو لتحديد درجة المشاركة في «الإثم»، وسيقود إلى مواجهات سياسية وربما عسكرية، تضعف جميعها العمل الوحدوي وتؤثر عليه سلبياً. وربما تفتح صفحات أقدم من السادات وكامب ديفيد، مروراً بحربي الخليج الأولى والثانية، وحرب 82 وانعكاسات ذلك كله على الدفاع العربي المشترك، والتضامن العربي، والعمل العربي العام، ومشاريع الوحدة ومجالس الاتحاد العربية. وتهيئة ذلك كله للوضع العربي وجعله في حالة من التردي أدت إلى مؤتمر مدريد ومفاوضات السلام، ونوع السلام الذي قد يفرض دور كل سياسة عربية في ذلك.

وسيقدم كل قطر عربي طروحاته الجديدة على أرضية الارتياح النسبي من همي التحرير والوحدة والتفرغ التام للأخ الشقيق بعد أن أمن شر العدو الذي أصبح «صديقاً» يستنصر به، ويبرر استنصاره به على الأخ الشقيق. وإذا كانت القضية الفلسطينية ـ والصراع العربي الصهيوني ضمناً ـ تستعمل في السابق حجة رئيسية في الدعوة إلى الوحدة، وتتقدم لتكون أحد الأسباب الرئيسية الضاغطة باتجاهها، لتقوم قوة ذات اقتدار واستراتيجية تحقق التوازن مع العدو والتفوق عليه، ليصبح التحرير ممكناً، فإن حل هذه القضية، وإنهاء الصراع العربي الصهيوني على أرضية «السلام» ـ مفروضاً كان أم مقبلاً عليه ـ إن ذلك سيتخذ ذريعة لتبرير عدم الحاجة إلى الوحدة، وإقفال باب الكلام حولها وسوف تُقدَّمُ حجج تستقى من الماضي القريب للتدليل على عدم إمكانية ذلك وعدم جدواه في الظروف اللاحقة، حيث لسان حال المقاومين للمشروعات الوحدوية أو الساخرين من الحديث فيها، يقول: إذا لم تتحقق تلك المشاريع في زمن المد القومي والصراع العربي الصهيوني، وحلفاء العرب، والحروب العربية ـ الإسرائيلية، فكيف يمكن أن تتحقق الآن، ولا حاجة ماسة تدعو إليها، وبعد أن تغير في العالم ما تغير، وتغير في العرب ما تغير، على أرضية حرب الخليج الثانية، ومؤتمر السلام، وقيام تحالفات جديدة، ومصالح تقضي بمحاور جديدة أيضاً؟

ـ إن حرب الخليج الثانية سوف تدخل معترك الحوار القائم على

التنابذ، وسوف تكون أحداثها وتفاصيلها ومواقف الناس والمثقفين والسياسيين والأقطار العربية فيها موضوع «اجترار» طويل وسندخل، جراء ذلك، في معارك كلامية على طريقة الستينات والسبعينات، يكون الطيب الذكر «أحمد سعيد في صوت العرب» شيئاً عادياً إذا ما قيس بها. ولن يفضي ذلك إلى تقارب عربي من أي نوع، اللهم إلا بين سياسات قطرية محدودة، ولمدى زمني محدود.

ـ سوف تبحث الأقطار العربية في حال «الأمن والسلام» عن مصالحها القطرية الضيقة، ويدفعها إلى ذلك مخطط غربي يرمي إلى تشجيع اعتماد كل دولة عربية على التعاون مع الغرب، وحتى على التعاون مع إسرائيل، لحماية نفسها من الدول العربية، والطروحات القومية ـ الوحدوية. وسوف تقيم علاقات اقتصادية ثنائية تكون أساساً لاستمرار القوقعة والتجزئة والعزلة، ومظاهر طفيلية للنمو.

ـ سيزداد تنافر المصالح العربية وتعارضها على أرضية ما هيأته ظروف والتزامات ومعاهدات واتفاقيات حرب الخليج الثانية وما بعدها، و«مؤتمر سلام مدريد» والمفاوضات التي تلته وسيدفع ذلك كله الأقطار العربية إلى ارتماء أشد في حضن الغرب وارتهان أكبر له، الأمر الذي سيحول دون ظهور، أو وجود، اقتصاد عربي متحرر من القيود يمكنه أن يساهم في صنع قرار سياسي عربي ذي توجه قومي أو وحدوي حر. وسوف يساهم استثمار الغرب في المنطقة العربية في إطار صيغة شبيهة بمشروع «مارشال» يرتبط «بالسلام المحتمل» ويعمل على استقراره وإلهاء الناس عما لحق بهم وبحقوقهم جرّاءه من ظلم، سوف يساهم ذلك في تكريس التجزئة واستفحال خطر الدولة الأمنية قطرياً ـ على حساب القومي أصلاً ـ وذلك باسم الحفاظ على المصالح، وباسم الوطنية التي أضحت، منذ زمن، صيغة اعتراضية على القومية ملغية لها مضعفة إياها، متهمة من يعمل لها بوطنيته، الأمر الذي يكرس تنافساً قطرياً في كسب ود المستعمر المستثمر، بإظهار الولاء له على حساب الولاء للأمة، ويغريه بالاقتراب من هذه السياسة أو تلك لكثرة ما تقدم له وتؤمنه وتستعديه على المصلحة القومية والأخ العربي. وعلى أرضية ذلك وبسبب منه، سيستفحل، في سوق العرض والطلب، بيع الأخ

والشقيق والمصلحة القومية العليا، حرصاً على الذات والمصالح الذاتية والقطرية، قبل أن يسبق الآخر في عقد صفقة بيع وشراء. وهكذا تأخذ تلك الصيغة مداها في الفعل والظهور والشرعية!

و«السلام» سوف يعمق حضور مناطق عربية قائمة، ويقيم مناطق أخرى، أو قل جزراً عربية أخرى، ذات مصالح اقتصادية وأمنية متقاربة داخلياً، متنافرة مع محيطها العربي، ومتباينة عنه، منها:

ـ منطقة الخليج في خوفها من بعضها بعضاً وتنازعها، وصراعها الموضوع على نار هادئة مع: إيران، والعراق. وهو صراع ينمى على أرضيات مختلفة وبسبب خلافات متعددة، جغرافية واقتصادية وعرقية وسياسية. وسوف تكون أرض النفط وحدة مصلحية أميركية شبه منتهية العلاقة مع أي وحدة مصلحية عربية أخرى. والنفوذ الأمني والهيمنة في هذه المنطقة سيكونان أميركيين بالدرجة الأولى...

ـ منطقة بلاد الشام. النفوذ الأمني والاقتصادي فيها إسرائيلي، على أرضية السلام النووي إن صح التعبير، وهي منطقة مؤهلة للانشغال بمشاكلها وبما سيخلق لها من مشاكل، ليغيب عنها وفيها الهم القومي. والتطلع الوحدوي، والعمل العربي باتجاه الأحلام والطموحات الكبيرة، لا سيما الوحدة والتحرير.

ـ منطقة مصر والسودان، وهي منطقة يراد لها أن تشكل وحدة اقتصادية وأمنية معزولة عن سواها في حدود، وقادرة على التدخل عربياً عند الضرورة أيضاً بحدود، حيث يبقى أمر التحكم بالأمور قائماً. إنها متنافرة داخلياً الآن، ولكنها ستكون موضع عناية واهتمام أميركي ـ إسرائيلي خاص، وغربي عام، لتشملها كلها الهيمنة الأميركية ـ الصهيونية، ولتصفى فيها حركات وتحركات لا يريد الغرب وإسرائيل لها أن تستمر في الظهور والتأثير «وتعكير» الجو؟!

ـ أما المغرب العربي فسيكون من نصيب الهيمنة الأوروبية ـ لا سيما الفرنسية ـ وسيغرق في المشكلات وتعمق صلاته الأوروبية على حساب صلاته العربية، وسيأخذ البعد الثقافي والاقتصادي دوراً هاماً في عملية

الفصل بينه وبين الوطن العربي، وتكريس التجزئة والخصوصية على أرضية اجتماعية ـ ثقافية اقتصادية. وإذا ما نما التنافس بين أوروبا وأميركا اقتصادياً وسياسياً في المستقبل فسوف تخوض تلك المناطق صراعاً تابعاً لمن ترتبط به بعلاقات ومصالح أشد، ولن يكون اهتمامها العربي ـ الوحدوي أكثر من شعار في أحسن الحالات، حسبما يخطط ويرسم المعنيون «بسلام محتمل» بين العرب «وإسرائيل» يبقى العرب غير قادرين على القيام مستقبلاً بأي عمل من شأنه أن يوقظ في الوجدان قضية التحرير وبالتالي قضية الوحدة، أو العكس.

ومن الطبيعي أن ينشغل المغرب ويشغل أيضاً بصراعات داخلية، قطرية ومغاربية، حتى لا يتمكن من الالتفات إلى ما يجري في المشرق، فضلاً عن الالتفات إلى الهم القومي، والتوجه الوحدوي في المشرق ستشغل سورية أولاً بقضاياها المعلقة الأخرى مع ما أضافته حرب الخليج الثانية من معطيات، مما يضع قضية الأمن مع الجوار على نار حامية كلما أستدعت الضرورات الأميركية والإسرائيلية ذلك، وكلما توفر مناخ تحرك قومي أو توجه وحدوي عربي لا تريده أميركا والغرب المرتبط والمتحالف معها، وتركيا لن توفر جهدها أبداً في تقديم ما يطلب إليها أن تقدمه في هذا المجال. والسياسة الأميركو ـ إسرائيلية تضع ذلك في مقدمة ما توليه اهتماماً وتمنحه اعتباراً، وتدخله في مقومات استراتيجيتها بالنسبة لهذه المنطقة وللعمل مستقبلاً فيها. وقد وضح ذلك مارتن أنديك في بيانه عن سياسة واشنطن في الشرق الأوسط فقال: «خلال الحرب الباردة كانت تركيا تعامل بدرجة كبيرة على أنها دولة أوروبية، وشريكة في جهود منظمة حلف شمال الأطلسي الرامية إلى احتواء الاتحاد السوفييتي. والآن يأتي دور تركيا لتلعب دوراً عاماً ليس في آسيا الوسطى فحسب، ولكن في الشرق الأوسط أيضاً. والآن أصبحت تركيا التي لها حدود مشتركة مع إيران والعراق وسورية، مهمة للجهود التي نبذلها لاحتواء نظام صدام والإبقاء على ترتيبات عملية توفر الراحة لسكان العراق. وباختصار، فإن تركيا هي دولة علمانية وديمقراطية وإسلامية، وهي تحتل موقعاً عسكرياً استراتيجياً، وهي قوة اقتصادية، وحليفة قديمة للولايات المتحدة، إن التحديات التي نواجهها هي

أن نستخدم هذه العوامل أفضل استخدام في سعينا لتحقيق أهدافنا في الشرق الأوسط»[1].

ومعنى هذا الاستخدام الجيد إرهاق العرب بالقوى المؤثرة عليهم عند الضرورة، واستخدام كل ما تقدمه من معطيات استراتيجية عسكرية وغير عسكرية للنيل منهم أو لتهديدهم.

ولأن سورية ستكون في هذا الموقع الجغرافي والقومي والسياسي، بين إسرائيل وتركيا، ولأنها تتحمل مسؤولية حيال الهم أو التطلع القومي، فإنها سوف تواجه بكل الاحتمالات التي ينوه بها أو يشار إليها، عندما تتطلع إلى أبعد مما يفرضه «سلام محتمل» عبر معاهدات واتفاقيات وشروط سبقت الإشارة إلى أهم ثوابتها ومواصفاتها. وستشغل سورية بالحفاظ على الذات وبرواسب الصراع العربي الإسرائيلي التي لن تزول من النفوس، وبالهاجس القومي والأمني في آن معاً، عبر تضارب وتداخل المقولات القومية والقطرية، التحريرية والسلاموية. وليس خافياً ما سيفرزه ذلك من صراع وتحديات وأعباء على الاقتصاد والوجدان والإنسان في آن واحد.

وعلى هذا الهامش من ذاك المتن القومي، متن بلاد الشام عامة وسورية خاصة، سوف تطرح أسئلة تتعلق بالدور التاريخي على طريق الوحدة العربية في هذه البقعة التي اكتسبت عبر نضالها اسم «قلب العروبة النابض»، ونذكر من تلك الأسئلة:

ـ هل سيصاب ذلك القلب بالتسرع أو بالتباطؤ والرخاوة في هذا المسار، وكلاهما مرض؟ أم سيستعيد صحته وقدرته على العمل؟

ـ وكيف سيكون الدور القومي والنهج المؤدي إلى ممارساته بسلامة ومسؤولية تاريخية، مع وجود السلام المشروط؟

لقد ارتبط نضال سورية منذ استقلالها عام 1945 بفلسطين وبالصراع الصهيوني والقضية المركزية في النضال العربي، قضية فلسطين، وارتبط ذلك على نحو وطيد بالعمل الوحدوي الذي استمر زخمه في سورية منذ عام

---

(1) مارتن أنديك ـ نشرة السفارة الأميركية بدمشق، رقم 3949، تاريخ 21/ 5/ 1993.

1916. فهل سيهمل هذا التاريخ ويصبح هوامش على متون معاهدات «السلام المحتمل»، ذلك الذي سيعطي فلسطين لغير العرب، وسيعطل العمل القومي والتطلع الوحدوي من خلال طعن جوهر مقولاته وثوابته في الصميم؟ وكيف سيكون طعم العمل الوحدوي ومنطلقاته ومقولاته هذه المرة، من دون فلسطين، وبوجود دولة يهودية قوية محمية غربياً، ومسخرة لتدمير كل تطلع وحدوي عربي، لأنه يهددها في الصميم، وتعتبره موجهة إليها؟

- وعلى مسار آخر من مسارات العمل الوحدوي بعد حرب الخليج الثانية «والسلام المحتمل» كيف سينظر إلى من سيطرح مقولات في دول جذرت القطرية واحتمت بها، ومن قبل سياسات عربية ترى العمل الوحدوي ينطوي على نقض لبنائها وقيامها؟ فهل سيتهم من يطرح فكراً قومياً ويدعو إلى عمل قومي، وتنظيمات وحدوية بأنه يعمل على تخريب «السلام» وجر المنطقة إلى الحرب من جديد؟ وأنه يهدد الأنظمة المستقرة، والدول التي تآلفت على قانون الاعتراف المتبادل فيما بينها والصمت المتبادل فيما يتعلق بمشروعات قومية تخلخل بنيانها وتؤثر على استقرارها، وتثير زوابع غير مرغوب فيها، سياسياً وثقافياً واجتماعياً؟

وهل سيربط، على أرضية «السلام المحتمل»، كل فكر قومي وحدوي، وكل عمل وحدوي عربي بإرهاب «دولة إسرائيل» وبالعمل على نقض الاستقرار في المنطقة، ويعامل بالتالي على أنه مشيع فتنة، ومؤجج نار حرب؟ أم أنه سيكون في نظر المؤيدين بالقوة والثبات والحمايات، مجرد حالم ضال يخرمش بأظفار هزيلة صرحاً محمياً بقوى النظام العالمي الجديد؟

إن نظرة العرب غير الوحدويين، إلى العرب الوحدويين؛ سواء كان الأوائل في السلطة أو خارجها، موضوع هام جداً لأنه يحدد ملامح التوجه الرسمي والشعبي بالنسبة للعمل الوحدوي على أرضية «سلام محتمل»، واعتراف بإسرائيل في ظل ذلك «السلام المحتمل». ولهذا، فإن سبراً واعياً لهذه القضية واستطلاعاً دقيقاً يستحقان الجهد والمغامرة.

- إن المد القومي العربي، أو الدعوة إلى الوحدة العربية على أساس قومي ستلاقي اتهامات متنوعة: منها اتهامات بالشوفينية حرصاً على استمرار

التقاليد العربية الماضية التي بدأت في الربع الأول من هذا القرن (؟!) ومنها العمل على سوابق الفشل حيث ستقدم التجارب المحيطة، والنماذج التي أضرت بالعمل القومي إجمالاً، وبالعمل الوحدوي بشكل خاص، وسوف تساق تجارب عدة، رسمية وحزبية وجماهيرية، ونماذج من التعامل مع الجماهير العربية ذاتها، وفي ظلال الثقافة القومية، والممارسة الديمقراطية. وسيشكل ذلك سلاحاً بيد من لا يرغمون وستتضارب مصالح الأقطار من خلال الموقف من ذلك، وستضطرب رؤاها وتتضارب، بسبب من التجارب العربية ـ العربية، والحروب العربية ـ العربية، والمعاهدات التي تربط بعض العرب مع غير العرب/ إسرائيل وأميركا والغرب/ الذين لا يرغبون في رؤية عمل عربي موحد، أو توجه عربي وحدوي يستعيد وجوده ومبادراته، ويسوق الناس خلف شعاراته، وستبرز على السطح كل الاستخلاصات التي أخذت من حرب الخليج الأولى والثانية من جهة، والاستخلاصات التي استنتجت من تجارب الوحدة والاتحاد والمجالس العربية، المجهضة أو شبه المجهضة، لتوضع على المشرحة بهدف استخدامها استخداماً سلبياً.

وسترتفع أصوات مشحونة بالحقد أو باليأس أو بالإحباط تقول: مبرر الوحدة كان يرتبط ـ عند دعاتها ـ بتوفير القوة لتحقيق التحرير، ولما كانت مشاريع (السلام) بين العرب وإسرائيل، قد وضعت حداً للسعي في مسار التحرير، واتجهت بالقضية إلى التصفية السياسية على أساس مبادلة الأرض بالسلام، استناداً إلى بعض قرارات الأمم المتحدة لا سيما (242، 338) وإن مقولات الوحدة من أجل التحرير قد سقطت ولم يعد لها ما يبررها، وسينظر لاستمرار السير في هذا المنحى على أنه سير باتجاه معاكس للواقع ولمسار التاريخ ولمنطق الواقع ولما يستوجبه صواب الرأي وحسن التفكير وسلامة التوجه، والمستوى الحضاري في القرن الواحد والعشرين؟!

وستقدم كل فئة حججها ودفوعاتها، وستبدع في البحث عن الأسانيد والمبررات والبراهين، وسوف تنبش الذاكرة العربية، وتستعرض المواقف العربية الراهنة والقريبة، وتستنفر المشاعر حول مواقف وقضايا: الانتفاضة ـ حرب لبنان ـ اجتياح بيروت وحصارها ـ حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران ـ حرب الخليج الثانية وحصار العراق ـ حرب الصحراء في المغرب ـ

حصار ليبيا بعد حرب تشاد، حرب السودان في جنوبه... الفلسطينيون عبر تاريخ القضية مروراً بأيلول الأسود وما تلاه... ولن تبقى في الثوب مجالات لرقع وخروق.

ولكن العزل العربي ـ العربي، والعزل الغربي للعرب، وعزلة العرب بأيدي العرب أو بتواطؤ من بعضهم، سوف تكون السكاكين التي تدفع حتى نهايات الفصول في الخواطر، كلما لاح حديث عن التقارب والتضامن وانعدامهما، وعن القضايا المتعلقة بالدفاع العربي المشترك ومن خانه، ومن يدعو إلى الوحدة ويجهض مشاريعها وطروحاتها وأحلام الجماهير فيها.

ولكن العامل الأشد فتكاً في طروحات العرب المقبلة وحواراتهم أو مهاراتهم حول الوحدة والعمل الوحدوي العربي سيكون وجود كيان صهيوني على شكل دولة معترف بها من قبل الدول العربية جميعاً ـ من خلال قمة فاس وما تلاها ومن خلال حرب الخليج الثانية وما فرضته على العرب من تكاليف، ومن خلال مؤتمر مدريد والمفاوضات الثنائية والمتعددة وما جرته، وما آل إليه أمر القضية بعدها ـ وستكون مسؤولية المعترفين الموقعين شديدة أو غير قابلة للتملص من تبعاتها بالنسبة لأولئك الذين سيجدون مخارج يهربون منها وحججاً يتذرعون بها، وأقوالاً يلقونها دون تدقيق على الآخرين. وهذا الجانب الذي سوف يستغرق الكثير من التلاوم والشتائم والخلاف في الجانب العربي لن يبني العمل الوحدوي ولكن سيكشف إلى أي مدى أصبح محفوفاً بالمخاطر والعقبات والإحباطات.

ولكن إذا ما حدث ذلك، على هذا النحو أو ذاك، وأدى إلى حضور الحوار حول أهمية الوحدة وجدواها والطريق المؤدية إليها، في ضوء تجارب الماضي، فإنه بحد ذاته سوف يكون هاماً، والأهم منه أن يستمر بمسؤولية وحرص حيال العمل القومي الوحدوي.

إن القول بأن (السلام المحتمل) يَجُبُّ كل مبررات العمل العربي من أجل الوحدة، لأن هدف الوحدة كان اكتساب القوة من أجل التحرير، سيكون قولاً ناقصاً يرتبط بقصر النظر من جهة وبعدم إدراك لأهمية التاريخ الماضي، والمستقبل الذي يطرق الأبواب... فالدعوة للوحدة العربية ليست وليدة القضية الفلسطينية، ولا هي ابنة الصراع العربي الصهيوني، وليست

من أجل (إلقاء اليهود في البحر). صحيح أنها كانت وما زالت مطلباً هاماً جداً على طريق حسم الصراع العربي ـ الصهيوني لصالح الأمة العربية، وأنها توفر التوازن الاستراتيجي بين العرب من جهة ـ والعدو الصهيوني مدعماً بتحالفاته من جهة أخرى، إذا ما صدق التوجه العربي وشمل الجميع. ولكن الوحدة العربية مطلب عربي للجماهير والمثقفين والسياسات الواعية عبر التاريخ. وقد دخلت مجال العمل السياسي والتنظيمي اليومي (تقريباً) منذ نهاية القرن الماضي، وقامت على ثوابتها ثورة (1916) واستمرت الدعوة لها إبان الاستعمار الأوروبي للوطن العربي وما زالت تلك الدعوة ضرورية.

فالوحدة إذن لم ترتبط ـ كتطلع قومي عربي جماهيري وثقافي وسياسي عام ـ بقيام الكيان الصهيوني بالقوة والقهر في فلسطين عام 1948، ولم تزل ولن تزول، بأي اعتراف به وعلى أي مستوى كان ذلك الاعتراف، للأسباب البسيطة التالية:

1 ـ إن الوحدة أصبحت مطلباً حيوياً وضرورة مستقبلية مرتبطة بتطلع العرب للتقدم والوجود والاستمرار على عصور الحضارات البشرية. فمن دون تجمع كبير واع لهويته وخصوصيته وقدراته وأهدافه، سوف تسحقنا التجمعات الثقافية والاقتصادية والحضارية الكبيرة القائمة.

2 ـ إن الوحدة أساس ما يلزمنا من قوة لحماية الذات واستعادة الحقوق، سواء في مواجهتنا المستمرة العسكرية مع كل الطامعين بنا وبثرواتنا، والذين يؤذيهم أن نكون متماسكين قادرين، نشكل نواة صلبة لأمم تجمعنا معها عقيدة الإسلام، ونكون معها الحضارة العربية ـ الإسلامية العريقة. ولذلك فهي ضرورة ومنقذ، لمن يريد أن يكون له حضور نوعي بين أمم الأرض، وأن يدافع عن خصوصية وهوية وانتماء كريم، وإنساني النزعة.

3 ـ إن الوحدة مطلب إيجابي ممكن في الوقت الراهن، وفي هذا الزمن العربي الصعب، لا سيما بعد توقيع اتفاقيات (السلام المحتمل) مع العدو الصهيوني، الذي سيبقى عدواً، لأن الصراع سيبقى قائماً بين العرب وإسرائيل، ما دام هناك كيان فرض بقوة القهر في أرض العرب، فلسطين، ولأن المشروع الصهيوني التوراتي ـ مشروع

إسرائيل الكبرى - سوف يستمر عبر النزوع العنصري الصهيوني، للاستيطان والهيمنة والابتزاز والعدوان، والتدخل في الشؤون الداخلية للأقطار العربية.

إن مشروع إسرائيل سوف يبقى في نظر الصهاينة، مستمراً حتى تحت مظلة (سلام محتمل) ينالون باسمه (أرضاً - وطناً) واعترافاً وأمناً، وانتماءً للمنطقة، في نسيجها الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والأمني - وهو ما نرفضه تماماً نحن وسنرفضه دائماً في الجبهة الثقافية العربية. وذلك المشروع يتطلب - لتحقيقه - زمناً ومالاً واستقراراً متزايداً في الأرض، وهيمنة من نوع جديد على العقول والنفوس والموارد ومقومات المستقبل. وهذا ما يسعى إلى الحصول عليه الصهاينة في فلسطين المحتلة، لأنهم إذا لم يطمعوا الآن في الأرض كلها، فإنهم يطمعون في السيطرة التامة على كل من عليها.

ولذلك أطرح السؤال بعد كل هذا، هل هناك مجال بعد (سلام) مع إسرائيل لعمل قومي - وحدوي؟ وهل هناك بعد كل ما قدمته حرب الخليج الثانية من آلام وصدمات وجراح، من أمل في العمل الوحدوي؟ وهل يمكن في ظل سيطرة (حكومة كل العالم) على مقاليد الأمور في كثير من دول الوطن العربي من إمكانية للعمل الوحدوي العربي؟ وهل هناك بعد أن فتت الاتحاد السوفييتي، وانتهت أيديولوجيات قاومتها أميركا، من إمكانية في تحقيق نجاح واستمرار وبقاء لعمل قومي - وحدوي في الوطن العربي لا ترضى عنه الأنظمة العربية ولا السياسة الأميركية ولا الدولة الصهيونية، وله رصيد من الإحباط كبير في النفوس، وقد توارى في ظل الصمت كثير من المتحمسين له؟

وأنا أقول: إن الزمن الملائم للعمل العربي على المستوى القومي الوحدوي، هو الآن، والآن بالذات. لأن التحدي ينبغي أن يولد التحدي المضاد، ولأن العمل الوحدوي في الساحات العربية وفي الوجدان الجمعي، لم يكتسب مشروعيته وضرورته من نظام أو مرحلة أو مجموعة أنظمة ومراحل سياسية في هذا القرن، ولا من قضية - رغم مركزيته فيها - ولا من اتفاقية أو معاهدة ليزول بزوالها، ولا من خسارة معركة أو كسبها.

إنه عمل مرتبط ارتباطاً عضوياً بوجود الأمة ذاته ومن استمرار ذلك الوجود، ومن ذلك التطلع نحو العيش بكرامة واستعادة الدور الإيجابي بشجاعة واقتدار وإباء.

وإنني أذهب إلى القول بأن المرحلة الحالية، المشبعة بالإحباط والظلام والضعف، من حياة الأمة والعمل الوحدوي، وأقول: اندفاعة واعية، والآن، لأنني أريد أن تتم الاستفادة من كل دروس وسلبيات العمل القومي السابق، وأريد أن يتولد الدفع الإيجابي على ذلك المسار في الوقت ذاته الذي يتوالد فيه، أو يتوالد فيه، تراجع سلبي على مسار السياسة العربية، يترجمه الاعتراف بإسرائيل دولة في فلسطين على حساب الحق والأمة والتضحيات الجسام التي قدمتها على تلك الطريق الصعبة ـ طريق فلسطين عربية. من أجل ذلك أود أن لا يتأخر مد إيجابي في طريق العمل القومي الوحدوي، ليكون رداً ملائماً على ما يرافق (سلاماً محتملاً) مفروضاً في آن، مع العدو الصهيوني الذي سيبقى عدواً وسيبقى الصراع معه قائماً، وآخر حصون الدفاع عن الأمة ثقافتها ووعيها بذاتها لذاتها، ولحقوقها ومقومات القوة والخصوصية والكرامة لديها.

فهل يكون لنا مثل ذلك؟ إنني أرى أن الحلم هو أحد المداخل المشروعة لتغيير الواقع، وأرى مقومات الأمر مبثوثة في الناس والوعي والماضي، وفي كل عمل صادق يعي أصحابه أهدافهم بوضوح، ويسيرون على طريقهم بعزيمة.

الورقة الثانية

الأستاذ/ كريم مروة

بين الطموح العربي إلى الوحدة القومية، والنضال من أجل تحقيقها، وبين المشاريع المتعددة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، التي توحي بها المفاوضات المباشرة الراهنة بين الدول العربية وإسرائيل، تاريخ طويل من الصراعات والحروب، سابقة على قيام الدولة الصهيونية، ومستمرة ومتفاقمة بعد قيامها. فهل بإمكان المتغيرات الكبرى، في المنطقة وعلى الصعيد الكوني، والوقائع الجديدة التي نشأت عنها، قادرة على إزالة أسباب هذه الصراعات والحروب، وجذورها، وعلى تغيير جوهري في اتجاه التطور؟

هذا السؤال الذي يبدو غريباً هو، في الظروف الراهنة، سؤال حقيقي. وعلينا أن نواجهه بشجاعة، وأن نجيب عنه، لا بالمشاعر، وحسب، بل بالفكر العلمي، مقروناً بمشاريع وخطط حقيقية، لا وهمية، وبالاستعداد لكفاح طويل وقاس ومرير ضد وقائع، بعضها مفروض بقوة القهر والعدوان، وبعضها ناتج عن المتغيرات الكبرى، وبعضها قائم بسبب عجزنا القديم والحديث، المتعدد الجوانب.

ذلك أن المفاوضات الثنائية المباشرة، والمفاوضات المتعددة الأطراف، التي بدأت منذ عامين، تقريباً، تستمر، دون توقف. ولن يغير من جوهر هذا الواقع الراهن، ولا يغير من دلالاته، أن تتعثر هذه المفاوضات، أحياناً، أو أن تتيسر، أن تنتهي غداً، أو أن تستمر لسنوات عدَّة. فمسارها أصبح معروفاً. ونهاياتها تكاد تكون معروفة، أيضاً. وإسرائيل ستصبح، في نهاية المفاوضات، جزءاً من المنطقة، بموافقة من سكانها الأصليين، أم

بالرغم عنهم. والمنطقة ستفقد، تدريجياً، اسمها التاريخي المعروفة به، العالم العربي، ولو إلى حين، لتتحول إلى الاسم الجديد ـ القديم، الشرق الأوسط، الذي كان قيام إسرائيل مدخلاً حقيقياً لتثبيته، ضد التاريخ كله، وضد طموحات الشعوب العربية فيه لتحقيق وحدتها القومية. فمنذ أن انهزمت الجيوش العربية، قبل خمسة وأربعين عاماً، في الحرب ـ المهزلة التي نظمتها وقادتها الحكومات العربية، بوحي خارجي، لا بحافز قومي، تحت شعار حقيقي زيفته هذه الحكومات، هو منع تنفيذ قرار الأمم المتحدة الجائر القاضي بتقسيم فلسطين إلى، دولتين يهودية وعربية فيها، كان واضحاً أن الوحدة العربية، أياً كان شكلها وأية كانت صيغتها، ممنوعة بقرار دولي، ممن هم في موقع اتخاذ القرارات وفي موقع القدرة على فرضها، ومستحيلة التحقيق من قبل القوى العربية الرسمية والأهلية، بسبب العجز الموضوعي والذاتي، أحياناً وبسبب التخلف في الوعي، أحياناً أخرى، وبسبب التواطؤ والتآمر، أحياناً ثالثة، ولأسباب عديدة أخرى منفردة ومجتمعة، في كل الظروف، فإذا كان الهدف من التقسيم، حينذاك، فرض قيام دولة يهودية في فلسطين، لتقسيم العالم العربي، ومنع وحدة أقطاره، وليس لتقسيم فلسطين، وحسب، فإن الحكومات العربية التي ولدت مع الاستقلال، مثلت، بسياساتها، استمراراً عملياً، سواء بتخطيط مسبق، أو بدون تخطيط، لسياسات الدول الاستعمارية، في شتى الميادين، ولا سيما في الميدان الأساسي المتمثل بالوحدة القومية، ولو بأشكالها الدنيا، الجامعة العربية.

هذه المفارقة، التي تشير إليها العلاقة بين الوحدة العربية والتطبيع مع إسرائيل، وهي علاقة تناقض، بالتأكيد، تستدعي منا إعادة قراءة أكثر دقة لتاريخنا. كما تستدعي منا مراجعة نقدية حقيقية للفكر الذي ساد في هذه الحقبة الطويلة، بتياراته كلها، ومراجعة نقدية حقيقية، من مواقعنا المختلفة، لكل سياساتنا ولكل شعاراتنا، ولكل تجاربنا في الكفاح على كل الجبهات، ولكل تجاربنا في السلطة. أقول ذلك نؤكد أن المراجعات التي حصلت، في مراحل مختلفة في الماضي، لم تكن مراجعات حقيقية، وإن ظروف العصر الذي نحن فيه، والمتغيرات الكبرى التي حدثت وتحدث، والنتائج المباشرة لكل ذلك علينا وعلى واقعنا وطموحاتنا، كلها أمور تشير إلى أن

منظومة الأفكار التي حكمت تلك المراجعات النقدية هي بحاجة إلى إعادة نظر، وإعادة صياغة، لكي تكون المراجعة مدخلاً جديداً مختلفاً إلى المستقبل، وإلى مشاريعنا المستقبلية الجديدة التي ينبغي أن تؤخذ بالاعتبار في طريقة إعدادها، وفي جعلها أساساً للكفاح الجديد، ظروف العصر ومتغيراته واتجاهات التطور فيه، والأوضاع التي تسود بلداننا، وكل الظاهرات التي تولدت وتتولد فيها.

إلا أن هذه المهمة الملحة والعسيرة ليست مهمة فريق واحد. بل إن شروط النجاح فيها هي أن ينخرط فيها كل الفرقاء الذين مارسوا الكفاح من أجل التحرير والتحديث والتغيير، وجميع الفرقاء الذين يعتبرون أنفسهم، الآن، أصحاب مشاريع مستقبلية تصب في هذا الاتجاه. وثمة شروط أخرى لا بد من توفرها من أجل القيام بهذه المهمة بنجاح، تتلخص في أن يتحرر الجميع، خلال المراجعة النقدية، من العصبية وانفعالاتها، وأن يتحرروا من الإرادية ومن كل إسقاطات داخلية وخارجية على الواقع التاريخي الملموس، وأن يتحرروا من الخوف الذي تثيره وقائع العصر، الخوف الذي يقود البعض إلى اليأس والوقوع في قدرية لا مبرر لها، لا اليوم، ولا في المستقبل، لأن حركة التاريخ مرشحة دائماً لمثل هذه التعرجات، صعوداً وهبوطاً، تقدماً وتراجعاً. ولا بد من فهم آليات هذه الحركة وقوانينها الموضوعية، سواء منها ما يرتبط بوعي الناس، أو ما يرتبط بلاوعيهم، أي بما هو خارج عن إرادتهم.

على أنني أستبق هذه المراجعة النقدية، وهذه القراءة الجديدة لتاريخنا، لأحدد موقفي من مسألتي الوحدة العربية والتطبيع مع إسرائيل، موضوع بحثنا الحالي، في علاقة التناقض بينهما، وفي مستويات هذا التناقض، اليوم، وفي المستقبل المنظور.

ويبدو لي، بالنسبة للوحدة العربية، أن الخطأ السائد الذي كان يحكم مواقفنا جميعنا منها، وإن بنسب مختلفة، ما يزال قائماً. وهو يكمن في الدمج، أو في عدم التفريق، بين الغاية من الوحدة التي تحددها الرابطة القومية ورابطة المصالح، وبين صيغتها أو صيغها الملموسة التي تتوافق مع الشروط التاريخية، وبين أشكال النضال لتحقيقها. إن عدم التفريق، أو

التمييز، بين هذه المستويات قد أدى إلى تعثر قضية الوحدة، إلى تراجعها كفكرة وهدف، وصولاً إلى الحالة الراهنة التي تتميز بالتفكك، والتباعد، بين البلدان والشعوب العربية، من جهة، والتناقض بين الواقع والطموح، من جهة ثانية. ونتجت عن هذا الخلل الكبير أخطاء فادحة في التعامل اليومي مع قضية الوحدة، شعارات ومشاريع. ونتجت عنه صراعات بين القوى الوطنية العربية، ولدتها مفاهيم مختلفة للوحدة، وأفكار وأوهام، وتصورات صحيحة نظرياً، ولكن غير واقعية حول دور الوحدة في تحقيق التحرر الاقتصادي ـ الاجتماعي، كانت بمعظمها بعيدة عن الواقع، متصادمة معه، ومع حركة التاريخ.

وفي يقيني ـ وهي وجهة نظر للنقاش ـ بأن أقرب فهم للوحدة العربية، اليوم، هو ما توصل إليه المؤتمر السادس للحزب الشيوعي اللبناني، في وثيقته التي تبناها وأغناها المؤتمر السابع الاستثنائي للحزب. علماً بأن هذا التحديد ذاته ما يزال بحاجة إلى تعميق، وإلى تدقيق، يأخذان في الاعتبار ظروف العصر، من جهة، وواقع العالم العربي، من جهة ثانية، والإصرار على المبدأ والهدف اللذين ترمز إليهما الوحدة العربية، كشعار للتحرر والتحديث، من جهة ثالثة.

وفيما يلي النص الحرفي لقرار المؤتمر السادس للحزب الشيوعي اللبناني حول الوحدة العربية:

«إن التغيرات التي طرأت وتطرأ على الوضع العربي والمهمات الجديدة ـ القديمة، إنما تؤكد، ولا تنفي، حاجة البلدان العربية بعضها إلى بعض. غير أن الجديد الذي لا بد من البحث الجدي والعميق من أجل صياغته هو طبيعة ونوع هذه العلاقات. فقد أثبتت الأحداث والتطورات، خلال هذه الأعوام الطويلة من النضال تحت شعار تحقيق الوحدة العربية، أنه بمقدار ما كان الشعار صحيحاً من حيث المبدأ والاتجاه والهدف، فإنه كان خاطئاً من حيث الفكر والممارسة، ولا سيما من حيث الشروع في تجارب متسرعة مفتعلة لم تؤد إلا إلى عكس ما كانت ترمي إليه. من هنا ضرورة إعادة صياغة جديدة لمفهوم الوحدة العربية. ولا بد في الصياغة الجديدة هذه، من التحرر الكامل من الغيبية والسلفية واللاعقلانية، ومن تغليب المشاعر والإرادات على

الواقع. فالوحدة العربية ليست شكلاً محدداً، ولا صيغة دستورية محددة. بل هي محصلة حقيقية لتطورات، ولتقاطع مصالح، ولأوضاع ملموسة، ولإرادات شعوب تعبر عن ذاتها، بوعي كامل، وعلى أساس ديمقراطي، ومن دون إكراه. ونقطة الانطلاق في تحديد المفهوم الجديد للوحدة العربية، هي أن هذه الوحدة هي تعبير عن حاجة موضوعية لعلاقات متطورة بين البلدان العربية، مأخوذ فيها بالاعتبار واقع وجود كيانات متعددة لها خصوصياتها ومستويات تطورها المختلفة، وتمليها روابط التاريخ والثقافة واللغة والتراث بكل مكوناته. ولقد أثبتت كل المراحل التاريخية السابقة من نضال الشعوب العربية للتحرر والانعتاق وللتنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي أنه يكاد يكون من المتعذر موضوعياً تحقيق هذه المهمات في أي بلد بمعزل عن علاقاته مع البلدان العربية الأخرى، ولو في مستويات مختلفة تحددها العلاقات في أطر جغرافية. من هنا تصبح قضية الوحدة العربية، في ضوء هذا المفهوم لها، وحدة قائمة على أساس الانتماء القومي، ولكن بالانطلاق من مصالح مشتركة تزداد عمقاً واتساعاً مع الزمن، وانطلاقاً من الاحترام الكامل للخيارات القائمة على الديمقراطية، وليس في معزل عنها أو ضدها. وأي فهم آخر للوحدة سيؤدي إلى مزيد من التدمير والتفكك والتباعد، وإلى تعطيل وتشويه كل ما هو مشترك من الناحية القومية ومن ناحية المصالح، وإلى خلق وعي شعبي ضد الوحدة العربية. وهو الأمر الذي يتعارض ويتناقض مع المصالح الحقيقية لكل البلدان والشعوب العربية، من دون استثناء».

ويرتكز هذا القرار إلى موقفين سابقين في تاريخ الحزب الشيوعي اللبناني من الوحدة العربية:

الموقف الأول هو الذي عبر عنه برنامج الحزب المقر في المؤتمر الثاني الذي عقد في عام 1968. وقد جاء في النص:

«إن طموح الجماهير العربية الواسعة إلى الوحدة هو وليد الواقع الموضوعي لتطور العالم العربي وللروابط التاريخية بين مختلف أجزائه. لقد انطلقت فكرة الوحدة العربية مع بدء الحركة العربية المعادية للسيطرة الأجنبية. وكان مفهومها يتطور مع تطور هذه المعركة في مختلف مراحلها». (البرنامج ص 27).

أما الموقف الثاني فهو الذي عبرت عنه وثيقة مشتركة بين الحزب الشيوعي السوري (وكان الحزب الشيوعي اللبناني والحزب الشيوعي السوري في مرحلة التأسيس مندمجين في حزب واحد تحت هذا الاسم) والحزب الشيوعي الفلسطيني، أقرت في كونفرانس عقد في العام 1931 وقد جاء في هذه الوثيقة بالنص:

«إن طموح الجماهير الشعبية العربية هو إلى الوحدة القومية ضمن حدود للدول تقام ليس حسب تعليمات الإمبريالية بل على أساس القرار النابع من هذه الجماهير ذاتها، والمتخذ بحرية، والمرتبط بلا فكاك بطموحها وللتخلص من نير الإمبريالية الانجليزية والفرنسية والإيطالية والأسبانية. إن الجماهير الشعبية العربية تشعر أنه يتوجب عليها، من أجل إلغاء نير الإمبريالية، أن توحد جهودها فيما هو مشترك بينها، من وحدة اللغة والشروط التاريخية، واضعة نصب عينيها عدوها المشترك، إن تلاحم هذه الجماهير في النضال الثوري ضد الإمبريالية، واتساع نضالها هذا، يظهران أنه تتوفر لدى الشعوب العربية كل الشروط التي لا غنى عنها من أجل إزالة النير الإمبريالي، والحصول على الاستقلال الوطني، وخلق دول عربية تتمكن بعد ذلك، على أساس قرار متخذ بحرية، أن تتوحد على أسس فدرالية». (كتاب «جذور السنديانة الحمراء» لمؤلفه محمد دكروب ـ صفحة 443).

خلاصة القول في موضوع الوحدة العربية أنها مشروع حقيقي يأخذ شرعيته من التاريخ، والجغرافيا، والمصالح القديمة والجديدة، والدائمة، التي تربط البلدان العربية وشعوبها، في النضال من أجل الحرية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، بكل معانيه وجوانبه، وبالأخص في مجال بناء الدولة الحديثة العادلة. كما يأخذ شرعيتها من واقع أن البلدان العربية، من حيث موقعها، وعدد سكانها، ورقعة امتدادها الجغرافية، وثرواتها الطبيعية، ومن حيث التكامل فيما بينها، تشكل، في حال تحققها، ولو في أدنى الصيغ والأشكال، قوة هائلة، سياسياً واقتصادياً وحضارياً، وفي شتى الميادين. وقد جهدت القوى المعادية، في الغرب الرأسمالي، منذ بداية تبلور فكرة الوحدة العربية، لهذه الأسباب مجتمعة، على منع تحققها،

بشتى الوسائل. وكانت الحركة الصهيونية، وفكرة إقامة دولة يهودية في فلسطين، أخطر هذه الوسائل في محاربة فكرة الوحدة العربية، وأكثرها قوة وشراسة. وكان وعد بلفور البداية في هذا المسار التاريخي إلى أن قامت إسرائيل في العام 1948 تنفيذاً لقرار اتخذته الأمم المتحدة في العام 1947 تحت رقم 181، يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية، على أن يجري العمل لتوفير الشروط من أجل خلق دولة فيدرالية، في المستقبل، من الدولتين. وكان واضحاً أن الغرض من إقامة كيان صهيوني في هذه المنطقة، هو زرع جسم غريب في قلب العالم العربي، في حلقة الوصل بين مغربه ومشرقه، يعرقل قيام الوحدة بين أقطاره، ويخلق الشروط، مع الزمن، لاستحالة تحققها. والوهم الذي برز، في فترة التحضير لقرار الأمم المتحدة بإنشاء دولة يهودية، حول الدور المحتمل لإسرائيل في نقل العالم العربي من البداوة إلى الحضارة، وهو الوهم الذي حكمته فكرة إنشاء دولة متحدة من الدولتين اليهودية والعربية في فلسطين، كان وهماً فادحاً.

وقد يكون من المفيد إعادة التذكير، اليوم، بما نصت عليه أهداف الدول الغربية التي كانت تتحكم بمصائر العالم، في بداية هذا القرن. ومعروف أن هرتزل، زعيم الحركة الصهيونية، قد أعلن استعداده لتنفيذ مصالح هذه الدول والدولة العثمانية، في آن، إذ قال بالنص: «... إذا أعطانا جناب السلطان فلسطين فسيكون بإمكاننا أن نقوم بتنظيم مالية تركيا بشكل كامل. أما بالنسبة لأوروبا فستكون في مكاننا هذا جزءاً من المتاريس ضد آسيا. سنكون حراس الطليعة للمدينة ضد البربرية...» (برنامج الحزب الشيوعي اللبناني ص 32).

ويضيف برنامج الحزب الشيوعي اللبناني، في السياق ذاته، استناداً إلى هذا النص لهرتزل، حول فلسطين والعالم العربي، بالنص، ما يلي: «وفي مطلع القرن الحالي تبلورت المشاعر والتطلعات القومية في العالم العربي الخاضع للسيطرة العثمانية. وقد رأت الإمبريالية خطراً شديداً يتهدد مصالحها وراء هذه التطلعات. يشهد على ذلك ما جاء في توجيهات المؤتمر الذي دعا إليه عام 1907 باترمان، رئيس وزراء بريطانيا آنذاك، وضم ممثلي الدول الاستعمارية العريقة (بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والبرتغال

وإيطاليا وإسبانيا). فقد أكدت هذه التوجيهات أن «البحر الأبيض المتوسط هو الشريان الحيوي للاستعمار، لأنه الجسر الذي يصل الشرق بالغرب، والممر الطبيعي إلى القارتين الأسيوية والافريقية، وملتقى طرق العالم... ويكمن الخطر المهدد للعالم في هذا البحر. ففي حوضه مهد الأديان والحضارات. وعلى شواطئه الجنوبية والشرقية يعيش شعب واحد، تتوافر له من وحدة تاريخه ودينه ولغته وآماله كل مقومات التجمع والترابط والاتحاد وتتوافر له في ثرواته الطبيعية وكثرة تناسله كل أسباب القوة والتحرر والنهوض. ويكمن الخطر على كيان الامبراطوريات الاستعمارية في تحرر هذه المنطقة، وتثقيف شعوبها، وتطويرها، وتوحيد اتجاهاتها وتجمعها واتحادها حول عقيدة واحدة ولذا فإن على الدول ذات المصالح المشتركة أن تعمل على استمرار وضع هذه المنطقة، المجزأ المتأخر، وعلى إبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك وجهل وتأخر». وأوصى التقرير كوسيلة أساسية مستعجلة لدرء الخطر بضرورة العمل على فصل الجزء الإفريقي من هذه المنطقة عن جزئها الأسيوي، عن طريق إقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري الذي يربط آسيا بأفريقيا، ويربطهما معاً بالبحر المتوسط، بحيث تقوم في هذه المنطقة، وعلى مقربة من قناة السويس، قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة». (برنامج الحزب الشيوعي اللبناني، ص 32 و33).

وهكذا كان، بالضبط. فقد أدى قيام إسرائيل إلى تحقيق هذا الهدف، وهذه التوجهات. ولم تستطع الحركة الوطنية العربية، بفصائلها كلها حتى في أوج صعودها، ومن مواقع السلطة، ومن مواقع القدرة العسكرية، وفي ظل أقصى الاستعداد لدى الجماهير العربية للانخراط في الكفاح، أن تغير هذا الاتجاه في التطور، ولا أن تعرقل تحقيق هذه التوجهات. وظل هذا التراجع يتواصل إلى أن بلغنا المرحلة الراهنة، مرحلة التفكك والانهيارات، المرحلة التي أدت إلى بدء المفاوضات المباشرة مع إسرائيل تحت شعار الأرض مقابل السلام. وهو الأمر الذي لم يكن مقبولاً من قبل، لا من قبل العرب، ولا من قبل إسرائيل، بفعل الأمر الواقع، رغم أن السادات كان قد كسر جدار الرفض العربي، ووقع، ضد إرادة الشعوب العربية كلها، ومنها

شعب مصر، معاهدة الصلح مع إسرائيل، والاتفاق المعروف باتفاق كامب دايفيد، متنكراً بذلك لتاريخ بكامله من النضال، ولطموحات ومشاريع مرتبطة بهذا التاريخ، وفي مقدمتها الطموح لتحقيق الوحدة القومية، وتحرير الأرض والثروات، والنضال لاستعادة الحقوق المغتصبة في فلسطين.

إن المفارقة التي تشير إليها المعادلة الجديدة الراهنة، الوحدة العربية والتطبيع مع إسرائيل، إنما ترمز إلى أن إسرائيل التي أنشئت لتكون عامل فصل بين مشرق العالم العربي ومغربه، وحاجزاً بشرياً يحول دون تحقيق وحدة أقطار الأمة، تعود، اليوم، لتشكل، بعد كل هذا التاريخ من الصراعات والحروب، الواسطة التي من خلالها يراد أن تتم عملية الربط بين مشرق العالم العربي ومغربه، وامتداداته الإقليمية، إيران وتركيا، وربما دول أخرى في آسيا ودول أخرى في أفريقيا، تحت اسم بديل للعالم العربي، هو الشرق الأوسط، منطقة، وسوقاً، ومصالح، وربما نظاماً سياسياً واقتصادياً وأمنياً وعسكرياً، وسوى ذلك...

العلاقة، إذن، بين الوحدة العربية، كما فهمناها، في الماضي، وكما سنفهمها في تطورها، في ظل ظروف العصر الجديدة، وظروف بلداننا من ضمنها، هي علاقة تناقض، في أي مستوى من المستويات، مع هذا التطبيع الذي تهدف المفاوضات مع إسرائيل إلى تحقيقه، ولو في شكل تدريجي، ولو في مدى بعيد. وأدرك جيداً، وأنا أسوق هذا الكلام، وأعلن هذا الحكم، إننا نعيش في عصر يختلف اختلافاً جذرياً عن المرحلة التي أقيمت فيها إسرائيل، بل حتى عن العقد السابق على هذا العقد الأخير من القرن. وأدرك، في الوقت ذاته، أن مفهوم العلاقات بين الدول والشعوب والأمم ستدخل عليه تعديلات كبرى. إلا أنني لا أستطيع إلا أن أسجل أن حركة التاريخ، بتلاوينها المختلفة، ومراحلها المختلفة، لا تؤدي بالضرورة، إلى تغيير سريع، وبالقوة، وبالإكراه، في مواقع البشر، وفي انتماءاتهم، وفي مشاعرهم، وفي عناصر تمايزهم واختلافهم بعضهم عن بعض، برغم كل هذا التطور الذي تشهده حركة انتشار الثقافات وتداخلها، وتطور الاتصالات، واتساع دائرة ما هو مشترك بين الشعوب.

فما العمل؟

قد يبدو، بالنسبة لفريق من العرب، من مواقع سياسية مختلفة، في السلطة وخارجها، أن الوقائع الجديدة الكبيرة، التي يشكل التطبيع واحداً من مكوناتها، تقتضي منا إعادة النظر بمفهومنا للوحدة العربية، بل حتى بمفهومنا للعلاقات العربية ـ العربية. وتتمة هذا الموقف هو أن نتأقلم مع الوقائع الجديدة، ونعترف بأن إسرائيل واقع لا يمكن تغييره، وأن علينا الاعتراف بهذا الواقع والتعامل معه، دون حذر، أو تردد، ودون تشنج، درءاً لمخاطر كبرى، والتكامل معها، حتى ولو أدى ذلك بنا إلى القطع مع الماضي، أو مع جزء أساسي منه. فالتاريخ، من وجهة النظر هذه، يسير للأمام. وعلينا ألا نتخذ المواقف التي تعود به إلى الوراء. ووجهة النظر هذه تستند إلى ما رفع ورفض من شعارات في بدء الحركة الصهيونية، ثم في فترة قيام إسرائيل، حول احتمال التفاعل والتداخل بين الحضارة العربية، وبين ما كان مفترضاً أن يحمله اليهود من محصلة ثقافتهم بالارتباط مع ثقافات البلدان التي عاشوا فيها طويلاً، قبل مجيئهم إلى فلسطين. وقد تلتقي، أو تتقاطع، وجهة النظر هذه مع الفكرة الطوباوية بإقامة دولة ديموقراطية على أرض فلسطين، يعيش فيها العرب واليهود ويتفاعلون، ويشكلون شعباً متعدداً في دولة واحدة.

إلا أن ثمة رأياً آخر مناقضاً بالكامل لهذا الرأي، هو الذي لا يريد الاعتراف مطلقاً بهذا الواقع، ويرفض الانصياع لموجباته، ويرفض المفاوضات، على أساس ذلك، ويصر على أن إسرائيل كيان مصطنع لا بد من اقتلاعه، ولو طال المدى، بكل الوسائل، وبكل الأثمان. ووجهة النظر هذه لها جذور قديمة في التاريخ. وأصحابها الحاليون هم الاستمرار اللاتاريخي لتلك الحركة التاريخية.

وفي رأيي، فإن الرفض المطلق للواقع القائم من دون بدائل عقلانية، هو الوجه الآخر للاندماج المطلق بهذا الواقع، بذريعة العجز عن تقديم البدائل له. وفي حركة النضال من أجل التقدم توجد، دائماً، خيارات عديدة. وهي خيارات لا بد من ابتداعها، واكتشافها، لكي تسلك عملية التطور التاريخي مسارها الطبيعي المعقد، بأكثر ما يمكن من الصحة

والتسديد، وبأقل ما يمكن من الارتباك والتراجع والخطأ.

مرة ثانية، نطرح على أنفسنا السؤال ذاته: ما العمل؟

وللجواب عن السؤال، أو للبحث عن هذا الجواب، أرى أن ندخل في تحليل سريع ومكثف لما يجرى، داخل المفاوضات وخارجها، ما هومعلن منها، وما يجري وراء الكواليس.

وواضح أن المفاوضات الثنائية، التي بدأت في مدريد واستقرت في واشنطن، ليست إلا الواجهة العلنية للمفاوضات الحقيقية، وللنشاط الآخر الذي تشكل المفاوضات المتعددة الأطراف جانباً منه، ومظهراً من مظاهره. فالمفاوضات الثنائية لا تتقدم. بل هي تراوح مكانها، وأحياناً تتراجع. ومع ذلك فإن الجميع يتعاملون معها على أنها عملية مستمرة غير قابلة للتوقف، أيا كانت الصعوبات التي تواجهها، وأياً كان الزمن الذي ستحتاج إليه. وتمارس أميركا فيها دور القائد الموجه، من موقع الملتزم بمصالح إسرائيل، انطلاقاً مما حققته من سيطرة لا منازع لها فيها، على الثروة ومواقع القرار في البلدان العربية. ولكنني لن أتوقف عند هذه المفاوضات. فهي، لكثرة ما يجري من حديث حولها، أصبحت معروفة جداً، وأصبح الحديث عنها مملاً. ولنا موقف منها يكاد يتطابق، في الشكل على الأقل، مع ما هو معلن على لسان المفاوضين العرب، حول الحقوق والتمسك بها، وحول القرارات الدولية واحترامها، وسوى ذلك. وجميع هذه المواقف تؤكد الانسحاب من الأرض وإعطاء الفلسطينيين حقهم في إقامة دولة لهم على كل من الضفة والقطاع. كما تؤكد أن موضوع القدس هو جزء من المفاوضات، بعكس ما يزعم المفاوض الإسرائيلي.

إلا أن المهم، بالنسبة لنا، وما يتصل بالتطبيع، بكل معانيه، هو ذلك الذي يجري في المفاوضات المتعددة الأطراف، وفي أطر مختلفة، أخرى، ويتناول ملفات عديدة يمكن تكثيفها بالعناوين التالية: ملف المياه، وملف اللاجئين (أي التوطين)، وملف العلاقات الاقتصادية، والملف العسكري والأمني، والملف المرتبط بالثقافة والتربية والتاريخ. وبعض هذه الملفات هو عناوين للجان التفاوض المتعدد الأطراف.

لنعرض، إذن، باختصار، للجوهري في كل ملف من هذه الملفات، من أجل أن نعمد، بعد ذلك، لعرض ما هو مشترك بينها، في نهاية المطاف.

ملف المياه:

هذا الملف يتجاوز فيما يطرح من مشاريع مياه الأنهر الصغيرة في المنطقة، فلا يقف عندها وحدها، ليطال الأنهر الكبيرة، بالذات، نهر النيل ونهري دجلة والفرات. فإذا كانت إسرائيل تشكو من ندرة في المياه فإن هذا الموضوع يصبح، في الظروف الراهنة، قضية شرق أوسطية، بالمعنى الكامل للكلمة، وحتى أكثر اتساعاً مما هو معروف بهذا الاسم. فالنيل نهر إفريقي، وليس نهراً مصرياً وسودانياً، وحسب. إن جوهر هذا الملف، إذن، هو جعل المياه نقطة ربط ووصل بين أجزاء هذه المنطقة المترامية الأطراف، وفي قلبها إسرائيل، بحيث يصبح الانتماء فيما بين دولها انتماءً إلى المنطقة، لا إلى القومية. وبذلك تحافظ القوميات التي لها دول موحدة على خصوصياتها ضمن هذا الانتماء الواسع، وتفقد القومية المشتتة المجزأة، في دول عدة، أي القومية العربية، خصوصيتها العامة، وتتوزع إلى خصوصيات وطنية، سرعان ما تتحول مع الزمن، إلى أساس لتكون قوميات مستقلة الواحدة منها عن الأخرى. وهكذا تفقد المياه، هنا وهناك، ارتباطاً ببلد معين وبمصالح معينة لتصبح ثروة مشتركة لجميع دول المنطقة، توزع حسب الحاجات، المرتبطة بمشاريع، . فتفقد، بذلك، البلدان التي لا مشاريع تنمية واضحة لديها حقوقها السابقة في هذه الثروة الشرق أوسطية، المتعدية للجنسيات الوطنية المتعددة.

هذا، إذن، أول معنى للتطبيع، يعبر عنه جوهر الملف المرتبط بالمياه.

ملف اللاجئين:

المضمون الحقيقي لهذا الملف يتعلق بمنع عودة الفلسطينيين المقيمين، بفعل الهجرة والتهجير، خارج فلسطين، ولا سيما في البلدان العربية المجاورة، من العودة إلى وطنهم. وبديل العودة هو التوطين.

فالموضوع الأساسي الذي يجري بحثه، إذن، في هذا الملف، هو كيفية التوطين، عدداً وأماكن، وشروطاً، للفلسطينيين حيث يقيمون، أو حيث يجب أن يوطنوا. وجوهر التوطين يتلخص في تقليص الدور والموقع والآفاق لأي كيان فلسطيني سيتم التوصل إلى إقراره في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومعنى ذلك أن أرض فلسطين ستظل، بالنسبة لليهود، أرضاً يهودية، لا أرضاً مشتركة للعرب ولليهود، في أقل تقدير، حتى لا نقول أرضاً عربية، بالكامل.

وهذا، أيضاً، معنى ثان للتطبيع، يعبر عنه جوهر الملف المرتبط باللاجئين.

ملف العلاقات الاقتصادية:

هذا الملف يرمي إلى إعطاء دور لإسرائيل مكمل، من داخل المنطقة، للدور الأميركي، في الأساس، وللدور الذي تطمح الدول الصناعية المتقدمة في أن تلعبه في المنطقة. فإسرائيل، بالنسبة للبلدان العربية، أكثر تطوراً، وأكثر قدرة على التطور. وهي تستطيع أن تساهم في المشاريع الاقتصادية، الصناعية والزراعية والسياحية والمالية، وأن تلعب دور المنسق، وأي أدوار أخرى تتطلبها مهمة التطوير الاقتصادي للمنطقة. وهذا الدور يستدعي أن تكون لإسرائيل حصة في النفط، حصة مباشرة، الأمر الذي يجعلها شريكاً في مصائر هذه الثروة، وفي شروط استخدامها، إنتاجاً وتسويقاً وتصنيعاً وسوى ذلك. وهو المدخل الحقيقي للعب دور مباشر في التحكم بتطور البلدان العربية كلها، من المحيط إلى الخليج، وبالأخص منها البلدان المجاورة. هنا يأتي دور السوق الشرق أوسطية، البديل للسوق العربية المشتركة، ولصيغة التكامل الاقتصادي العربي، ولكل ما يتصل بفكرة الجامعة العربية، كحد أدنى للعلاقات العربية. إن الضغط الذي تمارسه أميركا والدول الغربية على الدول العربية لإلغاء المقاطعة إنما يهدف إلى التسريع في خلق الشروط لتحقيق اندماج إسرائيل الاقتصادي في البلدان العربية.

وهذا، أيضاً، معنى ثالث للتطبيع، يعبر عنه ملف العلاقات الاقتصادية.

الملف العسكري والأمني:

هذا الملف يبحث في مستقبل تسلح البلدان العربية. وجوهره تجريد البلدان العربية من أي إمكانية في المستقبل لتكوين قوة عسكرية تستخدم في أي مشروع لإعادة ترتيب الأوضاع، في ظل موازين قوى قد تنشأ بفعل التطورات، ولو في زمن بعيد. والشرط المكمل لهذا الأمر هو أن تبقى إسرائيل في موقع القوة العسكرية المتفوقة، من جهة، وأن يقام نوع من التوافق الأمني، أو التكامل الأمني، من ضمن ما تعبر عنه صيغة النظام الأمني الإقليمي الشرق أوسطي، من جهة ثانية. وهذا يعني إلغاء أي دور لمواثيق الدفاع، وللاتفاقات الأمنية، سواء على صعيد مجموعة بلدان عربية، أو على صعيد البلدان العربية كلها.

وهذا، أيضاً، معنى رابع للتطبيع، يعبر عنه الملف الأمني والعسكري.

ملف الثقافة والتربية والتاريخ:

ويرمي هذا الملف إلى إعادة النظر بالتاريخ المكتوب، والموروث، في البلدان العربية باتجاه إلغاء كل ما يتعلق بتصنيف الحركة الصهيونية كحركة عنصرية معادية للبلدان والشعوب العربية، والقومية العربية، بهدف إزالة حالة العداء من النصوص والنفوس، في آن، بين العرب واليهود. وهذا يستدعي إعادة صياغة مفهومنا للثقافة العربية، وإعادة كتابة تاريخنا العربي، وإعادة تثقيف أجيالنا بكل هذه المفاهيم الجديدة. الأمر الذي يعني، بالنسبة للمواطن العربي، الإقرار بأن ما كان يعتبره حقوقاً قومية لم يكن كذلك، وأن عليه أن يعتذر للحركة الصهيونية عن كل هذا التاريخ الطويل من العداء.

وهذا، أيضاً، معنى خامس للتطبيع، يعبر عنه ملف الثقافة والتاريخ والتربية.

لقد أردت من هذا العرض المكثف للملفات الخمسة أن أشير إلى أن المفاوضات الثنائية التي تشارك فيها الأطراف العربية ليست، بعناوينها، هي الوحيدة التي تتم بين العرب وإسرائيل. بل إن القضايا الأساسية تكاد تكون،

بمعظمها، خارج هذه المفاوضات، أو بالترابط معها، ولو بدون إعلان. كما أردت أن يكون واضحاً أمام العرب جميعاً في كل ديارهم وأقطارهم، أن القضايا التي تشير إليها الملفات الخمسة، هي التي تشكل عناصر التطبيع، وهي التي يحدد الحسم فيها مستقبل بلداننا، بلداً بلداً، ومستقبلها مجتمعة، كأمة، أية كانت صيغة التعبير عن هذه الأمة وعن وحدتها. وهذه القضايا هي، اليوم، مواضيع للبحث الملموس، في المفاوضات المتعددة الأطراف، سواء شاركت الوفود العربية المعنية بمفاوضات واشنطن فيها أو لم تشارك. إن البحث جار على قدم وساق، وتشارك فيه بلدان عربية ذات وزن، وتنخرط في برامج ومشاريع، وتلزم بقية البلدان العربية فيها، شاءت هذه البلدان أم لم تشأ.

لنبحث، إذن، في موضوع التطبيع، انطلاقاً مما هو جار من مفاوضات، وما هو قائم من أبحاث في داخلها، حول هذه القضايا الكبيرة، ذات الطابع المصيري. وانطلاقاً من هذه المعرفة، بالذات، علينا أن ننخرط في البحث عن سؤالنا الكبير: ما العمل، لا خارج هذه المعرفة. وفي ضوء هذه المعرفة يستطيع المواطن العربي، أيا كان موقعه، أن يحدد، بوضوح، أين هي مصالحه، اليوم، وفي المستقبل، وماذا سيكون عليه أن يفعل ليدافع عن هذه المصالح، اليوم، وفي المستقبل.

وأسارع إلى القول، تأكيداً لوجهة نظري التي عبرت عنها في سياق هذا البحث، بأن الوقائع الراهنة، وأية وقائع، مهما تكن كبيرة، لا تشكل، بذاتها، أساساً للقبول بها، وأساساً لثباتها، إذا هي لم تكن قائمة على احترام الحقوق، حقوق الأفراد والشعوب والأمم، واحترام خياراتها. وهو مبدأ ينطبق على جميع الشعوب، في كل الأزمنة، كما ينطبق على الشعوب العربية. وأجدني، في هذا المجال، مسوقاً إلى الاستشهاد من جديد بما ورد في برنامج الحزب الشيوعي اللبناني الذي أقره المؤتمر الثاني للحزب في عام 1968 حول القضية الفلسطينية، في الفقرة الأخيرة من النص:

«إن الحل النهائي للقضية الفلسطينية يجب أن يعتمد المواقف المبدئية، وينطلق من الاعتراف بحق العرب الفلسطينيين الذي لا ينازع في أرضهم ووطنهم، وبالتالي الاعتراف بحقهم بالعودة إلى هذه الأرض وحقهم بتقرير

مصيرهم فيها. وما قام على القوة والاغتصاب لا يمكن تبريره. ووجود اليهود في فلسطين، اليوم، لا يمكن أن ينال من حق عرب فلسطين الطبيعي والتاريخي في وطنهم». (برنامج الحزب الشيوعي اللبناني ص 38).

ولست أستشهد بهذا النص لأنهي الحديث حول ما نحن مدعوون إلى بحثه، بمسؤولية كبرى، في هذه الظروف البالغة الصعوبة والتعقيد. بل كل ما أردت أن أقوله هو أن علينا أن نحدد، ولو بالخطوط العامة، ما هو أساسي لا يقبل التعديل، وما هو قابل للبحث، آنياً، ومرحلياً، آخذاً في الاعتبار واقعنا العربي الراهن، ومتغيرات العصر، وموازين القوى، وكل ما يتصل بالوقائع الكبرى. ثم إنني أرمي إلى التذكير بأن ما قام على القهر والقوة والاغتصاب لا يمكن أن يستمر ويثبت، لا فيما يتعلق بنا وبمنطقتنا، وبصراعنا مع إسرائيل، وبصراعاتنا بعضنا مع بعض، وبصراعاتنا مع بعض الجيران، ولا فيما يتعلق بسوانا من شعوب الأرض. غير أن ثمة فرقاً كبيراً بين هذا الأمر، وبين الحاجة لأن نحدد أهدافنا، ونضع برامج لتحقيق هذه الأهداف، ونحدد أشكال نضالنا، انطلاقاً من الظروف الذاتية والموضوعية، أي بما يتلاءم مع قدراتنا، ومع الوقائع الموضوعية الخارجة عن إرادتنا، في الداخل، وفي المحيط، وعلى الصعيد الكوني.

وأول ما نحن بحاجة إلى بحثه هو هذه الملفات الآنفة الذكر. كيف نواجهها ونقدم بدائلنا، ومواقفنا عن كل تفصيل منها، وخطتنا للراهن من الظروف، وللمستقبل، قبل أن تنتهي المفاوضات، وبعد أن تنتهي وتصاغ فيها القرارات الملزمة، والقرارات غير الملزمة، أي المتسامح معها من قبل أصحاب القرار الدولي. وفي أي حال، فلن يكون ذا جدوى أي موقف لا ينطلق بالملموس مما هو مطروح من قضايا، وما هو مطلوب أن يحدد وبوضح. وهذا الأمر لا يتعلق بفريق، ولا هو من اختصاص الباحثين وحدهم. إنه مهمة كل الذين يعتبرون أن هذه القضايا هي قضايا مصيرية، وهم معنيون بها، وبضرورة البحث عن موقف محدد منها.

خلاصة ما أريد قوله، كإسهام أولي وسريع في الإجابة عن السؤال الكبير، ما العمل، يتخلص بالآتي:

أولاً: إنني مستمر في قناعتي بأن الوحدة العربية، كصيغة للعلاقات بين

البلدان العربية، هي قضية ثابتة لا بديل عنها. إلا أن مفهومها قابل للتبدل، وللتغيير، حسب المراحل التاريخية. وأشكالها وصيغها محكومة بهذه التبدلات والتغيرات. ولذلك، فإنني أنطلق في أي بحث بالقضايا والملفات المثارة، وفي موضوع التطبيع مع إسرائيل، من هذه المسألة. وفي يقيني، فإن الجامعة العربية، كإطار للعلاقات العربية ـ العربية، هي الصيغة الواقعية الأفضل، الآن، ولزمن طويل، في المستقبل على طريق النضال لقيام صيغ أكثر تقدماً للوحدة. وعلينا أن نبحث بعمق كيف نحدد دورها، وكيف نعيد صياغة ميثاقها، وكل النظم المستقبلية المتفرعة عن هذا الميثاق. وأرى، في ضوء ذلك، أن تكون الجامعة العربية هي الإطار للبحث في كل هذه الملفات. ذلك لا يعني قبولاً بالواقع الراهن الذي أوصلت الأنظمة العربية إليه، بل على العكس. فهذا المطلب هو إدانة لسلوك الأنظمة العربية، من جهة، ودعوة إلى التغيير، من جهة أخرى، باتجاه الوصول إلى حالة تسمح للجامعة العربية بالقيام بهذا الدور.

ثانياً: ويقينا مني بأن الحكومات العربية ليست جميعها في نفس الموقف والموقع، وأن الجامعة العربية ليست، في الوقت الراهن، مركزاً لاتخاذ قرارات تعبر عن المصالح الحقيقية للشعوب العربية، فإنني أقترح أن نسعى لخلق جامعة عربية شعبية، هي جامعة ظل، تتشكل من المنظمات غير الحكومية، تلتزم بميثاق الجامعة وتسعى لتطويره وإعادة الاعتبار إليه، والعمل على صياغة مواقف، باسم هذه الجامعة الظل، من كل القضايا موضوع البحث.

ثالثاً: وبانتظار أن نتمكن من خلق مثل هذه الآلية في التعامل العربي مع قضايانا العربية المشتركة وفي هذه الملفات الحادة، بالذات، فإني أقترح أن يتصدى كل فريق وطني عربي، وكل مجموعة معينة من الفرقاء، لفتح نقاش حقيقي، معمق، وجعله نقاشاً علنياً تشترك فيه الجماهير، بأشكال مختلفة، حول جميع هذه القضايا. ووسائل الإعلام كلها هي ميدان هذا النقاش، وكذلك الندوات والمؤتمرات. وأدعو في هذا الإطار ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي أن يكثف مثل هذه الندوات والنشاطات، وأن يسهم في سواها، وأن ينخرط في صياغة الأشكال الأكثر ملاءمة لجعل هذه

العملية الحوارية ـ الكفاحية عملية واسعة مؤثرة في الأحداث.

رابعاً: إن أي بحث في العام لا يستقيم إن هو لم ينطلق من الخاص. فالقضايا المطروحة للنقاش هي قضايا عربية مشتركة، ولكنها تتخذ في كل بلد عربي شكلها الخاص الملموس. إن علينا كوطنيين عرب أن نبحث، كل في تنظيمه، وفي بلده، بشكل منفرد، وبشكل جماعي، الانعكاسات المباشرة والملموسة لكل هذه القضايا على بلداننا، والدخول في بحث أشكال المواجهة لكل واحدة منها، داخل كل بلد ثم على الصعيد العربي العام. ونحن، في لبنان، من أكثر البلدان العربية ارتباطاً بهذه القضايا، بكل ملفاتها منفردة ومجتمعة. وجميع القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تنخرط، اليوم، بأشكال مختلفة، في بحث هذه القضايا. وما يحصل في لبنان يجري مثيله في بلدان عربية أخرى. إلا أن الورشة الحقيقية للبحث لم تبدأ بعد. ومن غير المقبول أن يستمر البحث في هكذا قضايا مصيرية بمثل هذا الهدوء، ومثل هذه الوتيرة، ومثل هذا النقص الفادح في المعرفة.

خامساً: ثمة، إذن، خيار آخر، أو خيارات أخرى ينبغي أن نبتدعها بديلاً لكل من الاندماج في الواقع، بسبب العجز الراهن عن تغيير هذا الواقع، أو الرفض المطلق لهذا الواقع، وعدم التعامل معه كما لو أنه غير موجود. وواحد من هذه الخيارات ما أدعو إليه من بحث، متعدد الأطر والأشكال والقوى في كل هذه الملفات، على هذا الأساس من العقلانية، ومن التمسك بالمبادىء والأهداف والحقوق، وعلى أساس التعامل مع الواقع القائم من أجل تغييره، لا من أجل تثبيته. وما لم يكن تحقيقه، اليوم، ممكناً ينبغي العمل على تحقيقه في ظروف أخرى، أكثر ملاءمة، ذاتياً وموضوعياً، داخلياً وخارجياً. والشرط الأساسي هو العمل، دائماً لا سيما في ظروفنا الراهنة، من أجل جعل أفكارنا، وأدوات بحثنا، أكثر ارتباطاً بالعلم، وجعل برامجنا ومشاريعنا المستقبلية أكثر ارتباطاً بالواقع، في صيغة توحد بشكل خلاق بين الخطة الراهنة وبين الطموح، وجعل أشكال نضالنا وأشكال تجميع قوانا في هذا الكفاح عقلانية، من جهة، وديمقراطية، من جهة ثانية، ومعبئة للجماهير، من جهة ثالثة، وواقعية، أي

مرتبطة بالإمكانات، من جهة رابعة.

تلك هي خلاصة أفكاري حول ما يطرح من أسئلة تتعلق بمستقبل الوحدة العربية في ظل المشاريع الراهنة للتطبيع مع إسرائيل التي توحي بها المفاوضات القائمة، والمستمرة حتى النهاية، بين الدول العربية وإسرائيل. فالوحدة العربية، كما أشرت، عبر كل هذا التاريخ من النضال من أجل تحقيقها، تتناقض مع الفكرة الصهيونية، ومع ما مثلته إسرائيل، وتمثله، في الماضي والحاضر، وفي المستقبل. وجزء كبير من هذه التناقضات ثابت لا يقبل التغيير. وجزء منها قد يتغير، إذا ما توفرت شروط ذلك. وستتوفر هذه الشروط، في المستقبل.

إنها قضايا كبيرة وحقيقية للنقاش. فلنتناقش حولها، ولنتجادل، ولنتحاور بشكل ديمقراطي، بديلاً لكل أشكال الصراع القائمة، الآن، حول قضايا ليست بمعظمها ذات علاقة بما نحن بحاجة إلى النقاش فيه، والصراع حوله، صراع ديمقراطي لا دموي، أي صراع إلغاء ونفي وتكفير...

التعقيبات

الدكتور/ فتحي الشقاقي

قرأت باهتمام الورقتين المقدمتين من الدكتور علي عقلة عرسان والأستاذ كريم مروة وأعبر عن إعجابي بالدراستين خاصة دراسة الدكتور عرسان والتي أعتبرها من أهم الأوراق التي قُدمت للندوة وأرى أنها تصلح ورقة عمل للأمة في هذه المرحلة.

لا أدري إن كان غريباً أم لا إتفاقي كإسلامي مع التوجه العام لنصين ماركسي وقومي أو بالأصح نص لمفكر ماركسي في الأصل، ونص لمفكر قومي، الأستاذ مروة رغم استعانته بنصوص ومقررات مؤتمرات للحزب الشيوعي اللبناني، نصوص سياسية تخص المسألة الفلسطينية، إلا أنه لم يطرح موضوع البحث لا من منظور طبقي ولا حتى من منظور فلسفي مادي، والدكتور عرسان قدم نصاً تحليلياً واستقراءً للمستقبل، لم ترشح إليه الأبعاد التي أسميها علمانية وهي ما نتوقف عندها كإسلاميين، ربما يعود ذلك إلى أن الواقع القاسي والمأساوي الجاثم على صدورنا يضطرنا إلى تقديم رؤى وبرامج عمل مقاومة بعيداً عن التفسيرات والتعليلات النظرية والمجردة، فالمأساة والهزيمة تعطي معياراً لا يخطىء، تطرح التفسيرات المتوهمة وتبقي على التفسير الصحيح وتدفعنا للبحث عن مخرج، ليس لطرف بالتأكيد، بل للجميع، ومن هنا برامج العمل المشتركة وأهمية وضرورة البحث عن القواسم المشتركة.

إن جوهر الدراستين أننا نقبل على سلام أخطر بكثير من الحرب، وأن العدو سيحصل بالسلام على ما لم يحصل عليه بالحرب، إن العدو الذي

انتصر في معركة لم يحقق انتصاره الحاسم كما يطمع، ويريد تحقيق ذلك على طاولة المفاوضات سواء عبر الملفات الخمسة التي طرحها الأستاذ مروة، وهي المياه، العسكري والأمني، الاقتصاد، اللاجئين، الثقافة والتاريخ والتربية، أو عبر توقعات الدكتور عرسان حول نتائج السلام المشؤوم الذي علينا توقيعه مع الاعتذار للحركة الصهيونية عن أي لحظة تمسكنا فيها بعقيدتنا وقوميتنا وحقوقنا في مواجهة العدو الصهيوني! ولكن الذي فاجأني في ورقة الأستاذ مروة وهو المدرك لمحاولة العدو اختراق الواقع العربي عبر الملفات الخمسة والمطروحة فعلاً على طاولة التفاوض الثنائية والمتعددة. المفاجأة في اعترافه بعد ذلك «إن له موقفاً يكاد يتطابق، في الشكل على الأقل، مع ما هو معلن على لسان المفاوضين العرب، حول الحقوق والتمسك بها وحول القرارات الدولية واحترامها وسوى ذلك، وجميع هذه المواقف تؤكد الانسحاب من الأرض وإعطاء الفلسطينيين حقهم في إقامة دولة لهم على كل الضفة والقطاع. . .» والزاوية الأخرى للمفاجأة كون الأستاذ كريم مروة مشاركاً أساسياً في لجنة وندوة الحوار والتي حسب علمي ترفض في البرنامج الكفاحي الذي تبنتّه أي اعتراف بالكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين.

أما مسألة مساواة الرفض المطلق للواقع القائم بالاندماج المطلق بهذا الواقع بحجة عدم تقديم الرفض لبدائل عقلانية فهي مسألة غريبة لأنها لم تحدد لنا ماهية البدائل العقلانية وهل هي التفاوض أو المقاومة؟ وهل يمكن أن تكون المقاومة بديلاً غير عقلاني. هذه المسألة تحتاج إلى مراجعة لأنه ليس بالإمكان مساواة المقاوم الرافض للواقع الذي صنعته شروط وظروف الهزيمة وموازين القوى المؤقتة المتناقضة مع حركة التاريخ، لا يمكن مساواة هذا الموقف بمن يرفعون راية الاستسلام ويبدون الاستعداد للإندماج في شروط العدو.

ملاحظة أخيرة حول ورقة الأستاذ مروة بخصوص «اعتبار الجامعة العربية كصيغة واقعية أفضل، الآن ولزمن طويل في المستقبل على طريق النضال لقيام صيغ أكثر تقدماً للوحدة. . .».

ومع أنني من الذين يدركون أهمية تطوير أي إضاءة أو إشارة إيجابياً في

واقعنا الحالي، إلا أنه ليس بالإمكان أن ننظر إلى كيان هزيل منذ قيامه وحتى الآن كصيغة أفضل. بل الجامعة العربية بدت حينها كمؤسسة إجهاضية لحلم وطموح الوحدة الجادة. اعترف أنه في هذا الواقع المأساوي تبدو الجامعة العربية رمزاً ولو واهياً للقاء العربي المطلوب إلغاؤه. واعترف أن السعي لتطوير دورها اليوم شيء إيجابي ولكنه لا يرقى ليمثل الصيغة الواقعية الأمثل. المناضلون والثوريون يجب أن يكونوا على موعد وطموح أكبر وأفعل. نخشى إن بدت هذه الصيغة أمثل في أدبياتنا ودراساتنا أن يجهض ذلك أحلام التغيير الجدية.

المسألة الأخرى التي أود مناقشتها ما طرحته بعض الدراسات الأخرى والقائلة بأن التفاوض سوف يوقف التدهور وهذا هو المطلوب حالياً أي وقف التوسع أو كما قال الدكتور حسن نافعة (إن وقف التوسع هو بداية للتحرير الكامل). والحقيقة أننا أمام طرفين، طرف منتصر وطرف مهزوم لكن حتى الآن الانتصار ليس حاسماً والهزيمة ليست حاسمة والعدو يسعى لترتيب ذلك أي تحقيق الانتصار الحاسم على طاولة التفاوض ولأنه يعلم أن الانتفاضة في فلسطين والمقاومة في جنوب لبنان عقبتان هامتان أمام مشروعه، ومن الصعب أن يحقق إنجازه حتى على طاولة المفاوضات فيما الانتفاضة حية والمقاومة مستمرة تراه يعمد إلى محاولة سحق منابع القوة هذه. ولهذا نجد العدو يعزل ويحاصر قطاع غزة والضفة الغربية والقدس لأكثر من خمسة شهور حتى الآن لأجل تجويع الناس وإطفاء جذوة الانتفاضة. وفي لبنان نجده يشن هجومه الكبير المستمر منذ أيام لضرب المقاومة الإسلامية ونزع سلاحها.

إننا أيها الأخوة أمام طرفين: طرف يستطيع أن يخرج من التفاوض إلى الحرب وهو الطرف الإسرائيلي وطرف لا يمكنه الخروج من التفاوض إلا إلى التفاوض كما يقول هو «المفاوضات هي الخيار الوحيد».

وبالتالي، ما يجري في واشنطن ليس تفاوضاً بل إملاء شروط. والشروط أمريكية صهيونية مهما طال الجدل غير المجدي. المفاوضات في الحقيقة تعطي الشرعية للتوسع الذي حدث وللتدهور الحادث ومن هذه النقطة سينطلق العدو لتحقيق اختراقه للمنطقة، أمنياً وسياسياً واقتصادياً

وثقافياً. الكيان الصهيوني يدرك جيداً أنه لا يستطيع الاستمرار في المنطقة إلا إذا عادت المنطقة إلى ما قبل وجود الأمة، والأمة أوجدها الجامع الحضاري الإسلامي الذي صهر الأديان والقوميات والمذاهب والطوائف والأعراق في بوتقة وجامع حضاري واحد. العدو الصهيوني يحاول بالقمع والإرهاب وكل الوسائل الممكنة تحويل المنطقة إلى فسيفساء يمكنه الهيمنة والسيطرة عليها. فهو موقن أن استمرار مشروعه مرهون بمزيد من التجزئة والتفتيت وتحطيم مكونات الأمة وأن تعود المنطقة إلى ما قبل ظهور الإسلام.

وإذا كان العدو قد أنجز شيئاً ما من مشروعه فهو يسعى أن يكمل هذا المشروع على طاولة التفاوض فكيف سنوقف التدهور والتوسع بالمفاوضات. ألم تكونوا أنتم في حركة التحرر العربي من أكدتم في أدبيات عقود طويلة حول طبيعة هذا الصراع مع العدو، وإن هذا الصراع تناحري وأنه صراع وجود. كنا شباناً صغاراً عندما كانت هذه التحليلات تملأ الإعلام العربي، اليوم تخليتم عن هذه الأبجديات بحجة ضغط الأمر الواقع، هذا الواقع مهما كان شرساً أو مأساوياً واقع مزيف بالقوة والإرهاب وبالإمكان تغييره بالنضال في الواقع وبأدوات الواقع.

نحن كقوى إسلامية نؤكد تمسكنا بتلك الأبجديات حول طبيعة الصراع التناحري مع العدو. وسنمضي في الصراع حتى نهاياته الطبيعية التي تتساوق مع حركة التاريخ القائلة بظفرنا وانتصارنا.

نقطة أخيرة... ما العمل؟.. هذه الأمة لن تموت ومزاجها العنيد لا زال حياً ويقظاً تعبر عنه الانتفاضة والمقاومة في لبنان وحركات النهوض العربي والإسلامي هنا وهناك. هذه الأمة تملك من مفردات القوة المبعثرة حالياً بفعل فاعل، ما لو أعيد نظمه وصياغته لحققت المعجزة. المخرج الحقيقي موجود وهو استثمار منابع القوة في أمتنا ودعم وإسناد الانتفاضة والمقاومة في لبنان وتعميمها قدر الاستطاعة وهذا يحتاج إلى جبهة إسناد حقيقية من القوى الحية.

المداخلات

د. ماهر عسل:

في البداية لا يسعني إلا أن أشكر الأخوين المحاضرين الدكتور علي عرسان والأستاذ كريم مروة على هذا الجهد الذي بذلاه في هاتين الورقتين واسمحوا لي في نفس الوقت وبسرعة أن أُبدي عدداً من الملاحظات السريعة.

أولاً: أنا أختلف مع المفهوم السائد حول ما يتعلق بنشوء «إسرائيل» وحركة الوحدة العربية وأعتقد أن نشؤ «إسرائيل» كان ولا يزال الحافز للوحدة العربية، فهذا العامل الذي يمكن أن نطلق عليه العامل الخارجي وهو تعرض الأمة العربية أو جزء منها لعداء خارجي من المفترض أن يكون أكبر حافز للتجمع العربي والوحدة في مواجهته.

ثانياً: إننا يجب أن نعترف وهذا نقد ذاتي لنا جميعاً أن ما فعلناه بأنفسنا نحن العرب أكثر مما فعلته بنا «إسرائيل» منذ نشوئها وبالتالي علينا أولاً أن نصحح الخلل الحاصل في علاقاتنا حتى نستطيع مواجهة الأعداء في «إسرائيل» وفي غيرها من القوىٰ الإمبريالية الصهيونية والرجعية وشكراً.

د. مهدي إمبيرش:

الموضوع المطروح من المواضيع التي يجب أن تعطىٰ زمناً كافياً من الوقت وأن هذا الموضوع لخطورته يجب أن يكون محل اتفاق جميع التيارات والقوىٰ العربية لأنه يتصل بحاضرنا كما أنه يتصل بمستقبلنا. إن التسوية التي انخرط فيها الوضع الرسمي العربي برمته هي أكبر التحديات التي تواجه أمتنا في وقتنا الحاضر وعلينا أن نكون صريحين وواضحين أنه لا فائدة ترجىٰ من

هذه الأنظمة والقوىٰ التي دخلت في مسار التسوية وأصبح لديها الاستعداد الكامل للتنازل والتسليم بكل الشروط التي تفرضها الصهيونية ومن ورائها الإمبريالية الأمريكية وأن هؤلاء الذين دخلوا بوابة التسوية لا يدركون الفرق بين الحقيقة والواقع.. فلسطين هي الحقيقة الثابتة والكيان الصهيوني هو الواقع المفروض وإذا كان هذا الجيل غير قادر على تأكيد تلك الحقيقة بتحرير فلسطين واستعادتها للوطن العربي فإن الأجيال العربية القادمة قادرة بكل تأكيد على استرجاع فلسطين، والمهم في هذا أن نطلق يد الجماهير لنتبني حركتها الشعبية الثورية القادرة وحدها على الكفاح وعلى استرجاع الحق لأصحابه.

نقطة ثانية... حركة الإنسان وخضوعها لقانون.. هذه مسألة هامة ولا نستطيع أن نخضع حركة الإنسان لقانون جامد هذه مسألة يجب أن تكون واضحة لنا جميعاً. فالإيديولوجية هي رسوخ وثبات أما الفكر فهو في حركة وتطور باستمرار، وقضية التطبيع هي قضية عدم إدراك الذات. ونحن بحاجة إلى تفكير استعلائي لأننا لا نستطيع أن نعمل بنظرية واقعية.

ماجد كيالي:

في البداية أُعبر عن سروري لمحاضرة الأستاذ كريم مروة وأضيف عليها أو كما ورد فيها لفظة واحدة هي ضرورة الاهتمام والتركيز على عملية التطبيع من الوجهة والإعلامية وأن 80٪ من حجم المعلومات التي يتلقاها المواطن العربي تأتي من مراكز الأبحاث والدراسات في الدول الإمبريالية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا. كما أن هناك المراكز الموجودة في الوطن العربي والتي تموّل من الصندوق الأمريكي بهدف الترويج لما يسمىٰ بنظام «الشرق أوسطي» وعلينا أن نتنبه لذلك وأن نقوم بإنشاء مراكز مماثلة لتقديم الدراسات والمعلومات الصحيحة للمواطن العربي حتى لا تبقىٰ مواقفه أسيرة تأثير تلك المراكز الإمبريالية المشبوهة.

أما محاضرة أو بحث الأستاذ علي عرسان فإنني لا أجد نفسي على خلاف مع ما عرضه في بحثه القيّم عن المخاطر الحالية والمحتملة من عملية التسوية وفقاً للشروط الأمريكية الصهيونية وقد عبر عن الحقيقة حين قال إنه «سلام» مفروض على العرب بالقوة.

د. فضل يخني:

لدي ملاحظة بسيطة أو إضافة إلى البحث القيم للأستاذ كريم مروة، فالأستاذ مروة حدد مظاهر التطبيع. بخمسة مظاهر ولا خلاف على ذلك ولكن أود أن أركز وأضيف على العامل الثقافي باعتباره العامل الأساسي في عملية التطبيع مع الصهيونية وكيانها العنصري في فلسطين، ذلك أن الاختراق الثقافي هو أهم اختراق يعيشه لبنان كما تعيشه بقية الأقطار العربية الأمر الذي يتطلب قيام جبهة ثقافية عربية تتصدىٰ لهذا الاختراق ويمكن أن يلعب ملتقىٰ الحوار دوراً أساسياً في قيام مثل هذه الجبهة لتحصين الأجيال العربية ضد كل المفاهيم التي حاول العدو الصهيوني والإمبريالية العالمية غرسها في النفوس العربية.

زكي أحمد

إن قوة المشروع القومي إنما تتحدد من حيوية الفكر العربي وموضوعاته الكبرىٰ الوحدة العربية، الأمن القومي العربي بأبعاده المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... وإذا كان هناك ضمور في الفكر العربي، فماذا نتوقع؟... اعتقادي أن بناء الفكر العربي المعاصر لا يتأتىٰ إلا بتبني المشروع الإسلامي، وهذه الحقيقة تنبه إليها الغرب حيث اعتقد أن النهوض الإسلامي والفكر العربي لا زال حياً في جسم الأمة وهما يشكلان الخطر الأكبر على الغرب وأطماعه في المنطقة العربية والإسلامية. إن عليه أن يقترب أكثر من المشروع الإسلامي الذي به يتجدد الفكر العربي وينهض بمسؤولياته، وعلى هذا الفكر أن يتحول من حالته النخبوية إلى حالته الشعبية لأن هذه الحالة الشعبية هي حالة إسلامية، ومواجهة التطبيع والتسوية لا تتأتىٰ إلا بالمشروع الإسلامي، وكذلك الوحدة العربية لا تقوم إلا عليه لأنها في الواقع تأسست كنتاج للإسلام.

حسن شلحة:

سوف أتكلم من موقع مختلف.. حالياً يتركز عمل المثقفين العرب وجهودهم على عملية مقاومة التطبيع.. لكن الخطر ليس بالتطبيع بحد ذاته وإنما الخطر بالصلح مع العدو الصهيوني الذي نشاهد هذه الأيام تسابقاً

كبيراً وتنافساً بين الأنظمة العربية لعقده مع العدو الصهيوني بضغط أمريكي مكشوف، نحن بحاجة أولاً إلى تطبيع وحدوي بين الجماهير العربية وإلى بناء الوحدة العربية على أسس متينة لتقف في مواجهة هذا التطبيع وهذا الصلح الذي يحاول العدو فرضه على أُمتنا.

والسؤال كيف نواجه التطبيع وأجزاء واسعة من أقطارنا محاصرة في ليبيا والعراق وفي احتلال الصومال؟ واين الشارع العربي والجماهير العربية من كل ما يجري الآن على الساحة العربية. فالوحدة مطلوبة لأنها الدعامة الأساسية للمحافظة على الوجود العربي وحماية المصير والمستقبل العربي.

د. فهمية شرف الدين:

سوف أُشير إلى نقطة مهمة لم نُولِها الاهتمام الكافي وهي الإعلام، فالأعلام حول التطبيع وفي مواجهته من العوامل الأساسية التي يجب الاهتمام بها.. ومثال مصر.. فليس صحيحاً أن عملية «السلام والتطبيع» ليس لها جماهير.. بل العكس لقد خضعت الجماهير لموجة إعلامية كبيرة حول محاسن السلام والتطبيع مع العدو في الوقت الذي غاب غياباً يكاد يكون كاملاً الإعلام المواجه لمسألة التطبيع. ولذلك، فمن المهم إعطاء الإعلام المكانة الصحيحة في عملية المواجهة المطلوبة في هذه المرحلة التي تتعرض فيها الأمة لمحاولات فرض السلام والتطبيع عليها.

د. أحمد الصاوي:

السؤال الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا هو كيف نجعل من عملية الرفض للتطبيع رفضاً جماهيرياً عاماً في كل الوطن العربي؟... إن ذلك يتوقف على قدرتنا على بناء آليات قادرة أن تصل إلى الجماهير العربية، وإلا فلربما كان الصمت والتفكير هو الأفضل.

مشهور حديثة:

فيما يتعلق بمسألة التسوية والتطبيع الذي يجري الحديث عنهما كثيراً هذه الأيام ونسمع عنهما الكثير بل ونعايشهما. أرجو أن لا تتحول هذه المسألة من حالة التشخيص إلى حالة التخويف.. التشخيص جيد ومطلوب ولكن علينا بعد هذا التشخيص أن نجد العلاج الصحيح.. والعلاج برأيي

يكون في تنظيم حقوقنا وفي تنظيم قدراتنا وإمكانياتنا العربية وهي كثيرة والحمد لله والعمل من أجل بناء تضامن عربي فعال وبناء الوحدة العربية لأنه ببناء التضامن والوحدة نستطيع أن نقف في وجه أعداء أُمتنا وننتزع كافة حقوقنا المسلوبة. . أرجو مرة أُخرىٰ أن لا نيأس وأن نثق بأمتنا وبقدراتها الكبيرة وبتاريخها المشرف وشكراً.

الردود

رد الأخ كريم مروة على المداخلات:

أشكر جميع الإخوة الذين عقبوا وشاركوا في مناقشة الورقة وأعتبر ذلك إغناءً لها. ومن استعراض جميع المداخلات والمناقشات لا أجد نفسي مختلفاً كثيراً مع كل الذين أبدوا وجهات نظر مفيدة ومثمرة.

وأود أن أُشير إلى أن من قراءة الورقة يستطيع المرء أن يكتشف الموقف الفكري الذي يحكمها، والفكر الذي أنتمي إليه هو فكر ماركسي، هذه نقطة.

أما النقطة الثانية، يجب أن نتعامل مع المفاوضات على مستويين اثنين:

- مستوىٰ الحكومات.
- مستوىٰ الحركة الشعبية.

وبتقديري أن المستوىٰ الشعبي هو المستوىٰ الذي يجب أن يعمل على المدىٰ البعيد على تغيير هذا الواقع السيء الذي نعيشه، فالظلم مهما طال زائل بما في ذلك قيام «إسرائيل» باعتبارها واقعة غير عادلة.

ونقطة أخيرة، هي أن مفهومنا للتغيير يتعدد ويتنوع بتعدد أفكارنا وتياراتنا وعلينا أن نعترف الواحد منا بالآخر وأن نستمع جيداً بعضنا إلى بعض وأن نقوم بالحوار، وأعتقد أن ملتقىٰ الحوار يشير إلى أن الحوار بيننا مجدٍ ومفيد وينبغي أن نتابعه حتى النهاية كي نتوصل إلى قواسم مشتركة ولا أقول إلى فكر مشترك، وشكراً.

المحور الثالث:

الأمن القومي والوحدة العربية

المبحث الأوّل:

خطر الوجود العسكري الأميريالي مع الأمن القومي العربي

الدكتور/ عبد المنعم المشاط

المبحث الثاني:

الماء والغذاء ودورهما في حماية الأمن القومي العربي

الدكتور/ محمد أبو مندور الديب

المبحث الثالث:

النظام الشرق أوسطي وأثره على الوجود القومي والوحده العربية

الدكتور العميد/ ياسين سويد



المبحث الأوّل:

الوجود العسكري الأجنبي وتهديد الأمن القومي العربي

الدكتور عبد المنعم المشاط

تمهيد:

الأمن القومي والوحدة العربية صنوان، وجهان لعملة واحدة، إنها البقاء العربي، وإذا كانت الوثائق العربية قد تحدثت باستفاضة عن الوحدة العربية، إلا أنها أغفلت الأمن القومي، ولهذا لم تتحقق الوحدة ولم يتعمق الأمن القومي العربي، وإذا كان العمل السياسي العربي قد حاول توظيف الدعوة إلى الوحدة العربية لتدعيم الشرعية السياسية، إلا أنه لم يفلح حتى الآن في خلق إجماع قومي حول الأمن القومي العربي ومصادر تهديده وسبل تحقيقه.

ولا شك أن قرابة نصف قرن من العمل العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية وغيرها من التنظيمات والترتيبات الأقاليمية التي نمت في كنفها، كان يمكن أن تساعد على تحقيق درجة أعلى من الالتزام القومي تجاه كل من الوحدة والأمن القومي، بيد أن أحد أوجه القصور في كل من العمل السياسي والفكر العربي تكمن في عدم شيوع مفهوم الأمن القرمي العربي - عكس مفهوم الوحدة العربية - في الشارع العربي، وعدم الربط بين تحقيقه والوصول إلى درجة أعلى من التكامل والوحدة العربية. لقد أثبتت الظروف العالمية والإقليمية والمحلية التي يمر بها الوطن العربي وأقطاره مدى الانكشاف الذي نعاني منه والذي يعود في جزء منه إلى عوامل عديدة،

نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1 ـ التجزئة بدلاً من الوحدة، والانقسام بدلاً من الوئام، والخصام بدلاً من الوفاق.

2 ـ التبعية للخارج بدلاً من التكامل القومي، والاعتماد على الآخرين بدلاً من الاعتماد على الذات.

3 ـ القبول بالتواجد العسكري الأجنبي سواء في شكل قوات عسكرية أو تسهيلات، أو قواعد، دون الاستعانة بالقدرات العسكرية العربية في حماية كل من الأمن القطري والأمن القومي على السواء.

4 ـ الانصراف من التنشئة القومية للمواطن العربي، إلى المغالاة في التنشئة القطرية حتى وإن تناقض ذلك مع الالتزامات القومية، وتردي الهوية القومية لحساب الهويات القطرية وربما الأقاليمية.

وانعكس كل ذلك على عدم قدرة النظام العربي على مواجهة التحديات المصيرية التي تواجهه والتي شكلت أزمات تكاد تعصف به، كأزمة الخليج الثانية، وأزمة المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية وأزمة التكامل القومي في مواجهة التكامل الشرق أوسطي، وأزمة التنمية بصورة عامة، بل وأزمة الحماية والتأمين الذاتي.

في هذه الورقة التي تتناول تأثير الوجود العسكري الأجنبي على الأمن القومي والوحدة العربية تنقسم إلى ما يلي:

1 ـ شروط ومقومات الأمن القومي العربي.

2 ـ مصادر تهديد الأمن القومي العربي.

3 ـ الوجود العسكري الأجنبي واختراق الأمن القومي العربي.

4 ـ سبل تحقيق الأمن القومي العربي.

أولاً ـ شروط ومقومات الأمن القومي العربي:

لن ندخل في الجدل القطري والفلسفي حول التعريف بالأمن القومي، وحول المستهدفين منه. أو تاريخ الاهتمام بالموضوع، ويكفي فقط أن نذكر

أسماء كان لها دور كبير في الإعلاء من شأن الدراسات المتعلقة بالأمن القومي عموماً والأمن العربي تخصيصاً: أمين هويدي، عدلي سعيد، حامد ربيع، علي الدين هلال، والمشاط وهيثم الكيلاني وغيرهم.

ويقصد بالأمن القومي قدرة المجتمع ـ وليس الدولة فقط ـ على حماية موارده ومواطنيه ضد التهديدات الخارجية والداخلية، ويؤدي إلى ذلك أن الأمن مسألة مجتمعية ودور القوات المسلحة فيه هو دور الأداة التي يستخدمها ويسخرها المجتمع في سبيل تأمين ذاته ضد كل من التهديدات الخارجية أو الداخلية. والأمن كذلك يتعلق بحماية موارد المجتمع وثرواته المادية والمعنوية. وهو يتصل أيضاً بحماية مواطنيه كافة بصرف النظر عن موقفهم من السلطة السياسية، أو انتماءاتهم السياسية والفكرية أو أصولهم الدينية أو العرقية.

وطالما صار الأمن القومي مفهوماً مجتمعياً، فإن تحقيقه يتطلب حداً أدنى من الإجماع القومي حول مضمونه، ومصادر تهديده، وسبل تحقيقه، كما أنه يتطلب بحكم تعريفه ارتباطاً وثيقاً بين المواطن والموارد المتاحة والكامنة في وطنه. وهكذا يمكن تحديد مقومات الأمن القومي في ثلاثة:

1 ـ القدرة العسكرية:

وهي أداة الحماية ضد التهديدات الخارجية، ووسيلة ردع ومجابهة أي عدوان، وهي لا تتوقف على الكم وحده، أي العدد فحسب، ولكنها تمتد إلى نوع القوات وتدريبها واستعدادها ومعداتها وقيادتها ووسائل التحكم والإدارة.

2 ـ التوازن والإجماع:

ويقصد بذلك التوازن والإجماع الداخلي بين مختلف الفئات في علاقتها بالنظام السياسي، والإجماع حول الأهداف القومية العليا، ويعني التوازن كذلك الوفاق في العلاقات الخارجية للدولة وغلبة التفاعلات والعلاقات التعاونية على ما عداها من تفاعلات. إن كلاً من التوازن والإجماع لا بد أن يكون تطوعياً اختيارياً وليس إكراهياً.

3 ـ الرفاهة الاقتصادية:

وتعني قدرة النظام على تهيئة الحد الكافي لإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، مع قدرة عالية على عدالة وكفاءة التوزيع. إن ذلك يؤدي إلى زيادة ارتباط المواطن بالوطن وولائه للنظام السياسي. وإن لم يتحقق ذلك يؤدي إلى ظواهر سياسية ضارة كالاغتراب ومن ثم العنف وربما الصراعات الداخلية. وإذا كان الأمن يبدأ من المستوى الفردي أو الذاتي فإنه ينتقل بين مستويات عديدة كالأمن الوطني والأمن القومي أو الإقليمي والأمن الدولي أو العالمي، ولكل مستوى من تلك المستويات شروط ومقومات ولكنها جميعاً تدخل في نطاق المقومات الثلاث الآنفة الذكر.

وفي إطار الأمن القومي العربي، فإن الاهتمام ينصرف إلى المستويين القطري والقومي، وإن كان المستوى القومي يُجبُّ الأمن القومي ويتضمنه، فالأمن القومي العربي هو مجموع الأمن القطري لكافة الدول العربية، وهو كذلك حاصل جمع الأمن الأقاليمي لكل إقليم فرعي داخل النظام الإقليمي العربي (أمن الخليج، أمن الشام، أمن وادي النيل، أمن الاتحاد المغاربي).

ولكي يتحقق الأمن القومي العربي، لا بد أن تتوافر عدة شروط، منها:

1 - الاتفاق على أولوية مقومات الأمن القومي على المصلحة القطرية بالمعنى الضيق، بعبارة أخرى وجود اعتقاد راسخ بإمكانية التوفيق علمياً بين اعتبارات الأمن القطري ومستلزمات الأمن القومي، وأنه لا يوجد تناقض بينهما.

وهذا الاتفاق ليس مسألة فلسفية، ولكنه قضية عملية تتعلق بمدى الاستعداد الرسمي والشعبي لوضع شروط ومتطلبات أمن الوطن العربي موضع النظر عند اتخاذ القرارات المتعلقة بأمن أي قطر عربي.

2 - وجود اتفاق على مصادر تهديد الأمن القومي العربي، وأن تلك المصادر هي ذاتها التي تهدد أمن كل قطر ولو بدرجات مختلفة. وفي هذا الصدد، فإنه يجب التمييز بين المصادر الرئيسية للتهديد والمصادر الثانوية للتهديد. فالأولى تقتضي المواجهة العاجلة، والثانية تتطلب المواجهة في مرحلة تالية. ولكن الأهم هو ألا يضيع الجهد في

مواجهة المصادر الثانوية وإغفال الرئيسية لأنها أساس التهديد وبؤرته. وليس من الأهمية بمكان التمييز بين مصادر التهديد الخارجية والمصادر الداخلية إلا بمقدار توزيعها بين رئيسية وثانوية. كما يجب عدم الانشغال بالتمييز بين المصادر العالمية والمصادر الإقليمية للتهديد إلا بمقدار توزيعها بين رئيسية وثانوية أيضاً.

3 - تعبئة الموارد القومية اللازمة والكفيلة بمواجهة مصادر التهديد وتحويلها إلى قدرات Capabilities، وهذه القدرات يتم تعبئتها بالنسبة لقدرات مصادر التهديد، من ثم يتم تحديد القدرات الاقتصادية والعسكرية والسكانية والدبلوماسية وقدرة ممارسة النفوذ والروح المعنوية، فضلاً عن إدراك كيفية الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للوطن العربي في علاقته بالأطراف الخارجية.

ثانياً - مصادر تهديد الأمن القومي العربي:

في هذا الصدد، فإنه يمكن طرح مصادر تهديد أمن الوطن العربي، كما يلي:

المصادر الرئيسية للتهديد وتكمن في:

1 - إسرائيل ككيان له سياساته واستراتيجيته المستقلة.

2 - إسرائيل وتحالفها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة.

3 - الوجود العسكري الأجنبي على الأرض العربية.

4 - تدني مستويات التوازن الداخلي والرفاهية الاقتصادية في الوطن العربي.

أما المصادر الثانوية فتكمن في ما يلي:

1 - التنافس بين القوى الكبرى على متابعة النفوذ في الوطن العربي.

2 - أطماع دول الجوار الجغرافي (إيران، تركيا، أثيوبيا).

3 - قضايا الأقليات العرقية والأثنية من بعض الأقطار العربية.

ما الذي يعنيه هذا التصنيف؟

أولاً ـ أنه مهما كانت قيمة ما يتم التوصل إليه من اتفاقيات سلام للتسوية أو مشروعات إقليمية مع إسرائيل، فإنها ستظل المصدر الرئيسي لتهديد الأمن القومي العربي، وذلك لاعتبارين رئيسيين:

الأول ـ أنها أقيمت على جزء من الوطن العربي وهذه حقيقة لا تزول إلا بإنشاء دولة فلسطينية محلها وليس على جزء منها.

الثاني ـ أن العقيدة الصهيونية وهي القوة الدافعة وراء إسرائيل ويهود العالم تمثل النقيض الفكري والفلسفي للقومية العربية وهي القوة الدافعة وراء العمل العربي المشترك.

ثانياً ـ أن التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة هو تحالف شبه دائم ولا سبيل إلى نقضه أو التأثير عليه، حتى وإن تحققت المصالح الأميركية في الوطن العربي دون الاعتماد على إسرائيل. إن أحد أبعاد هذا التحالف هو ذلك الاعتقاد الكامن لدى الأميركيين خاصة والأوروبيين عامة بأنهم غير مرغوبين في المنطقة، وأن إسرائيل لا تزال هي الدولة التي يمكن أن تراقب تطور الأحداث في المنطقة وتستطيع بقدراتها العسكرية أن توقف أي تهديد للمصالح الغربية إلى أن يتم تعبئة القدرات الغربية.

ثالثاً ـ إن الوجود العسكري الأجنبي لا يمكن أن يضيف إلى مقومات الأمن القطري أو الأمن القومي ولكنه أحد المصادر الرئيسية للتهديد. إنه بمثابة الذئب الذي يستأمنه الراعي على أغنامه وماشيته.

رابعاً ـ إن المنازعات العربية سواء تعلقت بالحدود أو الموارد، هي منازعات تتم في إطار الأسرة العربية، وهي وإن شكلت أزمات لقطر من الأقطار، إلا أنها لا تشكل تهديداً لأمنه أو للأمن القومي. وترتيباً على ذلك، فإن المطالب العراقية إزاء الكويت ما كان ينبغي أن تتصاعد إلى حد احتلال الكويت وضمّها إلى العراق، من ثم تهديد ليس فقط أمن الكويت وأمن دول الخليج، ولكن زوال دولة من الوجود. ولا شك أن هذه الواقعة على حدتها وخطورتها لا تعدو أن تكون استثناءً في التاريخ العربي الحديث، واستثناءً على العمل العربي الذي تم في إطار جامعة الدول العربية منذ عام 1945 وإلى الآن.

خامساً ـ إن أطماع دول الجوار وقضايا الأقليات العرقية أو الأثنية وكذلك أطماع القوى الكبرى لا تشكل تهديدات كبرى إلا بقدر توظيفها وتعبئتها من جانب المصادر الرئيسية. ومع ذلك، فإن المشروعات الإقليمية سواء المتعلقة بالمياه أو تلك المتعلقة بالطاقة أو المتعلقة بالمبادلات والعلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول الجوار، لا بد أن يتم النظر إليها بحذر شديد، وفي ضوء الأهداف والمصالح القومية للمصادر الرئيسية للتهديد.

سادساً ـ إن الأمن القومي العربي لا يتحقق في ظل النظم السياسية القائمة اليوم وفي ظل سياساتها التي تقوم على التمييز من ناحية وتكريس الاغتراب من ناحية أخرى. وبدون التحول الديمقراطي وتوسيع دائرة المشاركة والاختيار السياسي وبناء المؤسسات السياسية المحايدة ووضع قواعد شعبية لتولي السلطة السياسية، وبدون حد أدنى من العدالة في التوزيع وإرضاء الطبقة المتوسطة المتنامية، لا يمكن أن يتحقق الأمن القطري ومن ثم الأمن العربي. فسياسات التمييز السياسي والحرمان الاقتصادي تؤدي إلى الاغتراب والإحباط والانتظام في تنظيمات متطرفة تناصب الحكومات العداء مما يزيد من إجراءات التضييق السياسي وانتهاك حقوق الإنسان. وهكذا تقع النظم العربية أسيرة الحلقة المفرغة من عدم الأمن.

وقد يكون من المفيد في هذا الشأن أن نشير إلى مجموعة من الملاحظات التي تجمع بين الجوانب السياسية والجوانب العملية في السياسة العربية.

1 ـ الجامعة العربية ومصادر التهديد:

لم يحدد ميثاق جامعة الدول العربية مصادر معينة لتهديد الأمن العربي، وإن تحدث عن العدوان الخارجي وضرورة العمل الجماعي لمواجهته. أكثر من ذلك، فإن الميثاق لم يتعرض لمفهوم الأمن أو مفهوم الأمن القومي، ولكن تحدث في إطار المادة السادسة منه عن العدوان أو التهديد بالعدوان. وحتى في هذا المجال الذي يقضي بانعقاد مجلس الجامعة، فإن الإجراءات التي يتخذها المجلس لمواجهة العدوان تتطلب الإجماع بين أعضاء المجلس، إلا إذا كان العدوان مع إحدى الدول الأعضاء، ففي هذه الحالة لا يحسب صوت الدولة المعتدية.

كما أن اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول أعضاء جامعة الدول العربية لم تتناول أو تشير إلى مفهوم الأمن القومي، ولكنها ذكرت مفهوم الدفاع بالمعنى العسكري على الرغم من أنها كوثيقة تحمل كلاً من الدفاع والتعاون الاقتصادي، وعلى الرغم كذلك من أن مفهوم الأمن القومي كان قد ظهر إلى العمل السياسي في أعقاب إنشاء مجلس الأمن القومي الأميركي عام 1948.

ومع هذا، فإن مؤسسة القمة العربية التي أنشئت في كنف جامعة الدول العربية منذ يناير 1964 قد حددت المصدر الرئيسي لتهديد الأمن القومي العربي من إسرائيل والصهيونية، ثم الأمبريالية العالمية والتي تشير إلى الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى. كما أن مؤسسة القمة استخدمت مصطلح الأمن القومي صراحة، وحددت بصورة واضحة كيفية تحقيق وسبل التعامل مع مصادر تهديده. فقد دعت إلى إنشاء القيادة العسكرية المشتركة، وإلى دعم دول المواجهة مع إسرائيل مالياً بقصد بناء قواتها العسكرية، كما حددت استراتيجيتها إزاء إسرائيل منذ مؤتمر الخرطوم عام 1967 بأنه لا صلح ولا تفاوض ولا سلام، إلا في حالة انسحابها من الأراضي العربية المحتلة وتحقيق المطالب الفلسطينية وخاصة حق تقرير المصير.

بيد أن مؤسسة القمة ذاتها، وخصوصاً بعد 1974 لم تعد تجتمع بانتظام. كما أنها صارت تنشغل بقضايا أخرى أقل أهمية، بل إن مؤتمر القمة العربي الطارىء في عمان عام 1987 والذي دعا إليه الملك حسين كان يطلق عليه في الأصل مؤتمر الأمن القومي العربي، ثم تحول إلى مؤتمر الوفاق والاتفاق. الجامعة العربية اليوم، وما يمكن أن يتم التوصل إليه من عقد قمة عربية، تنشغل بمسألة المصالحة والتي قد تأخذ وقتاً وجهداً طويلاً.

2 ـ المجالس الأقاليمية ومصادر تهديد الأمن القومي:

جوهر فكرة المجالس الأقاليمية والتي أنشئت نظرياً في إطار جامعة الدول العربية وفي ضوء المادة 9 من الميثاق، السعي نحو تحقيق الأمن الإقليمي للدول الأعضاء في تلك المجالس. وعلى الرغم من أن مجلس التعاون الخليجي لم يذكر مصطلح الأمن القومي وإن ذكر مصطلح الأمن،

إلا أن مجلس التعاون العربي ـ والذي تم تجميده منذ عام 1990 ـ قد أفاض في تفسير الأمن القومي العربي، أما الاتحاد المغاربي فلم ترد فيه كلمة الأمن القومي ومن ثم لم تذكر مصادر تهديده.

وقد استطاعت مؤتمرات قمة مجلس التعاون الخليجي والتي بدأت في مايو 1981 أن تحدد مصادر تهديد أمن الخليج، وتقرر السياسات الأمنية التي تراها ملائمة لمواجهتها. وتحددت مصادر التهديد حتى عام 1990، وهو عام الغزو العراقي للكويت واحتلالها ثم حرب تحرير الكويت ـ في الحرب الإيرانية العراقية ـ آنذاك ـ وتنافس القوى الكبرى على مناطق النفوذ في الخليج، وإسرائيل بما تمثله سياساتها التوسعية من تهديد للأمن والاستقرار ثم التهديدات الناجمة عن التطورات المادية المتسارعة ـ أي عملية التحديث ـ والتي لم تصطحب بتغيرات سياسية مماثلة. وفي أعقاب أزمة الخليج الثانية انحصرت مصادر التهديد في العراق فقط، ثم توسعت بعد ذلك في إيران كقوة إقليمية لها طموحات عسكرية تهدد أمن الخليج.

وتحددت كذلك السياسات الأمنية في تشكيل قوات درع الجزيرة وهي قوات مشتركة تخضع لتدريبات ومناورات مشتركة في الدول الأعضاء بالتناوب وإن كان مقرها منطقة حفر الباطن في المملكة العربية السعودية، وهي القوات التي لم يكن لها سوى دور رمزي للغاية في حرب تحرير الكويت.

ثالثاً ـ الوجود العسكري الأجنبي وتهديد الأمن القومي العربي:

من الأمور الملفتة للنظر عند دراسة كل من الأمن القومي العربي والوحدة العربية أن كلاً من جامعة الدول العربية، واتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (عام 1950) تمتا في ظل الوجود العسكري الأجنبي، بل والاحتلال الأجنبي، ومع ذلك فأن كلا الأمرين «الوحدة العربية والأمن القومي العربي» لا يمكن أن يتحققا بصورة فعلية في إطار الوجود العسكري الغربي على الأراضي العربية، وهو الوجود العسكري الذي بدأ في التزايد في الآونة الأخيرة.

كما يجب أن نتذكر أن مقاومة الوجود العسكري الأجنبي كان أحد

الأهداف الكبرى التي وضعتها حركة التحرر العربية نصب أعينها، وهي في سبيل العمل في اتجاه كل من الوحدة والأمن.

ويمكن القول بأن نقطة التحول الرئيسية في هذا الشأن، سواء في الفكر أو العمل العربي، قد بدأت مع ثورة يوليو عام 1952. فقد ورد في فلسفة الثورة أن المشكلة الأساسية تكمن في العثور على العمل الإيجابي، وإن هذا العمل يجب أن يغطي ثلاث دوائر رئيسية: دائرة عربية، دائرة إفريقية، ودائرة إسلامية. كما أنه يجب أن يستند إلى عناصر القوة الثلاثة المتوافرة لدينا، السكان والموقع والبترول. كما ورد في مبادىء الثورة مبدأن هامان هما: القضاء على الاستعمار وأعوانه، وإقامة جيش وطني قوي، وتم تخصيص الفصل التاسع من الميثاق الوطني المصري لمسألة «الوحدة العربية» من حيث شروطها وضرورتها بل وحتميتها. ثم توالى الربط بين مسألة الوحدة ومسألة التحرير والتخلص من الوجود العسكري الأجنبي.

وقد اتخذت مواجهة الوجود العسكري الأجنبي عدة صور عبر العقود الأربعة المنصرمة، منها:

1 ـ **مقاومة ورفض الوجود العسكري سواء في شكل قوات أو قواعد عسكرية أجنبية، أو اتفاقات حماية غير متكافئة.** وبفضل ذلك تمت تصفية الوجود العسكري الفرنسي في شمال أفريقيا والبريطاني في وادي النيل وشبه الجزيرة العربية.

2 ـ **رفض ومقاومة الأحلاف العسكرية الغربية وما يماثلها** من مشروعات تتضمن تحالفاً عسكرياً مع الغرب مثل مشروع قيادة الشرق الأوسط Middle East Command أو حلف بغداد.

3 ـ **رفض ومقاومة فكرة التسهيلات العسكرية للقوى الغربية** في إطار صراع القوى الدولي، فقد ظلت دول الخليج وخاصة الإمارات العربية المتحدة والكويت ترفض منح تسهيلات عسكرية للقوات الأميركية أو حتى التعاون مع قوات الانتشار السريع Rapid Deployment Force والتي تحولت إلى القوات المركزية أو القيادة المركزية Central Command حتى حرب تحرير الكويت. أما وقد وقعت الواقعة، وتم احتلال الكويت، واتخذ مؤتمر

القمة العربي في أغسطس 1990 قراراً بإدانة الغزو العراقي ومطالبته بالانسحاب من الكويت، اشتركت دول الخليج الست بالإضافة إلى مصر وسوريا عسكرياً في قوات التحالف الدولي التي حاربت العراق تحت مظلة الأمم المتحدة.

وقد ترتب على أزمة الخليج الثانية تكثيف الوجود العسكري الأجنبي وخاصة الأميركي بصورة لم يسبق لها مثيل. فقد أرسلت الولايات المتحدة ما يناهز النصف مليون من القوات البحرية والبرية ومشاة البحرية والطيران وغيرها إلى المنطقة والمرابطة في دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية. كما كثفت من وجودها العسكري في كل من الخليج والبحر الأحمر وعبر المضايق والممرات المائية العربية استعداداً ليوم الفصل.

وقد أسفرت الأزمة وما ترتب عليها من حرب عن نتائج خطيرة فيما يتعلق بالوجود العسكري الأجنبي وتهديده لكل من الأمن القومي والوحدة العربية، سواء على المستوى السياسي أو الإسراتيجي أو الأمني، ومن ذلك ما يلي:

1 ـ **الوجود العسكري الأميركي في الخليج**: ففي الوقت الذي كان ينظر فيه إلى الوجود العسكري الغربي كمصدر للتهديد، صار هذا الوجود ذاته أداة للحماية والدفاع والردع ضد العدوان الخارجي (الإقليمي في هذه الحالة)، واتسع هذا الوجود العسكري ليمتد إلى كافة أنواع القوات ومختلف مستويات الأسلحة.

2 ـ **اتفاقات التعاون العسكري**: وسارعت الكويت، وبعدها دول الخليج الأخرى للتوصل إلى اتفاقات عسكرية هي في حقيقتها اتفاقات للحماية الأجنبية، وبمقتضى تلك الاتفاقيات تتواجد القوات الأميركية في تلك الدول وتتولى القيام بالمناورات المشتركة مع القوات الوطنية للدول المعنية[1].

(1) غني عن البيان الحديث عن الاستثناءات الضخمة الممنوحة للقوات الأميركية من تطبيق القانون المحلي عليها، وما يعنيه ذلك من خرق لسيادة الدول العربية.

ومما يضاعف من الآثار السلبية لهذه الاتفاقات على الأمن القومي العربي، أنه لم تعقد حتى الآن أية اتفاقات عسكرية بين دول الخليج وأي من الدول العربية، كما لم يتم إحياء أو تجديد اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي كوسيلة لتحقيق الأمن الجماعي.

3 ـ دخول دول الخليج ودول التجمعات الأقاليمية الأخرى في مفاوضات السلام مع إسرائيل وهي ليست من دول المواجهة. فقد حضرت هذه الدول في صورة ممثل لكل مجلس أو تجمع (مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد المغاربي) باعتباره مراقباً في مؤتمر مدريد، ثم المشاركة الفردية للدول فيما يسمى بالمفاوضات متعددة الأطراف والتي تتناول موضوعات أبعد بكثير من مسألة الصراع العربي ـ الإسرائيلي كقضية المياه، واللاجئين، ونزع سلاح التدمير الشامل، والتنمية الاقتصادية... الخ... وترتيباً على ذلك، فإن سلوك الدول بهذا المعنى يعني الاعتراف بإسرائيل ويعني كذلك أنها لم تعد بالنسبة لها المصدر الرئيسي لتهديد أمنها أو الأمن القومي العربي.

4 ـ تجزئة الوطن العربي بين **دول طائعة ودول عاصية**، دول طائعة على رأسها كل من مصر وسوريا والسعودية، ودول عاصية وعلى رأسها العراق والسودان واليمن، الأولى يتم التعاون معها، والثانية يتم التعاون عليها والتحالف ضدها. وحتى في إطار كل مجموعة لا يوجد اتفاق على المبادىء الرئيسية التي تحكم عملها أو تفاعلاتها. فإعلان دمشق الذي وُقع في مارس 1991 بين دول الخليج الست وكل من مصر وسوريا والذي كان من المفترض أن يصير نواة لترتيبات أمنية قومية أوسع وأقوى وأكثر فاعلية، سرعان ما اختلفت الدول حول مضمونه ومتطلباته ولا يعدو أن يكون حبراً على ورق. كما أنه ليس هناك اتفاق بين دول المجموعة الثانية بأي صورة من الصور.

ويرتبط بذلك كله بروز أزمات تكاد تعصف بالنظام الإقليمي العربي، وتزيد من ضعفه ووهنه، فقد تعمقت آثار نفسية حادة على المواطن العربي وخاصة في الخليج، وانتشر حوار مباشر وعلني حول جدوى الارتباط بالوطن العربي، وحول جدوى «الشعارات» العربية مثل الأمن القومي

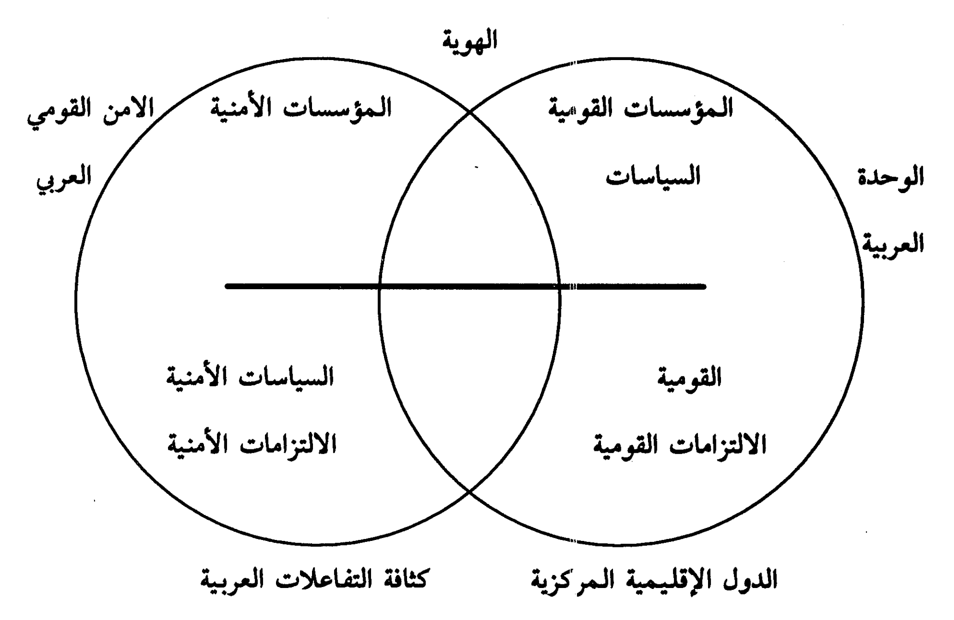
العربي، والوحدة العربية والمصلحة العربية، ونادى البعض - دون أدنى تردد أو خجل - بأهمية وأولوية التعاون الخليجي - الإيراني الغربي على أي تعاون مع الدول العربية. ولا شك أن هذا الجدل كان يمكن غض البصر عنه لولا أن المشاركين فيه هم من المثقفين ومن المؤثرين على دوائر صنع القرار السياسي والاستراتيجي في تلك الدول.

ولا شك أن هذه الآثار مجتمعة، وخاصة الوجود العسكري الأجنبي قد أدت إلى بروز اتجاهات عديدة رافضة لها عبّر بعضها عن ذلك باستخدام العنف وما زال البعض الآخر في مرحلة تدبر للتعبير عن هذا الرفض. وترتب على ذلك اهتزاز صورة النظم السياسية في عدد كبير من الأقطار العربية وتدهور مستوى الاستقرار السياسي، ومن ثم المستوى الأمني في تلك الأقطار.

رابعاً - سبل تحقيق الأمن القومي العربي:

إذا كان الوجود العسكري والسياسي الأمريكي في الوطن العربي قد زاد عن أية فترة تاريخية سابقة، وإذا كان هذا الوجود المتزايد هو جزء من ظاهرة انفراد الولايات المتحدة اليوم بالسيطرة على النظام العالمي، في ضوء ما أسمته وزارة الدفاع الأميركية بالهيمنة الحميدة Benevolent hegemony، وإذا كانت القوى الدولية الأخرى قد ارتضت قيام الولايات المتحدة بهذا الدور على المستويين الإسراتيجي والسياسي، وإذا كانت الظروف الإقليمية والمحلية في الوطن العربي لا تزيد عن التوصيف الآنف الذكر، يصير السؤال المشروع: كيف يمكن تحقيق الأمن القومي العربي؟

لعله من نافلة القول إعادة التذكير بأن الأمن القومي العربي لا يتحقق إلا في ظل الاندماج أو التكامل أو الوحدة العربية. ولعل الشكل التالي يوضح ذلك بجلاء:



فالتداخل واضح بين المقومات القومية لكل من الوحدة والأمن، فالاتفاق على الهوية وكثافة التفاعلات العربية السياسية والاقتصادية والرمزية والعسكرية والإنسانية والبيئية، ووجود الدولة أو الدول الإقليمية المركزية، وهي الدولة ـ الدول ـ التي تكرس عوامل الجذب وتحد من عوامل التنافر، وهي التي تعبىء القدرات القومية لمواجهة الدخلاء على النظام الإقليمي. وتتبلور هذه كلها في ثلاث عمليات سياسية هي:

* المؤسسات،

** والسياسات،

*** والالتزامات،

وبناءً على ما سبق، فإن القضاء على أو الحد من الوجود العسكري الأمريكي وغيره مما يهدد السيادة والاستقلال والأمن القومي ويزيد من درجة الانكشاف للقوى الخارجية، يتطلب بالإضافة إلى كل ما سبق، اتخاذ الإجراءات التالية:

أولاً ـ بناء المؤسسات القومية/ الأمنية:

وفي هذا الإطار فقد آن الأوان، بل كاد يفوت، لإعادة تطوير الجامعة

العربية وتعديل ميثاقها، فهي لا تزال المؤسسة القومية الأم والرئيسية. ولن يضيع بالقطع الوقت والجهد والمال الذي يبذل في تطويرها وتنميتها.

وفي هذا الصدد، لا بد من إعادة بناء المؤسسات الأمنية المتفرعة عن اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي كمجلس الدفاع المشترك، واللجنة العسكرية العليا. ويلاحظ أن هذا المجلس لم يعقد سوى 27 دورة اجتماع منذ عام 1953 منها 3 دورات فقط فيما بين 1973و 1979. ولم يتمكن من عقد أي اجتماع منذ 1979 حتى اليوم على الرغم من تعدد الأزمات التي جابهها النظام الإقليمي العربي.

ثانياً - رسم السياسات القومية/ الأمنية:

إذا وجدت المؤسسات القومية/ الأمنية، تصير مهمتها الأساسية القيام برسم السياسات القومية/ الأمنية، وهذه السياسات عبارة عن النتيجة المترتبة على الاستراتيجية القومية من ناحية، وما يرتبط بها من خطط وتكتيكات مرحلية.

وفي رسم السياسات الأمنية بهذا المعنى يفترض ألا يكون هناك تعارض أو تناقض بين ما هو قومي وما هو قطري، لأن كلا المستويين يؤديان إلى النتيجة نفسها وهي تقوية وتدعيم الأمن القومي، ومن ثم الأمن القطري.

ثالثاً - الالتزامات القومية/ الأمنية:

وتستند هذه الالتزامات إلى المواثيق والوثائق الجماعية أو الأقاليمية، وهي وإن اعتمدت على حسن النية في التنفيذ، إلا أنها تتطلب توقيع عقوبات قومية على الدولة التي تتنصل عن تلك الإلتزامات أو تتوانى عن تنفيذها. وقد تتطلب تلك الالتزامات تجنيب جزء من الموارد أو القدرات بعيداً عن المصلحة الذاتية للدولة ولصالح الوطن الأكبر. كما قد تقضي تلك الالتزامات بالتسامح القطري عن جزء من السيادة الوطنية بقصد خدمة المصلحة القومية العليا.

ويمكن أن ننتهي من هذا العرض إلى اقتراح بعض المؤسسات الأمنية الضرورية من أجل تحقيق مستوى أعلى من الأمن القومي العربي:

1 ـ أهمية إنشاء مجلس الأمن القومي العربي، والذي يمكن أن يتشكل من الرؤساء والملوك العرب، بالإضافة إلى عدد من الخبراء والمختصين، وتكون مهمته تحديد مصادر التهديد ورسم السياسات الأمنية اللازمة لمواجهتها، واتخاذ القرارات بخصوص تخصيص الموارد والقدرات اللازمة لتحقيق الأمن.

ولن يضير أن يتكون المجلس من الملوك والرؤساء، وهم أنفسهم بقراراتهم والسياسات التي يرسمونها يخلقون التهديدات التي تحد من مستوى الأمن القومي العربي، وهم الذين يستدعون القوات العسكرية الأجنبية، ومع ذلك فإن تكوين هذا المجلس في ذاته يكون فرصة للتداول والتشاور والقيود المتبادلة على القرارات القطرية.

2 ـ تشكيل قوات عربية مشتركة على غرار قوات حلف الأطلنطي حيث تتكون من إسهامات الدول العربية ولكنها تكون تحت إمرة وقيادة مستقلة عن أية دولة، ويرتبط بذلك وجود مدرسة عربية للتدريب العسكري وإجراء المناورات العسكرية المشتركة، وتوحيد المفاهيم والمصطلحات العسكرية.

3 ـ إنشاء صندوق مالي عربي Fund يكون الهدف منه إعادة توزيع جزء من الثروة العربية ومساعدة خطط التنمية في الدول العربية الشحيحة الدخل، وذلك للتخفيف من ظاهرة الحرمان الاقتصادي داخل وبين الأقطار العربية.

4 ـ التوسع في إنشاء مؤسسات المشاركة السياسية في كل قطر عربي على حدة، وذلك بقصد زيادة الدور السياسي للمواطن، ودعم دوره في عملية اتخاذ القرار السياسي على المستوى القطري والمستوى القومي ويرتبط بذلك مسألتان هامتان:

الأولى ـ الإعلاء من حقوق الإنسان في الوطن العربي ودرء الشبهة عن الثقافة والحضارة العربية بأنها جائرة إزاء حقوق الإنسان.

الثانية ـ احترام البيئة الطبيعية وتنميتها وصيانتها من كل صور التلوث.

إن كل ذلك يمهد لخلق البيئة الملائمة لتحقيق درجة أعلى من الأمن القومي العربي وأمن المواطن.

التعقيبات

التعقيب الأول

جورج بطل:

أيها الأخوة،

لـم أسمع بأني مكلف بالتعقيب على محاضرة الدكتور عبد المنعم المشاط إلا عند انتهاء جلسة ما قبل الظهر، فأرجو المعذرة من الدكتور عبد المنعم أولاً ومن الإخوة المشاركين في الندوة إذا كان تعقيبي مجرد وجهة نظر حول الموضوع وليس تعقيباً على نص كما هو مألوف ومطلوب لأنه تعذر علي قراءة نص المحاضرة قراءة تتيح لي إمكانية التعقيب عليها.

واسمحوا لي أن ألاحظ أن تعبير الأمن القومي مثله مثل تعابير أخرى مشابهة: النظام العربي أو العقل العربي، هو مجرد تعبير نظري وهذا يجرني إلى استغراب المحاضر لكثرة الكلام عن الوحدة العربية وشيوع مفهومها في الشارع العربي حسب تعبيره، ويجرني أيضاً إلى تقرير أنه يبسِّط كثيراً عندما يختزل عوامل عدم تحقق الوحدة العربية بدافع أن الوثائق العربية أغفلت الحديث عن الأمن القومي واستفاضت بالحديث عن الوحدة فلم تتحقق الوحدة القومية. وهو ينطلق في إطلاقه هذا من اعتباره أن الأمن القومي والوحدة العربية صنوان، وجهان لعملة واحدة. . . إنهما البقاء العربي.

أعتقد أن هذا الاشتراط يقزم شعار الوحدة، فمشروعية الدعوة إلى الوحدة العربية والتوق إليها والنضال من أجل تحقيقها تستمد من عناصر عديدة تتميز بها الأمة العربية، من التاريخ المشترك إلى اللغة المشتركة إلى الدين الواحد الغالب إلى التكوين النفسي المشترك إلى ضرورات التكامل الاقتصادي يمكن البيئة العربية والجغرافيا العربية: كثرة السكان في أقطار

وندرتهم في أقطار أخرى، توزع الثروة المناقض لتوزع السكان، وجود الثروات الجوفية، وبخاصة النفط في المناطق الصحراوية القليلة السكان وندرتها في المناطق ذات الكثافة السكانية الخ.

إلى ذلك اعتزاز العرب بتاريخ سحيق كانوا فيه قيمين على الحضارة الإنسانية في دولة عربية واحدة وإن كانت سابقة للمفهوم الحديث للقومية واضمحلال هذه الحضارة عندما تفرق شملهم وتحولوا إلى دويلات متنافرة أو ولايات في أمبراطوريات غير عربية. وذلك قبل الاستعمار الحديث الذي جاء يكرس التفتت والتجزئة.

وقد ارتبط مفهوم الوحدة الحديث بمفهوم النهضة العربية في القسم الأخير من القرن الماضي ومحاولة الخروج من دياجير ظلمات عصور الانحطاط العربي إلى رحاب المفاهيم التي كانت تؤسس للقرن العشرين الذي قارب على نهايته.

وعدم تحقيق الوحدة بفعل التدخل الاستعماري من جهة وفرضه التجزئة في جسم لم يكن موحداً في كل حال، وانتكاسة النهضة العربية بهذا الفعل وباستمرار التأثير الشديد لعصور الانحطاط، هو الذي أسس لهذا الطموح الحقيقي عند الشعب العربي من المحيط إلى الخليج إلى الوحدة واستمرار هذا الطموح عندما نناضل من أجله.

إلا أن تحميل طرف آخر غريب، بالمطلق، مسؤولية عدم تحقيق الوحدة هو في الواقع هروب من مسؤولية يتحملها العرب بالدرجة الأولى.

لا شك بأن الوجود الأجنبي هو معيق للوحدة ولا شك أنه أسهم في تأييد التجزئة وفي افتعال قسم كبير منها. إلا أن التحرر من الوجود العسكري الأجنبي في أقطار عربية لم يسهل عملية الوحدة. فالفرنسيون والإنجليز غادروا لبنان وسوريا عام 1946. منذ حوالي نصف قرن وقبل قيام الكيان الصهيوني ونكبة شعب فلسطين ولم تحصل الوحدة بين البلدين، على سبيل المثال، بل تعززت التجزئة بينهما. فالمستعمرون تركوا لبنان وسوريا وفي البلاد إدارة واحدة وجمارك واحدة ووحدة اقتصادية كاملة. والحكم الذي سمي حكماً وطنياً والذي أسهم في إخراج الفرنسيين والانجليز في البلدين التوأمين

هو الذي أقام الحدود وفسخ الوحدة الاقتصادية. . . المصالح الطبيعية الضيقة للبرجوازية الناشئة في البلدين هي التي رسخت الانفصال. . .

أخذت هذا المثل لأقول أن أسباب التجزئة عديدة متداخلة ومعقدة وكل تبسيط لها وكل إطلاق يصعب حصر أسبابها ومعالجة هذه الأسباب. . .

ويمكن أيضاً العثور على استنتاجات مماثلة في أسباب الانفصال بين مصر وسوريا، بين بلدين كانا يخوضان أقسى المعارك ضد الأحلاف العسكرية الأجنبية وضد الاستعمار.

في اعتقادي أن الوحدة تبقى الأساس، وعلينا أن نبحث بجرأة عن الأسباب الحقيقية التي تحول دونها رغم الطموح الحقيقي عند أوسع الجماهير العربية إليها، وأن نتحرر من الخطاب العربي السائد والمتداول أبداً الذي ينادي بالوحدة ليعزز الانفصال، وأعتقد أن تجارب السنين الخمسين المنصرمة أعطتنا الأمثلة الصارخة على هذا الانفصام الخطير بين الخطاب والممارسة.

أما في ما يتعلق ببحث الدكتور وتحديداته لشروط ومقومات الأمن القومي، ومصادر تهديد الأمن القومي ودور الوجود العسكري وخطره، فإني أتبناه بالكامل مع قناعتي بأنه يبقى بحثاً نظرياً مجرداً في غياب الوحدة وابتعاد أفق تحققها.

التعقيب الثاني للأستاذ

عادل مغاري:

لا شك أن البحث الذي تقدم به الأستاذ عبد المنعم المشاط هام وقيم، وخاصة أن هذا البحث يأتي في ظل ظروف تعيشها أمتنا العربية على امتداد وطننا العربي غاية في الخطورة والتعقيد نظراً لتعرضها على ضوء ما أفرزته المتغيرات الدولية وحرب الخليج من تطورات ومستجدات سياسية عكست نفسها سلباً على أمتنا العربية، حيث يسعى المعسكر المعادي لأمتنا العربية وعلى رأسه الولايات المتحدة إلى مزيد من تمزيق وتفتيت وشرذمة الأمة وصولاً إلى السيطرة الكاملة على أمتنا أرضاً وبشراً ومقدرات وخيرات، وإخضاعها لإملاءاته وشروطه. .

ولكنه انطلاقاً من ضيق الوقت المتاح للمعقب في هذا الازدحام وجمع الأوراق أو بسبب آخر وهو تأخر تبلغي بإعداد هذا التعقيب. سوف أركز في تعقيبي على الملاحظات التالية.

أولاً: إنني أتفق مع الدكتور على جدلية العلاقة بين الأمن القومي والوحدة العربية كجدلية العلاقة بين القطري والقومي على اعتبار أن العامل القومي يولد من رحم القطري نظراً لأهمية خصوصية كل ساحة من الساحات. إلا أن الإشكالية تكمن هنا والتي أغفلها الأستاذ المحاضر تكمن في غياب الفهم العلمي الجمعي لدى جماهير الأمة لمسألة الأمن القومي ومخاطر الوجود العسكري الأجنبي وانعكاساته المدمرة على الأمة فحسب، بل وحتى على جماهير كل قطر على حدة. من هنا أرى ضرورة إعطاء مسألة الوعي الجمعي (الثقافة والإعلام) الاهتمام الكافي في الجانب التعبوي لدى جماهير أمتنا. وهذا الأمر تتحمل مسؤوليته قوى حركة التحرر العربية التي يفترض أن تشكل أداة النهوض القومي وصمام الأمان للأمن القومي العربي، وليس الأنظمة الرسمية التابعة والمرتبطة بوجودها ومصالحها بالغرب الامبريالي.

ثانياً: إن النظام العربي الرسمي يشكل عائقاً أمام أي مشروع جدي للأمن القومي العربي انطلاقاً من تناقض مصالحه مع مصالح الأمة من مسألة الوحدة والتقدم والتحرير. فمصالح الغرب الامبريالي في وطننا العربي هي مصالح استراتيجية وحيوية وهذا يتناقض مع الحد الأدنى من ضرورة الأمن القومي، وعلى سبيل المثال «النفط دم الحياة» ففي منطقتنا أكثر من 70٪ من احتياط نفط العالم منه 30٪ تقريباً تذهب وارداته إلى الولايات المتحدة و70٪ من واردات أوروبا و85٪ إلى اليابان.

وهذا يعني بالضرورة والحفاظ على تدفق النفط إبقاء الأمة بدون الحد الأدنى من متطلبات الأمن القومي الجماعي، لذلك فإن المسألة ليست متوقفة على قدرة أو عدم قدرة النظام العربي الرسمي على مواجهة التحديات، لأنها أي تلك الأنظمة وجدت في سياق قسري غير ديمقراطي. وهي بحكم مصالحها وارتباطها بالعامل الخارجي جلبت إلى أمتها القروض والديون وفتحت الأبواب أمام استثمارات الغرب... الخ.

ثالثاً: إن حرب الخليج الثانية ما كان يمكن لها أن تبدأ لولا فقدان

منظومة الأمن القومي وعجز النظام العربي الرسمي، بل تواطؤ البعض، حيث شكل غطاءً للتدخل الأجنبي، وخلق بذلك اختراقاً غاية في الخطورة على صعيد الأمن القومي وأسهم في تمزيق الأمة بدل توحيدها في مواجهة الأخطار المحيطة بها.

من هنا فإنني أرى رغم اتفاقي مع الأستاذ المحاضر على طرحه من حلول لمسألة الأمن القومي، إلا أنني أرى أن هذه الحلول تبقى نظرية وغير قابلة للتطبيق نظراً لاعتمادها على الجامعة العربية التي لن تستطيع أن تحل الإشكاليات التي تعترض الأمن القومي، ولم تستطع في المراحل السابقة أن تطبق أو تنجز الحد الأدنى من جملة القرارات والمشاريع التي أقرت، مثل معاهدة الدفاع المشترك ومشاريع اقتصادية وتنموية. . . إضافة إلى ذلك لم تستطع الجامعة العربية في المنعطفات الخطيرة التي تعرضت لها أمتنا أن تلعب أي دور فاعل في توحيد الأمة ومواجهة الخطر الخارجي سواء لجهة حرب الخليج أم حصار الجماهير الليبية والعراق والصومال أخيراً.

رابعاً: لا أعتقد أن النظام الرسمي العربي يعيش أزمة مفاوضات، بل إنني أستطيع القول أن العديد من الأطراف الرسمية العربية وعلى رأسها قيادة منظمة التحرير كانت تشارك في طبخ المشاريع والحلول التي كانت تعد لتلك المفاوضات، وأن انخراط المنظمة على وجه الخصوص وتساوقها مع مشاريع الاستسلام وتقديمها المزيد من التفريط والتنازل قبل مسار مدريد - واشنطن شكل اختراقاً خطيراً جداً لمسألة الأمن القومي، ووضعت القضية المركزية للأمة العربية أمام خطر التصفية.

خامساً: لم يتطرق المحاضر إلى الاختراق الاستراتيجي الذي حققه العدو الصهيوني نتيجة لاتفاقات كمب ديفيد، وما رافق ذلك من مخاطر تهدد الأمن القومي، حيث نقلت مصر عبد الناصر من الموقع الريادي والقائد في الجبهة العربية إلى موقع السمسار في إطار المعسكر المعادي والمدافع عن صيانة الأمن الإمبريالي الصهيوني.

في الختام، فإنني لا أرى إمكانية لقيام إطار للتنسيق فيما يتعلق بالأمن القومي العربي، إلا على أساس تحديد واضح لطبيعة الكيان الصهيوني والموقف الجذري منه، وكذلك بدون المعرفة العلمية الواضحة لحقيقة الأطماع الامبريالية في وطننا.

المداخلات

د. ماهر عسل:

إن الحديث عن الأمن القومي العربي هذه الأيام حديث مزعج جداً.. إن هذا الأمن الذي نتحدث عنه.. أين هو؟ وقد أصبح كل بلد من البلدان العربية يبحث عن أمن خاص به وحده دون غيره وخاصة بعد غزو العراق للكويت.

إن غزو العراق للكويت قد أضر بفكرة القومية العربية وبفكرة الأمن القومي العربي، الأمر الذي يتطلب منا جهوداً كبيرة لاستعادة الثقة بين الدول العربية وحتى بين الجماهير العربية. إن الوعي القومي الصحيح هو الاعتراف أولاً أننا أمة موزعة على عدة دول، وأن نسعىٰ بعد ذلك إلى إقامة التكامل والوحدة على أسس صحيحة وديمقراطية وشكراً.

محمود عابدين:

لديّ عدة ملاحظات سريعة:

أولاً: إنني مؤمن أنه لا فرق في الدم الذي يسيل في الصومال أو فلسطين أو لبنان أو العراق أو أية بقعة عربية، فهو دم عربي وغالٍ علينا جميعاً.

ثانياً: إن مصادر التهديد للأمن القومي العربي هو من الإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني العنصري في فلسطين وتحالفهما الاستراتيجي ضد الأمة العربية. كذلك. فإننا نعتبر الإقليمية العربية أحد مصادر التهديد للأمن القومي العربي وهناك أمثلة كبيرة بما يجري في العراق والكويت وكذلك ما يجري بين مصر والسودان.

ثالثاً: لا يجوز برأيي أن نغفل أو نتجاهل أي تهديد لأي قطر عربي، فتهديد أي قطر يجب أن ينظر اليه على أنه تهديد للوطن العربي ولكل الأقطار العربية وشكراً.

د. ياسين سويد:

لدي بعض الملاحظات السريعة:

ـ إن الدكتور المشاط في ورقته قد أهمل الحديث عن عامل هام من عوامل الأمن القومي العربي وهو العامل الجغرافي الذي يلعب دوراً مهماً في عملية النظرة للأمن القومي العربي.

ـ كذلك الخطر النووي الصهيوني الامبريالي الذي يعتبر من أكبر مصادر التهديد للأمن القومي العربي يجب إبرازه والعمل على كشف الترسانة النووية «الإسرائيلية» التي يرفض العدو ومعه الولايات المتحدة الأمريكية حتى مجرد الحديث عنها.

ـ أيضاً مسألة الحماية المباشرة الذي تلجأ إليها بعض الدول العربية بطلبها من الخارج الامبريالي دون أي اعتبار للمصالح العربية التي تهددها مثل هذه الحماية.

إن ذلك وغيره من النقاط يجب التعرض لها ورسم سياسة عربية واستراتيجية واضحة لمواجهتها ولا يجب أن نهملها في مناقشاتنا عند تناولنا للأمن القومي العربي.

ماجد كيالي:

إن الوجود العسكري الامبريالي في المنطقة العربية يجب النظر إليه والتعامل معه من كونه تحصيل حاصل لتبعية النظم العربية للمعسكر الامبريالي الصهيوني، وبالتالي فإن شرط إزالة التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية للنظم العربية للمركز الامبريالي هو الشرط الضروري لإنهاء الوجود العسكري في المنطقة العربية، وخاصة في منطقة الجزيرة والخليج.

عصام عامر:

«إسرائيل» هذا الكيان العنصري ما كان لها أن تقوم إلا في ظل

سايكس بيكو والنظم الإقليمية والرجعية القائمة والعميلة للإمبريالية العالمية.

كذلك، إن الفرضية القائلة بإمكان التطبيع مع العدو الصهيوني في ظل الوحدة العربية هي فرضية غير صائبة وخطيرة، لأنه إذا كان هناك أي مستوى من مستويات الوحدة لما قامت المفاوضات في الأساس.

أحمد سالم:

أشكر الأخ الدكتور عبد المنعم المشاط على مساهمته القيمة في هذا البحث الهام الذي يمس جوهر أزمة أُمتنا العربية في هذه المرحلة الهامة والصعبة من مراحل تاريخها، حيث تتعرض لأكبر هجمة إمبريالية صهيونية شرسة تستهدف حاضرها ومستقبلها كما استهدفت ماضيها في مراحل سابقة.

والواقع، أن الحديث عن الأمن القومي العربي هذه الأيام يجرنا بالضرورة للحديث عن المشروع الامبريالي الاستعماري الصهيوني منذ القرن التاسع عشر واستهدافات هذا المشروع الذي يقوم على ركائز أساسية في النظر والتعامل مع الوطن العربي والأمة العربية، وهي الركائز التي تحددت في الآتي:

1 - تجزئة الوطن العربي إلى دويلات قزمية وضعيفة.

2 - تفتيت كل إقليم عربي إلى طوائف ومذاهب وإثنيات متعددة.

3 - ربط كل إقليم عربي وكل طائفة أو مذهب في الوطن العربي بالاستراتيجية الكونية للإمبريالية والصهيونية والاستعمار الغربي.

4 - خلق كيان عنصري في قلب الوطن العربي (فلسطين) يكون رأس حربة مباشرة لتهديد الوطن العربي وأمنه القومي ويقوم بدور الحارس الأمين للإقليمية والتجزئة وكل رموزها ومؤسساتها.

5 - منع العرب ولو بالقوة من حق امتلاك القدرة العسكرية القادرة على مواجهة استهداف هذا المشروع الامبريالي الصهيوني الكبير.

6 - منع العرب من امتلاك مقومات وأسس العلم والتكنولوجيا حتى تبقى الأمة العربية أسيرة الحاجة للمركز الامبريالي العالمي.

7 - منع العرب من امتلاك القوة الاقتصادية والغذائية حتى يبقون أسرى الحاجة لما تتفضل عليهم به قوىٰ الاستعمار والامبريالية.

8 - السيطرة على الثروات العربية ونهبها وخاصة الطاقة وغيرها من الثروات.

9 - ضرب كل مقومات الشخصية العربية عن طريق الاستلاب والغزو الثقافي.

وإذا كانت تلك هي ركائز واستهدافات المشروع الامبريالي الصهيوني، فأين نحن من ذلك المشروع؟ وما هي الحال العربية التي نعيشها اليوم؟ وهل هذه الحال قادرة على المواجهة والانتصار على كل تلك الاستهدافات؟

إن وضعنا العربي قد وصل إلى ذروة الضعف والتمزق في ظل أنظمة إقليمية وديكتاتورية تابعة عمقتها تلك السياسات الحمقاء لنظمنا العربية وآخرها ما جرىٰ في حرب الخليج الثانية واجتياح العراق للكويت والتي أدت إلى تعميق المأساة التي نعيشها والتي كشفت كذلك عن عمق الأزمة التي يعانيها الوضع الإقليمي العربي.

إن مواجهة ذلك المشروع واستهدافاته تبدأ في الأساس من تصحيح الوضع الشاذ الذي نعيشه وصياغة مشروع قومي وحدوي شامل للمواجهة قادر على التعامل مع ذلك المشروع ودحره... وإن بلورة مثل هذا المشروع القومي يبدأ بإطلاق حرية الجماهير وتحرير إرادتها وبناء الوحدة العربية القادرة وحدها على جعل الأمة العربية تمتلك كل مقومات المواجهة الشاملة.

إن مصادر التهديد التي تحدثت عنها ورقة الدكتور المشاط مضافاً إليها جملة المصادر الداخلية من إقليمية وطائفية وتخلف ثقافي وفكري وعلمي سوف تظل تؤثر سلباً على حياتنا العربية في الحاضر والمستقبل. فهل نستطيع كمثقفين وقيادات سياسية مناضلة من بناء حركة شعبية عربية ثورية تكون بداية لبلورة مشروع المواجهة وتصحيح الإعوجاج الحاصل في حياتنا؟ ذلك ما سوف تكشفه الأيام فإما أن تكون أمتنا أو يكون أعداؤها.

رد الدكتور عبد المنعم المشاط على المداخلات

أولاً، أتوجه بالشكر إلى جميع الإخوة والزملاء من الأساتذة الذين شرفوني بتعقيباتهم على الورقة التي قدمتها والأفكار الواردة فيها وقد سعدت في ذلك كثيراً.

والواقع أنه من خلال استماعي لكل الآراء التي طرحت تبين لي أن حجم الاختلافات محدود للغاية، لكن الجزء الخاص بالاختراق الاستراتيجي «لإسرائيل» نتيجة اتفاقيات كمب ديفيد، في الواقع لم أرد تكرار ما سبق وبحثته ونشرته في مجلة الفكر الاستراتيجي العربي عام 1983 حول الأبعاد الاستراتيجية لاتفاقيات كمب ديفيد فيعني سبق لي أن درست هذا الموضوع بالتفصيل.

النقطة الثانية وهي هل هناك نظرة عدائية لدول الجوار؟ طبعاً دول الجوار لا أطماع أساسية في الوطن العربي لها، ربما في الآونة الراهنة نتيجة السياسة الأمريكية الخاصة بكل من العراق وإيران ربما تستطيع أن نسوِّي مثل هذه الخلافات اليوم بيننا وبين إيران، لكننا لا يمكننا على الأقل كمتخصصين في هذا الموضوع أن نغفل أطماع دول الجوار، لكن أيضاً في الوقت نفسه لا ينبغي على الإطلاق أن نبالغ في هذه النظرة العدائية الآن كما ذكرت لأنها تخدم طرفاً آخر هو أحد المصادر الرئيسية للتهديد وهو الولايات المتحدة الأمريكية. نقطة أيضاً مهمة وأرجو أن نقبلها بسعة صدر، أرجو أن لا يتم على الإطلاق مساواة ما قامت به العراق أو الخلاف العراقي الكويتي والذي أدىٰ في الواقع ليس إلى تهديد أمن الكويت وإنما إلى إزالة الكويت من الوجود ثم عودتها مرة أخرىٰ، بالخلافات الحدودية التي تقوم بين بعض الأقطار العربية، مصر والسودان على سبيل المثال أو السعودية وقطر أو قطر

والبحرين. . . الخ. . . هذه مسألة وهذه مسألة أخرىٰ ولذلك أنا أشرت في الورقة إلى أن هذا ظرف استثنائي لم يحدث من قبل وأتمنىٰ أن لا يحدث في المستقبل.

موضوع الديمقراطية، ليست لديَّ حساسية تجاه استخدام مصطلح الديمقراطية فهو مصطلح يوناني أساساً وليس مصطلحاً غربياً لكن ليس لهذا الغرض لا توجد لدي حساسية لاستخدامه لكن أيضاً يمكن استخدام أي مصطلح آخر وبالصدفة البحتة أنه في البحث الذي قدمته لم أستخدم مصطلح الديمقراطية إنما استخدمت التوسع في إنشاء مؤسسات المشاركة السياسية في كل قطر عربي على حدة.

النقطة الأخرىٰ وهي العامل الجغرافي سيادة العميد سويد، العامل الجغرافي من العوامل الرئيسية عند دراسة القدرات، وطبعاً الغرب يشير إلى هذا بالكتلة الرئيسية، وإن وجهت نظري إلى نقطة مهمة موضوع التداخل أو الاتجاه إلى الخارج، الخ لكنه أيضاً لم يكن أحد أهداف الورقة هو دراسة القدرات العربية ومقارنتها بالقدرات «الإسرائيلية».

نقطة مهمة جداً أثيرت وأنبه إليها أيضاً وهي موضوع المراكز الفكرية ودورها في التطبيع وأُحب كقومي عربي ومن مصر أن أُطمئن الجميع إلى أن ما يقوم به عدد محدود للغاية في مصر يقوم بهذا وكما أشار البعض بخجل شديد جداً في الوقت نفسه فإننا لا بد أن نؤكد على ضرورة زيادة الاستثمارات العربية في البحوث العلمية، وقد أزعجني جداً بالأمس خبر أوحت به إلي الدكتورة فهمية حول إغلاق أو توقف مجلة الفكر الاستراتيجي العربي رغم دورها المهم جداً في السنوات العشر الماضية، ولا أدري شخصياً لماذا أُغلقت هذه المجلة، فلا بد من زيادة الاستثمارات العربية في البحوث العلمية.

موضوع التطبيع والسوق «الشرق أوسطية» وعلاقتها بالأمن القومي هو موضوع بسيط، الهدف من التطبيع والسوق «الشرق أوسطية» ببساطة شديدة أن تصير «إسرائيل» أو ينظر إلى «إسرائيل» على أنها دولة عادية وتسقط كمصدر رئيسي للتهديد إلى إحدى دول المنطقة مسألة خطيرة جداً بالنسبة للأمن القومي، بعبارة أُخرىٰ اليوم وأعتقد كتبت في هذا في أحد الأماكن

في الشهر الماضي، أنه في الوقت الذي يتفاوض فيه العرب مع «إسرائيل» لا يقبلون التفاوض مع العراق مسألة عجيبة، الكويت تحضر أو السعودية أو أية دولة أخرى مع «إسرائيل» في مفاوضات لكن لا تقبل في الجلوس مع العراق، وهذا هو جوهر عملية السوق «شرق أوسطية» والتطبيع الخ. آخر نقطة هي موضوع اتفاقية الدفاع العربي المشترك، طبعاً أنا اثني على الكلام الذي قيل حول ضرورة إحيائها وتدعيمها كجزء من مؤسسات جامعة الدول العربية، لكن أيضاً في الوقت نفسه لا بد أن أذكر أن مجلس الدفاع العربي المشترك عقد من 53 إلى 79 سبعة وعشرين جلسة فقط ولم يعقد أي جلسة من 79 حتى يومنا هذا، فلا بد أن هناك تصوراً نوجه النظر إليه، لكن لا يمكن الاستغناء عن مثل هذه التجارب القومية المهمة. . . وشكراً.

المبحث الثاني:

الماء والغذاء ودورهما في حماية الأمن القومي العربي

د. محمد أبو مندور الديب

مقدمة:

كانت ثلاثية العجز المائي والغذائي وتهديد الأمن القومي والعربي واحدة من أهم ملامح العجز العربي خلال العقدين الأخيرين وحتى الآن. وإذا كان كاتب هذه الورقة قد حاول التنبيه لتلك الثلاثية في مؤتمر أسبق لاتحاد المحامين العرب[1]، فإن الفترة المنقضية بين عرض ورقة المؤتمر الأسبق (دمشق ـ 1989) وحتى الآن قد واكبتها متغيرات إقليمية وعالمية بالغة الأهمية. وربما تبرز أهم ملامح التغيرات الإقليمية في حرب الخليج وما تبعها من آثار، كما ترتبط التحولات الإقليمية بانعقاد مؤتمر السلام سعياً لسلام في المنطقة بين إسرائيل والدول العربية. أما التغيرات العالمية فربما يكون أهمها سقوط معظم دول المعسكر الاشتراكي وتحلل قيادته ممثلة في انهيار الاتحاد السوفييتي.

إن المستجدات الإقليمية والعالمية تطرح سؤالاً بالغ الأهمية وهو: إلى

(1) شارك كاتب هذه الورقة في المؤتمر السابع عشر لاتحاد المحامين العرب ببحث بعنوان «المياه والسياسة والغذاء. . . ثلاثية تقويض الأمن القومي العربي»، لجنة الاقتصاد، أبحاث مركز البحوث والدراسات القانونية باتحاد المحامين العرب، الجزء الثاني، دمشق 19 ـ 22 يونيو/ حزيران 1989، ص 557 ـ 589. وعبر هذا البحث تم التعرض تفصيلاً لعناصر تلك الثلاثية موضحاً وبصورة تفصيلية الدور التركي والإسرائيلي بالنسبة للمياه العربية.

أي حد يمكن لتلك المتغيرات أن تؤثر على العلاقة بين أزمة المياه والغذاء وتأثيرهما على الأمن القومي العربي سلباً أو إيجاباً؟ وفي ضوء التعرف على إجابة هذا السؤال، فإن سؤالاً ثانياً يطرح نفسه بالضرورة وهو: ما العمل؟

وتحاول هذه الورقة الإجابة على هذين السؤالين في إطار استعراض مركز لما آل إليه العجز المائي والغذائي من أوضاع مع إطلالة على المستقبل بافتراض استمرار الأداء القومي والقطري الراهن.

العجز المائي العربي... الملامح الراهنة وصورة المستقبل:

تعاني كل الدول العربية من عجز مائي واضح بصرف النظر عن إمكانية مواجهة هذا العجز. ولقد تم تقسيمها إلى عدة مجموعات في ارتباط هذا العجز بالميزان التجاري الكلي والميزان التجاري الغذائي مع بداية التسعينات[1].

ويوضح الجدول رقم (1) مجموعة الدول العربية ذات الوضع التجاري القوي وتعتبر من كبار مستوردي الغذاء، وعلى الرغم من مواجهة معظم هذه الدول لعجز مائي، إلا أنها لا تتأثر بالسياسات الدولية ذات الصلة بموضوع المياه.

جدول رقم (1) مجموع الدول ذات الفائض

في الميزان التجاري والعجز الغذائي والمائي

الدولة	الميزان التجاري (بليون دولار)	الميزان الغذائي (بليون دولار)	العجز في المياه (كيلو متر مكعب)
البحرين	,1-	,25-	,15-
الكويت	3,0+	,3-	,15-
قطر	1,0 +	,15-	,10-
السعودية	4,0 +	3,50-	1,0-
الإمارات	7,0 +	,90-	,20-

المصدر: توني آلان، فجوة الغذاء في العالم العربي والحلول الواقعية، الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، لندن، مارس/ آذار - يونيو/ حزيران، 1992 ص 17.

(1) توني آلان، فجوة الغذاء في العالم العربي والحلول الواقعية، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، لندن مارس/آذار - يونيو/ حزيران 1992، ص 17 - ص 22.

ويتبين من الجدول رقم (1) أن كل دول هذه المجموعة باستثناء البحرين كانت تتمتع بفائض في الميزان التجاري في الوقت الذي تواجه فيه كلها بعجز في الغذاء، وهي جميعاً باستثناء كل من الجزائر وليبيا تعاني من عجز مائي. وتكشف بيانات تلك المجموعة من الدول عن ازدواجية واضحة في الثروة المالية مقابل عجز غذائي ومائي في معظم أقطارها.

وتوضح بيانات الجدول رقم (2) عن حالة المجموعة الثانية من الدول العربية التي تواجه بعجز تجاري وغذائي كبير في الوقت الذي تتأثر أيضاً بالعجز المائي، كما أن معظم بلدانها تتأثر بالسياسات المائية في المنطقة.

جدول رقم (2) مجموعة الدول ذات العجز في الميزان التجاري والغذائي والمائي

الدول	الميزان التجاري (بليون دولار)	الميزان الغذائي (بليون دولار)	العجز في المياه (كيلو متر مكعب)
الأردن	2,0 -	,3-	,1-
لبنان	1,5 -	,2-	-
سوريا	2,0 -	,5-	,15-
مصر	6,0 -	5,5 -	10,0 -
اليمن	1,0 -	,1-	متوقع
المغرب	1,0 -	-	متوقع
تونس	1,0 -	,2-	,2-
(-) غير متاح			

المصدر: توني آلان، فجوة الغذاء في العالم العربي والحلول الواقعية، الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، لندن، مارس/ آذار - يونيو/ حزيران، 1992 ص 18.

وتشير بيانات الجدول رقم (2) إلى أن هذه المجموعة من الدول تواجه بعجز تجاري وغذائي ومائي. وبالإضافة إلى هاتين المجموعتين فإن بقية الدول العربية لا تستثنى من شمولها لأحد عناصر العجز في التجارة أو الغذاء أو الماء. ويصعب وضع هذه الدول في تصنيف واحد إذ أن دولة مثل العراق قبل أغسطس عام 1990 كانت صاحبة فائض تجاري إلا أنها تواجه بعجز غذائي مائي متوقع نظراً للدور التركي في موضوع المياه بالنسبة لنهر الفرات وقيامها بمشروع جنوب شرقي الأناضول[1]. وبالنسبة للسودان، فإن

(1) حسان الشوبكي، الأمن المائي العربي، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، السنة السابعة، العدد 76، كانون الثاني (يناير) 1991، الرباط، ص 36.

الطلب على المياه يتزايد بصورة كبيرة لزيادة المساحة المروية بحيث وصل استهلاكه الحالي إلى نحو 19 مليار متر مكعب. وإذا ما نفذ المشروعات المقترحة فإنه سيحتاج إلى نحو 11 مليار متر مكعب إضافية وبمجموع يصل إلى نحو 30 مليار متر مكعب. وهذا التقدير المرتقب يتجاوز حصته الحالية من جميع روافد النيل والمقدرة بنحو 35,20 مليار متر مكعب أي أنه سيواجه بعجز يقترب من نحو 10 مليارات متر مكعب[1].

إن مظاهر العجز المائي العربي تتجسد بصورة واضحة في العديد من المقارنات الدولية، فبينما يصل سكان الدول العربية إلى نحو 2,4٪ من سكان العالم في عام 1990[2] إلا أن نصيبهم من الموارد المائية المتجددة لا تمثل إلا نحو 0,74٪ من المياه المتجددة في العالم، وهذا يعني انخفاض متوسط نصيب الفرد منها إلى نحو 1744م^3 سنوياً، في حين أن المتوسط العالمي يصل إلى نحو 12900م^3 سنوياً[3].

ويقدر العجز المائي في الظروف الراهنة بنحو 100 مليار متر مكعب ومن المتوقع أن تزداد فجوة الموارد والاحتياجات المائية حتى عام 2030 في ضوء التقديرات المتاحة[4].

العجز الغذائي العربي... مظاهر العجز الراهنة وصورة المستقبل:

لا تختلف مظاهر العجز الغذائي كثيراً عن مظاهر العجز المائي في اتجاهاتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة وكذلك بالنسبة لمستقبلها في ظل الأداء القومي والقطري الراهن. وسيظل ترديد مؤشرات العجز الغذائي

(1) المصدر نفسه ص 37.

(2) حسبت من:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1992، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 1993، ص 245.

- البنك الدولي، تقرير التنمية في العام ـ 1992، مطابع الأهرام التجارية، مصر، 1992، ص 258.

(3) المختار مطيع، ارتباط الأمن المائي بالأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الوحدة، مصدر سابق، ص 18.

العربي هدفاً لكل الباحثين الراغبين في تبيان أسبابه ومخاطره باعتباره مقدمة أساسية للبحث عن البديل. وربما يوضح مؤشر الاعتماد على الخارج منذ بداية عقد السبعينيات وحتى نهاية عقد الثمانينيات في توفير احتياجات الوطن العربي. حالة التدهور الكبيرة في الأمن الغذائي العربي عبر هذين العقدين كما هو مبين في الجدول رقم (3)، وتقدم بيانات الجدول رقم (3) صورة بالغة الدلالة على مدى الاعتماد المتزايد على الخارج لتوفير معظم الحاجات الأساسية من الغذاء وفي مقدمتها الحبوب والتي تزايدت نسبة الاعتماد على الخارج للحصول عليها من نحو 19,1٪ في بداية السبعينيات إلى نحو 50,8٪ في نهاية الثمانينيات. كما تتجسد زيادة الاعتماد على الخارج من منتجات غذائية رئيسية أخرى وفي مقدمتها الزيوت النباتية والتي قفزت من نحو 29,5٪ في مطلع السبعينيات إلى نحو 69,2٪ في نهاية الثمانينيات والصورة نفسها تنطبق على البقول واللحوم والألبان. كما أن بعض المنتجات تحولت من فائض إلى عجز في نهاية الثمانينيات (البقول والخضار).

وقد يقول قائل أن مفهوم الاعتماد على الذات أضحى مفهوماً متخلفاً إذا ما تجاوز مبدأ الميزة النسبية الذي يتحقق من خلاله ـ في ظل التجارة الخارجية ـ التوزيع الكفء للموارد ومن ثم تحقيق توازن بين الصادرات الزراعية والواردات. وبصرف النظر عن الملاحظات الأكاديمية والعملية المرتبطة بمفهوم النسبية في التجارة العالمية، إلا أن واقع التجارة الزراعية العربية يشير بدوره إلى تجسيد صورة العجز عن تحقيق التوازن في المبادلات مع العالم الخارجي. فبينما كانت الصادرات الزراعية تغطي نحو 129,9٪ من قيمة واردات الغذاء، في عام 1970، نراها تهاوت في عام 1980 ولا تغطي إلا حوالى 24,2٪ من قيمة واردات الغذاء وقدرت في عام 1989 بنحو 24,8٪ في عام 1989. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الصعوبات الناشئة عن توفير الغذاء للسكان في بعض الدول العربية الفقيرة في ميزان المدفوعات، لكانت النسبة في عام 1989 أقل مما كانت عليه في عام 1980.

جدول رقم (3)

درجة اعتماد الوطن العربي على الخارج في توفير الغذاء (٪)

مجموعة المحاصيل والمنتجات الزراعية	السنوات 1970	التغير السنوي 1980	1989	1970 ـ 1980	1980 ـ 1989
جملة الحبوب:	19,1	41,6	50,8	8,1	2,2
منها القمح	17,7	49,5	54,9	10,8	1,2
البقول	(22,9)	7,7	18,4	-	10,2
الزيوت النباتية	29,5	22,9	69,2	(2,5)	13,1
السكر	66,0	73,8	65,0	1,1	(1,4)
الخضار	(2,5)	(0,1)	2,3	-	-
الفواكه	(12,6)	(2,4)	(,8)	-	-
جملة اللحوم	2,5	30,7	22,2	28,5	(3,5)
لحوم حمراء	3,5	17,7	23,1	17,6	3,0
لحوم دواجن	7,5	47,1	20,7	20,2	(8,7)
أسماك	(8,2)	(0,4)	(7,1)	-	-
ألبان	15,7	40,9	40,9	9,7	,3
بيض مائدة	9,3	7,2	7,2	9,6	(12,3)

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي عام 1990، جامعة الدول العربية، الخرطوم، سبتمبر (أيلول)، 1991، ص 84.

* الأرقام بين أقواس تعني وجود فائض، الأرقام في درجة التغير بين قوسين تعني قيماً سالبة، القيم الشرطية تعني عدم وجود اعتماد، قيم 55 تعني تحول من عدم الاعتماد على الخارج في أولى الفترة إلى تحول إلى الاعتماد على الخارج في آخرها.

ويوضح الجدول رقم (4) بعض المؤشرات الدالة على العجز المطلق والنسبي في التجارة الخارجية الزراعية ومنها الغذائية والذي يتبين منه العجز المتزايد والهائل في كل من الميزان التجاري الزراعي والغذائي خلال الفترة من 1970 ـ 1989 إذ بلغ العجز في الميزان التجاري الزراعي في عام 1989 نحو 21,7 مليار دولار وزاد بنسبة تقدر بنحو 6820٪ عما كان عليه في عام 1970. وبالنسبة للعجز في الميزان التجاري الغذائي، فلقد بلغ نحو 16,6

مليار دولار في عام 1989 وليصل إلى نحو 2572٪ مما كان عليه في عام 1970[1].

جدول رقم (10) مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية والغذائية

	1970	1980	1989			
	المطلق	النسبي	المطلق	النسبي	المطلق	النسبي
التجارة الزراعية:						
ـ الصادرات	17557	ـ	29622	ـ	48326	ـ
ـ الواردات	20744	ـ	220399	ـ	265693	ـ
ـ الفائض أو العجز	(2187)	84,6	180777)	18.ـ	(217367)	18,2
ـ التجارة الغذائية:						
ـ الصادرات	7,45	ـ	22284	ـ	28024	ـ
ـ الواردات	13515	ـ	163614	ـ	194438	ـ
ـ الفائض أو العجز	(6470)	52,1	(141330)	13,6	(166414)	14,4
3 ـ تغطية الصادرات						
الزراعية						
الغذائية	ـ	129,9	ـ	24,2	ـ	24,8

المصدر: أخذت وحسب من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي عام 1990، جامعة الدول العربية، الخرطوم، سبتمبر (أيلول) مستخلصة من الجدول رقم 4 و6 بالملحق الإحصائي ص 137 و139.

* يعد الفائض أو العجز النسبي عن نسبة تغطية الصادرات للواردات، القيم المطلقة بالمئة ألف دولار، العلامة بين القوسين تعني عجز.

وتتجسد مظاهر العجز الغذائي العربي من خلال التعرف على قيمة الفجوة الغذائية التراكمية خلال الفترة من 1980 ـ 1990 والتي بلغت لإجمالي الواردات تقديراً ربما يتجاوز أي تصور حيث بلغت حوالي 149,3 مليار دولار كما هو موضح في الجدول رقم (5)، ويلاحظ أن نسبة الحبوب تصل إلى حوالي 37,3٪ من قيمة هذه الفجوة، ويمكن للمرء أن يتساءل ـ في ظل ادارة سياسية عربية، وإدارة عقلانية للتكامل الاقتصادي العربي تحقق المنافع المتبادلة في ظل الاستخدام الكفؤ للموارد العربية ـ أوَلَيس في توجيه نحو

(1) د. محمد أبو مندور، الأمن الغذائي العربي مؤشرات العجز والأسباب وآفاق المستقبل، مجلة الباحث العربي، مصدر سابق، ص 25 ـ 27.

100 مليار للاستثمارات في التنمية الزراعية ما يحقق نتائج ربما يتجاوز عائدها في المدى المتوسط والطويل آثار الاعتماد على الخارج والنزيف المستمر للأموال العربية؟!

إن صورة الإنكشاف الغذائي العربي تبدو واضحة أيضاً إذا ما تبين أن نسبة واردات الوطن العربي من حجم الواردات العربية يفوق وبدرجة كبيرة في معظم المنتجات الأساسية نسبة عدد سكان المنطقة إلى العالم والبالغة نحو 4,2٪ كما سبق أن ذكرنا[1].

إن صورة المستقبل في ضوء ما يتضح في أحدث تقارير منظمة الأغذية والزراعة الدولية بالنسبة للقطاعات الزراعية في دول المنطقة العربية. ويشير التقرير إلى أن دول المنطقة ستواجه خلال التسعينات بعدد من اللايقينيات (Uncertainties) بالنسبة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الزراعية. . إن هناك شكاً واضحاً في قدرة دول المنطقة على زيادة بل وربما الحفاظ على المستوى الحالي من متوسط نصيب الفرد من الغذاء. ويعزو التقرير مستوى الأداء الضعيف في متوسط نصيب الفرد من إنتاج الغذاء إلى النمو الكبير في السكان[2].

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ـ 1992، مصدر سابق، ص 259 ـ 261.

(2) F.A.O. (1992), The State of Food and Agriculture, Rome, pp. 115-121.

جدول رقم (5)

قيمة الفجوة التراكمية للمنتجات الغذائية في الوطن العربي

(مليون دولار)

المحاصيل والمنتجات	القيمة	٪
الحبوب، منها:	55708	37,2
القمح	33263	22,6
السكر	14760	9,9
الخضر والفواكه	11196	7,5
البقول والدرنيات	3649	2,4
الشاي والقهوة والتبغ	16967	11,4
اللحوم	16219	10,9
الزيوت النباتية	11728	7,9
البيض	1924	1,3
الألبان	17099	11,4
المجموع	**149250**	**100**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ـ 1992، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 1993، ص 266.

الأداء القومي والقطري في مواجهة العجز المائي والغذائي:

مع ذيوع الأمن المائي والغذائي العربي منذ السبعينيات وحتى الآن قومياً وقطرياً، وفي ظل الانكشاف العربي المتزايد على الخارج بمخاطره المتعددة ضمن مجموعة المخاطر المترتبة على فقدان العمل القومي في جميع المجالات، فلقد «أجمع» الملوك والرؤساء العرب في اجتماعهم بعمان بالمملكة الأردنية الهاشمية في نوفمبر 1980 على ميثاق العمل الاقتصادي القومي، والذي أكدوا فيه على «التزامهم الكامل بهذا الميثاق وحشد جهودهم وطاقاتهم ومواردهم لتنفيذه اقتناعاً منهم بأن ذلك هو ضرورة حتمية»، واستجابة لهذا الميثاق أصدرت جامعة الدول العربية ما تسمى

«استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» في عام 1982 والتي حوت في بندها الرابع في إطار الأولويات «تحقيق الأمن الغذائي بتوفير أقصى حد من الاستقلالية في إشباع الحاجات الغذائية الأساسية في تطورها وذلك بدعم العمل العربي»، ولقد سارعت المنظمات والصناديق العربية المتخصصة هي الأخرى بتقديم خططها وبرامجها لمشروعات الأمن الغذائي العربي، ومن أهمها المنظمة العربية للتنمية الزراعية والتي قامت بإعداد نحو 177 مشروعاً للأمن الغذائي العربي.

وعلى الرغم من وجود العديد من مؤسسات الإنماء العربي على المستوى القومي والقطري والتي يصل عددها إلى نحو عشر مؤسسات، إلا أن صورة الواقع تشير إلى التعثر الملموس في تنفيذ المشروعات المقترحة أو المقرة، لقد شمل النشاط الإقراضي لهذه المؤسسات في الوطن العربي 19 بلداً عربياً قدمت من خلالها قروضاً تقدر بنحو 18 مليار دولار منذ بداية نشاطها وحتى نهاية عام 1989.

ولم تنل التنمية الزراعية إلا نحو 16٪ من إجمالي القروض واحتلت المرتبة الرابعة، الأمر الذي يعني عدم إعطاء هذا القطاع الأهمية التي تتناسب مع حجم الأزمة الغذائية قومياً وقطرياً. وبصورة عامة يلاحظ أن العون العربي خلال الفترة من 1975 ـ 1989 لا يتجاوز نحو 17٪ من إجمالي الاستثمارات المطلوبة للبلدان العربية باستثناء الدول المانحة وهي عادة السعودية والكويت وقطر والإمارات.

وفي مجال التنمية الزراعية، فإن حجم القروض التي قدمت من سبع مؤسسات عربية قطرية وقومية خلال الفترة من 1974 ـ 1983 لعشر أقطار عربية لا تتجاوز نحو 5٪ من الموارد المالية المخصصة للتنمية الزراعية المحددة في الخطط التنموية، وذلك على الرغم من محدودية تلك الموارد المخصصة للتنمية الزراعية في تلك البلدان.

إن أهم ما يلفت الانتباه في المساعدات القومية ـ رغم ضآلتها ـ أنها غالباً ما توجه لمجالات مضمونة أو شبه مضمونة تتوافر لها البنية الأساسية والتكنولوجيا. وفي وطننا أن هذه الاستثمارات وجهت إلى القطاعات الحديثة دون الاهتمام بالقطاع التقليدي وهو القطاع المهيمن في معظم

الأقطار العربية غير النفطية والذي يعاني من محددات هيكلية في مشروعات البنية الأساسية وخاصة في الري والطرق ووسائل النقل والتخزين. ومما يؤكد على هذه الملاحظة ما أورده وزير سوداني أسبق للزراعة في مجال انتقاده لرأس المال العربي، حيث أشار إلى مشروعات الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي بالقول بأنها «بدأت بالمشاريع الإنتاجية ولم تهتم بمجموعة مشاريع الهياكل الزراعية حيث أن هذه المشاريع ذات مردود إنتاجي في الأجل الطويل من ناحية خدمتها للمشاريع الإنتاجية. وإن البدء بالمشاريع الإنتاجية يؤدي إلى إجهاض استراتيجية التنمية الطويلة الأجل».

وعلى المستوى القطري، فإن حالة التنمية الزراعية تبدو جد مهملة فهي لا تحظى بالنصيب اللازم من الاستثمارات، كما انطوت سياسات التسعير لبعض المنتجات الزراعية الأساسية على مظاهر تحيز لصالح المستهلكين في الحضر ولقطاع التصنيع على حساب المنتجين الزراعيين.

لقد غلب ـ أيضاً ـ على سياسات الائتمان القصور الواضح في كفاءة مؤسسات التمويل وصعوبة شمولها لمعظم صغار المنتجين، هذا بالإضافة إلى تحيزها للقطاع الحديث ولكبار الملاك سواء في إمكانية الوصول أو الاستفادة منها والدعم الذي يحصلون عليه. وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن سياسات البحث العلمي والتطوير تفتقر إلى الاهتمام الكافي سواء في البنية المؤسسية أو التمويل والموارد البشرية والأولويات.

وفي ظل اتساع قاعدة العجز العربي غذائياً وعلى مستوى معظم الأقطار العربية لم يكن مصادفة أن تنحسر ممكنات تعميق أبسط أشكال التكامل فيما بين تلك الأقطار وخاصة فيما يتعلق بتطوير التجارة البينية، فهي ـ في معظمها ـ طالبة الغذاء من خارجها حيث لا يوجد الفائض الكافي من ناحية ولا تتوفر للتجارة البينية العربية المزايا التفضيلية المناسبة، ومن ثم كانت التجارة البينية في مجال الغذاء محدودة ولا تتجاوز نحو 15,9٪ من حجم المبادلات مع الخارج في عام 1980. ومن المتوقع أن تكون هذه النسبة قد تدهورت في نهاية الثمانينيات نظراً لتردي أوضاع الأمن الغذائي العربي[1].

(1) F.A.O. (1992), The State of Food and Agriculture, Rome, pp. 115-121.

إن العجز القومي في مواجهة تردي أوضاع الأمن المائي والغذائي العربي هو نتيجة أساسية ومنطقية لغياب الإرادة السياسية التي فشلت في تنفيذ ما أعلنته القيادات العربية والتزمت به قومياً، هذا بالإضافة إلى عدم الوصول إلى سياسات وآليات ملائمة تأخذ بعين الاعتبار مختلف المحددات على المستوى القومي والقطري.

التحولات العالمية والإقليمية والأمن المائي والغذائي العربي:

إذا كان التردي في تحقيق الأمن المائي والغذائي العربي كان ملمحاً أساسياً خلال فترة الحرب الباردة - ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتي - فإن السؤال المطروح في ظل انهيار المعسكر الاشتراكي، وانهيار التضامن العربي الهش نسبياً والذي كان متوافراً ما قبل حرب الخليج الثانية وما تبعها من آثار ربما كان من بينها الدعوة لمحادثات السلام بين العرب وإسرائيل. ومن المعروف أن موضوع المياه يدخل كأحد مكونات المفاوضات الجارية ضمن المكونات الأخرى حول السلام مع إسرائيل[1]. وتجدر الملاحظة أيضاً إلى بروز الدور التركي الإقليمي في موضوع المياه ضمن إطار مشروع تركي أكبر للتعاون الإقليمي مع دول المنطقة بما فيها إسرائيل[2]. إن استمرار حالة الوهن العربي في مواجهة تحديات مخاطر العجز المائي والغذائي ربما تؤدي إلى انهيار مروع في الأمن القومي العربي يتجاوز أي حدود سلبية متوقعة. ومن شأن حالة التشرذم العربية والانقسامات المتزايدة ما بعد حرب الخليج، وآخرها ذلك الانقسام الواضح بين «التوأمين» مصر والسودان أن يمهد الأساس لفرض بديل شرق أوسطي يحقق للأطراف العالمية المهيمنة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وللأطراف الإقليمية، وخاصة إسرائيل[3]

(1) د. محمد أبو مندور، الأمن الغذائي العربي، مصدر سابق، ص 28 - ص 30.

(2) يدخل موضوع المياه كواحد من القضايا الخمس الرئيسية المطروحة في مباحثات السلام بين إسرائيل والعرب.

(3) يتضح ذلك في دعوة تركيا ما بعد حرب الخليج إلى مشروع مياه السلام والتعاون الإقليمي في مجال المياه وغيرها من المجالات ويوجه هذا المشروع أساساً للسعودية ومعظم بلدان الخليج العربي والأردن وسوريا والعراق وتسعى تركيا لمشاركة إسرائيل. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الجانب ارجع إلى: =

وتركيا وربما إيران مستقبلاً (منطقة الشرق الأوسط) أو مع أثيوبيا وبعض دول حوض النيل الأخرى (أفريقيا) مستغلين حالة الوهن العربي لمزيد من تحقيق أمنها المائي والغذائي على حساب أمن المنطقة العربية. ومن المتوقع - إذا ما استمرت تلك الحالة المروعة - أن تؤدي التحولات العالمية والإقليمية الراهنة والمتوقعة إلى النتائج التالية على كل من الأمن المائي والغذائي العربي.

الآثار المحتملة على الأمن المائي:

من المتوقع في ظل غياب المواجهة العربية أن تتحقق الآثار السلبية التالية على الأمن المائي العربي:

1 - استمرار إسرائيل في اعتداءاتها على المياه العربية في قطاع غزة والضفة الغربية ومياه نهر الأردن ومياه الليطاني وغيرها من المياه العربية التي تسيطر عليها. وستسعى إسرائيل في ظل غياب توازن القوى، والذي هو في صالحها، أن تصل إلى الحصول على جزء من هذه المياه مقابل تخليها عن الأراضي العربية المحتلة إن تخلت عنها كلية.

2 - يعكس التنسيق الواضح بين كل من تركيا وإسرائيل في التحرك في المنطقة بدعوى التعاون الإقليمي إلى الضغط المتزايد على كل من سوريا والعراق وربما التلويح لبعض دول المنطقة، الأخرى بإمكانية التعاون الاقتصادي في مقابل التخفيف من حدة العجز المائي لكل دول المنطقة بما في ذلك السعودية ودول الخليج[1]. ومن الواضح أن كلاً من تركيا وإسرائيل

= د. جلال عبد الله عوض، المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج، المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة الجيزة، 14 - 16 ديسمبر 1991.

(1) برزت الدعوة مؤخراً لإنشاء سوق شرق أوسطية من قبل أحد كبار المسؤولين المصريين وهو الدكتور يوسف والى أمين عام الحزب الوطني الديمقراطي ونائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة. ومن واقع الحوار الذي أجري مع د. والي يؤكد على دور مصر وإسرائيل وبقية الدول في المنطقة العربية بما في ذلك شمال أفريقيا. ويشير د. والي في الحوار إلى دعم الولايات المتحدة لهذه السوق. ولمزيد من التفاصيل حول رؤية د. والي حول هذا الموضوع ارجع إلى: جريدة الأهرام، العدد (38799)، 27 فبراير 1993 ص 18.

ستحاولان تعظيم العوائد الاقتصادية والسياسية على حساب الموارد المالية العربية من ناحية، أو عدم تحقيق السلام العادل من ناحية ثانية، أو فرض الهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية على معظم الدول العربية وخاصة معظم الدول الآسيوية من ناحية ثالثة، وربما هذا هو الأهم لمزيد من الصراع بين كل من العراق وسوريا على الموارد المائية المحدودة من ناحية رابعة[1].

3 ـ إن التحرك المكثف لإسرائيل في القارة الإفريقية في مقابل العجز العربي عن المواجهة ربما يدفع بعض بلدان حوض وادي النيل وخاصة أثيوبيا إلى التحرك للحد من الحقوق التاريخية المشروعة لمصر من مياه النيل، إما بصورة مباشرة من خلال القيام بمشروعات السدود وتنمية الموارد المائية المؤثرة على تدفق المياه للسودان ومصر باعتبارها حقوقاً وطنية مشروعة لشعوبها في التنمية. أو بصورة غير مباشرة من خلال حركة إسرائيل النشطة، في مقابل عجز الدول العربية وخاصة مصر في مواجهتها، من خلال إثارة النزاعات بين دول حوض النيل بما يحول دون القيام بمشروعات مشتركة تحقق الفوائد المتبادلة لدول الحوض.

4 ـ إن نمو الخلافات وتصعيدها بين مصر والسودان، وهما الشريكان الأساسيان في الاتفاقية الخاصة بمياه النيل في عام 1959، لا يؤثر سلباً فحسب على كل منهما، بل يتجاوز الأمر ذلك إلى اعتباره مبرراً لإشاعة المزيد من الخلاف بين دول حوض النيل ويقدم أرضية خصبة لإسرائيل وغيرها من دول الحوض للتمرد على حقوق مصر التاريخية، ويؤدي بالتالي إلى تأجيج صراعات المياه في غير صالح مصر على وجه الخصوص.

الآثار المحتملة على الأمن الغذائي العربي:

تتعدد الآثار الخاصة بالتحولات العالمية والإقليمية على الأمن الغذائي العربي، على النحو التالي:

---

(1) يتضح ذلك جلياً في الأهداف المعلنة من مشروع أنابيب السلام المقترح من تركيا لتنفيذه في المنطقة، وتتجاوز الأهداف تحقيق مكاسب اقتصادية لتركيا إلى مكاسب سياسية في الإقليم، ولمزيد من التفصيل ارجع إلى: د. جلال عبد الله عوض، مصدر سابق ص 16.

1 ـ أدى الانهيار المروع للاتحاد السوفييتي سابقاً مع غالبية الدول الشرقية إلى خلل أكثر عمقاً في النظام الاقتصادي العالمي، الأمر الذي ستكون له انعكاساته السلبية على الدول العربية بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ومن أهم هذه الانعكاسات ما يلي:

أ ـ انحسار بل، انعدام كل المعونات والقروض الميسرة التي كانت تقدم لبعض البلدان العربية خاصة بالنسبة لتلك البلدان التي كانت على علاقة سياسية متميزة مع الاتحاد السوفييتي.

ب ـ انحسار فرص التسويق للعديد من الصادرات العربية وخاصة القطن وبعض منتجات الخضر والفواكه، حيث كانت الدول «الاشتراكية» سابقاً بمثابة سوق كبيرة لهذه المنتجات وخاصة مصر وسوريا. ويرجع هذا الانحسار لسببين أساسيين:

أولهما: تهاوي اقتصاديات دول الكومونولث الجديدة، الأمر الذي يجعلها عاجزة عن استقبال الواردات في ظل ندرة العملة الأجنبية.

ثانيهما: إن الدول الرأسمالية الغنية ستسعى لتقديم بدائل لتلك الواردات من عدد من هذه السلع بشروط ميسرة خشية المزيد من انهيار دول الكومونولث، الأمر الذي يعرض أوروبا والعالم لمخاطر واضطرابات سياسية غير مأمونة العواقب.

ج ـ إن الدول الرأسمالية كانت تسعى في ظل الحرب الباردة إلى إحداث نوع من التعادلية السياسية مع الاتحاد السوفيتي سابقاً من خلال تقديم المساعدات لحلفائها أو جذب مناوئيها من خلال التلويح بالمساعدات. ومع نهاية الحرب الباردة وغياب عالم «الاستقطاب» بين القوتين العظميين، فإن الدول الرأسمالية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ستحد من المساعدات المقدمة للدول النامية ومن بينها الدول العربية. ومن المتوقع أن توجه جزءاً كبيراً من المساعدات التي كانت تقدم للدول النامية لدول الكومونولث وبعض الدول الشرقية المنهارة اقتصادياً.

د ـ من المتوقع أن يستمر مسلسل تفاقم الأزمة الاقتصادية في دول الكومونولث، وستنعكس بصورة مباشرة على أوضاع الزراعة والغذاء. فبينما

كان الاتحاد السوفيتي سابقاً أكبر مستورد للقمح في العالم، فإنه سيظل وربما بدرجة أكبر وبكثير عن ذي قبل. ويرجع هذا التدهور المتوقع إلى سببين أساسيين، أولهما عجز دول الكومونولث في ظل أزمتها الاقتصادية عن توفير الاستثمارات الكافية للتنمية الزراعية، وثانيهما اضطراب علاقات وقوى الإنتاج في مرحلة الانتقال من العام إلى الخاص (من ملكية الدولة إلى القطاع الخاص). وسيؤدي هذا الاضطراب بدوره إلى آثار سلبية كبيرة ـ كما نتوقع ـ على الإنتاجية والإنتاج الزراعي. إن دخول دول الكومونولث في السوق العالمية لواردات القمح بالكميات الكبيرة، سيؤدي إلى زيادة الطلب على القمح وبعض المنتجات الغذائية الرئيسية الأمر الذي سينعكس في زيادة الأسعار العالمية بدرجة أكبر ـ كما نتوقع ـ عن ذي قبل. إن أهم آثار هذا الوضع هي الإضرار بالدول العربية المستوردة للقمح وبكميات كبيرة.

2 ـ من المتوقع أن تؤثر أوروبا الموحدة مع حلول عام 1993 سلباً على أوضاع العديد من الدول العربية المصدرة لهذه السوق وخاصة مصر والمغرب والجزائر وتونس لأسباب متعددة من أهمها اندماج بلدان منتجة لمحاصيل «مشابهة» للصادرات العربية مِثل أسبانيا والبرتغال واليونان، ووضع القيود المحددة للكميات المصدرة لها من الدول العربية، أو وضع شروط نوعية للحد من الواردات تحت مسميات مختلفة ربما يكون أهمها الشروط البيئية. وفي مقابل هذه المحددات المتوقعة من السوق الأوروبية، فمن المتوقع أن تنمو مكانة دول منافسة للعديد من الدول العربية مثل قبرص وتركيا وإسرائيل في ضوء ما تتمتع به من صناعة تصدير متطورة.

3 ـ على الرغم من تعثر مباحثات جولة أرجواي وخاصة فيما بين اليابان وأوروبا من ناحية، والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى، أو بين الدول المتقدمة من جهة، والدول النامية من جهة أخرى فإن التسعينيات قد تشهد تنفيذاً لجزء من تحرير التجارة الخارجية. ويعني هذا الوضع المحتمل باعتراف الدول المتقدمة حدوث آثار سلبية على الدول النامية ذات العجز الكبير في الميزان التجاري الزراعي، نظراً لما سينطوي عليه التحرير من خفض متعمد للأسعار العالمية من قبل الدول ذات الفائض الإنتاجي الكبير مثل الولايات المتحدة الأمريكية (حالة القمح)

والدول الأوروبية (منتجات الألبان) حيث كانت تتمتع هذه المنتجات وغيرها بدعم للتصدير.

4 ـ ربما يرى البعض بأن التقدم التكنولوجي الهائل المعتمد على «الثورة الخضراء الثانية» (ثورة البيوتكنولوجي) سيحدث طفرة هائلة في الإنتاجية والإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة، إلا أن الكاتب لا يتوقع حتى نهاية التسعينيات أن تحقق هذه «الثورة» نتائج اقتصادية ملموسة. وبافتراض حدوث بعض التقدم في إنجازاتها، فإن الدول النامية ستعاني من احتكار الدول المتقدمة لمدخلاتها وستحول دون وصولها للدول النامية ومنها البلدان العربية.

5 ـ أدت حرب الخليج فيما أدت إلى خسائر اقتصادية وسياسية هائلة ربما كان أهم ملامحها فيما يتعلق بالأمن الغذائي ما يلي:

أ ـ انحسار المعونات والقروض الميسرة من الدول العربية صاحبة الفوائض المالية إلى الدول ذات العسر المالي وخاصة بالنسبة للدول التي «انحازت» مع العراق إبان الأزمة، كما أن بعض هذه الدول وإن توافر لها فائض يمكنها من المساعدة فلم تعد متحمسة للعمل العربي في ضوء عجز النظام العربي عن «إنقاذ» الكويت بعد غزو العراق له في أغسطس عام 1990. ويضاف إلى هذا البعد تقلص الفوائض المالية العربية من جراء الحرب وما تبعتها من سحب جزء لا يستهان به منها.

ب ـ الانحسار الكبير في حجم هجرة العمالة العربية وخاصة من كل من مصر والأردن وفلسطين واليمن والسودان، إما لأسباب تعود إلى عجز الدول المستقلة عن توفير فرص عمل ودخل لهم مثل العراق، أو لأسباب سياسية نجمت عن مواقف بعض البلدان المصدرة للعمالة من أزمة الخليج وخاصة السودان والأردن وفلسطين واليمن، ولا يخفى على أحد الدور الذي كانت تمثله تحويلات المهاجرين في إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات من ناحية، أو في توجيه جزء من التحويلات للاستثمار في التنمية الزراعية، من ناحية أخرى.

ج ـ لا تزال، وربما ستظل في المدى المنظور، آثار الانقسام السياسي

العربي من جراء حرب الخليج محدداً أكبر للتجارة البينية العربية، وستتقلص بدرجة أكبر عن ذي قبل فرص التبادل السلعي بين دول الفائض في بعض المنتجات ودول العجز، الأمر الذي سيؤدي إلى صعوبات متزايدة في تنمية الصادرات الزراعية لبعض البلدان العربية، بالإضافة إلى ما سبق ذكره من صعوبات على المستوى العالمي.

الخلاصة

منذ فترة ليست بقصيرة نسبياً أدرك كاتب هذه الورقة الأوهام التي وقع فيها العديد من الباحثين والسياسيين، بل وربما واضعو ومتخذو القرارات بشأن تحقيق الأمن الغذائي العربي في ظل الأداء العربي الراهن[1]. وما ينسحب على الأمن الغذائي يكاد ينطبق على الأمن المائي. وفي ضوء هذا الاقتناع رفض التحدث بأسلوب «الينبغيات»، أو بمعنى آخر إعطاء توصيات يدرك مقدماً أن الواقع الموضوعي والذاتي لا يوفر المناخ لتحقيقها. وإذا كان هذا هو الحال قبل حرب الخليج وتداعيات النظام العالمي والإقليمي، فمن باب أولى الاستمرار في التأكيد على عدم وضع توصيات توجه لمن أهدروا، بوعي أو بدون وعي، الفرص التاريخية لتحقيق الأمن القومي العربي، وخاصة من الحكام العرب وغيرهم من القوى التي شاركت في إهدار هذه الفرص.

إن الخلاصة الأقرب قبولاً للعقل الآن هي الاستفادة وبأقصى قدر ممكن من شيوع مناخ الحريات الديمقراطية والمصارحة ونمو القوى الديمقراطية في ظل التعددية السياسية وتنامي دور المنظمات غير الحكومية في معظم الأقطار العربية، لكي تبدأ في العمل والتنسيق الفعال على مستوى

---

(1) طرح الكاتب عناصر الوهم المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي بدءاً من الوهم بتوفر الإرادة السياسية. . . الخ من تلك العناصر في ورقة أكثر تفصيلاً. ولمزيد من التعرف عليها ارجع إلى:

د. محمد أبو مندور، الأمن الغذائي العربي، أعمال الندوة العلمية التي نظمها منتدى الفكر العربي حول الأمن الغذائي في الدول العربية والعالم الثالث، عمان ـ الأردن، 8 ـ 10 شباط/ فبراير 1986، ص 117 ـ 123.

القطر الواحد وعلى مستوى الأقاليم والوطن العربي في إعادة طرح مشروع قومي للنهضة على أسس جديدة. وكاتب هذه الورقة لا يدعي امتلاك عناصر هذا المشروع بقدر ما يرى بأن بذوره الحقيقية تتحدد في إدراك عناصر تهديد الأمن القومي العربي، وأن لا أمل لمستقبل أفضل لأي قطر عربي إلا من خلال الانضواء تحت مظلة هذا المشروع. وفي ظننا أن عجز الماء والغذاء يعدان من أهم عوامل تدهور الأمن القومي العربي إن لم يكن تحلله ضمن عوامل التحلل الأخرى. إن فقدان الأمل في التوجه بالخطاب العلمي والسياسي لنظم الحكم العربية لا يعني رفض الحوار معها بل، وعلى العكس، فإن فعالية الحوار لا تتأتى إلا كلما كان دور القوى والأحزاب والنقابات المهنية والتجمعات غير الحكومية فاعلاً على المستوى الشعبي والتنظيمي والعلمي. كما أن من شأن تنامي دور تلك القوى أن يساعد في «ترشيد» السياسات والقرارات القطرية والقومية على المستوى الرسمي. كما أن فعالية دور القوى والأحزاب والنقابات المهنية والتجمعات غير الحكومية لن تتحقق بدورها بدون الاهتمام - كل في مجاله - بقضايا الأمة والوطن من خلال تدعيم مؤسسات البحوث والدراسات الموجهة لإحياء مشروع النهضة بحيث تمثل الأجنحة العلمية «مستودعات» تفكير آني واستراتيجي.

ومن المهم أن تسعى تلك المستودعات الفكرية - العلمية إلى تغليب لغة الحوار العلمي على الخطاب الأيديولوجي «الفج»، ولغة المصالح والمنافع المشتركة والمحددة محل لغة «المجاملات الفضفاضة»، ولغة إدراك المحددات والوعي بالواقع وممكناته محل لغة القفز عليه بالتمنيات أو الرجاءات.

وتلك الخلاصة وإن بدت غير متوقعة أو خارجة عن الموضوع حيث يفضل معظم القراء أن نضع التوصيات الفنية - وما أكثرها - إلا أننا نعتقد أنها - أي تلك الخلاصة - تمثل شرطاً ابتدائياً، وبدون هذا الشرط، فإن مجرد الحديث عن الأمن القومي العربي سيصبح تراثاً لأمنيات حلم بها آباؤنا وجيلنا تُحكى لتجسيد عجز أمة وضياع وطن.

التعقيب:

الدكتورة فاطمة أحمد الشربيني

يسعدني في البداية المشاركة في أعمال ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، كما أسعدني أن يكون لي شرف التعقيب على بحث الأخ العزيز د. محمد أبو مندور عن «أزمة المياه والغذاء والأمن القومي العربي» وبخاصة أنه رغم إيجازه الشديد في تناول الموضوع إلا أنه قد تعرض لمختلف جوانبه بعمق، ونجح في أن يجعل من ثلاثية «العجز المائي والغذائي والأمن العربي» محاور تعيد إثارة شجوننا وهمومنا العربية التي تأثرت أوراقها بالتغيرات الإقليمية والعالمية. . . كما أنه نجح في أن يرصد أثر تلك التحولات على كل من الأمن الغذائي والمائي. . في الوطن العربي، كما نجح البحث في أن يستوقفنا عند بعض الملاحظات الهامة، منها:

أولاً: إن الصراع على المياه وهو الصراع المستقبلي والذي يجب أن تستعد له كل الأطراف الإقليمية والدولية، والذي قد يصل في إحدى مراحله لحافّة الحرب. كما أن عنصر المياه سيكون عنصراً من عناصر القوة الاقتصادية، كما أنه سيعد أحد المفردات الهامة في أية استراتيجية دولية مقبلة، بل أنه سيلعب دوراً هاماً في إعادة توزيع خريطة القوى السياسية في المنطقة.

ومن خلال نتائج الأبحاث التي أجرتها معاهد المياه الأمريكية في كل من فلادليفيا وواشنطن يتضح أنه مع تزايد معدل نمو السكان في الشرق الأوسط بنسبة 4٪، ومع انخفاض معدل تدفق المياه إلى دول المنطقة، فإن

ذلك يجعل من المستحيل في عقد التسعينات توفير الماء اللازم للجيل القادم.

وقد كان من نتيجة ذلك أن عمقت إسرائيل اتصالاتها بدول الجوار العربي أو ما يسمى بالضلع الاستراتيجي، بل وشاركت في نهب ما أمكنها من الأنهار والمياه الجوفية لضرب العمق الاستراتيجي العربي في مقتل الأمن المائي. ولقد ابتعدت إسرائيل عن خط المواجهة المباشرة إلى الخط الثاني وهو شن حرب باردة طويلة الأمد ضد العرب لم تظهر خطورتها إلا في نهاية عقد الثمانينات، حين ظهر أنها تستخدم الدول الأخرى المشاركة في حوض الأنهار العربية كخط هجوم يتقدم ضد الدول العربية، أو ما يطلق عليه اسم الحرب بالإنابة أو التفويض.

وفي هذا المجال تستخدم إسرائيل مساعداتها المباشرة أو المساعدات الأمريكية لبعض دول أحواض الأنهار كتأمين سيطرتها على بلدان إفريقية تقع في حوض النيل مثل زائير، كينيا وراوندا.. وهو ما يفسر سبب سيطرة الشركات الأمريكية والغربية على جملة مشاريع الري في هذه البلدان ـ كما لا يخفى العلاقة الخاصة بين إسرائيل وجون كارينغ ومجلس الكنائس العالمي، وبين إسرائيل وأثيوبيا، وإذا كانت دالة الأمن القومي تعطي مكاناً متميزاً للأمن المائي، فإن ذلك يفرض على الدول العربية محاولة إنشاء أو إقامة هيئة عليا يكون دورها تنظيم استغلال أحواض الأنهار العربية والإشراف الدائم على حسن استغلال مياه هذه الأنهار.

ثانياً: لا يمكننا أن نغفل الطبيعة الريفية للاقتصاد العربي وعلاقتها بكل من انخفاض الإنتاجية في القطاعات السلعية من جهة، وبين ازدياد درجة انفتاحه على العالم الخارجي، من جهة ثانية.

واصطلاح الريع ـ في مفهومه الواسع ـ ينطبق على كافة أشكال الدخول الراجعة إلى هبات الطبيعة.. أي أن الريع نوع من الدخل غير المرتبط بدورة الإنتاج. لذا، فإن النظرة لأصحاب الريع تشوبها الريبة كنتيجة طبيعية لانفصال الريع عن قيم الإنتاج، وأيضاً باعتبارهم عناصر غير منتجة، لكنها تقوم بالمشاركة في الاستفادة من ثمار الناتج دون أن يكون لهم دور في تحقيقه. لذا، فإن هذه الطبقة تبدد الفائض الاقتصادي، وتقف حائلاً

دون تطور قوى الإنتاج، كما أنها لا تستخدم ما لديها من رأس مال في زيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع. ويمكن وصف اقتصاد معين بصفة الريعية إذا كان جانب هام من موارده ومصادر دخله التي يتعين عليها خلال فترة زمنية تتولد من خلال الريع الخارجي الذي يحصل عليه مقابل هبة من هبات الطبيعة، مثل حالة الموارد المعدنية، كالنشاط الاستخراجي للبترول، أو مقابل الاستفادة من الموقع الجغرافي كتحصيل رسوم على الممرات الدولية، أو كعائدات السياحة، أو تأجير قواعد عسكرية، كما أن القروض والمعونات تضاف إلى الموارد الريعية.

والاقتصاد العربي تغلب على مكونات دخله منذ منتصف السبعينات حتى اليوم سمة الريعية. والريعية صارت اتجاهاً، وجزءاً من المناخ الاقتصادي العام، ونمطاً في الأداء الاقتصادي الفردي والقومي. فالأفراد إستسهلوا الحصول على فائدة الودائع وابتعدوا عن مجالات العمل الإنتاجي، كما ازداد الوزن النسبي لحجم الأنشطة غير الرسمية أو السوداء.. «قدرت الدخول المتولدة من هذا القطاع السري بما يربو على ملياري جنيه عام 1980 في مصر». ولقد كان لغلبة العناصر الريعية على الاقتصاد العربي أن انخفضت مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج الإجمالي من جهة وإن ارتفعت وارداته الزراعية والصناعية، من جهة أخرى. فلقد بلغت الواردات الغذائية نحو 150 مليار دولار في الفترة من 1980 ـ 1990.

وكان التزايد الكبير في الواردات يعود بشكل رئيسي إلى أن الطفرة النفطية قد أتاحت للعديد من الاقتصاديات العربية ـ التي تصدر النفط والتي لا تصدره ـ أن تعيش في مستوى أكبر بكثير مما تتيحه طاقاتها الإنتاجية الحقيقية ـ مما ترتب عليه أن البعض دفع ثمن أو فاتورة ذلك من خلال بيع الموارد سواء أكان نفطاً أم عملاً، والبعض الآخر ما زال يمارس عملية رهن هذه الموارد من خلال الديون.

كما ارتبط ازدياد السمة الريعية بازدياد درجة انفتاح الاقتصاد العربي على العالم الخارجي.

كما أنه من الهام الإشارة إلى الدور السلبي الذي لعبته معونات الغذاء، حيث أنها أدت إلى تراخي جهود التنمية، ومن المحتمل أن يكون الاطمئنان

للحصول على معونات مستمرة من المواد الغذائية قد دفع براسمي السياسة الزراعية إلى التراخي، وإلى تأجيل زيادة الاستثمار في هذا القطاع.

ثالثاً: إذا كانت المعونة قد لعبت دوراً سلبياً في تنمية القطاع الزراعي، فإن السياسات الحمائية التي طبقت في العديد من الدول الغربية وفي الولايات المتحدة الأمريكية، قد لعبت دوراً سلبياً، ففي ظل هذه السياسات وتحت تأثير ضغط جماعات أصحاب المصالح الزراعية في الدول المتقدمة، تحولت هذه الدول من دول عجز إلى دول فائض، كما تضمنت السياسة أيضاً ضمان الحصول على عائد مجزٍ للمزارعين من خلال تحديد سعر في السوق المحلي، يفوق السعر العالمي. . . بالإضافة إلى بيع جزء متزايد من فائض الإنتاج في السوق الخارجي بأسعار أقل من السعر العالمي. . أي أن المزارع كان يحصل على دعم. لذا، فقد بلغ حجم الإنفاق العام على تنمية القطاع الزراعي في دول السوق الأوروبية نحو 4,9 مليار وحدة حسابية عام 1967.

أما الوجه الثاني لتلك السياسة، فلقد تحقق بفضل تعدي تلك الدول على قوانين السوق وحرية التجارة التي تتغنّى بها وتدافع عنها ـ فحينما تتعارض الحرية الاقتصادية مع مصالح المزارعين في أوروبا وأمريكا ـ فإن الحرية يضحى بها. ولا شك أن أسيجة الحماية وسياسات الدعم الزراعي التي اتبعت في الدول الأوروبية المتقدمة وفي الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل المسؤولية الكبرى في اختلال هيكل التجار العالمية في هذا القطاع ـ كما أنها قللت من فرص الدخول إلى الأسواق من جانب المصدرين الأكفاء وبالذات من الدول النامية لذا، انخفض معدل التجارة العالمية إلى 2,8٪ سنوياً في الفترة من 73 ـ 1983. ولقد أوضحت بعض دراسات المعهد الدولي للأبحاث أن تقليلاً قدره = 50٪ = من الحواجز التجارية من شأنه أن يزيد من الصادرات الزراعية القادمة من الدول النامية بنسبة 11٪.

ويوضح تقرير لجنة الجنوب أن تحرير أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية ممكن أن يؤدي إلى تحقيق منافع لمجموعة الدول النامية إلا أن توزيع هذه المنافع سيتفاوت من بلد لآخر، بل إن هذه المنافع قد تكون سالبة بالنسبة لمجموعة البلدان النامية التي تعاني من عجز كبير في الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

كما أن تخفيض الدعم الموجه للسلع الزراعية في الدول المتقدمة، وبشكل خاص السلع الغذائية سيسفر عن مجموعة من الآثار على الدول العربية، منها اختفاء أو تقليص الكميات المخصصة للمعونة الغذائية من جهة، كما سيسفر عن انخفاض أسعار تلك السلع في المدى القريب أو المتوسط من جهة ثانية.. بحيث قد تغري أسعارها المنخفضة في المستقبل استسهال الوقوع تحت إغراء استيراد هذه السلع بدلاً من زيادة إنتاجها. أخيراً، إن التغيرات الهامة التي جرت في المنطقة العربية وفي العالم في الفترة الأخيرة.. وبروز التكتلات الاقتصادية على الساحة العالمية تفرض علينا ضرورة إعادة قراءة ملف التكامل الاقتصادي العربي للاستفادة من عوامل إخفاقه السابق، ولمحاولة توحيد القوى العربية التفاوضية في مواجهة السوق الأوروبية المشتركة.. وتوحيد القوى العربية لحماية الصادرات العربية..

إن حتمية البقاء الاقتصادي على الخريطة العالمية يفرض على تلك الدول محاولة تخطي خلافاتها، وإقامة نوع من التعاون الاقتصادي.. والتعاون في مجال الأمن المائي.. للحفاظ على مفردات أمنها القومي العربي.

تلك المفردات التي اتسعت لتشمل جميع مفردات الحياة داخل الوطن.. فالديمقراطية، والثقافة والتعليم والصحة والقوة الاقتصادية، والاستقرار والأمن الاجتماعي.. كلها عناصر هامة تشكل توليفة أمن الوطن العربي.

المداخلات

د. رفعت سيد أحمد:

بداية، أحيّي الزميل العزيز الأخ الدكتور محمد أبو مندور على هذا العرض العلمي والموضوعي والرقمي في أزمة هامة وحادة تمس الأمن القومي العربي، وهي أزمة الماء والغذاء، وإن كان لنا من ملاحظات فهي تتصل بثلاث نقاط أتصورها إضافية إلى حد ما:

النقطة الأولىٰ: رأيت عدم التغطية الكاملة للسياسات المائية «الإسرائيلية» داخل الوطن المحتل وفي ذلك دراسات عديدة بما فيها دراسات فلسطينية مهمة جداً صدرت في الأرض المحتلة، وتطوير تقنيات امتصاص الماء العربي التي قامت بها «إسرائيل» في عقد الثمانينات قضية في منتهىٰ الأهمية ولها في تقديري أولوية قبل نقاش مأخذ الخطر المائي في الأمن القومي العربي، فهو متصل بداخل الأرض المحتلة مسألة هامة.

النقطة الثانية: آخذها على مفهوم المجتمع المدني، أنا أرىٰ أن هذا المفهوم قد راج في الآونة الأخيرة في أدبيات المثقفين والكتّاب العرب بطريقة مريبة، وهو قد راج في مصر أيضاً في الآونة الأخيرة بطريقة ملفتة ومريبة، هذا المفهوم مفهوم غربي وله ظرفه وسياقه وتاريخه المتصل بالكنيسة والمجتمع في الغرب. آن لنا أن نتحرر قليلاً من تلك المفاهيم الغربية التي نأخذها كما هي دون أن نخضعها للنقد، مفهوم المجتمع المدني، وتنامي مؤسسات المجتمع مفهوم أرى أهمية إعادة قراءته ونقده من جديد وعدم الأخذ به هكذا وتسليماً.

النقطة الثالثة: تتصل بدعم الدراسات من قبل الدول أو الأنظمة وبصفة

خاصة في بعض القضايا المفصلية مثل قضايا المياه ومثل قضايا الأقليات ومثل قضايا الدراسات الإسلامية إلى آخره. . دور الدول في دعم مراكز الأبحاث. . هذه لا خلاف عليها بيني وبين الدكتور أبو مندور وأبني عليها أن بالفعل بعض مراكز الأبحاث، وكنت أود بالأمس أن أُوضح جزئية هامة أشار إليها الأستاذ ماجد كيالي خاصة بالمجتمع المصري، أن في مصر حوالى 36 مؤسسة بحثية أجنبية ما بين أمريكية وفرنسية والمانية «وإسرائيلية»، هذه المؤسسات تعمل وفق خطط تكاملية وإن لم تكن منسقة لكنها تكاملية في اختراق المجتمع المصري والإعداد لتعريب نموذج هذا الاختراق على باقي المجتمع العربي بعد انتهاء مفاوضات «السلام أو التسوية» الأخيرة، وهنا أؤكد وأزكي أهمية الدعم العربي، للدراسات ومراكز الأبحاث الوطنية في عالمنا العربي وأدعوكم إلى تبني توصية بالدور الوطني لمراكز الأبحاث ومخاطر الاختراق الغربي الممثل في الدعم وفي عملية تطويع هذه المراكز لخدمة الاستراتيجية الغربية في المحل الأخير وكمقدمة لعملية الاختراق الموسع، أنا أقترح أن يكون من توصيات الندوة هذا الأمر لأنه مهم جداً، ونعانيه بالفعل في مصر وتعانيه النخبة المثقفة والبحثية وعلماؤنا في مصر، وأوصي بتحضير ندوة عن الماء العربي وأزمة المياه العربية، وأضيف إلى حديث الدكتور أن البديل العربي في الدراسات التي يتحدث عنها، وهناك دراسات مهمة وليست بهذه الهشاشة وهي بحاجة إلى تأكيد وتتعلق بالحديث عن موقع الماء العربي في الأمن القومي، شكراً.

محمود عابدين:

شكراً للأخ الدكتور اهتمامه الكبير على العرض العلمي، أنا أؤيد الدكتور بأن الصراع السياسي هو سبب من أسباب تبديد الموارد المائية وخصوصاً في نهر النيل. مضاف إلى الصراع السياسي بين الدول أيضاً التبعية الأجنبية والسيطرة الأمريكية وفرض المصالح الأجنبية على الدول العربية بحيث تكون تابعاً باستمرار، وإذا نظرنا نظرة فاحصة إلى سلعة القمح والدور الأمريكي في التحكم في القرار العربي وسيطرته على القمح، نجد أن المسألة واضحة، لماذا الزراعة تتعطل في السودان، ولماذا الري يتوقف في مصر وفي كثير من الدول العربية؟ هناك أنواع من التعاون تمت في

السابق لمواجهة مسألة الأمن المائي ومن أبرزها السد العالي وكان عملاً كبيراً ومقدمة الأعمال الوحدوية، إلا أن الفائدة الأحادية لمزايا السد العالي جعلت الشعب السوداني يتراجع في التعاون الكامل في مسألة توفير المياه أو الاتفاقيات المائية لأنه حتى في اتفاق مياه النيل، نصيب السودان في الاتفاقية لا يرتقي مع الأرض والمساحة المطلوب زراعتها، نوع من الاتفاق تم أيضاً بين مصر والسودان وهو قناة جونجلي وهذه توفر وتستوعب كثيراً جداً من المياه التي تتبخر وبدأنا العمل المشترك في هذه القناة. إلا أن التمرد هو الذي عطل هذا العمل وهذا سؤال مطروح على الإخوة في مصر من أجل استعادة عملنا في «قناة جونجلي». هناك مشروع آخر هو خزان «الحمداب» وهذا الخزان في شمال السودان كمشروع مقترح إذا تم هذا الخزان ستزرع كميات كبيرة جداً من القمح في السودان تفي باحتياجات جزء كبير جداً من مصر وجزء كبير جداً من ليبيا وجزء من السودان، إلا أن الفيتو الأمريكي يعطل استمرارنا في تنفيذ هذا المشروع بالرغم من أن أمريكا لا علاقة لها بنهر النيل. المشاريع الصهيونية تعتمد على إغراء أثيوبيا بإقامة خزانات حجرية في أراضٍ غير صالحة للزراعة، لحبس المياه كي تتحكم في المياه المارة إلى مصر وإلى السودان كي تتحكم الصهيونية في تعطيش مصر والسودان، هذه واحدة أيضاً من سلبيات الأمن المائي العربي.

بالنسبة للمياه ومصادرها الحمد لله نعتقد أن مصادر المياه هي متوفرة كثيراً في الأمطار والمياه الجوفية وممكن قيام الأنهر الصناعية وتخزين المياه والاستفادة منها، هناك مشروع تقوم به السودان الآن لربط النيل الأبيض بالنيل الأزرق وستوفر أراضيٍ مستصلحة قدرها مليون فدان لا نجد أي تعليق على هذه المبادرات التي بالضرورة تحتاج إلى رؤوس أموال عربية وتحتاج إلى دعم عربي. نؤكد ونؤيد طرح الدكتور في مسألة قيام مؤسسة البحث العلمي وأهميتها وضرورتها، ونؤكد أيضاً أن الوحدة العربية هي الحل الحاسم لمثل هذا الموضوع. وشكراً.

عبد العظيم المغربي:

سأتحدث عن عناوين ثلاثة:

العنوان الأول: هو أنه يرد على ألسنة البعض منا في مرات عديدة،

خصوصاً بعد أزمة الخليج، أن من الضروري جداً أن يكون لنا خطاب سياسي جديد، خطاب سياسي عربي جديد بعيد عن الخطاب الإنشائي الغوغائي العام الديماغوجي أحياناً الذي لا يقدم حلاً لأية مشكلة عربية، وأعتقد وربما طبيعة الموضوع الذي يناقشه الدكتور محمد أبو مندور ساعده على أن يُعتمد المنهج العلمي في الدراسة، وهذا المنهج هو الذي أتصور أنه أساس خطابنا السياسي الجديد الذي ننشده، ليتنا في أية قضية نتناولها أياً كان الوصف إذا كان في الاجتماع أو الاقتصاد أو السياسة أن يكون ما يقدمه الباحث دراسة علمية موثقةٍ بهذه الكيفية، لاعتقادي أنها الأكثر قدرة على الإقناع وهي أيضاً المحرك لمن يعتقد في صحة ما يسمعه لكي يكون داعية لذلك وسط الجماهير. ومن هنا أضم صوتي لصوت الدكتور رفعت سيد أحمد ليس فقط في أهمية إنشاء مراكز بحوث قومية عربية في مواجهة الاختراق البحثي والعلمي التي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية والعدو الصهيوني، وإنما لكي يكون وسيلة المواطن العربي لتحقيق أهدافه، ومن هنا سوف أُطور الاقتراح وأُطالب الملتقىٰ أن يقوم هو بإنشاء مركز بحثي علمي. . . وأنا أطرح ذلك لكي نناقشه مستقبلاً في اجتماعات لجنة التنسيق والمتابعة.

العنوان الثاني: متعلق بما أثاره الدكتور محمد في وصفه لسلة الغذاء أو القمح في السودان بعناصرها الثلاثة وأن ذلك تم التعامل معه بمفهوم الجمع الميكانيكي، هو أنا إذا قلت السودان وليبيا ومصر جمع قد يكون جمعاً ميكانيكياً لكن إذا قلت تكامل الموارد البشرية والطبيعية والمالية أنا أعتقد أن ذلك يمكن أن يكون جميع ديناميكي، وكنت أود أن هذا البحث القيم يستكمل أحد عناصره وهو دور الاستعمار بصفة عامة وليس الصهيونية فقط في الحيلولة دون توفر أركان الأمن القومي العربي بصفة عامة والغذائي منه بصفة خاصة. لأن المعلومات منذ حوالي خمس أو ست سنوات كان هناك مشروع لزراعة مساحات كبيرة جداً من القمح في السودان تغطي غالبية احتياج الأمة العربية إلى القمح وتعبر عن حرية رغيف العيش في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وافق السودان على أن يعطي هذه المساحات ووافقت ليبيا على أن تمول هذه المشاريع ووافقت مصر على أن يتولىٰ

الفلاحون المصريون الدور الفاعل في الزراعة بصفة أساسية في هذا المشروع، وبعد هذه الموافقة المبدئية اعتذرت مصر عن الاستمرار في هذا المشروع وحينما سُئلت مصر عن سبب اعتذارها، قالت إن هناك ڤيتو أمريكي أبلغنا ونحن لا نستطيع أن نغضب أو نخالف أو نعصي أمر الولايات المتحدة الأمريكية. إلى هذا الحد يمكن أن يكون هناك أمناً غذائياً عربياً وإلى هذا الحد يمكن لقوىٰ الاستعمار العالمي والنظم العميلة أن تحول دون ذلك، وهذه من المسائل المحتاجة إلى بحث، هنا يبقىٰ ربط السياسة برغيف العيش والتعامل مع الجماهير لكي تضغط الضغط الفاعل في هذا الخصوص.

العنوان الثالث والأخير: أنا لم أفهم ما يقصده الدكتور رفعت سيد أحمد أكثر من أنه أعطىٰ حكماً غير مستند لما يسمىٰ بمستوى روح المجتمع المدني، الذي أفهمه أن المجتمع المدني هو مجموعة الأنشطة التي تدور في المجتمع من خلال مؤسساته غير الحكومية لكي تحدث نوعاً من التوازن الاجتماعي بين الشعب من جهة والحكومة من جهة أُخرىٰ، يحافظ فيه الشعب على مكتسباته وينمي هذه المكتسبات ويحول دون مزيد من هيمنة الحكومة بديكتاتوريتها على مقدراته المختلفة، هذا هو المفهوم العام وأنا لا أعتقد أن هذا المفهوم يمكن أن يكون غربياً أو شرقياً ومع ذلك هذا موضوع لا يكفي فيه حكم عام وإنما لا بد من بحثه فيما بعد. وشكراً.

يوسف نمر:

أشكر المحاضر على ما قدمه في بحثه... ولكن مع ذلك يجب أن أُعرج على بعض القضايا البسيطة، فمثلاً لم يتعرض المحاضر إلى المورد المائي الكبير في الفرات ودجلة في الشمال (سوريا) ولم يستعرض مشكلة نهر الليطاني من قبل «إسرائيل». إن سوريا والعراق يعيشان تحت المطرقة التركية يقام في تركيا أكثر من عشرة سدود، أقول وبكل صراحة منذ عامين كانت مدينة حلب معرضة للعطش، أُغلقت مياه الفرات لمدة شهر كامل، ولذلك مشكلة المياه في المشرق السوري والعراقي يعاني بشكل جدي من قضية جوهرية معادة. هناك قضية أُخرى وهي أن سوريا تتعرض لضغط من «إسرائيل»، هناك مشروع لسد الوحدة على نهر اليرموك على مدخل نهر

الأردن منعت سوريا وهددت الأردن بالقصف المدفعي لمنع قيام هذا السدد لحجز المياه عن «إسرائيل»، ولا يقام السد حتى الآن، هناك مشكلة أُخرىٰ وأقول رأيي بكل صراحة هناك تجربة سورية يجب أخذها بعين الاعتبار وهي أن سورية حققت الأمن الغذائي هذا العام، أنتجت سوريا هذا العام خمسة ملايين طن، لدى سوريا إحتياطي من القمح لمدة سنتين، كانت سوريا سنة 1985م تعيش باحتياطي ليومين فقط، وما تحققه نتيجة لسياسة طويلة الأمد وأعتقد أنها تجربة يجب أخذها بعين الاعتبار وذلك نتيجة دفع أثمان مجزية للفلاحين ومساعدات عبر البنوك للفلاح الصغير والمتوسط، والقطاع الزراعي هو حرّ في سوريا.

إذن، عملياً لدىٰ سوريا وفر احتياطي مدة عامين من القمح ولمدة أربعة أعوام من الشعير وهي تصدر حالياً بحدود 600,000 طن من القطن وكلها نتيجة سياسة عامة تتعلق بدعم الاستثمارات المتوسطة والصغيرة بدلاً من استيراد القمح بسعر 8 ليرات. سوريا من الخارج تدفع للفلاح السوري 10 ليرات وتبيع الكيلو الخبز بـ5 ليرات وتتحمل الدولة الفرق بالأسعار حتى لا يكون هناك ارهاق لسكان المدن، أعتقد هذه تجربة جديرة بالاهتمام ومفيدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي.. وهكذا نستطيع اتباع سياسة مجزية في الوطن العربي بدعم الاستثمار المتوسط والصغير أن نحقق انتصارات كبيرة والتخلص من الضغط الخارجي فيما يتعلق بالأمن الغذائي العربي.

د. عبد المنعم المشاط:

لدي نقطتان:

الأولىٰ: هي بالتأكيد العلاقة التي طرحها الدكتور محمد والخاصة بالأمن الغذائي وعلاقته بالأمن القومي العربي علاقة وطيدة ووثيقة وأنا أُشير فقط إلى أنه من ضمن جملة ما يتعرض له الوطن العربي من انكشاف هو الانكشاف الغذائي، وفي أحد التصريحات لبعض القيادات المسؤولة في الوطن العربي أنه إذا كان 60٪ من الفطور يأتي من الخارج فليس هناك مجال لحرية اتخاذ القرار السياسي، بعبارة أُخرىٰ فكرة الأمن الغذائي وهي فكرة في الحقيقة قديمة طرحت مع النفط بعد سنة 1973م، يعني الأمريكان طرحوا الفكرة بأنه إذا العرب يهددون بقطع النفط عن الغرب فمن الممكن

للغرب أيضاً أن يحد من تدفق الغذاء إلى الدول العربية وأصبح هناك نوع من أنواع المقايضة في هذا المجال، ففكرة الإنكشاف الغذائي فكرة مهمة، ولكن نحن نتجه في العالم العربي كله إلى فكرة الخصخصة، فأرجو من الدكتور محمد أو الدكتور فاطمة البحث في تأثير عملية الاتجاه نحو الخصخصة على فكرة مشروعات التكامل الغذائي العربي، هذا جانب.

النقطة الثانية: هي أنه نحن نتحدث الآن عن أزمة المياه وكأنها مسألة حديثة، لكن هناك ظرفين مهمين كما أعتقد، ظرف سياسي وظرف علمي، السياسي أن هذه الأزمة أُثيرت منذ عام 1963م وعقدت لها كما ذكرت بالأمس مؤسسة كبرىٰ هي مؤسسة القمة العربية لدراسة مشروعات تحويل مياه نهر الأردن ثم نسينا هذا الموضوع تماماً إلى أن بدأ معهد الدراسات الاستراتيجية في جورج تاون في الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع ضخم تقوده الباحثة الأمريكية الشهيرة (جويس متسر) حول قضية من يتحكم في المياه في الشرق الأوسط وحول قضية أنه حتى لو تم حل الصراع العربي «الإسرائيلي» من الناحية السياسية والعسكرية، فإن هناك جانباً مهماً جداً لا بد أن تتم إثارته في هذه المنطقة وهو جانب المياه، وهو يرتبط في الحقيقة بمسألة كيف يمكن إدخال دول الجوار إلى المنطقة العربية وهو المفهوم الحديث الآن حول «الشرق أوسطية» مسألة قديمة تمّ البحث فيها وهذه مسألة أيضاً أؤكد على ما ذكره الزملاء حول مؤسسات البحث العلمي في الأقطار العربية وكيفية تدعيمها لأنه إذا كانت المراكز الغربية تقوم بهذه الأعمال منذ بداية الثمانينات ونحن نتحدث عنها في منتصف التسعينات وأعتقد أن هذه مسألة تدعو للأسىٰ الشديد. يرتبط بهذا أيضاً أنه صدرت وثيقة عن وزارة الخارجية الأمريكية في فبراير 1979م أي قبل توقيع الاتفاقية المصرية/ «الإسرائيلية» بشهر واحد ويطلق على هذه الوثيقة مشروعات التعاون في الشرق الأوسط، جزء مما تدعو إليه هذه الوثيقة مشروعاً أو ضبط مشروعات المياه في منطقة الشرق الأوسط وأن تصير «إسرائيل» جزءاً لا يتجزأ من هذه العملية المتعلقة بالتحكم في المياه، يعني بصفتي غير الحزبية ولكن الأكاديمية أتمنىٰ من الهيئات السياسية الحاضرة هذا الملتقىٰ أن تؤكد على أهمية البحث العلمي في مثل هذه القضايا. شكراً.

د. فهمية شرف الدين:

الحقيقة ما سمعناه خلال يومين يؤكد على حقيقة ثابتة واضحة لا نختلف عليها وهي أن الوطن العربي منكشف تماماً على جميع الأصعدة عسكرياً حيث توقف تدفق السلاح وممنوع ترتيب أمر سلاحنا في المدىٰ القريب ثم حتى مشروع التصنيع، تصنيع السلاح الذي بني في فترة سابقة بالرغم من الملاحظات عليه، وقد توقف. وبهذا الموضوع نحن فعلاً دون مظلة واقية من الناحية العسكرية، أيضاً من الناحية السياسية وهذا أمر هام تكسرت جميع الأحزاب ذات البعد القومي إلى حد ما على الأقل فقدت مصداقيتها إذ لم نقل أنها انتهت والثورة الوحيدة التي كان يمكن أن تكون وأن تحل كحركة شعبية مكان هذه الأحزاب أيضاً هي في وضع جامد إذا لم نقل متدهور، والأمن الغذائي: أربعة أخماس غذاء الوطن العربي يستورد، والأمن المائي يرتبط الآن بالمفاوضات المتعددة الأطراف حيث لا سلام في المنطقة قبل التوقيع عليها. إذن، نحن فعلاً في منطقة الصفر إذا لم نقل أقل، أنا أعتقد في دراسة الأمن القومي، وهنا سآخذ التجربة السورية على سبيل المثال، إما أن نتحدث عن الأمن القومي وبالتالي تصبح هذه التجربة إذا لم ترتبط بحاجات الوطن العربي، تصبح تجربة قطرية ومعزولة وبالتالي فكرة الإكتفاء الذاتي القطري هي فكرة ليست في صالح الأمن القومي، وأنا أذكر هذا الموضوع لأذكرٍ بما تدعيه المملكة العربية السعودية، أنها تملك الأكتفاء الذاتي ولكن كما يقول الباحثون أن الخيارة في السعودية تكلف برميل نفط، وبالتالي إذاً سوف نحلي المياه للسقاية ونعمل توربينات من أجل ضخ المياه تبقىٰ المشكلة هي التكلفة لحاجات الأمن الغذائي ستفوق بأضعاف الاستيراد لهذه المادة ونعتقد أن الجماهيرية الليبية عانت من هذه المشكلة.. هل نستورد غذاء بتكلفة أقل من الإنتاج المحلي؟ خاصة إذا كانت المياه قليلة واليد العاملة يجب أن تستورد وبالتالي إما أن يكون التكامل العربي يبنىٰ على فكرة أن هذه الدولة تستورد القمح من الدولة الثانية والأخرىٰ تستورد منها أشياء أخرىٰ يعني تقسيم العمل أو تقسيم الزراعة على أساس تكاملي وبالتالي هذا يقتضي بالدرجة الأولىٰ الثقة المفقودة بين الأنظمة. كما يقتضي أنظمة وطنية تنفتح على هذا البعد القومي وهذا غير متوفر حيث حدود الثقة بين الدول هي التي تدفع إلى فكرة الاكتفاء الذاتي

القطري المحلي، وهذا لا يعني أنه كان على سوريا أن لا تكتفي ذاتياً، وطبعاً الحديث عن مشروع السودان ـ ليبيا ـ مصر، هذا مشروع يقدم مثل حقيقي حول هذه المشكلة بالتحديد وحول مسألة الاستقلال وهل نستطيع أن ننجز عملاً تكاملياً أو وحدة عربية بدون استقلال حقيقي للأقطار العربية.

مسألة ثانية أتوقف عندها هي مسألة البحث العلمي في لبنان هذه السنة عقد مؤتمران، مؤتمر لجامعة أسمع اسمها للمرة الأولى، هي الجامعة العربية العالمية في الجامعة الأمريكية وقدِم إلى هنا باحثون عرب من مختلف الأقطار العربية وأعتقد أن هذه الجامعة مموّلة من مؤسسات المعونة الأمريكية والمعونات الكندية التي تهتم الآن كثيراً بالشرق الأوسط، وجامعة أُخرىٰ أنشئت في الوطن العربي وهي جامعة الفرنكفونية وتشرف عليها البلاد الفرنكفونية وافتتحوا مؤتمرهم ووضعوا حجر الأساس وأنجزوا أيضاً اتفاقات مع الدولة اللبنانية حول هذا الموضوع، بالأمس اقترح الأستاذ كريم مروة فكرة أعتقد أن ملتقىٰ الحوار العربي الثوري الديمقراطي يجب أن يهتم بها فعلياً هي فكرة الجامعة العربية بمعنىٰ جامعة الأبحاث العربية الشعبية، هذه الفكرة جديرة بالاهتمام حتى نستطيع أن نستغلها وأن لا تكون مرتبطة بالأنظمة العربية، أن نشجع المتمولين العرب بتوظيف أموالهم لهذه الناحية لمصالحهم الخاصة، الصناعيين وغير الصناعيين، والصناعيين بالذات هم أكثر ارتباطاً وهم الأكثر مواجهة للانفتاح الشامل على الغرب وعلى الاقتصاد العالمي، وعلى الملتقىٰ أيضاً أن يأخذ على عاتقه تشجيع الروابط البحثية والجمعيات البحثية تنشأ في البلاد العربية جمعيات بحثية وهذه إحدى مؤسسات المجتمع المدني، وهنا تجربة تخاض الآن في لبنان وهي تجربة الجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع تريد أن تمول مشروعاً فتبين أنه ليس هناك مكان للتمويل سوىٰ كندا ومراكز المعونات الأوروبية لأن تأتي إلى لبنان والبلاد العربية الأخرىٰ لعرض المال على المؤسسات البحثية من أجل أن تنجز أبحاثاً تستفيد منها في تركيب المشاهد والصور المحتملة للوطن العربي وتستفيد منها على المستوىٰ الاستراتيجي. أنا أدعو فعلياً إلى إعادة النظر بمسألة البحث العلمي وإعطائه ولو 1٪ من ميزانيات الدول العربية. وشكراً.

إبراهيم شكري:

في الواقع هناك بعض العناوين والخطوط التي وردت في الأحاديث تؤكد عليها وهي موضوع البحث العلمي وضرورة أن يكون هذا هو منهجنا في معالجة كل أمورنا. كان الحديث حول أن العقد القادم هو عقد المياه. أو الحرب حول المياه. في الواقع لقد عشت بالفعل لحظات وضحت لي هذا المعنى ولكن ليس في المستقبل إنما ما تم في الماضي، في أواخر الخمسينيات أو الستينات كانت الجامعة العربية قد قررت عمل مشروعات وبحوث حول كيفية المحافظة على المياه العربية لكي لا تستفيد منها «إسرائيل» في بعض المناطق في الأرض المحتلة وكان يقود هذه المشروعات الدكتور أحمد سليم المهندس المصري في الري رحمة الله عليه. أذكر ونحن في مهرجان تحويل نهر النيل في مايو سنة 1965م كان معنا هذا العالم وصادف ومكثت معه وقت أثناء ذهابنا إلى معاينة لآخر مرة معابد أبو سنبل قبل أن تنقل إلى مكانها الحالي وسألته؛ هذه المشروعات التي تقوم بها ما مقدار المياه التي ستحول؟ فقال لي ما هي قريتك قلت له عنها وما هي الترعة التي تأخذ منها المياه قلت له عنها أيضاً قال هي تقريباً كهذه الترعة الصغيرة التي تروي نطاق بلدكم وهذه إحدى الترع التي يمكن أن يكون منها مئات الآلاف من الترع في مصر سواء كان في الدلتا أو في الصعيد، أي أن المقدار مقارنة بما لدينا من مياه مقدار بسيط جداً ومع ذلك، فإنني أؤكد أن حرب 1967م والتي جاءت بأكبر النكبات علينا لم تكن إلا من أجل هذا المشروع لأنه كان قد قارب على الانتهاء وكان لا بد أن تقوم إسرائيل بعمل لإيقاف هذا المشروع، بل الاستيلاء على هذه الأراضي التي كان هذا المشروع سيرويها أو تنتفع به الأرض في مصر وكان ما كان. بالنسبة لحرب 1967م كيف بدأت.. كيف كان الاستعداد لها.. كيف كان التظاهر إلى آخره كل هذا تم، وبالفعل كانت هذه الحرب لمنع قليل من المياه التي كانت ستحرم منها «إسرائيل» في ذلك الوقت، أي أن الحرب بدأت من أول الأمر وبالتالي بطبيعة الحال عندما استولت على هذه الأراضي كيف كان نصيب «الإسرائيليين» في مزارعهم وحدائقهم أكثر بكثير من العرب.. وكيف سرقوا هذه المياه. نقطة أخرى بالنسبة لموضوع البحوث

العلمية، «إسرائيل» تستعمل خمس كمية المياه التي نستعملها نحن في مصر بالنسبة لحدائق الموالح والبرتقال خمس المقدار أي أن مقدار واحد لدينا هم يزرعون فيه خمسة أضعاف مما نزرعه نحن، إذن هذا موضوع ليس هو بحاجة إلى بحث وتفكير كبيرين.

نقطة أخرىٰ أُثيرت وهي موضوع المعونات، الخاصة بالحبوب. . . نرىٰ أن أمريكا تعطي حبوباً ولكنها لا تعطي نقوداً لإقامة مشروعات لإقامة المزارع وهذا تم عندما كنت وزيراً للزراعة، أحد الأميركان طلب مقداراً من الأموال وهي عشرة ملايين دولار من المعونات الأمريكية لكي يقيم مزرعة بحوالى عشرة آلاف فدان ونحن وافقنا ووافق رئيس الوزراء ولكن بعد ذلك جاءت المعونة الأمريكية قالت لا إنه لا يمكننا أن نوافق على هذا. . لماذا؟ قالت إنه سيزرع مزروعات يمكن أن تنافس الإنتاج الأمريكي مستقبلاً وهذا شرط من الشروط التي تمنع إعطاء هذه المعونة، إذن فهم لم يعطوها وهم مستعدون أن يعطوا حبوباً، هذه الحبوب من أين؟ إنها المخزون الفائض من المشتريات من المزارع الأمريكي، هم يحاولوا تشجيع المزارع الأمريكي وفي نفس الوقت لا يريدون أن يكون هناك فائض كبير ينزل الأثمان لأنهم محتفظون بأثمان معينة، يستلموا كميات من القمح ولكن في حدود، هذه الكميات إن لم يعطوها للآخرين فهي ستكلفهم بالفعل مصاريف للتخزين ومن هنا فهو مقدار فائض عندهم يعطوه، إذن هم لا يعطوك لكي تزرع أو لكي يكون لديك مشروعات، إنما لا مانع أنهم يعطوك من فائض هذه المحاصيل، هذه سياسة موجودة عندهم وهي سياسة ستستمر واستمرت عليها أمريكا دائماً، علينا أن نعرف بأنه لن يفيدنا إلا جهدنا وأنه لن يفيدنا سوىٰ أن تتجمع بلداننا، والمثل بالنسبة لي مصر والسودان وليبيا يشكلون بالفعل مثلثاً يمكن أن يتكامل فليس الأمر مساحة جنب بعضها ولكن الأمر تكامل وليس فيه أخطاء في الحسابات بل العكس في ذلك كل الحسابات الصحيحة، ولذا فإن الكثيرين يحاربون هذه الفكرة تماماً ويضعون كل العقبات في سبيل أن لا يتم ذلك.

نقطة لتصحيح المعلومات وهي أنه بالنسبة لكميات المياه المخصصة للسودان أو لمصر، فإنها محسوبة على حسابات معروفة وهي ما تستهلكه

مصر بالفعل كسوابق. أما المشروعات الجديدة فكل المشروعات الجديدة لهم نصف ما ينتج من هذه المشروعات سواء كانت في السد العالي أو قناة «جونجلي» وليست هي هذه القضية التي نقف عندها، إن كل أراضي السودان مفتوحة بالفعل للأيدي المصرية لكي تعمل فيها وأيضاً المشروعات في السودان هي مفتوحة لكي تشارك بها البلاد العربية لكي يكون هناك إنتاجاً يكفي كل المنطقة بإذن الله. وشكراً.

د. مهدي أمبيرش:

يسمح لي الدكتور محمد بتناول مجموعة من الملاحظات حول البحث الذي عرضه علينا.

أولاً: هذا البحث حسب اعتقادي هو بحث وضعي للمشكلة ولكن على الرغم من حديث الدكتور محمد مراراً عن موضوع المشروع إلا أنه لم يتحدث عن طبيعة هذا المشروع ولا عن الأفكار الأساسية التي يجب أن يبنى عليها هذا المشروع ولا برنامج المشروع ولا أدوات المشروع، نحن دائماً نستمرىء بعض المصطلحات، البحث العلمي، المشروع، لكن لا نستطيع أن نقف عند موضوع، البحث العلمي، حتى قضية البحث العلمي أنا لا أعتقد أن طرح موضوع البحث العلمي هكذا سيحل المشكلة لأن الذي يريد أن يبحث بحثاً استراتيجياً لا بد أن تكون أفكاره وأبعاده استراتيجية متفهماً لطبيعة المشكلة حتى يستطيع أن يبحثها، أن البحث لذات البحث لا أتصور أنه سيحل هذه المشكلة، يعني ملتقى مثل ملتقى الحوار هذا وهو ملتقى جماهيري هذا الملتقى بالإمكان أن يطرح هذا المشروع وأن يشكل لجان أو مراكز أو وحدات لأن هذا الملتقى هو الأكثر وعياً لطبيعة المعركة، لكن لا نطمع من مؤسسات أن تقدم لنا أبحاث استراتيجية لحل هذه المشكلة.

الدكتور محمد تحدث على أن هذه الأنظمة العربية لا أمل فيها وأنا أقول كذلك لا أمل فيها، ولكن لماذا لأن هذه الأنظمة أنظمة ذات طبيعة برجوازية وهي بالضرورة بحكم طبيعتها كأنظمة برجوازية مرتبطة بالغرب بحكم الضرورة وهي ليست مسألة خيانة وعدم خيانة. لكن تكوين هذه الأنظمة كأنظمة برجوازية ستكون تابعة للغرب وهي أنظمة في حالة اللافعل، لكن المعارضة هي في حال رد الفعل، لكنها لا تجروء على أن تقدم فعل

متجاوز يستطيع أن يتجاوز هذا الوضع الحالي، في إطار المصطلحات الحقيقة أنا لا أميل إلى تسمية هذه الأشكال الحاكمة في الوطن العربي أنها أنظمة، هي في الحقيقة تنظيمات لأن النظام من شروطه أن يكون نظام طبيعي لكن هذه الموجودة تنظيم لصبّ المجتمع في إطار يحترم أهداف البرجوازية، وحتى المشاريع البديلة هي في الواقع في إطار هذه التنظيمات. الدكتور بعدما قطع الأمل من هذه الأنظمة قال أنه من أنصار عدم القطيعة مع هذه الأنظمة، هذا كلام يطرح في برنامج حزبي وفي تنظيم يريد أن يصل إلى السلطة يريد أن يستخدم التكتيك مع الأنظمة الحاكمة ولكن لا يطرح في بحث علمي، عندما أقول أن الأنظمة لا أمل فيها إذن يجب أن أطرح البديل، ما هو البديل لهذه الأنظمة الحاكمة أو التنظيمات؟ ليست تنظيمات أُخرىٰ لأنها ستقع في نفس المطب في نفس المستنقع الذي وقعت فيه هذه التنظيمات، إذن البديل لا بد أن يكون بديل جماهيري تقوده العناصر الواعية بطبيعة المعركة، حتى قضية الاستهلاك قضية ثقافية، تحويل المجتمع من مجتمع استهلاكي إلى إنتاجي مشروع ثوري خطير، الأنظمة الحاكمة بطبيعتها لأنها برجوازية لا بد أن تحول المجتمع إلى مجتمع استهلاكي ويتحول كل شيء إلى استهلاك حتى تصميم البيوت لا بد أن يكون على النمط الغربي حتى نستورد أجهزة غربية كل شيء غربي وإلا لن تفلح هذه الأنظمة البرجوازية في جمع الأموال وتكديسها، الحقيقة أنا أوافق على ضرورة البحث العلمي لأن «إسرائيل» تنظر إلى طبيعة المعركة مع العرب، ليس العرب الحاليين ولكنها تنظر إلى المشروع العربي الثوري المستقبلي، «وإسرائيل» لا تعد برامجها مع هذه الأنظمة العربية وليس لدىٰ هذه الأنظمة العربية الحالية مانع للتعاون مع «إسرائيل» المفاوضات الآن قائمة على قضية توزيع المياه، «إسرائيل» تخشىٰ المستقبل لأنها تعتبر أن صراعها مع العرب صراع مستقبلي وهي تخشىٰ المستقبل أما نحن فنطرح برامج واقعية فنية في الحقيقة، نحن لا بد أن نطرح مشروع تقدمي للأجيال القادمة ربما يكون هذا الطرح طرح رومانسي لكن القضية ليست رومانسية لأن طبيعة المشاريع المستقبلية هي بالضرورة غير واقعية لأنها مشاريع ضد الواقع، نحن حتى عداء الأنظمة إذا جاز التعبير الحدودية «لإسرائيل» وهذا ما أشك فيه كثيراً، الأنظمة العربية خارج دائرة المواجهة لا تحس أن طبيعة المعركة مع العدو الصهيوني طبيعة

وجود والأنظمة المواجهة «لإسرائيل» تراه في أحسن الأحوال معركة حدود، ها هي الآن المفاوضات كلها على الحدود. أنا أميل إلى أن أي بحث يجب أن لا يركز على الوصف بحد ذاته وإنما لا بد أن يكون بحثاً معمق لأن المشكلة أبعد من أن تصفها وشكراً.

د. فضل يخني:

الحقيقة مشكلة الثالوث المقدس، الأمن والغذاء والمياه، ليس أزمة جديدة على المنطقة العربية، ولوعدنا قليلاً إلى برتوكولات صهيون حول أهمية المياه ففي إسرائيل يقولون من الفرات إلى النيل، ويقولون كذلك أن بناة إسرائيل الحقيقيين هم مهندسي المياه، فنحن لسنا في معرض وصف المشكل نحن في معرض كيفية التعامل مع حاجات الجماهير العربية وتنفيذ أو تلبية هذه الحاجات ولو على قدر بسيط في المرحلة الحالية، طبعاً نحن على خلاف مع النظام الرسمي العربي ولكن لا ننفي أبداً بأن هذا النظام مجبر ربما لاحقاً لأنه ليس بالغباوة بأن يضيق الحصار على نفسه ليقتل أو ينتحر أمام الجماهير، من هنا كان العمل على إيجاد مشاريع ربما متوازنة أو ربما ناقصة والحركات الشعبية أو المؤسسات أو البحوث خطوة في دق ناقوس الخطر ولكنها ليست خطوة متكاملة بحيث لها الإمكانية في تنفيذ مشروع معين وكل الأخوة تحدثوا عن ذلك. يبقى أن الأنظمة برجوازية كما قال الدكتور ولكن هذه البرجوازية، أرد فيها على الدكتورة فهمية بأن «الخيارة» في المملكة العربية السعودية تكلف برميل نفط، أؤكد بأن وزير الزراعة الأمريكي كان في زيارة رسمية إلى السعودية عندما بدأوا زراعة القمح، طبعاً الغرب لا يريد الاكتفاء الذاتي لأنه يريد سوق استهلاكية وليس سوق إنتاجية، فالسعودية يكلفها كيلو القمح الواحد أضعاف ما تشتريه جاهزاً من السوق ولكن الوعي عند بعض الجماعات العربية وخصوصاً المفكرين العرب أو الثوريين الديمقراطيين الوطنيين ربما يعاكس هذه النظرية ويبدأ في وعي خطوة أساسية في طريق الحل، قال السعودي للأمريكي بأننا نعرف تماماً بأننا نخسر في إنتاج القمح ولكن السيارات اليابانية تباع في نفس أمريكا على الأقل بـ40٪ أرخص من السيارة الأمريكية فهل المطلوب من أمريكا أن توقف صناعة السيارات، أصبح الوعي العام الجماهيري هو ركيزة

من ركائز التغيير ووضع الأمور على مسار الحل، نعود إلى الأبحاث ونحن حالياً في عصر من يتحكم بالمعلومات يتحكم بالقرار، أوجه السؤال إلى الدكتور محمد أبو مندور عندما قام بهذا البحث كم بحثاً أو مرجعاً أمريكياً استشار؟ وهل هذه الدراسات نفدت من بنوك معلومات أجنبية أم عربية؟ بنوك المعلومات يسيطر عليها الأمريكان باعتراف الأوروبيين بمقدار 80٪ أذكر إحصائية 1989 من 1700 بنك في العالم وبنوك المعلومات تهتم بكل قطاعات الحياة من الزراعة إلى الصناعة إلى الكيمياء إلى الاختراع بأنها أكثر من 75٪ تسيطر عليها أمريكا حتى الفرنسيين في فترة من الفترات كانوا يقولون بأنهم إذا أرادوا أن يعرفوا شيئاً عن الثورة الفرنسية كان عليهم أن يأخذوا المعلومات من بنوك المعلومات الأمريكية. فالمؤسسات والجماهير والنوادي الموازية والأبحاث ربما تعطي فكرة واضحة عن الشكل وتساهم جزئياً وهذه الحلول مجتمعة ربما تساهم في عملية حل جزئي للأزمة الثلاثية فلا تعتمد فقط على الحكومات ولا تعتمد على المؤسسات الموازية، كل الجهود يجب أن تصب وخصوصاً بقيادة طبقة «الا نتيلجنسيا» في عملية وضع مشروع ولو كان قطرياً لربما تصل إلى بعض الحلول وشكراً.

محمد المجذوب:

في البداية أحيي كل الأخوة الباحثين لأنهم بذلوا جهداً في البحوث التي قدموها في هذه الندوة.. وأريد أن أذكر بملاحظة مهمة عامة نحن هنا في ملتقىٰ الحوار العربي الثوري الديمقراطي نهدف من وراء عقد هذه الندوات استنهاض جماهير الأمة العربية لكي تستوعب هذه المشكلة التي تعاني منها ولكي تتجه للبحث بشكل مشترك معنا للوصول إلى الحل، نحن لا ندعي أننا نمتلك الحل لوحدنا نقدمه جاهزاً لكن تتلقفه الجماهير وتنطلق به ولكننا نساهم مع جماهيرنا العريضة الىي نرىٰ أن من واجبنا أن نحسسها بالخطر ونضع أمامها كل ما نراه مفيداً لمعالجة المشكلة لكي تتظافر الجهود جميعها للوصول إلى حلها وعليه من المفيد جداً أن هذه الأبحاث وغيرها يتم التركيز فيها بشكل كبير على تبصير الجماهير إلى أين تتجه لمعالجة المشكلة وكيف، لأنني من خلال متابعتي لهذه الندوة فعلاً كما قال الأخوة

بذلنا الكثير من الوصف لهذه المشكلة، ممكن لتأثيرها النفسي علينا أنصب الجهد لوصف المشكلة دون أن نتجه بعد ذلك إلى البحث في كيفية معالجتها حتى نعطي فرصة لأنفسنا كي تتقدم خطوة نحو الحل.

المعركة القادمة مع العدو هي معركة ماء وغذاء لأن العدو قطع معنا أشواطاً في المعركة الأخرىٰ ولكن المعركة المهمة له أن يتحكم فعلاً في مصادر المياه، يسيطر على مصادر المياه المحلية ويتحكم في مصادر المياه خارج الوطن العربي بالتنسيق مع كل الدول التي تنبع منها هذه الموارد سواء كانت في الحبشة أو في تركيا، وأنتم بالتأكيد تعرفون الدور الأمريكي الصهيوني في العمل مع تركيا ومع الحبشة في محاولة السيطرة على أهم مصادر المياه في الوطن العربي، دجلة والفرات، والنيل، لأن العدو الأمبريالي الصهيوني شعر أنه بإمكانه أيضاً السيطرة الفعلية، وهو سيطر على أكبر قدر ممكن من المياه العربية من نهر الليطاني إلى العاصمة، إلى نهر الأردن إلى اليرموك لأنه وضع يده علىٰ هذه المصادر التي تنبع من الأرض العربية. . وعلينا أن نتابع ونسأل هل تتصور أن العدو سينسحب من الجولان التي فيها مصدر من مصادر المياه؟ . . . أنا لا أعتقد ذلك إلا إذا أُجبر بالقوة.

إذن البحث الذي تقدم به الأخ الدكتور محمد والذي يتناول موضوع مهم وخطير وهو مسألة الغذاء والماء أهمل التركيز على الدور الأمني في مسألة الغذاء والماء ومر عليها مرور مبسط ولم يعطها ما تستحقه من الاهتمام. النقطة الثانية العلاقة بين **الحرية، حرية الإنسان ومصدر الغذاء لم تبرز في البحث بشكل دقيق لأنه** حقيقة في الحاجة تكمن الحرية، إذا لم تتمكن من السيطرة على مصدر قوتك اليومي ستظل حريتك في خطر لأنك ستجبر بالقوة على التنازل عن حريتك بحثاً عن لقمة العيش والغذاء، وممكن لإنسان يعيش بثياب رثّه وبدون سيارة وبدون بيت فخم، ولكن لا يمكن أن يعيش بدون أكل وبدون شرب، إذن الغذاء والماء شيء أساسي جداً في حياة الإنسان وعليه لا بد أن نركّز بشكل فعلي ونعمق بحوثنا حول مصادر المياه، وهذا البحث مهم جداً وأعتبره مقدمة لتعميق البحث وتنبيه الأمة العربية على خطورة موضوع الغذاء والمياه ولأن المعركة التي ستحتدم بيننا وبين العدو الصهيوني ستكون معركة من أجل الغذاء والماء. كذلك من

المفيد أن يتناول الباحث كل المحاولات التي تجري في الوطن العربي لخلق استقلالية سواء كانت قطرية أو قومية، نحن نأمل أن تكون كل العمليات التي تتم في الاتجاه القومي لأن من المستحيل أن يحصل أي اكتفاء قطري حتى ولو تم ذلك سيصطدم بأشياء أُخرىٰ ويصعب عليه الاستمرار ولكن إذا كل المشروعات اتجهت الاتجاه القومي فعلاً سنتمكن من تحقيق 80٪ من حاجياتنا وعليه أمل في أن الدكتور يجمع كل المحاولات التي قامت في الوطن العربي سواء كانت في السعودية أو في مصر أو السودان أو الجماهيرية أو سوريا ويضيف إليها ما لديه من ملاحظات حتى ننبه جماهيرنا إلى ما يعانيه هذا المشروع سواء كان جزئياً أم كلياً لكي نتجه الاتجاه الصحيح في التنمية الاقتصادية بشكل عام أو الجانب الغذائي بشكل خاص.

النقطة الرابعة: بصراحة أؤكد على الملاحظات التي قالها الأخ عبد العظيم المغربي مع إعتراضي على نقطة واحدة فقط ما يتعلق بالمجتمع المدني أنا أميل لما طرحه الدكتور رفعت سيد أحمد فعلاً التفسير الغربي لمفهوم المجتمع المدني ليس كما نفهمه نحن، كما يفسرونه في مصطلحاتهم ماذا يعنون به؟ . . . أعتقد هذا الذي كان يقصده الدكتور رفعت. ولا بد لنا أن نؤكد فعلاً على الدور الأمريكي والڤيتو الأمريكي المتخذ على المنطقة العربية في أي مشروع غذائي فعلي والمثل موجود فيما ذكره الأستاذ المغربي بالمشروع الذي كان يمكن أن ينفذ بين مصر، وليبيا، والسودان وفعلاً الڤيتو الأمريكي كان وراء إيقاف تنفيذ هذا المشروع لماذا؟ لأن أمريكا لا تريد للشعب المصري أن يتحرر من قبضة الأمريكيين لأنهم يعرفون أن هذا المارد إذا تحرر يستطيع أن ينهض ويساعد في نهضة كل هذه الأمة، وبانسحاب مصر من هذا المشروع فشل المشروع. ونأمل أن نقوم بتنظيم ضغط شعبي وجماهيري وأن نؤمن بأن هذا المشروع عمل استراتيجي لهذه الأمة.

النقطة الخامسة: الحقيقة هناك جانب سياسي: هذا البحث لا يهمل الجانب السياسي لأنه مهم جداً لكي يتحرك وجدان وعقل الجماهير العربية فلا بد من أن نبين الجوانب السياسية التي تصاحب هذا العمل أو هذا البحث الذي يوضح المشكلة في جانبها الغذائي والأمني والمائي.

النقطة السادسة: بصراحة لم أفهم الجمع الميكانيكي لهذا الموضوع، ولا أعتقد جمع ميكانيكي، لا أريد أن أُشكك في عقلية تبدو غير مدركة لأبعاد العمل الأمبريالي ضدنا لأن هذا التشكيك هو الذي تحدث عنه كثير من الغربيين في هذا المشروع، لا نريد نحن أيضاً أن ننطلق من نفس الزاوية في التشكيك في مشاريعنا التنموية القومية ونؤكد على أننا جميعاً حريصين على أن نبحث عما يفيدنا جميعاً وشكراً.

إبراهيم شكري:

كثر الحديث عن أنهم ينفذون ما يريدون وهم يسيرون كل الأمور حسب تخطيطهم ورغباتهم سواء كانت أمريكا أو الصهاينة، أقول وما السبيل؟ أقول دائماً أن سبيلنا هو تصرف الشعوب، الشعوب هي التي يمكن بالفعل أن تقف وتصحح كل هذه المواقف، ولقد مر بنا موقف شبيه بهذا وهو يتصل بالمياه أيضاً حيث أنهم الآن يتحدثون عن المفاوضات المتعددة الأطراف ومن ضمنها موضوع المياه والموارد إلى آخره، ولكن هذا لم يغب على «إسرائيل» وعلى التسويات السابقة وهي تسوية كامب ديفيد في أنهم يتحدثون عن مياه النيل بالذات، ومن هنا كان هذا الحديث الذي خرجت به بعض الجرائد المصرية والمجلات، من أن مياه النيل تشرب منها كل الأديان، الإسلام والمسيحية واليهودية في القدس، واندهشنا لهذا الحديث كيف تصل مياه النيل إلى القدس وتساءلنا في ذلك الوقت وقيل إنه سيكون ربما خط ماء أو أنبوبه إلى آخره.. ولكن ظهر بعد ذلك بقليل أن هناك خطابات متبادلة بين «بيجين والسادات» ويقول «بيجين» أن حديثنا عن مياه النيل لم تكن للقدس إنما كانت لصحراء النقب وأظهر هذا الموضوع وعند ذلك قمنا كشعب وكممثلين للشعب المصري قومة واحدة وفي جريدة الشعب وغيرها من الجرائد كتبت وفضحت هذه الجريمة وهذه المؤامرة وقلنا، لا، لمياه النيل «لإسرائيل» أو للنقب وتصاعدت الحملة بصورة كبيرة حتى وصلت إلى أنهم قالوا لقد كانت فكرة وقد انتهينا منها، وكان هذا رسمياً في مجلس الشعب. إذن فالشعب ومحتليه وإرادته هم الذين أوقفوا هذه المؤامرة وبإذن الله قوة الشعوب وإرادتها ستوقف كل هذه المؤامرات. وشكراً.

رد الدكتور محمد أبو مندور على المداخلات

ابتداءً أود أو أُوجه خالص الشكر وعظيم التقدير لكل المداخلات التي أُثيرت حول موضوع هذه الجلسة، بادئاً بالزميلة العزيزة الدكتورة فاطمة الشربيني، يعني لا أود أن أدخل في تفاصيل ما أُثير وإنما في عجالة أُحاول أن أُوضح. هذا الموضوع جد واسع لسوء حظي أنني كتبت فيه عدة مرات ربما هذه الورقة الثالثة التي تحاول مناقشة تلك الثلاثية البائسة ورأيت لا أقول أن أُكرر ما كتب قدر أن أُطور ما كتبت بتركيز نسبي، أما وأن هناك قضايا كانت تحتاج إلى تفصيل فكان بالإمكان ولدي من الوثائق ما كان يمكن أن يصل بهذه الورقة إلى مائتي صفحة على الأقل وبدءاً من المشروع الصهيوني وتفاصيله الدقيقة ومن الاعتداء على نهر الأردن مروراً بالمياه اللبنانية ومياه غزة والجولان إلى المحاولات في حوض نهر النيل فالدراسات موجودة ولكن ربما حالت دون ذلك عدم الرغبة في التكرار من ناحية والسعي لإعطاء إطلالة ربما تكون مدخل إذا أراد البعض أن يوسعها في مناسبة أُخرىٰ تلك نقطة أود أن أوضحها.

الملاحظة الثانية هذا ليس بحثاً وصفياً، في العلم تقول إن البحث وصفي عندما لا تستخدم الأرقام للدلالة على شيء إنما في ظني أنه في معظمه استعان بالبيانات الرقمية فهو بحث كمي تحليلي كانت نهايته في ظني وصفياً، وأقول لماذا وصفياً وهذا رداً على ما أُثير لماذا لم تقدم المشروع البديل أقول لو كان لدينا مشروعاً بديلاً لما أتينا إلى هنا وأعتقد أننا سنخرج من هنا بدون أي مشروع وسنلتقي مرات ومرات في السنوات القادمة دون أن نتمكن من امتلاك مشروعاً قادراً على التنفيذ لا لشيء إلا لأننا نفهم هذا المشروع دونما حوار ونسعىٰ إلى هذا المشروع دونما اتفاق ونتصور أننا نملك هذا المشروع دونما دراسة.

الملاحظة الثالثة وهي أن قضية المياه والغذاء والسياسة قضية بالفعل معقدة تناولت الجانب السياسي منها ولم أُهملها، وإنما كانت الخلاصة غير أكاديمية كما أسميتها، والجانب السياسي كان واضحاً جد الوضوح أيضاً في الورقة ربما في العرض لم يأخذ حقه وإنما بما في ذلك التحولات الإقليمية والتحولات الدولية، آثار حرب الخليج، وآثار حل الاتحاد السوفيتي، وآثار ما يسمىٰ بالعالم أُحادي القطب، وأثر ذلك على الأمن المائي والغذائي تفصيلاً فيما يتعلق بالتحولات العالمية أو التحولات الدولية الاقليمية. لا أُريد أن أتوقف عند العلاقة بين مصر والسودان في موضوع مياه النيل فليس المجال هنا وإنما أريد أن أشير إلى شيء واحد في ظني أنه لقسمة تمت باتفاق بين الدولتين الشقيقتين وفي ظني أنه إذا أُريد أن تعيد القسمة فلنجلس كإخوة كشركاء كأبناء وطن واحد وهذا هو المخرج من أي فهم أو سوء فهم لهذا الخلاف.

بالنسبة للجمع الميكانيكي أو الجمع الحسابي إذا كنا نجلس في هذه القاعة وننتقد ونشجب بما آل إليه الحال في العالم العربي ذلك أن المشروع القومي كان مشروعاً ـ بصرف النظر عن إيجابياته وسلبياته ـ يعتمد على هذا الجمع في ظني بدرجة أو بأخرىٰ دون إدراك للمحددات الموضوعية والمحددات الذاتية وهنا أُنبه أننا لم ندرك تلك المحددات عندما أشرت أن بلداً عربياً يظن في جاره العربي أنه عدو يفوق في عداوته «إسرائيل»، ذلك محدد، عندما تصورنا أن السودان سلة الغذاء في العالم العربي دون أن تقدم لها ما يعينها على الجوع في 84 و85 و86 ومات مئات الآلاف، وتضور من الجوع الملايين حتى وقت. قريب هنا هذا ليس جمعاً، بالتأكيد هو جمع حسابي بسيط يختزل تلك المحددات، أيضاً عندما تتحدث عن مسؤولية الدولة البرجوازية وأنا في الحقيقة وبدون تعصب، الدولة البرجوازية في المجتمع الرأسمالي بنت هذا المجتمع وتبنيه، وليست المسؤولية مسؤولية الدولة البرجوازية وليست المسؤولية مسؤولية الدولة العمالية وإنما هي مسؤولية إدارة أُمة بقوىٰ اجتماعية فاعلة قادرة، مسؤولية الديمقراطية القادرة على تحرير المجتمع بما في ذلك الضغط على البرجوازية لكي تبني ولكي لا تكون برجوازية طفيلية وهناك صراع في مصر الآن بين البرجوازية الطفيلية وبين البرجوازية المنتجة الصناعية والزراعية والصراع حاد بالمناسبة

حتى لا نقول ولا نعمم ولا نسطح الأشياء، قضية المجتمع المدني والمجتمع غير المدني والاستيراد، طيب الأمبريالية كلمة نحن مستوردينها ونستخدمها باستمرار، عندما نقول المجتمع المدني ما هي المشكلة في مقابل المجتمع العسكري، دعونا لا نتوقف عند التسميات ونتحدث في المضمون، أُريد مجتمعاً ديمقراطياً، والمهم الممارسة والمضمون ولذلك لا نريد أن نتحسس من تسمية غربية طيب شوفوا لنا تسمية ثانية أنا ليس لدي مشكلة خالص.

قضية الڤيتو الأمريكي وسأتحدث بدون حساسية بالتأكيد أمريكا لها مصالح في أن تصدر قمح ولا تعطي تمويل لمشاريع التنمية الزراعية، وتدعم المزارع الأمريكي ولا تدعم المزارع المصري، إنما قضية الوعي بتلك الحقيقة ومواجهتها من الداخل ومن قوىٰ التغيير تلك هي القضية وكيف توضح ذلك لجماهيرنا بالأرقام وببساطة شديدة وهذا ما نحاول أن نفعله كباحثين قدر المستطاع والإمكان، وأنا لا ألوم أمريكا أنها تمارس ذلك، وقضية المعلومات والأخ الذي يسأل ما هي المراجع؟.. نعم جزء كبير من مراجعي من أمريكا وأنا سأقول ما هو أكثر، كنت في أمريكا من سنة أو أقل من سنة وقلت لهم أنا بحاجة إلى بيانات عن مصر وأعطوني إياها في ظرف 24 ساعة وكتبت مقالة في الأهالي بعنوان إذا أردت أن تعرف مصر فأذهب إلى أمريكا. وفي مصر إذا أردت هذه البيانات من وزارة الزراعة المصرية أُعاني الأمرين، ولولا أني محترم من وزارة الزراعة المصرية كنت لا أستطيع الحصول على بيانات، إذن هنا حرية توفر المعلومات بحيث أن تكون مضمونة، وحرية تكوين المعلومة الدقيقة وحرية الحصول على المعلومة هذا أعتقد أنه شرط ابتدائي إذا أردنا أن نتحدث عن بحث علمي وطني وقومي ذو تأثير على المشروع النهضوي القادم.

قضية الحل القطري وتكلفته والحل القومي وتكلفته، أنا لم أفهم الدكتورة فهمية هي مع التجربة السعودية أم ضدها إنما إجمالاً فهمت أنها ضدها وأنا ضدها بالمناسبة، وأنا أُريد أن أقول أن مشروع الاكتفاء الذاتي كحالة السعودية حالة مضحكة جداً وأنا أرى أنه ليس اكتفاء ذاتياً وإنما هو اكتفاء مستورد لأنهم يسيوردون التقاوي والمبيدات والآلات والفلاحين، إذن هم يعملوا إيه؟.. وأصحاب المزارع من الأمراء كانوا يستوردون القمح

ويبيعوه على أنه إنتاج محلي، وأقول إن ذلك ربما يكون أحد الأشياء التي مررت للسعودية، المياه تتأثر بشدة والملوحة تزداد وهناك مخاطر من إنهيار مخزون المياه في السعودية، وقابلت أحد السعوديين من فترة وقال إن النتائج بدأت تبدو مفزعة بالنسبة لما يسمىٰ بالاكتفاء الذاتيء كشعار سياسي. طيب إذا كان الأمر كذلك لماذا السعودية لا تسيطر على قرار إنتاج البترول؟ إذن الموضوع عليه علامات استفهام كبرىٰ. حال سوريا الحقيقة وأنا كتبت في سوريا من شهر وأُحيي التجربة السورية لأنها فعلاً عملت قفزة في الإنتاج ولكن الحقيقة أنا قلق جداً على التجربة السورية في المستقبل حيث بدأوا يواجهون أزمة هذا الفائض إلى حد. في الاقتصاد الزراعي حاجة اسمها النظرية العنكبوتية ـ لما يحصل فائض والدولة لا تتدخل بشكل كافٍ وتنخفض الأسعار في العام القادم المنتجين سوف لا ينتجون وهناك مشاكل ضخمة جداً تواجه تصريف هذا الفائض، ومن هنا فالخشية لكي يستمر هذا النموذج الناجح تحتاج منا إلى تروي وإلى تمعن. هناك حالات قطرية بحاجة إلى دراسة مثلاً الأخ المجدوب يقول علينا أن نتمعن ونشوف تجارب، أنا سأقول إنه في العالم 1990م وفي ندوة للملتقىٰ في بيروت جلست مع بعض الاخوة الليبيين وقالوا لي لماذا انتقدت النظام العربي برمته فهناك تجارب ناجحة. قلت لهم أنا هاوي سياسة إنما مهنتي في الأساس هي اقتصاد زراعي، أنا سمعت عن النهر العظيم وسمعت عن التجربة الليبية وأتمنىٰ أن أتعمق فيها مثل ما تعمقت بالتجربة اليمنية والسودانية. ادعوني لعدة أسابيع قليلة أدرس هذه التجربة وأعدكم إن كانت جيدة سأكتب عنها المقالات تلو المقالات والكتب تلو الكتب وإن كانت سيئة فسألتزم الصمت والدعوة قيل إنها ستكون خلال شهور قلائل ومرت ثلاث سنوات وأنا لست مستعجلاً لهذه الزيارة وإنما إذا كنا نتحدث عن معرفة ووعي، القضية باختصار شديد أنا لم أُشكك في المحاولات القومية لأنها لم تكن محاولات قومية، لم أُشكك بالجمع الميكانيكي إنما نستنهض حالة من حالات الركود القومي ونبحث في أسبابها ونسترجع ما آلت إليه من نتائج ونحاول تخطي هذه الأزمة، لا أُقدم حلاً ولن أقدم حلاً فلست بقادر عليه وإنما الحل أكبر من أن يقدمه فرد أن يقدمه حزب أن يقدمه قطر وشكراً.

المبحث الثالث:

النظام الشرق أوسطي وأثره على الوجود القومي والوحدة العربية

د. عميد ياسين سويد

لم تحظ أمة في التاريخ، بمثل ما حظيت به الأمة العربية، من موقع جغرافي مميّز، ووفرة في الثروات الطبيعية الهامة والأساسية، ودين سماوي يوفر لها كل وسائل المنعة والقوة والوحدة، لو أدركت ذلك وارادته. فهي تمتد على سواحل محيطين (الأطلسي والهندي) وبحرين (المتوسط والأحمر). وفي قلب قارتين (آسيا وأفريقيا)، بحيث تستطيع، لو اتخذت، أن تشكل المدخل البحري الأجباري الشمالي، ثم الجنوب الشرقي والشمال الغربي، لهاتين القارتين، كما أن احاطتها بالبحر الأحمر، من جميع الجهات، يجعل من هذا البحر بحيرة عربية، كما يجعل الطريق البحرية الوحيدة والمختصرة، عبر هذا البحر، وبين القارات الأربع: أوروبا شمالاً، وأفريقيا وآسيا واستراليا جنوباً، طريقاً عربية تبدأ بخليج عدن (عند باب المندب) وتنتهي بالبحر المتوسط (عند قناة السويس). وتتوفر لديها ثروات طبيعية هامة وأساسية وأهمها النفط أو (الذهب الأسود) الذي يعتبر أساس التقدم الصناعي في العالم، ومن يتحكم به يتحكم بثروات العالم كله. كما أن الله خصّ هذه أمة بالإسلام ديناً ومحمد نبيا والقرآن كتاباً، وهي عوامل توحيد لهذه الأمة، ولا شك.

لذا، نرى الإستعمار (الغربي سابقاً والأميركي حاضراً) يسعى جاهدا لتمزيق هذه الأمة وتقطيع أوصالها، كما يسعى، بكل الوسائل، إلى إجهاض

أية عملية وحدوية بين قطرين أو أكثر من أقطارها، ولنا في مؤتمر «كامبل بنرمان»[1] الذي عقد في لندن عام 1905 م أكبر دليل على ذلك. ففي هذا المؤتمر الذي جمع نخبة من مفكري الدول الأستعمارية الأوروبية وهي: بريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا وأسبانيا والبرتغال، تم إتخاذ قرار بتقسيم الوطن العربي في آسيا وأفريقيا إلى دويلات ضعيفة وعاجزة. وخلق «حاجز بشري، قوي وغريب. . .يشكل. . . قوة صديقة للأستعمار، وعدوة لسكان المنطقة» في قلب هذا الوطن، عند المفصل الذي يصل آسيا العربية (المشرق العربي) بأفريقيا العربية (مصر والمغرب العربي) أي في فلسطين، فكانت «إسرائيل» التي عهد إليها الاستعمار (القديم والجديد) بتأدية هذا الدور، فأدته على أكمل وجه، مستعينة، طبعاً بالنفوذين الغربي والأميركي، وبما انتاب العرب من أمراض وآفات أهمها التخلف والتجزئة والأنانية والكيانية والتبعية والطائفية والنزاعات القبلية والإقليمية، ثم الاستبداد الذي تميزت به معظم الأنظمة العربية، إن لم نقل كلها[2].

من هذه المنطلقات، اعتبرنا أن هناك مؤامرة من الغرب حيكت ضد العرب ومصيرهم ومستقبلهم[3]، وقد لعبت الأنظمة العربية، المتخلفة والمستبدة، دوراً كبيراً، في تنفيذ هذه المؤامرة، ولا تزال تلعب الدور نفسه، وستكون هي الأداة التي ستنفذ المؤامرة، في مرحلتها القادمة، مرحلة إقامة «النظام الشرق أوسطي»، والذي تدعو إليه أميركا وإسرائيل، وهي أهم مراحل المؤامرة وأكثرها خطورة وخطراً على الوجود القومي العربي، كما سنرى في سياق البحث، هذا إن لم يهبّ الشعب العربي، في كل قطر من أقطار الوطن العربي، ويعبىء قواه وإمكاناته ويستنفرها للوقوف سداً منيعاً في وجه المؤامرة المتمادية والمستمرة.

لقد اعتبرنا «مؤتمر السلام العربي ـ الإسرائيلي» حلقة من حلقات هذه المؤامرة[4] بل آخر هذه الحلقات وأكثرها خطورة، فهو قد كسر حاجز العداء

---

(1) انظر كتابنا (مؤامرة الغرب على العرب) ص 185 ـ 193.

(2) انظر كتابنا نفسه.

(3) م.ن. ص 175 ـ 183.

الذي هو قائم بين العرب والكيان الصهيوني، وأتاح للعدو الإسرائيلي أن يفتح الكثير من الثغرات في الجدار العربي، حيث بدأت تتوالى الانهيارات العربية أمام الضغوط الأمريكية والإغراءات الإسرائيلية، وبسبب التخاذل العربي المهين، فإذا بالعرب يتنافسون للتقرب من أميركا سيدة النظام العالمي، والحليفة الاستراتيجية لإسرائيل، ويلهثون وراء حل يعتبرونه سلمياً، ولكنه، في الحقيقة، حل استسلامي، إذ لا حل عادلاً ودائماً بين عدو يفاوض من موقع القوة وبيده اتخاذ القرار، وبين آخر يفاوض من موقع الضعيف المنهزم، وهو لا يملك من أمره شيئاً.

ويبدو أن «مؤتمر السلام» الذي لا تزال جولاته تعقد في واشنطن، لم يحقق بعد أي تقدم، وذلك بسبب انحياز الجبار الأميركي إلى حليفه الاستراتيجي إسرائيل، وهو يتعثر بسبب تعنت إسرائيل وتشددها، وذلك أمر منطقي وواقعي، إذ كيف يتنازل الغالب للمغلوب والمنتصر للمهزوم، والقوي للضعيف، فالمطلوب من العرب أن يتنازلوا عن كل شيء ولا يأخذوا شيئاً، ذلك هو منطق القوة في عالم تسوده شريعة الغاب.

من هنا، تروننا نرفض بشدة وإصرار مؤتمر السلام هذا، وندعوه مؤتمراً للاستسلام والتخاذل العربي، بل نرى فيه محطة من محطات الهزائم العربية المتكررة والمتلاحقة، ومرحلة متقدمة من مراحل المؤامرة الاستعمارية الأمريكية، على الأمة العربية.

وإذا قدر لهذا المؤتمر أن ينتهي بنجاح، فهو لا بد وأن ينتهي بانتصار تاريخي لإسرائيل، حيث تدخل إلى عالمنا الشرق أوسطي من بابه الواسع، باب الوطن العربي الكبير، فتنال جواز المرور، وتنزل بأبهة وافتخار، بين ظهرانينا، وتربض، بارتياح كبير، على قلبنا المتعثر النبضات، وتبدأ تمتص شرايين الحياة فينا، حتى تتمكن من الإجهاز علينا، مادياً ومعنوياً. وما مشروع «النظام الشرق أوسطي» المقترح إقامته، بعد الانتهاء من مؤتمر السلام، إلا الأداة الحادة الفتاكة التي ستستخدمها إسرائيل والامبريالية الأميركية للإجهاز علينا.

ويتلخص مشروع «النظام الشرق أوسطي» هذا بما يلي:

1 ـ يطلق مفهوم «الشرق الأوسط» على البلدان الواقعة شرق البحر الأبيض المتوسط، وهي: الأقطار العربية المشرقية، وأقطار الخليج العربي والجزيرة العربية، والعراق وتركيا، والكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة. ويمكن إضافة مصر وإيران والسودان وأثيوبيا، كما يمكن فصل العراق وأقطار الخليج العربي عن هذا المفهوم وإلحاقها بكتلة أخرى محورها إيران.

2 ـ يهدف هذا المشروع إلى:

أ ـ إلغاء المشروع القومي العربي التوحيدي ودمجه بمشروع أكبر وأعم ينفي عنه الصفة القومية.

ب ـ تحقيق الهيمنة الأميركية، وذراعها إسرائيل، على الوطن العربي، سياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً، واستغلال موقعه الاستراتيجي وثرواته الطبيعية، وأهمها النفط، على أن تستفيد إسرائيل من هذين الهيمنة والاستغلال استفادة الشريك المأجور.

ج ـ دمج الكيان الصهيوني بالمحيط الشرق أوسطي وجعله جزءاً من هذا المحيط بل المركز القطب الذي يحرك باقي الكيانات المندمجة بهذا النظام الإقليمي ويوجهها وفقاً لمصالحه ومصالح المركز القطب في النظام الدولي الجديد، أي الولايات المتحدة الأميركية، وذلك ما دامت مصالحهما متفقة.

3 ـ يبدأ هذا المشروع بإنشاء «سوق شرق أوسطية مشتركة» يندمج فيها اقتصاد الأقطار العربية المشاركة بالمشروع مع اقتصاد الدول الشرق ـ أوسطية الأخرى، وأهمها: إسرائيل وتركيا، بحيث تصبح الثروة الطبيعية بتصرف هاتين الدولتين، وخصوصاً إسرائيل، كما تصبح الثروة المائية، العربية والتركية، بتصرف الكيان الصهيوني.

4 ـ يتوسع المشروع، بعد ذلك، ليشمل جميع نواحي الحياة «الاقتصاد والمال والسكان والبيئة والتربية والتعليم والأمن»[1] على أن تكون أموال

---

(1) مجلة المستقبل العربي، عدد 172 ـ 6/ 1993، ص 148 (البيان الختامي للمؤتمر القومي الرابع الذي عقد ببيروت خلال شهر حزيران/ يونيو: 1993).

النفط العربي هي الممولة الرئيسية إن لم تكن الوحيدة، لهذا المشروع.

5 ـ تكون الدول الداخلة في هذا النظام الإقليمي، وخصوصاً العربية منها، «مجرد أطراف تابعة لمركز إقليمي غير عربي يقع في إسرائيل أو غيرها، وهو بدوره تابع للمركز الرأسمالي العالمي»[1] أي الولايات المتحدة الأميركية، باعتبارها سيدة النظام الدولي الجديد، والمتربعة على قمة الهرم الكوني. والذي يؤكد هذا التوجه في المسار الدولي، وبرعاية أميركية ـ صهيونية، هو أن هذا المشروع قد خطط له منذ زمن بعيد، وقد أسهمت، في التخطيط له وفي صياغته، «مؤسسات بحثية غربية عامة وأميركية خاصة، أعطي فيها لليهود الصهاينة دور خاص»[2].

وقد نشطت الولايات المتحدة الأميركية في البدء بتنفيذ هذا المشروع منذ أن تمكنت من السيطرة على السياسة الكونية وعلى الوطن العربي، بعد حرب الخليج، ومنذ انهيار النظام الشيوعي والاشتراكي في كل من الاتحادين السوفياتي واليوغسلافي السابقين، وفي أوروبا الشرقية كلها، وإذا كانت ترى في امتلاكها لنفط العرب ضرورة استراتيجية واقتصادية لتبوئها قمة الهرم الكوني، فسعت لامتلاكه وتم لها ذلك بنجاح كبير، فإنها ترى في يقظة الوعي القومي العربي ونزوع الجماهير العربية نحو الوحدة، عاملاً هاماً من عوامل انهيار أطماعها، إذا ما قدر لهذه الأمة أن تحقق كيانها القومي في وحدة اقتصادية أو سياسية، لذا فهي ترى في المشروع «الشرق أوسطي» المطروح من قبلها أهم ما يمكن أن يجترحه العقل الأميركي الاستعماري من أدوات للقضاء على الطموح القومي عند العرب.

إن النظام الإقليمي الشرق ـ أوسطي، هو واحد من الأنظمة العديدة التي سوف يجترحها العقل الأميركي المتربع على عرش النظام الدولي الجديد، بل هو أهم هذه الأنظمة وأكثرها تأثيراً على مصالحه، وذلك بسبب ما يختزنه الشرق الأوسط العربي من ثروات، كما قدمنا، ولأن الولايات المتحدة الأميركية استطاعت أن تضع يدها على هذه الثروات، فهي لن تفرّط

---

(1) م.ن.ص.ن.
(2) م.ن.ص.ن.

بها أبداً. ونحن نرى أنها سوف تعتمد الكيان الصهيوني وكيلاً لها في هذا النظام، وذلك لما لدى هذا الكيان من قدرة على الابتزاز والهيمنة، ولما للصهيونية من تأثير على القرار الأميركي.

ويخطىء من يظن أنه، إذا ما توفرت للعقل الإسرائيلي، بما لديه من علم وخبرة واتقان، «الأموال العربية المتراكمة لدى الأقطار النفطية (العربية)، والموارد الطبيعية العربية الواسعة، والأيدي العربية الوفيرة العاطلة عن العمل»[1] فهو يستطيع أن يقدم لشعوب هذه المنطقة جميعها، الخير العميم، ذلك أن العقل الصهيوني عقل أناني وطموح، فهو يسعى لرفاه الشعب اليهودي دون سواه، ويعمل لتحقيق الحلم الصهيوني الكبير بإقامة دولته من الفرات إلى النيل ولو على أشلاء باقي الشعوب والأمم، مع إدخاله كل الاحتمالات في حسابه، وأهمها تغيّر موازين القوى لصالح العرب، وانحسار موجة التعاطف الأميركي مع قضيته.

ويمكننا أن نستعرض، بإيجاز، أهم الأخطار المتوقعة من النظام الشرق أوسطي على الأمة العربية، كما يلي:

أولاً ـ التوقعات:

1 ـ لا بد أن يؤدي السلام المزمع إقامته بين العرب وإسرائيل إلى اعتراف الأنظمة العربية بالكيان الصهيوني، وذلك يعني إلغاء حالة العداء القائمة بين هذا الكيان وتلك الأنظمة، مما سوف يؤدي إلى التطبيع التربوي والثقافي، الرسمي على الأقل، كأن يلغي من الكتب المدرسية ومناهج التعليم كل ما يشير إلى «العدو الإسرائيلي» وإلى «فلسطين المحتلة» وما شابه من عبارات تعودناها طيلة نصف قرن من الزمن، (وقد بدأت مصر فعلاً بهذا النوع من التطبيع، إذ ألغت من مناهجها المدرسية التعريف بإسرائيل كعدو خطر على الأمة العربية)[2]. وذلك يعني أن علينا أن نلغي كل ماضينا القومي، وأن نرضى بتنشئة أجيال ترضخ للواقع المهين، وتتعامل مع الكيان الصهيوني تعاملاً لا ينطوي على خشية أو حذر أو عداء، وحيث

---

(1) م.ن.ص.ن. وهي مقولة «الحسن الثاني» ملك المغرب.

(2) تصريح الفنانة المصرية محسنة توفيق إلى جريدة «السفير» اللبنانية بتاريخ 27/ 5/ 1993.

تخضع الثقافة العربية والتربية العربية إلى مقتضيات الأمن الإسرائيلي كما تفهمه إسرائيل وتفرضه على العرب. وربما يصل الأمر باليهود إلى المطالبة بإهمال الآيات القرآنية التي تمسهم أو تتعرض لهم، كقوله تعالى: **﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة، غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا...﴾** (المائدة 64) وقوله: **﴿لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا...﴾** (المائدة 82).

2 ـ لا بد أن يؤدي هذا السلام، كذلك، إلى إلغاء الدعوة إلى القومية العربية والوحدة العربية، فالأمة العربية الممتدة من «المحيط إلى الخليج» تضحي عندها، مخترقة في قلبها «فلسطين» بسهم صهيوني لا يمكن التغاضي عنه أو اقتلاعه أو تدجينه، ويصبح القول «بأمة عربية واحدة من المحيط إلى الخليج» تعريضاً بأمن الدولة العبرية القائمة في قلب هذه الأمة. وسيكون الأمر خطيراً جداً إذا ما تعهدت الأنظمة العربية ترويض شعوبها لكي تلغي عقولها وقلوبها، وتنسى جذورها القومية، وتقبل بالتطبيع الفكري العقيدي على أساس سلام الاستسلام الذي قبلت به تلك الأنظمة، حيث تخضع السياسة العربية والعقيدة القومية العربية إلى مقتضيات الأمن الإسرائيلي كما تفهمه إسرائيل وتفرضه على تلك الأنظمة.

3 ـ لا بد أن يولد هذا السلام حالة استرخاء عند العرب فيتخلوا عن جذورهم وينصرفوا إلى تفاهاتهم اليومية، بينما سوف تظل القوى الصهيونية متأهبة ومستنفرة استعداداً للمرحلة التالية من استكمال مشروعها لإقامة «إسرائيل الكبرى»، عندما يتاح لها ذلك.

4 ـ لا بد أن يولّد التقدم العلمي والتقني الذي يتمتع به الكيان الصهيوني شعوراً بالدونية لدى العرب، مما يسهل لإسرائيل الهيمنة التامة، على الأقطار العربية، حضارياً وثقافياً وعلمياً وتقنياً.

5 ـ واستطراداً لهذا التقدم العلمي والتقني الذي يتمتع به الكيان الصهيوني، سوف تستخدم إسرائيل كل خبراتها التجارية والابتزازية لكي تتحول الثروة العربية المكدّسة في خزائن الدول النفطية، إلى خزائنها، ولا يمكن لأي عربي، مهما بلغ ذكاؤه وبلغت خبرته في حقل التجارة ومجال الابتزاز، أن ينافس اليهودي في هذا المضمار.

6 ـ تستعد إسرائيل، منذ اليوم، لكي تكون الخزان المائي لدول الشرق الأوسط، وخصوصاً المملكة العربية السعودية، ودول الخليج العربي، بحيث تحصل على المياه من تركيا (الفرات) ومن مصر عبر سينا (النيل) ومن الأردن (الأردن واليرموك) ولبنان (الليطاني وروافده)، حيث تختزن هذه المياه، فتنال منها حاجتها، وتبيع ما يفيض عنها لمن يحتاج من تلك البلدان، وبالثمن الذي تفرضه (وهي تسعى، حالياً، لمدّ أنابيب لجر مياه النيل من مصر إلى النقب، وجر مياه الفرات من تركيا إلى فلسطين المحتلة، بما يسمى «أنابيب السلام»).

7 ـ سوف يطرح «النظام الشرق أوسطي» المحتمل، إنشاء «سوق مشتركة أوسطية مشتركة» تكون إسرائيل مركزها، وتضمن الولايات المتحدة الأميركية لهذه السوق أن تتمتع بالتسهيلات والمساعدات اللازمة لكي تنجح وتستمر، فتكون البديل الطبيعي لأية «سوق عربية مشتركة» محتملة. وقد بدأت الولايات المتحدة الأميركية، منذ زمن طويل، ضغطها على الدول العربية التي تدور في فلكها، لكي تخفف إجراءات المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل إن لم تتمكن من إلغاء هذه المقاطعة نهائياً. وقد بدأت هذه الجهود والضغوط تعطي ثمارها، وكان أول الغيث ما شهدناه من إلغاء الكويت للمقاطعة الاقتصادية غير المباشرة لإسرائيل.

8 ـ وسوف يطرح هذا النظام، كذلك، إنشاء «جامعة شرق أوسطية» تكون مهمتها «إعادة صياغة النخبة العلمية في الوطن العربي بما يتسق ومتطلبات إنجاح النظام الجديد»[1]، وذلك يعني إلغاء المنطق القومي العربي والتربية القومية العربية، إلغاءً تاماً، وتذويب الهوية العربية والثقافة العربية في إطار هوية شرق أوسطية وثقافة شرق أوسطية أكثر شمولاً، بحيث تتجاوز الهوية القومية إلى الهوية الإقليمية، وهو ما تسعى الصهيونية جاهدة للتوصل إليه.

9 ـ سوف يسعى هذا النظام إلى إنشاء «منطقة تبادل تجاري حر تشمل مصر وإسرائيل والأردن ولبنان وسوريا والكيان الفلسطيني إذا وجد، حيث

---

(1) المستقبل العربي، المصدر السابق، ص 148.

ترفع الحواجز الجمركية بين هذه البلدان، وينشأ نوع من التطبيع الاقتصادي والتجاري»[1]، حتى تتمكن إسرائيل من اجتذاب الشركات الأجنبية التي تتخذ من الكيان الصهيوني مركز انطلاق لها إلى البلدان الأخرى لتصدير صناعاتها المتقدمة، مما يؤدي إلى «تكريس النمو غير المتكافىء بين اقتصاد إسرائيل وبقية الاقتصاديات العربية»[2].

وما قيل عن التجارة، يقال مثله عن الصناعة والزراعة وسواهما.

10 ـ سوف يسعى هذا النظام، كذلك، إلى إنشاء مشروعات سياحية بين البلدان العربية وإسرائيل، مما يفرض قيام أمن موحد بين هذه البلدان، وإسرائيل ضمنها، حيث يصبح هناك «إجراءات أمن واحدة» كما يصبح هناك مصلحة، من خلال السياحة، لخلق حالة من التطبيع والعلاقات الاقتصادية، على اعتبار أن هناك مصالح مشتركة، فتصبح مصلحة رجال السياحة والفنادق في هذه الدولة العربية أو تلك هي مصلحة رجال السياحة والفنادق نفسها في إسرائيل»[3]، فلا تعود السياحة العربية سياحة لبنانية أو سورية أو أردنية فحسب، بل سياحة شرقة أوسطية، وهكذا ينزلق العرب وينساقون بسهولة ويسر نحو التطبيع، وهو ما يطلبه العدو الصهيوني ويسعى إليه.

11 ـ وما قيل عن التجارة والاقتصاد والسياحة يقال مثله عن البنوك والمصارف، إذ لا نستبعد أن نرى الكيان الصهيوني يجتذب رؤوس الأموال العربية العائدة للدول النفطية وغيرها، بحيث تضحى إسرائيل خزانة الأموال العربية كافة، ويضحى المال العربي والجهد العربي والثروة العربية الطائلة في خدمة إسرائيل والقضايا الصهيونية الخطرة. ولن يكن هذا الأمر عسيراً على رجال المال اليهود، وهم من يشهد العالم بعبقريتهم وطول باعهم في هذا المضمار.

12 ـ يستنتج مما تقدم أن الاستراتيجية التي تسعى الولايات المتحدة

---

(1) مجلة الشراع، عدد 579، تاريخ 31/ 5/ 93، ص 57، (محمود عبد الفضيل: على العرب تجنب الكارثة التي تنتظرهم).

(2) م. ن. ص. ن.

(3) م. ن. ص. ن.

التي تنفيذها (بعد أن تربعت على قمة الهرم الكوني، ودانت لها زعامة العالم، ولو إلى حين، عشية قيام النظام الدولي الجديد)، هي أن تقيم سلماً خاصاً بها في كل مناطق العالم خصوصاً في العالم الثالث، والشرق الأوسط بالأخص (حيث النفط العربي، مفتاح الباب الذي لا بد من ولوجه للإمساك بزمام القيادة في العالم، والسائل الذي لا بد منه لإحراز التقدم العلمي والتقني)، وغايتها من ذلك أن يقوم، في الشرق الأوسط، نظام تحظى فيه حليفتها الاستراتيجية، إسرائيل، بدور الدولة الأكثر رعاية، ولن يسمح للعرب، في هذا النظام الإقليمي الشرق أوسطي، أن يكونوا سادة على أرضهم ومالكين لمواردهم وثرواتهم، فثروات الأرض العربية، في نظر النظام الدولي الأميركي الجديد ليست ملكاً للعرب وحدهم، بل إنها أكبر وأهم، بكثير، من أن يستقل العرب باستثمارها والاستفادة منها، لذا، سوف تعمد الولايات المتحدة الأميركية إلى إقامة نظام شرق أوسطي تشارك فيه، بالإضافة إلى الدول العربية، الدول المتحالفة مع أميركا، مثل تركيا وإسرائيل. وهكذا يصبح العرب، مع تعدد أقطارهم وضعفهم العسكري وتخلفهم، أقلية في النظام الإقليمي الجديد. وفي نظرنا، سوف يُعمد في النظام الشرق أوسطي المنتظر قيامه، وبعد حصول السلم العربي الإسرائيلي الذي تخطط أميركا له، إلى إعادة النظر في الحدود الجغرافية لدول المنطقة، وذلك ضمن توازنات ومعادلات أميركية تحفظ لحلفاء أميركا، وإسرائيل بالتحديد، الأفضلية والأولوية. ولا شك في أن الهدف من إقامة هذا النظام الإقليمي الموسع في الشرق الأوسط، بحيث يضم دولاً غير عربية إلى جانب الدول العربية، هو إذابة الأقطار العربية في كيانات (سياسية أو اقتصادية) أكبر بحيث لا يعود لمطلب الوحدة العربية ضمن إطار الوطن العربي، قوة الدفع اللازمة والضرورية لتحريكه وتحقيقه. ويبدو أن خطوات عملية بدأت بهدف الإعداد لتنفيذ مشروع «النظام الشرق أوسطي» وذلك عن طريق تحريض بعض الأنظمة العربية والضغط عليها (من قبل الولايات المتحدة الأميركية خصوصاً) لإلغاء المقاطعة الاقتصادية العربية للكيان الصهيوني أو التخفيف من قيود هذه المقاطعة، وقد نجحت هذه الضغوط لدى بعض هذه الأنظمة.

ثانياً ـ الحلول:

إن الحل الوحيد الذي يجب أن لا يغيب عن أذهاننا كعرب، والذي يجب أن نسعى إليه ونحث عليه، جيلاً بعد جيل، هو «الوحدة العربية» سواء كانت وحدة تامة شاملة، أو وحدة اتحادية على غرار الولايات المتحدة الأميركية التي تقدم النموذج الناصع لكيان قومي ناجح وفاعل.

وبانتظار أن يتحقق الحلم القومي الذي يكاد يكون مستحيل التحقيق في زمن الردّة القومية والتردي العربي، لا بد من أن نقاوم كل التيارات المناهضة لنهوضنا القومي وتطلعنا الوحدوي، وأهم هذه التيارات: الصهيونية بكل أشكالها، وأهم هذه الأشكال: العصر الإسرائيلي المتميز بحالتين ناتئتين هما: حالة السلام العربي الإسرائيلي وما سوف يتبعه من ترد واسترخاء عربيين ومحاولات تطبيع مع الكيان الصهيوني، وحالة قيام نظام شرق أوسطي، لمصلحة إسرائيل وبزعامتها، ويهدف هذا النظام إلى إلغاء الفكر القومي العربي والعقيدة القومية العربية وما يتبعهما من تطلعات وحدوية عربية، إلغاءً تاماً.

لذا، فإن من واجبنا، كقوميين عرب، مؤمنين بتاريخ أمتنا ومستقبلها، أن نسعى، بكل الوسائل والإمكانات، لتعزيز صمود هذه الأمة ونهوضها من عثرتها، وأن نقاوم، بصبر وعزم وثبات، كل المؤامرات التي تحاك للقضاء عليها، ونوجز فيما يلي، بعض أفكارنا بهذا الصدد:

1 ـ مقاومة الصهيونية، كحركة عنصرية يطال حظرها، ليس العرب وحدهم، بل العالم كله، بما فيه حليفتها الاستراتيجية (الولايات المتحدة الأميركية)، وتشمل هذه المقاومة كل أوجه الحركة الصهيونية: الفكرية (العقيدة الصهيونية) والعملية (المتجسدة بالكيان الصهيوني). وقد تنبه بعض المفكرين العرب لأخطار الصهيونية، فأنشئت في دمشق عام 1986، لجنة دعيت «اللجنة العربية لمكافحة الصهيونية»، كما أنشئت في عمّان عام 1992. لجنة دعيت «لجنة مناهضة الصهيونية» وكلتا اللجنتين فاعلتان ونشيطتان، إلا أن ما نتمناه هو أن يتم التنسيق بين اللجنتين حتى تتحقق وحدتهما وتعم الوطن العربي كله.

2 ـ مقاومة التطبيع الإسرائيلي في مختلف أقطار الوطن العربي، وبكل أشكاله أيضاً: الحضاري منها والتربوي والثقافي والاقتصادي وغير ذلك مما سبق وفصّلناه في مطلع هذا البحث.

3 ـ رفض السلام الإسرائيلي القادم إلينا من بوابة مدريد وواشنطن، واعتباره سلاماً استسلامياً لا بد وأن يؤدي إلى تفاقم العجز العربي واندحار الفكر القومي أمام الهجمة الشرسة لعمليات الغزو الحضاري والثقافي والعلمي التي تشترك بها الامبريالية الأميركية والعنصرية الصهيونية ضد أمتنا.

4 ـ مقاومة أي استرخاء من قبل الأنظمة العربية تجاه الكيان الصهيوني، سواء أكان ذلك عن طريق الزيارات واللقاءات أم عن طريق إلغاء المقاطعة الاقتصادية العربية، أم عن أي طريق آخر يمكن أن يجترحها العقل الصهيوني مدعوماً بالضغوط الأميركية، وبما تقدمه إسرائيل لتلك الأنظمة من إغراءات، وشن حرب إعلامية على الأنظمة المتخاذلة.

5 ـ التشهير بمشروع «النظام الشرق أوسطي» المتوقع إنشاؤه، وذلك بفضح مساوئه وأخطاره على الأمة العربية والمصير العربي، ويكون التشهير بواسطة مقالات وتحليلات تنشر وتذاع في مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بحيث تنشأ، في الذهن العربي العام، حالة من الحذر والعداء والرفض لهذا المشروع وما يستتبعه من تنازلات قومية عربية لمصلحة الكيان الصهيوني.

6 ـ السعي لتحقيق مشروع «السوق العربية المشتركة» وذلك لما يمثله من رد حقيقي وفاعل على مشروع «النظام الشرق أوسطي» وما سينتج عنه من أخطار على المشروع القومي العربي.

7 ـ والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن في هذا المجال: هل يمكن إحياء النظام العربي القائم والمتمثل بالجامعة العربية ريثما نحقق نظاماً عربياً بديلاً أكثر تماسكاً وقوة وفاعلية؟

لقد سقطت الجامعة العربية، بعد أن أثبتت فشلها في حل أزمة الخليج، ولا غرو فهذه الجامعة هي من مخلفات الحرب العالمية الثانية، أرادتها بريطانيا يومذاك، كحل بديل لمطلب الوحدة العربية التي كانت

الجماهير تصر عليه، فكانت أن انحرفت الجامعة بتلك الشعوب عن النزعة الوحدوية وباعدت بينها وبين مطلبها الأساسي في الوحدة. وقد جربنا، في ظل هذه الجامعة، كل أشكال التضامن والتعاون، وخاصة: الدفاع العربي المشترك، والقيادة العسكرية الموحدة، إلا أن هذه المؤسسات لم تتمكن من تحقيق الحد الأدنى من التضامن العربي، بل بعكس ذلك، كان التعاون بين الدول العربية، وبخاصة في مجال الدفاع المشترك، ثنائياً، ولم يكن يوماً جماعياً، وقد ثبت فشل الجامعة العربية ومؤسساتها الدفاعية في كل حروبنا مع إسرائيل، وخاصة في اجتياح إسرائيل للبنان عام 1982. وسقطت كذلك كل التجمعات السياسية التي قامت مؤخراً بين الدول العربية، وبخاصة بعد أزمة الخليج.

لقد كانت الجامعة العربية، قبل أزمة الخليج، حرفاً ميتاً دفناه بعد أزمة الخليج. والنظام السياسي الوحيد الذي يجب أن يقوم بديلاً لهذه الجامعة هو نظام الوحدة الاتحادية (على الأقل) بين الأقطار العربية، أو بين تجمعاتها الجغرافية. وعلينا أن نعمل جميعاً لتحقيق هذا الهدف القومي النبيل.

وإلى أن يتوصل العرب إلى إقامة نظام عربي بديل للنظام المنهار، وكي لا تترك الساحة للقوى الدولية الراغبة بإقامة نظام شرق أوسطي معاد لطموحاتنا القومية، فمن الضروري أن يتم إحياء النظام العربي، بإقامته على «أساس من سلطات حقيقية لمؤسساته» وعلى تعاون حقيقي بين أطرافه، وتغيير جذري وحقيقي في مهامه، بحيث تصبح الجامعة العربية تعبيراً حقيقياً وفعالاً عن تضامن العرب وتطلعاتهم الوحدوية وتعاونهم الجدي، وإلا فالبديل المحتمل هو «الاستجابة للدعوة لإقامة ترتيبات إقليمية بديلة» لا بد أن يكون بعضها غير عربي، حيث يفقد النظام العربي صلاحياته وينقلها، عملياً وقانونياً، إلى ترتيبات بديلة أبرزها النظام الشرق أوسطي الذي تدعو إليه الولايات المتحدة الأميركية»[1].

ولا شك في أن إنهاض النظام العربي الحالي وتحديثه حاجة عربية

(1) سعيد، محمد السيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، ص 358.

عامة وضرورية، إذ أنه بدون ذلك «يمكن أن تتشتت الأمة وأن تتمزق المجتمعات السياسية العربية بين أطر مختلفة، وربما متصارعة، للعلاقات الإقليمية وأن تضيع، في سياق ذلك، الهوية الموحدة لهذه المجتمعات»[1].

ولا بد أن يملأ الفراغ الناتج عن هذا الضياع قوى أخرى غير عربية، ولا شك في أن إسرائيل ستكون السباقة لملء هذا الفراغ.

8 ـ معالجة مسألة الديمقراطية في مختلف الأنظمة العربية، إذ أنه بدون معالجتها على أسس صحيحة وسليمة ستظل كل معالجات هذه الأنظمة للمسألة القومية وعلى مختلف الأصعدة، بلا نتائج فعالة، فبالديمقراطية وحدها نستطيع أن نضمن مشاركة الشعب بمختلف طبقاته في الإسهام بتعميم المفهوم القومي وتعزيزه وتفعيله، كما نستطيع أن نضمن، من خلال الشعب كذلك، تقويم مسيرة هذه الأنظمة في الاتجاه القومي السليم.

9 ـ تأكيد ارتباط المفهوم القومي العربي بمفهوم وحدة المصير العربي، هذا الارتباط الذي اهتز بعد حرب الخليج حتى أضحى بلا مضمون، ولا يكون ذلك إلا بإعادة تأكيد اللحمة التاريخية والجغرافية والمصلحة القومية بين الكيانات في الوطن العربي، بحيث يصبح مفهوم الوحدة قناعات رسمية بالإضافة إلى كونه قناعات جماهيرية وشعبية ونخبوية، تتبناه المؤسسات الرسمية وتعتمده كما تتبناه وتعتمده المؤسسات الشعبية والجماهيرية والنخبوية.

10 ـ إسقاط مبدأ التفاوض مع العدو الإسرائيلي وتغليب مبدأ الاستعداد للحرب والكفاح المسلح، فلقد طغى الاستسلام على العقل العربي بعد بدء مؤتمر السلام، وأضحى التفاوض مع العدو هدفاً بحد ذاته تسعى له الأنظمة دون التفكير بأي بديل، وأقله عدم التخلي عن الخيار العسكري في حال فشل المفاوضات، حتى أضحى البديل الوحيد لهذه المفاوضات، إذا ما استمر العدو في عناده، هو الاستمرار في التنازل من قبل المفاوض العربي، وهو ما ترمي إسرائيل وراعية المفاوضات أميركا للوصول إليه من هذه المفاوضات.

---

(1) م. ن. ص 265.

11 ـ تغيير استراتيجية التسلح المعتمدة في البلدان العربية منذ بدء الصراع العربي ـ الإسرائيلي، هذه الاستراتيجية القائمة على شراء السلاح من مصادره والارتباط المستمر، بالتالي، بهذه المصادر بشكل يجعل الدول المحتاجة للأسلحة وقطع غيارها وذخيرتها تحت رحمة الدول المصدرة التي تتبع، في بيع الأسلحة، سياسة تتلاءم مع مصالحها، لذا يجب:

أ ـ اعتماد سياسة شراء الأسلحة من مصادر مختلفة ومتنوعة بحيث لا ترتبط الدول المحتاجة للسلاح بدولة مصدّرة واحدة.

ب ـ وفي الوقت نفسه، اعتماد سياسة الحصول على حق تصنيع مختلف الأسلحة واحتياجاتها، من دول مختلفة كذلك، بما فيها حق تصنيع الأسلحة الكيميائية والنووية، تماماً كما تعطى إسرائيل الحق بصناعة هذه الأسلحة.

ج ـ السعي لاستعادة العراق، بكل طاقاتها التقنية، إلى الحظيرة العربية، فتستعيد بذلك قدراتها العسكرية، وتضحى رافداً من روافد تسليح الدول العربية.

من تلك التوقعات التي قدمنا، نستطيع أن نتبين التحدي الكبير الذي تواجهه أمتنا العربية وجوداً ومصيراً في العصر الإسرائيلي ـ الأميركي الذي نعيش، ولن يستطيع العرب أن يواجهوا هذا التحدي إن لم يسعوا إلى توحدهم ورص صفوفهم واعتماد الحلول التي ذكرنا، والتي نراها ضرورة حتمية لهذه المواجهة المصيرية.

اقتراح للمناقشة:

إلا أن علينا أن لا نهمل، في أي حال، السعي الحثيث، لتعزيز التوجهات القومية، والتطلعات الوحدوية لدى جماهير الأمة العربية والأنظمة العربية على اختلاف أشكالها، وقد سبق وطرحنا فكرة إنشاء حركة تدعى «حركة الوعي القومي» ونعود فنطرحها اليوم، وفيما يلي موجز لهذه الفكرة[1]:

---

(1) انظر كتابنا «مؤامرة الغرب على العرب» ص 294 ـ 296. وقد رغبنا في إعادة طرح المشروع في هذا البحث تأكيداً عليه وتنبيهاً له.

أ ـ تقوم في كل قطر عربي، حركة جماهيرية تثقيفية مسالمة تدعى «حركة الوعي القومي» وتكون مهمتها استرداد الجماهير العربية لوعيها القومي ولإيمانها بأمتها العربية، ونخص، من تلك الجماهير، الأجيال الطالعة التي فقدت، من جراء الهزائم العربية، والإحباطات المتكررة، كل ثقة بالمستقبل العربي الموحد، ولم تعد تعابير الأمة والوحدة والقومية تعني، في نظرها، شيئاً، بل تأصلت في أذهانها مفاهيم الكيانية والقطرية والاستقلالية والانعزالية.

ب ـ تسعى هذه الحركة للتأثير على مختلف طبقات المجتمع العربي، في البدء، ثم على السلطات الحاكمة في كل كيان أو قطر، وذلك لتحقيق الوعي القومي وتطويره وتعميقه لدى مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية، وبمختلف الوسائل السلمية، التثقيفية والتربوية والتوجيهية.

ج ـ تنتقل الحركة، بعد تحقيق الوعي القومي والتحرر الكامل في المجتمع، إلى تحقيق خطوة هامة وضرورية للدفاع عن مصير الأمة العربية ومستقبلها، وهي السعي إلى تحقيق الوحدة. ولا يهم أن تكون الوحدة تامة أو اتحادية، ولكن من المهم أن تكون الأقطار التي تسعى إلى التوحد متجانسة ومتقاربة اجتماعية وثقافياً وجغرافياً. وفي رأينا أن الوحدة المتجانسة تتم على الشكل التالي:

- وحدة بلاد الشام والعراق.
- وحدة شبه الجزيرة العربية.
- وحدة وادي النيل.
- وحدة المغرب العربي الكبير.
- وحدة جيبوتي والصومال.

وبعدها، لا بد أن تقوم، بين هذه البلدان الموحدة أو المتحدة، روابط وحدوية أو اتحادية، حيث تشكل، بمجموعها: الولايات العربية المتحدة، أو الأمة العربية، أو الوطن العربي الكبير[1].

---

(1) قدم د. خير الدين حسيب، الأمين العام للمؤتمر القومي العربي، لهذا المؤتمر، في دورته الرابعة التي عقدها ببيروت خلال شهر أيار/ مايو 1993، مشروع خطة عمل للحركة القومية=

هذه أفكار، وليست خطة عمل، وإنما هي أفكار تشكل، بحد ذاتها، مشروعاً جدياً أدعو الباحثين والمعنيين في الشأن القومي، في سائر الأقطار العربية، لدرسه ومناقشته، بغية وضعه في خطة عمل متكاملة. وهو مشروع ينمو ويصبح قابلاً للتحقيق تبعاً لنمو الوعي العربي والخطر الذي يمثله «سلام الهدنة» الذي يمكن أن يقوم ذات يوم، بين العرب وإسرائيل.

نقول «سلام الهدنة» لاعتقادنا الجازم بأن أي سلام جدي ودائم بين العرب وإسرائيل لا يمكن أن يقوم، طالما أن هناك شعباً عربياً يؤمن بأن وطنه الكبير يمتد «من المحيط إلى الخليج»، وأن هناك شعباً يهودياً يؤمن بأن وطنه الكبير يمتد «من الفرات إلى النيل».

وإننا، إذ نحث المثقفين العرب ونحرضهم على التفكير الجدي بالمشروع الذي نقدمه، نعتبر أن الخطر الداهم والقائم على أمتنا لا بد وأن يدفعها، لإتّقائه وردّه، إلى جمع صفوفها وتوحيد كلمتها، هذا إذا وعت حقيقة هذا الخطر وفداحته، ولا بد أن تعي ذلك، على أن تعيه قبل فوات الأوان.

رؤية طوباوية؟ فليكن، ولنتعلم من الصهيونية، كيف نخطط لتحقيق طموحنا القومي. أولم يسخر العالم كله من هرتزل، يوم دعا لأول مؤتمر صهيوني ببال في سويسرا عام 1897، من أجل إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين؟

= العربية على المستوى الشعبي خلال التسعينات (المستقبل العربي مصدر سابق ص 126 - 125) وقد طرح، في هذا المشروع، إنشاء «منتديات قومية عربية» في الأقطار العربية، معتبراً أن «المؤتمر القومي العربي» الذي يجمع نخبة من المفكرين القوميين العرب يطمح لأن يكون مرجعية قومية سياسية شعبية في الوطن العربي.

التعقيبات

ماجد كيالي:

يشهد الوطن العربي في هذه المرحلة تحولات عميقة وخطيرة، ستهدّد في حال استكمالها واستقرارها، ليس شكل الوجود العربي، الراهن فحسب، وإنما مستقبل هذا الوجود، ومصير الأمة العربية من أساسه. وللأسف، فإن هذه التحولات المصيرية الخطيرة تتابع مساراتها من دون مقاومة تتوازى مع خطورة الواقع الذي نشهده أو المستقبل المظلم الذي يمكن أن تتمخضّ عنه. ونكايةً في الأمر، فإنّ هذه التحولات الخطيرة، يتم التعبير عنها بمصطلحات لا تمتّ لحقيقتها بصلة، إمعاناً في الاستهتار بالعقل العربي. وهكذا يتم إطلاق مصطلحات مثل: «مباحثات السلام» و«التنمية الاقتصادية» و«دمقرطة» المجتمعات العربية و«التعاون» العلمي والبيئي، والحدّ من التسلح. وهذه المصطلحات ما هي إلاّ تصدير لمصطلحات دولية مثل: توازن المصالح، الاعتماد المتبادل، الاختيار الحر، سلامة البيئة، النظام العالمي الجديد... الخ، التي تم تزييفها، بحيث أصبحت مجرّد كلمات حقّ يراد بها باطل.

وفي إطار هذه التحولات القاهرة، يبدو المشهد العربي السائد، مشهداً عاجزاً، مفتتاً، مأساوياً: فالجماهير العربية في واد، والأنظمة في واد آخر. أمّا الجماهير فتزداد إفقاراً من الناحيتين المادية والمعنوية، بسبب السياسات السلطوية والاقتصادية السائدة. والأنظمة بدورها فهي على جبروتها وغربتها في الداخل، ضعيفة تجاه الخارج، وغارقة حتى النخاع في مشكلاتها البيئية وصراعاتها الثانوية (كما يفترض).

على خلفية هذا الإطار، تحاول الولايات المتحدة، تمرير مخططاتها، في هذه المرحلة لإقامة ما يسمى «النظام الاقليمي في الشرق الأوسط»، كمعادل وامتداد لما يسمى «النظام العالمي الجديد» الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، مستغلّة إلى أقصى حدّ تداعيات الانهيار السوفياتي وحرب الخليج الثانية، ونتائجها على العلاقات الدولية والإقليمية.

السياق التاريخي:

وعليه، فإن قيام هذا النظام هو محور جهود السياسة الأميركية، في هذه المرحلة، وفي هذه المنطقة الهامة من العالم. ويمكن القول إن هذه المحاولة، هي المحاولة الثالثة لترتيب الخارطة السياسية العربية، منذ مطلع القرن العشرين.

فقد تمت الصياغة الأولى، عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، فخضعت المنطقة العربية لنظام الانتداب الاستعماري، الذي ترافق مع الوعد (وعد بلفور) بإنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين. أما المحاولة الثانية، فقد تمّت بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث خضعت المنطقة العربية لنظام التجزئة، ونجحت الدول الاستعمارية في زرع الكيان الصهيوني في فلسطين.

وفي الحالتين السابقتين، فإن صياغة المنطقة العربية، تمّت بفعل (الخارج) القوى الامبريالية، رغماً عن إرادة الأمة العربية. وفي سياق التحولات الدولية والتصارع على النفوذ بين القوى المهيمنة. أيضاً في الحالتين السابقتين ارتبطت الصياغة الجديدة (الامبريالية) للوطن العربي بالمشروع الصهيوني في فلسطين. فتمّ التمهيد لقيامه في المرحلة الأولى، في حين تم ترسيخ وجوده في المرحلة الثانية.

وفي هذه المرحلة تحاول الولايات المتحدة (باعتبارها القطب المهيمن دولياً) استثمار المناخ الدولي والإقليمي الراهن، (قبل فوات الأوان) لتمرير مخطّطها هذا، من أجل إحكام السيطرة على هذه المنطقة الهامة والاستراتيجية للعالم وللعلاقات الدولية. ومن خلال ذلك، تعمل على تعزيز هيمنتها على النظام الدولي.

وبهذا المعنى، فإنّ الصياغة الجديدة، التي تمرّر تحت يافطة مباحثات «السلام»، والمباحثات متعددة الطرف، لا تقلّ خطورة عن المحاولتين السابقتين، إن لم تكن أكثر منهما خطورة على الوجود العربي، ومستقبل الأمة العربية. ذلك أن نجاح الولايات المتحدة، في إقامة نظام إقليمي (لاقومي) في المنطقة، في حقيقته لا يهدّد المستقبل القومي، فحسب، وإنما يقوّض حتّى السيادة الوطنية للأنظمة القطرية السائدة. وهذا المخطّط يخدم أساساً الولايات المتحدة، فيكرّس تبعيّة المنطقة العربية كلها من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية... الخ. ويتيح المجال لها لتعزيز مركزها الدولي وجبروتها على النظام الدولي الجديد.

أما الكيان الصهيوني، ففي هذه المحاولة الثالثة لترتيب الوطن العربي، يجد أيضاً، فرصة جديدة للنمو والتطوّر والهيمنة.. بينما الوطن العربي يدفع للمرة الثالثة ومن كيسه الخاص ثمن الاستحقاقات الدولية الجديدة، في حين يجد الكيان الصهيوني في هذه التحولات انتصاراً تاريخياً له، ومنعطفاً نوعياً جديداً في تاريخه في هذه المنطقة.

ويمكن القول، بأنّ مجمل الصياغات التي تعرضت وتتعرّض لها المنطقة العربية تؤكّد على الترابط العضوي فيما بين المشاريع الامبريالية التي تستهدف تكريس علاقات التبعية والاستغلال والتخلّف وبين المشروع الصهيوني الذي يستهدف اغتصاب فلسطين. أي أن هذه الصياغات اعتمدت على ركيزتين أساسيتين هما: التجزئة والاحتلال. وبمعنى آخر، فإن الاستهدافات الامبريالية السابقة، والحالية المتمثلة بمحاولة إقامة نظام إقليمي في الشرق الأوسط، إنما تركز في صياغتها على تعميق التجزئة العربية، وتكريس الاغتصاب الصهيوني لفلسطين.

ماهيّة النظام الإقليمي:

لا بد لنا قبل التطرّق إلى النظام الإقليمي المقترح للشرق الأوسط، أن نحدّد طبيعة وماهية هذا النظام. وفي هذا الإطار يمكن القول بأن النظام الإقليمي هو النظام الذي يجمع عدداً معيناً من الدول في إقليم جغرافي معين، أولاً. ثانياً: إن النظام الإقليمي هو نظام لاقومي (على الأغلب)،

ويضم في إطاره عدداً من القوميات. ثالثاً: إن أساس الانخراط في نظام إقليمي معين هو المصالح المشتركة التي تربط بين مجموع هذه الدول، أكانت مصالح، اقتصادية أم علمية، أم سياسية، أم أمنية... الخ. أو مجموعة معينة من هذه المصالح. رابعاً: إن النظام الإقليمي الذي ينبني بذرائع التعاون الاقتصادي والعلمي والبيئي، إنما هو يرتبط، بالضرورة، بمضمون سياسي محدّد، إقليمي ودولي في آن واحد، مهما حاولت الدول المنخرطة فيه التعتيم على هذا الجانب الأساسي كقاعدة لقيام أي نظام إقليمي. خامساً: إن النظام الإقليمي هو نظام من التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين الدول المنخرطة فيه وفي مختلف المجالات، الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، والاجتماعية والثقافية.

بالاستناد إلى هذا التحديد لمفهوم النظام الإقليمي، يمكننا أن نلحظ بأنّ النظام الإقليمي المقترح للشرق الأوسط يضمّ في إطاره الدول التي تجمعها جغرافيا الشرق الأوسط، وهذه الدول تمتد من تركيا إلى مصر، وتضم في إطارها دول المشرق العربي، ودول الخليج العربي، وصولاً إلى إيران والباكستان، بالإضافة إلى الكيان الصهيوني.

ويضم النظام الشرق أوسطي عدداً من القوميات: التركية، والإيرانية، والباكستانية، والعربية، بالإضافة إلى التجمع الاستيطاني الإسرائيلي في فلسطين.

ويلاحظ أن العرب يشكّلون أقلية في مثل هذا النظام، ويفصلون عن امتدادهم في المغرب العربي، في حين أنه يتيح للكيان الصهيوني الانخراط ككيان «قومي» مثله مثل الكيانات القومية الأخرى.

والذريعة الأساسية لقيام هذا النظام هي التعاون الإقليمي في مجالات: «التنمية» الاقتصادية، والبيئة، والمياه، والحدّ من التسلّح، والأمن الجماعي، وتحقيق «رفاهية سكان الشرق الأوسط».

أما الطابع السياسي لهذا النظام، فلا يخفى على أحد. فالمشروعات الامبريالية، لتجزئة الوطن العربي، وتعميق هذه التجزئة منذ مطلع هذا القرن، وزرع الكيان الصهيوني فيه، والعمل على تطبيع وتأييد وجوده من

خلال النظام الشرق أوسطي تؤكّد العلاقة بين التجزئة وبين هذا الكيان. فالكيان الصهيوني يكرّس التجزئة ويعمّقها، ويقف عقبة كأداء في وجه محاولات التكامل والوحدة. والتجزئة بدورها تعتبر المناخ الأمثل لحماية الكيان الصهيوني وترسيخ وجوده واستقراره في فلسطين والمنطقة العربية في ظل الضعف والتشتت العربيين.

والصراع بين النظام العربي، والنظام الشرق أوسطي، وغيره من المشاريع الامبريالية هو صراع قديم، برز في هذه المرحلة، بحكم التغيرات الدولية، التي أطلقت يد الولايات المتحدة في العالم، وفي المنطقة العربية، إثر انهيار عالم القطبين، وعلى خلفية حرب الخليج الثانية التي عزّزت من دور العامل الدولي والإقليمي في التدخل بشؤون الدول العربية. كما عزّزت هذه الحرب من ميل بعض الأطراف النافذة في المنطقة العربية، وخاصّة دول مجلس التعاون الخليجي للتلاؤم مع الصيغ الإقليمية وإدارة الظهر للفكرة القومية أو للنظام العربي. إدارة الظهر لإعلان دمشق (6 + 2) والمشاركة في المباحثات المتعددة والاتجاه نحو إلغاء المقاطعة.

والغرض الآخر من قيام هذا النظام هو الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وتطبيع العلاقات العربية ـ الإسرائيلية، بل والانخراط معها في شبكة وطيدة من العلاقات الاقتصادية، والعلمية، والسياسية، وترتيبات أمن جماعي... إلخ في إطار النظام الشرق أوسطي. وهذا ما كان واضحاً في تحديد الرئيس الأميركي (السابق) جورج بوش لمفهوم الولايات المتحدة عن السلام، الذي يتضمن إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية، وعلمية وسياحية، وأمنية بين إسرائيل ودول المنطقة (وذلك في كلمته في افتتاح مؤتمر مدريد). وهذا ما يكرّره القادة «الإسرائيليون»، حين يتحدّثون عن مفهومهم للسلام، الذي يتضمن التطبيع وإقامة ترتيبات إقليمية قبل أي شيء آخر. وكما قدمنا، فإن النظام الإقليمي يتضمن مجموعة من التفاعلات والتأثيرات المتبادلة، وفي هذا الإطار، سيتم نزع الدول الشرق أوسطية من امتدادها القومي، وتذويبها في إطار النظام الشرق أوسطي. كما ستحرم الدول العربية الأخرى من امتدادها وعمقها المشرقي.

وبشكل عام، فإن الولايات المتحدة تسعى إلى تكريس هيمنتها الدولية

واستغلال ثروات المنطقة من خلال سيطرتها على هذه المنطقة للاستفادة من ميزاتها الجيوسياسية الاستراتيجية، وكذلك لوضع يدها على ثلثي احتياطي العالم من النفط من المنابع إلى الممرات. إنما يمكنها من التحكم بالآلة الاقتصادية العالمية)، وأيضاً للاستفادة من الثروة النقدية التي تتمتّع بها دول المنطقة وتقدّر بحوالي 800 مليار دولار. وبسبب من اعتبار المنطقة مدخلاً ومعبّراً لقارات آسيا وافريقيا وأوروبا، حيث توجد أسواق ومصالح حيوية للولايات المتحدة، وحيث يجب خلق منطقة عازلة ومؤيدة للولايات المتحدة تحول دون التقاء أوروبا بآسيا الصاعدة.

وأخيراً، فإن الولايات المتحدة تحاول من خلال قيام النظام الشرق أوسطي السيطرة على التطوّرات الاجتماعية والسياسية في هذه المنطقة التي تعتبر المركز لجميع التطورات التاريخية في المنطقة العربية والمحرك الرئيسي لها.

ذلك أن الوطن العربي، يتمتّع بأهمية خاصة، بسبب الدور الحضاري، الذي كانت قد لعبه في تاريخ العالم إبّان عصور سابقة، وبسبب من التراث الثقافي الذي يختزنه مما يؤهّله للعب دور في الحضارة العالمية. وبسبب من هذه الإمكانية، فإن الولايات المتحدة ومعها الدول الامبريالية تنظر بعين الحذر والقلق إلى مثل هذا الاحتمال، وتعمل جاهدة على الحؤول دونه. وتدرك هذه الدول أهمية العوامل التاريخية والثقافية والدينية والسيكولوجية التي تشكّل العناصر الأساسية في وعي الأمّة العربية لذاتها، وهذه العناصر في تضافرها مع الامتداد الجغرافي الاستراتيجي والمتّصل للوطن العربي، وتمتّعها بإمكانيات اقتصادية وبشرية هائلة، يجعل من القومية العربية، ومحاولات تجسيد وحدة الأمّة العربية في إطار دولة قوّمية، خطراً كبيراً كامناً على المصالح الغربية، وهذا سبب أساسي من الأسباب التي تجعل من الوطن العربي هدفاً مستمراً للمخطّطات الغربية العدوانية والعنصرية والاستغلالية من أجل الإبقاء على عناصر التجزئة والتفتّت والتبعيّة فيه.

وعليه، فإنّه من الضروري وضع العوامل الثقافية ـ التاريخية في الحسبان باعتبارها عوامل أساسيّة محرّكة للصراع مع الغرب الامبريالي، بالارتباط مع العوامل المادّية المحرّكة لهذا الصراع، فقد أثبتت الوقائع،

والتجربة التاريخية الغنية قصور التفسيرات المادية ـ أحاديّة الجانب ـ عن إدراك أبعاد وخلفيّات النزعة العنصرية العدوانية للغرب تجاه الطموحات القومية العربية.

إن الغرب لم ينس بعد، قيام الامبراطورية العربيّة، على أنقاض إمبراطوريتين كبيرتين ـ الفارسيّة والبيزنطية ـ ودقّها أبواب أوروبا ذاتها، بعد أن وصلت إلى أعماق آسيا وافريقيا، حيث شكّلت مزاحماً حقيقياً وصلباً للحضارة الغربية.

ويؤكد على هذه الحقيقة د. نعوم تشومسكي بقوله: إنه وإضافة للدافع الاقتصادي والسياسي، فإن هذا العامل يقف وراء خوف الولايات المتحدة من صعود القوميات المستقلّة المتطرفّة لا سيّما في الشرق الأوسط ـ باعتبارها ـ الفيروس الذي سوف يغذّي سائر البلدان... والتفاحة الفاسدة التي سوف تلوّث سائر المنطقة حسب الإدارة الأميركية.

وهكذا في مواجهة «فيروس» القومية العربية، تستعد الإدارة الأميركية، وتشحذ كل أسلحتها لاقتناص هذه الفرصة المؤاتية، وإقامة نظام إقليمي، لاقومي في الشرق الأوسط، يمكّنها من السيطرة على الوطن العربي، ومقدراته، وعلى التطوّرات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فيه، وعلاوة عليه، ومن خلال سيطرتها هذه، يمكنها تعزيز سيطرتها على التطوّرات الحاصلة في العالم، والاحتفاظ بهيمنتها على «النظام الدولي الجديد».

«إسرائيل» والنظام الشرق أوسطي:

ماذا يعني النظام الشرق أوسطي بالنسبة للكيان الصهيوني في الإدراك «الإسرائيلي» إنه يعني أولاً اعتراف الدول العربية بحق «إسرائيل» في الوجود. وثانياً: إنه يعني إقامة علاقات طبيعية معها في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات. وثالثاً: وعلى وجه التحديد، فإنه يتيح لإسرائيل الانخراط في شبكة كثيفة من العلاقات المتبادلة في إطار نظام إقليمي يسمح لها الاستفادة من مزايا المجال الحيوي للشرق الأوسط، والاستفادة من موارده لتطوير إمكاناتها الاقتصادية (المشاركة بالثروة العربية: المياه، النفط،

السوق). رابعاً: إن النظام الإقليمي المترافق مع قيام نظام أمني جماعي يسمح للكيان الصهيوني أن يعيد النظر في أولوياته الاقتصادية حيث يوجه جزءاً كبيراً من موارده التي ينفقها على التسلّح نحو التطوير الاقتصادي والتكنولوجي. خامساً: إن الانخراط في النظام الشرق أوسطي، يخفّف من اعتمادية الكيان الصهيوني على المساعدات الأميركية، ويزيد من هامش استقلاليته، وخاصّة في هذه المرحلة التي يواجه فيها الاقتصاد الأميركي، صعوبات عديدة. سادساً: إن المشاركة في قيام النظام الشرق أوسطي يعتبر من وجهة النظر «الإسرائيلية» مساهمة كبيرة في خدمة السياسة الأميركية. وهو تعبير عن قيام «إسرائيل» بوظيفتها في خدمة المصالح الأميركية في هذه المرحلة. سابعاً: إن هذا النظام الإقليمي يتيح لإسرائيل فرصة نادرة لتقويض القومية العربيّة، وفرض وجودها في المنطقة. ثامناً: ستتمتع «إسرائيل» في هذا النظام بموقع متميّز بسبب إمكاناتها التكنولوجية والاقتصادية حيث ستحافظ على تفوّقها النوعي على الدول المنخرطة في النظام الشرق أوسطي. هذا علاوة على تفوقها العسكري، وبضمان العلاقة الخاصّة مع الولايات المتحدة الأميركية. هذا علاوة على أن قيام مثل هذا النظام سيتيح لإسرائيل تجاوز، القضية الفلسطينية وحقوق الشعب العربي الفلسطيني، بسبب المصالح المستجدة لهذا الإطار الإقليمي.

وهكذا تبدي كافة التصوّرات «الإسرائيلية» حماساً منقطع النظير لقيام نظام إقليمي في الشرق الأوسط. كما تحاول هذه التصوّرات تبيان أهمية الكيان الصهيوني لهذا النظام قياساً بمجموعة الأنظمة التي ستنخرط فيه. وتستند هذه التصوّرات إلى اعتبار «إسرائيل» امتداداً للغرب في المنطقة. وهذا ما يجعلها الحليف الوحيد الثابت والموثوق به. أي أن «إسرائيل» ستظلّ ذخراً استراتيجياً للسياسة الأميركية في المنطقة إن في الإدراك الإسرائيلي أو في الإدراك الأميركي.

وينبغي أن نشير إلى مغزى كلام رئيس الوزراء الإسرائيلي (السابق) إسحاق شامير الذي قال: «إن إسرائيل ليست مجرد دولة في الشرق الأوسط... إن إسرائيل هي 50٪ ـ أي نصف الشرق الأوسط».

وفي نهاية موضوعنا هذا حول مشروع النظام الإقليمي في الشرق

الأوسط، والذي هو من حيث الأساس مشروع إمبريالي - صهيوني ينبغي أن نشير إلى الملاحظات والاستنتاجات التالية:

- إن مستقبل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط «مرتبط تماماً» بمستقبل ما يسمى النظام الدولي الجديد، والعكس صحيح إلى حد بعيد، إذ أن مستقبل هذا النظام يتوقف أيضاً، على قدرة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بسيطرتها الدائمة وهيمنتها على المنطقة العربية، وبالتالي، على نجاحها في تكريس النظام الإقليمي الشرق أوسطي وتؤكد المذكرة التي نشرتها صحيفة نيويورك تايمز والصادرة عن البنتاغون القلق الأميركي على مستقبل الهيمنة الأميركية في العالم.

- إن النظام الإقليمي - اللاقومي المقترح في المنطقة، لن يؤدي إلى انهيار المستقبل العربي فحسب، وإنما إلى «خروج العرب من التاريخ». على حد تعبير المفكر العربي فوزي منصور - ذلك أنه حتى العنصر العربي المشارك في هذا النظام سيجري العمل على طمس هويته وتذويبه في الإطار الإقليمي وليس عزله عن محيطه القومي فحسب، وذلك لصالح الهوية «الشرق أوسطية» الجديدة.

- سيضفي النظام الشرق أوسطي عناصر قوة جديدة للمشروع الصهيوني حيث سيتمكن هذا الكيان من تطوير إمكانياته الاقتصادية والعلمية والتجارية بسبب المجال الحيوي الواسع للشرق الأوسط، وهذا بالطبع سيكون على حساب العرب وثرواتهم ومستقبلهم.

- وأخيراً، فإن النظام الإقليمي الشرق أوسطي هو شكل جديد من أشكال السيطرة الامبريالية والإلحاق الامبريالية للوطن العربي، والأوهام التي تتأسس على «التنمية» الاقتصادية للمنطقة العربية في إطار هذا النظام ليس لها أساس من الصحة. فالمشروع الامبريالي واضح تماماً، ولن يفتح المجال لنشوء منطقة اقتصادية جديدة على غرار جنوب شرق آسيا كما يتوهم البعض. فالمنطقة العربية ليست جنوب شرق آسيا وبسبب ميزاتها التي سبق وتحدثنا عنها، فإن أي محاولة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لن تكون في توافق مع مصالح الولايات المتحدة الأميركية التي تقتضي نهب ثروات هذه المنطقة، وإبقاءها في حالة من التبعية والتخلف.

أما شكل التنمية المقترح، فهي التنمية في المجالات الهامشية، وخارج القطاعات الإنتاجية في البنية الاقتصادية، وتحديداً في مجالي السياحة والخدمات والقطاعات المرتبطة بهما. وهذه التنمية التي من شأنها إضعاف وتشويه الهياكل الاقتصادية الوطنية، تفسح المجال واسعاً أمام وجود فئات اجتماعية طفيلية مرتبطة بالمصالح الخارجية وخاصة بالولايات المتحدة الأميركية، وهذه الفئات سيكون من مصلحتها تعميق التبعية الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية في المنطقة العربية لصالح الاحتكارات الخارجية، وخاصة الأميركية منها.

وعليه، فإن هذه المرحلة تشكل منعطفاً خطيراً بالنسبة لمستقبل الوطن العربي وإذا كانت الولايات المتحدة الأميركية، تحاول اقتناص الفرصة الدولية والعربية الراهنة لتمرير ترتيباتها، فإن الوضع على خطورته يتطلب العمل على تفويت هذه الاستهدافات وإفشال المشروع الإقليمي في كافة أشكاله وعلى كافة المستويات، باعتباره يشكل خطراً ليس على المستقبل فحسب وإنما على السيادة الوطنية القطرية للدول العربية. إن أميركا التي تبدو قوية أكثر من اللازم هي أميركا المسرعة أكثر من اللازم وقبل فوات الأوان لاستثمار الفرصة السانحة. وهذا ما يجب إدراكه بعمق.

إن السنوات العشر المقبلة هي سنوات مصيرية، وتاريخية، وهي سنوات الحسم بالنسبة لمستقبل الأمة العربية وشكل وجودها، وعلى ما تفعله هذه الأمة أو ما لا تفعله سيتوقف تاريخها ومستقبلها ووجودها. وفي النهاية، فإن الأمم إنما تبني تاريخها وتمتحن إرادتها، وتتفولذ عزيمتها في اللحظات التاريخية الحاسمة التي تختصر في طياتها عقوداً من الزمن، واللحظة العربية الراهنة واحدة منها، والمطلوب شحذ الهمم والطاقات لمواجهة التحديات الراهنة،.وثقافة الأمة العربية ثقافتها وتاريخها وإمكاناتها جديرة بهذا الامتحان.

أخيراً، تحاول الولايات المتحدة تمرير ترتيباتها حول النظام الشرق أوسطي مستغلّة مشهد الضعف والتفتت العربيين. مستفيدة من نكوص حركة الجماهير العربيّة. وانحسار دور قواها المنظمة. . . والخلافات بين هذه القوى بسبب تباين خلفياتها الفكرية. ومستفيدة، من حالة الانفصام بين

الجماهير العربية وقواها وبين أنظمتها القطرية، ومستثمرة إلى أقصى حد الخلافات العربية ـ العربية، وحاجة الأنظمة الاستبدادية لضمانات الأمن الأميركية في منطقة حبلى بالمتغيرات. . . . خاصّة وقد نجحت الولايات المتحدة في ادخال حالة الشلل للجسم العربي، بعد ما حدث في العراق، وما يحدث في الجماهيرية، وما يمكن أن يحدث في هذا القطر العربي أو ذاك.

ومع ذلك، فإن كل المؤشرات تدل على أن عصر السيطرة الأميركية لن يطول، وإذا طال فسيكون بفضل سيطرتها على المنطقة العربية وعلى نفطها وثرواتها، وعليه فإن حداً أدنى من التضامن العربي، وحداً أدنى من أشكال المقاومة العربية، والائتلاف للقوى السياسية العربية القومية والإسلامية والماركسية، والليبرالية من شأنه أن يستنهض الوضع العربي لمواجهة العدو الرئيسي وإفشال المخطط الشرق أوسطي.

إن وعياً كهذا يفترض مراجعة الحسابات في علاقات الأنظمة ببعضها، وعلاقتها بجماهيرها، وفي علاقة القوى فيما بينها للاستفادة من زمام المبادرة في صياغة الهوية القومية والتراث التضامني ـ الحضاري وفق القيم الديمقراطية. . . لبناء مستقبل عربي واحد.

المداخلات

أبو وليد محمد:

الكيان الصهيوني منذ بدايته عانىٰ من أزمة بنيوية تتمثل بعجزه عن اكتساب قوة اقتصادية ذاتية توازي أو تقترب من قوته العسكرية، فلا زال الكيان يعتمد في استمرار وجوده وفعله على ثمانية مليارات دولار تقدمها الولايات المتحدة سنوياً دعم حكومي أو قروض أو عبر مؤسسات غير رسمية، الولايات المتحدة الأمريكية وفق معلومات متواترة من أكثر من مصدر تعاني من إشكالات اقتصادية قد لا تمكنها بالمدىٰ المنظور أن تستمر بدفع هذا الدعم، هذا الأمر لم يبق من خيار أمام الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني أثناء عمله وسعيه لتجديد مشروعه وتجاوز أزماته إلا طريق الهيمنة الاقتصادية بدلاً من محاولة الهيمنة العسكرية التي فشلت أو تكاد تفشل كما هو واضح، فلسطين بصغر حجمها وقلة مواردها لا تحقق هذا الهدف، لا تمكن الكيان الصهيوني من تجديد نفسه، ضمن إطار ما يسمىٰ «بالنظام الدولي الجديد» بدأ الكيان الصهيوني وبدعم كامل من الولايات المتحدة الأمريكية يعدّ نفسه للدخول في النظام «الشرق أوسطي» المزمع إقامته فهو يستند إلى قاعدة اقتصادية قوية. فإجمالي قيمة الناتج في الكيان الصهيوني تبلغ 60 مليار دولار لعدد سكان لم يبلغ الخمسة ملايين نسمة، في حين أن مجموع قيمة الإنتاج في سوريا ولبنان والأردن والذي يصل عدد سكانها إلى حوالي 22 مليون نسمة لم يتجاوز 23 مليار دولار، هذا يوضح باختصار شديد أن النظام «الشرق أوسطي» المزمع إقامته سيتوج على سدته للسيطرة بشكل واضح عليه دولة «إسرائيل العظمى» التي لا خيار لمواجهتها إلا إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بإدامة الاشتباك والصراع المفتوح

مع العدو، أما أية محاولات أُخرىٰ قد تظهر النظام «الشرق أوسطي» حلاً لإشكالات هذا القطر أو ذاك فما هي إلا أوهام، شمعون بيريز ومنذ فترة طويلة حدد بشكل واضح مخططه فالتكنولوجيا من العدو الصهيوني ويد عاملة من مصر، ومياه من تركيا، بمعنىٰ السيد في العصر القادم هو الذي يملك التكنولوجيا الذي يملك الخبرات ويملك اليد العاملة لا يملك إلا أن يكون عبداً، النظام «الشرق أوسطي» يعني باختصار شديد كيان صهيوني سيد وأمة عربية مجرد عبيد لخدمة هذا السيد وشكراً.

د. ماهر عسل:

بداية نحن في حزب التجمع حذرنا مبكراً من مشروع «الشرق الأوسط» على أساس أنه في حالة التشرذم العربي يستطيع العدو الصهيوني أن يفرض شروطه وأن يحقق قدراً خطيراً من التوسع والسيطرة والهيمنة على المنطقة العربية، لكنني حينما استمعت إلى المحاضرة أُصبت بفزع فنحن نبالغ مبالغة مذهلة في كل ما نكرهه وفي كل ما نرفضه حتى نصيب أنفسنا بحالة من الإعياء أو الإحباط والذعر في غير ما ضرورة أو محل، وعندما أسمع أن الأمة العربية مهددة في وجودها أو أن الثقافة العربية سيتم القضاء عليها، أعتقد أن مثل هذا الكلام هو كلام من خارج إطار المكان والزمان، كلام لا يستند إلى رؤية علمية أو منطقية للواقع، العرب 150 مليون لن يذوبوا، المسألة أنهم سيظلوا عرباً وسيظلوا يكافحوا ينضربوا ويضربوا ويقوموا ويناموا ثاني عندنا مشاكلنا كأمة، يعني لا يجب أن نفقد الثقة بأنفسنا ونحن لن نظل للأبد في حالة المفعول به، شئنا أم أبينا لا بد أن نتحول إلى حالة الفعل، هذه هي القضية كيف نكون فاعلين في الإطار الزماني والمكاني القائم، أما القول المطلق المفزع بأن كل العالم أعداء، أمريكا والغرب أعداء، الصهيونية أعداء، الأنظمة العربية أعداء، الجامعة العربية، أعداء إذن كيف نعيش هذه الحياة وكيف نتنفس؟ فرحمة بأنفسنا أيها الزملاء ورحمة بواقعنا ورحمة بمستقبلنا حتى نستطيع أن ننظر بقدر ولو يسير من التفاؤل إلى المستقبل، أما كل شيء أسود داكن مش ممكن وشكراً.

د. محمد ميشال الغريب:

أهنىء حضرة المحاضر والمعقب ولديّ بعض الملاحظات البسيطة.

أولاً: كيف ننظم النضال في سبيل الوحدة العربية، ومعظم محاضريها لا ينتظمون بنظام المؤتمرات المحددة بالدقائق، تنظيمنا يبدأ من أنفسنا، في ناس تراقب، هناك وسائل إعلام، على الأقل فلنتقيد بالوقت وبالدقيقة. حضرة المحاضر: الاستعمار لم يبدأ في القرن العشرين كما ذكرتم الاستعمار في الشرق الأوسط بدأ في القرن العاشر مع الحروب الصليبية، وهناك قول شهير لملك فرنسا «فرنسوا برميه» يقول إن الطائفة المارونية في لبنان هي جزء من الأمة الفرنسية وما زالوا في هذا القول في عهد «ميتران»، والحرب اللبنانية هي أكبر شاهد على ذلك.

ثانياً: الشرق الأوسط ليس فقط مرغوباً به كونه مخزوناً نفطياً. بل هو أيضاً سوق استهلاكية، نحن نستطيع مجابهة الاستعمار بالمقاطعة الاقتصادية على الأقل لبعض منتجاته في طليعتها المالبورو، ركزت يا حضرة المحاضر العميد الصديق على أمريكا، أين فرنسا، أين بريطانيا، أين هولندا، أين إيطاليا، كلهم مستعمرون كلهم تعاونوا ضدنا في الحرب اللبنانية وفي كل حرب عربية، وتعاونوا ضد الشعب العراقي الشقيق وهو شعب نفتخر بوقفته وبنضاله رغم بعض الأخطاء السياسية.

أخيراً، علينا تحريض الجماهير ضد حكامنا انطلاقاً من حكام لبنان الذين أتحفونا بمجلس نيابي أكثر من ثلاثة أرباعه مزور تاجر حشيشة وراش ومرتش، حقائق، العالم يعرفها فلا يجب أن نخجل منها. أخيراً نحيي الثوار في كل بقعة عربية إنطلاقاً من حملة الحجارة في فلسطين إلى المجاهدين الذين يسمونهم متطرفين في جنوب لبنان، نحن كلنا متطرفون ضد الشر وضد الاستعمار ويجب أن يكون ذلك واضحاً، ونحيي المناضلين في مصر والجزائر وفي البوسنة وشكراً.

رشيد مهنا:

الحقيقة البحث القيم الذي تقدم به العميد الدكتور ياسين سويد يتضمن العديد من النقاط الذي يريد كل منا أن يبحث فيها ولكن نظراً لضيق الوقت سأقتصر على نقاط قليلة.

إن النقاش حول مخاطر النظام «الشرق أوسطي» يذكرني بما قرأته عن

النقاش الذي كان يدور في الندوات عن مخاطر المؤتمر الصهيوني الذي انعقد في بال عام 1897 وبالندوات التي عقدت عن مخاطر وعد بلفور والتي عقدت عن مخاطر قبول العرب بتقسيم فلسطين وأثره على الأمة، إذن من أجل مواجهة تلك المخاطر من تدعو لمواجهتها هل ندعو الكويت، ندعو قطر، ندعو مَن؟ ندعو النظام الذي نحن حددنا أنه لم يعد قادراً على الانخراط في معركة التحرير والاستمرار في عملية تصعيد وإدامة الصراع ضد العدو الصهيوني؟ ثم تقول لا بد من وجود الديمقراطية لكي تعبر الجماهير عن آرائها، جيد، ولكن نحصل على الديمقراطية ممّن؟ من النظام الذي قلنا عنه إنه حارس للتجزئة والإقليمية؟ ندعو إلى قيام حركة جماهيرية مسالمة تقود عملية الوعي القومي في ظل أنظمة حارسة للإقليمية والتجزئة، أنظمة قمعية إننا نرى أنه لا بد من التفكير الجدي في إطلاق حركة شعبية ثورية عربية في مواجهة النظام السياسي العفن الموجود في هذا الوطن العربي، وفي عملية إيجاد ما يديم الصراع ويصعده ضد العدو الصهيوني، صراع بكل أشكاله والعمل على تعميم النهج المقاوم ثقافياً، والمقاوم عسكرياً، والمقاوم اقتصادياً، النهج المقاوم بكل أشكاله، وبذلك نكون فعلاً عملنا على الوصول إلى ما يحقق النتائج، وأخيراً أُركز على نقطة أخيرة سمعتها من زميل في الملتقى يتساءل فيها عن دور الشارع العربي وأين هو؟ أنا أعكس السؤال لأقول أين هي القوى المفترض فيها أن تكون محركاً ومنظماً لنضال الجماهير العربية لمواجهة ما يجري؟ وشكراً.

مجدي رياض:

أنا لدي ملاحظة سريعة وهي حول أهمية وضع الصراع في سياقه التاريخي سواء من حيث حضارة متوثبة تحاول أن تسيطر على العالم بدءاً من مغول أوروبا، أو من حيث المرحلة المعاصرة بدءاً من استعمار المنطقة العربية، أهمية ذلك في حاجتين. . . الحاجة الأولى هي معرفة الخطوط والاستراتيجية المضادة حتى عندما أرد عليه باستراتيجية أكون أرد على خطط واضحة أمامي، العمل الثاني أو الحاجة الثانية هو عنصر التفاؤل الذي يطلبه الأخ ماهر على أساس أنه في السياق التاريخي. أنا أتعلم من التاريخ الانتصار والهزيمة، أعرف دروس الهزيمة وأُحاول تجاوزها، وأعرف دروس الانتصار

وأُحاول التمسك بها، هنا دائماً لا بد من العودة إلى وضع الصراع في سياقه التاريخي، وسوف تأخذ على الجزء المعاصر الحديث، وسنجد أن قانون التغيرات الدولية قانون ثابت فيه تخطيط لمنطقة وإعادة تشكيلها، في الحرب العالمية الأولى وجدنا مسألة التقسيم، ووجدنا بعدها مسألة وعد بلفور، في الحرب العالمية الثانية بعد تثبيت «إسرائيل» طرح مشروع ملء الفراغ وهو مماثل تماماً لما يطرح الآن وفكرة الأحلاف وحلف بغداد، نفس الصورة، هزم هذا المشروع. في الأول قامت الثورة العربية سنة 1917 وهزمت إلا أنها فتَّحت الوعي القومي على المخطط وعلى أهميته وأخذت دروساً، هذه الدروس استفادت فيها في المعركة التالية في الحرب العالمية الثانية، ففعلاً استطاعت أن تحارب وتنتصر في معركة الأحلاف أو ملء الفراغ. نحن في المرحلة الثالثة بعد المتغيرات الدولية الموجودة الآن واختلال موازين القوى الدولية، هذا ليس نهاية المطاف وليس نهاية العالم، هناك متغيرات أُخرىٰ قادمة، النظام العالمي الجديد لم يتشكل بعد، الموجود الآن نهايات النظام العالمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، هذا يعطينا عنصر التفاؤل ورصد القوى أيضاً التي هي مبشرة بالتغيير أو القوى التي أمامنا، أمريكا ـ القوة العظمىٰ السوس يأكل هذه الدولة العظمىٰ ـ أيضاً المشروع المقدم هو مشروع ترديد للسابق، فشلوا المرة الأولىٰ ويعيدوه الآن، إذن نحن أيضاً مطالبين أن نعيد مرة أُخرىٰ القتال والنضال من أجل مشروعنا النقيض أو مشروعنا الأساسي. وهنا سوف أُشير إلى كلمة «إسرائيل» هي تعبير جغرافي بديل عن كلمة فلسطين، ومن هنا القوميين عندما يتحدثون عن الكيان الصهيوني ليس عنترية أو محاولة لتخطي الواقع، هو محاولة لنفي العقيدة المضادة، أيضاً مشروع السوق «الشرق أوسطية» هو تعبير جغرافي بديل عن تعبير الأمة العربية ومن هنا يبقىٰ شعار هذا السوق يجب أن لا يرد في كتاباتنا ونرفع الشعار المضاد له في الصراع اليومي، في هذا الإطار الورقة عرضت لمشروع سريع في الآخر حول إعادة الوعي القومي، أنا رأيي أن الوعي ليس في سنة 1917م أو بعد الحرب العالمية الأولىٰ، لا، الفكرة القومية انتشرت وامتدت حتى للدول الإقليمية التي تحاول أن تتكلم دائماً عن العروبة حتى ولو أنها تلتف حولها الفكرة القومية موجودة وانتشرت وناضلت وانتصرت، والموجود فقط حالة هبوط معنوي وانهيار نفسي، إذن أنا سوف لا أرجع مرة

أخرى من حيث بدأت مبكراً، لا، أنا أُحاول أخذ خطوة إلى الأمام وبالتالي، لا تبقىٰ قضيتي قضية الوعي القومي، وإنما قضيتي الأساسية هي فتح مدارك الأمة على المخاطر القادمة، هذا واحد، أما التالي، الحركة القومية لأنها أخذت فترة طويلة تردد الشعارات أكثر مما تقدم أساليب عمل وهذا عجزها الأساسي الذي هو كيف نصل إلى هذه الوحدة، هناك عجز واضح في هذا التصور وندرة في هذه الكتابات، إذن المطلوب أن نتنقل على هذا المحور، التركيز على كيفية معالجة المشاكل القائمة وتمهيد الطريق إلى الوحدة أو الطريق إلى الوحدة كيف؟ . . هذه تبقىٰ مهمة الحركة الوطنية والقومية العربية. عندنا نشأ من هذا النضال الطويل أحزاب وقوى وتنظيمات، هذه القوىٰ والأحزاب والتنظيمات، والتيارات، لا بد أن أجعلها في صلب التصور للمواجهة القادمة وشكراً.

د. فاطمة الشربيني:

سوف أبدأ بالسؤال الذي بدأه الزميل رشيد بسؤاله الاستفساري ندعو مَن لوقف مشروع «الشرق الأوسط».

أنا أقول إن «السوق شرق أوسطية» تم التمهيد لها منذ فترة طويلة وليست وليدة اليوم، بمعنى أن السياسات التي يجري الترويج لها في معظم الدول العربية اليوم وهي سياسات تحرير الاقتصاد سواء في مصر أو في سوريا أو في العراق أو في الجزائر ومضمونها ببساطة تقليص كامل وكبير لدور الدولة وإعطاء دور ضخم وكبير للقطاع الخاص سواء أكان عربياً أو أجنبياً وثم بيع القطاع العام أو تجري خطوات عملية لبيعه، فمثلاً في مصر تطرح مجموعة من الشركات للبيع وبُحت أصوات الاقتصاديين المصريين والمثقفين المصريين لطلب أن يكون العرب بديلاً عن الأجانب في شراء جزء كبير من هذه الشركات، وكتب مجموعة كبيرة من الشرفاء على مختلف اتجاهاتهم، ماذا حدث؟ صحيح لم يتم البيع حتى الآن لجزء كبير لكن الدعوة مطروحة والقطاع العام سيباع أو سيباع جزء كبير منه، أو أنا أعتقد أنه ظل في عدم وجود صندوق عربي للتنمية يقوم بشراء هذه المشاريع وفي ظل النزيف الدائم للاستثمارات العربية إلى الخارج كما قلتم 800 مليار دولار، وفي ظل انخفاض متوسط دخل الفرد العربي وفي ظل التفاوت

الرهيب بين مستويات الدول الغنية والدول الفقيرة، وفي ظل انهيار وانهزام مشروع التنمية المعتمد على الذات وفتح الباب على مصراعيه للاستيراد ولدخول الأموال الأجنبية والذي جزء منها بالتأكيد ستكون أموال يهودية، هناك شركات متعددة الجنسيات تلعب في الوطن العربي وكل جزء من أموالها أموال يهودية، في ظل هذا الوضع المتأزم، وفي ظل غياب الديمقراطية وفي ظل ضعف صوت الإنسان المصري والعربي بشكل عام وتحت كل هذه الأوضاع أعتقد أنه إذا لم تقم الدول العربية الغنية لكي تتحول إلى فاعل كما أشار الدكتور ماهر عسل وأن لا تصبح طوال العمر مفعولاً به لن يتوقف أي مشروع آخر، نحن لا نحتاج تكنولوجيا «إسرائيلية»، ـ إذا كنا هذا هو الهدف، ـ التكنولوجيا الإسرائيلية أو التكنولوجيا الغربية المتقدمة لا تتناسب مع طبيعة الأوضاع العربية لأننا عندنا عرض كبير جداً من العمالة العربية تحتاج تكنولوجيا بسيطة، وبعض القطاعات فقط قد تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة، فالحجة واهية نحن لا نحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة مع كثافة سكانية في مصر على سبيل المثال تصل إلى 56 مليون حالياً نحن نحتاج في بعض القطاعات إلى تكنولوجيا بسيطة، المهم أن يعمل الإنسان، فأنا أعتقد وأحس أننا نحاور بعضنا البعض وكلامنا سيظل مثل كلام اليسار المصري والعربي كله طول عمره في غرف مغلقة وأنه فعلاً الحوار بيننا وبين المواطن في الشارع معدوم لأن المحك الطبيعي هو الناس، وأتكلم عن الوعي طيب أين الوعي؟ ومتوسط دخل المواطن لا يكفيه لسد حاجته من الأكل. . . فكيف يقرأ وهو لا يجد لقمة عيشه. . . إذن هذه الإشكالية مسؤولية مَن؟ أنظمة ودول عربية وحكام عرب يسربون أموالهم أول بأول للخارج ويغتني الغرب ويمارس هيمنته مرة أخرىٰ. هذه المشاريع سيتم تنفيذها طبقاً لسياسة السادات خطوة خطوة، أنا أتذكر أنه رغم اختلافي الكامل مع سياسات أنور السادات لكنه في إحدى المرات قال إن الحكام العرب هم الذين دفعوا بي لاتفاقيات كامب ديفيد، عنده استعداد هذا صحيح، لكن لم يجد تمويلاً واستثمارات كافية لكي يحول مصر، ومصر منذ الانفتاح إلى اليوم حجم واستثمارات العربية تكاد تكون معدومة وحجم الاستثمارات في مصر 65٪ مصرية، أقل من 20٪ عربية والباقي أجنبي. أنا أعتقد أن الدول العربية الغنية يقع عليها دور كبير جداً

في مقاومة هذا المشروع وشكراً.

أحمد الخواجة:

سأتحدث في بعض نقاط عامة:

النقطة الأولى: إنطلاقاً مما قاله الأخ ماهر عسل إن الحركة السياسية ومجريات الأمور الاقتصادية والاجتماعية في مختلف أنحاء الوطن العربي تتم بعيداً جداً عن الخطاب الأيديولوجي، وأعتقد أن الخطاب الأيديولوجي ما زال يتحكم إلى حد ما في أوراق البحث التي تحاول أن تكون علمية، أما التعقيب والمناقشات فهي في مجملها إيديولوجيا، وأدلل على ذلك أننا عندما ننتقد بحثاً علمياً أو منحىً نحو العلمية، فإننا نمسك بتلابيبه ونشير إلى النقص الأيديولوجي الذي يحكمه وغالباً ما نبحث عن العدو وهو قريب جداً، العدو الصهيوني، ناهيك بالامبريالية الأمريكية فإذا ما أمسكنا بتلابيب هذه النقطة وجدنا الضالة وابتعد البحث مساراً بعيداً عما يمكن أن يرمي إليه وما يمكن أن نستفيد منه.

أيها الاخوة أُريد أن أقول وبصراحة أن المعرفة التي ما زلنا نتداولها ونتصارح بها ونكتب ونتناقش بها ما زالت إلى حد ما كلاسيكية، وأُحب أن أُشير إلى أن تقدم العلوم وخاصة في مجال الفيزياء النووية والتطبيقات التي لها أثبتت بما لا يقبل الجدل والشك عطب المعرفة الكلاسيكية، وأنا أُريد أن أقول إنهم في الغرب وفي أوروبا تحديداً منذ أوائل الستينات بدأوا يتململون من أثقال العلوم الإنسانية التي نتكىء عليها ونستند إليها اليوم وأُعطي مثالاً «ميشيل فوكو» الذي قال منذ أواسط الستينات أن المنظومة التعليمية الفرنسية يجب أن تتغير لأنه تسيطر عليها أبله النزعات الإنسانية والتوجهات السيكلوجية وأن هذه المعرفة التي ما زلنا نتداولها يقولون في أوروبا أنها أنتجت حربين عالميتين وهي التي أنتجت النازية في المانيا وأنتجت الستالينية في روسيا وأنتجت الدولة القومية ذات المنحى الاستعماري التي في رأيه ورأيي أيضاً هي سبب كل المصائب والشرور التي نزلت في العالم الذي سمي فيما بعد بالعالم الثالث، أُريد أن أقول إن الخلل العام عندنا في الوطن العربي هو خلل سياسي لأني أعتقد أن السلطة السياسية هي المحل المناسب لتلبية كافة الطموحات الإنسانية وشكراً.

رد الدكتور العميد ياسين سويد
على المداخلات

أشكر الإخوة المتدخلين الذين أغنوا بملاحظاتهم الأفكار التي طرحتها وأرد بسرعة كي لا أتجاوز الوقت، فيما يختص بالملاحظة القيمة التي أبداها الأستاذ ماهر عسل لقد قدمت توقعات مستنداً إلى احتمالات، هذه الاحتمالات ممكنة وأتمنىٰ أن لا تكون ممكنة ولكنني أرىٰ أنني حتى الآن بصراحة لا يمكنني إلا أن أكون متشائماً وأرجو من كل قلبي أن أكون مخطئاً ولكنني كما قلت متشائماً بكل صراحة. فيما يتعلق بالأخ الأستاذ محمد ميشيل غريب لقد سمح لي حضرة الرئيس بتجاوز الوقت هذا أولاً، وثانياً لم أقل إن الاستعمار بدأ بمؤامرة «كامب بريمانت» وإنما أنا الذي بدأت بمؤامرة كامب بريمانت ولكني أحببت أن أبدأ بالنقطة الحساسة للمؤامرة التي خلقت «إسرائيل». والتي من بعدها أصبحت أمراً واقعاً. فيما يختص بملاحظة الأستاذ رشيد مهنّا، أنا لا أُطالب الأنظمة أنا أطرح هذه الأمور لكي نحركها نحن المثقفين ولكي نطرحها مع الجماهير بقصد تحريكها أيضاً. . ولكنني لا أنتظر من الأنظمة أن تعود لشراء الأسلحة.

فيما يتعلق بحركة الوعي القومي، أنا أعتقد أن هذه الحركة، ولا أزال أُصر على أننا هنا في هذه الندوة وخلال ثلاثة أيام لم نؤثر حتى على أولئك الواقفين خارج الباب، لقد تحدثنا. وبعد هذه الندوة كل منا يذهب إلى بابه، نعم لقد اغتنينا أفكاراً وآراءاً، ولكننا عملياً ماذا أثرنا على الواقع الجماهيري؟ لا شيء، إذن فعلينا أن نقوم بحركة ما، بعمل ما، وإذا لم يكن للوعي القومي وتحريك الوعي القومي لمحاربة التطبيع، يعني عمل جماهيري نحركه نحن.

فيما يتعلق بملاحظة الأستاذ مجدي رياض أنا لم أقل أننا قد وصلنا

إلى نهاية المطاف، وطبعاً لم يكن من الممكن أن أستطرد بالحديث، أن أنتظر حسب رأيي أن الولايات المتحدة الأمريكية، لن تتمكن من الاستمرار في أن تبقىٰ على قمة الهرم العالمي، هناك قوى أُخرىٰ، هنالك أوروبا الموحدة وعلى رأسها ألمانيا، هنالك اليابان، هنالك روسيا التي لم تمت بعد، إذن فعلينا أن ننتظر ولكن ما أخشاه أن نظل دائماً متأخرين وأن تسبقنا «إسرائيل» إلى تلك القوىٰ الجديدة، انتقلت من انجلترا إلى فرنسا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وها هي اليوم تغزو الدول الإسلامية التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي سابقاً حتى أريتريا التي دفعنا دماً ومالاً لكي تستقل، إذا بها في النتيجة تصبح في المسار «الإسرائيلي»، الذي أقوله أخشىٰ أن نظل دائماً متأخرين عن الركب وشكراً.

المحور الرابع
دور الإقليم القاعدة

الدكتور نديم البيطار

في هذا البحث أتكلم عن آلية العمل الوحدوي في الوصول إلى دولة الوحدة، الآلية التي يستطيع بها هذا العمل الانتقال من حالة تجزئة إلى حالة وحدة، ليس فقط لأن الندوة انشغلت بهذا الموضوع، بل لأن القضية المحورية التي تدور عليها دولة ـ الوحدة هي كيفية تحقيق هذا الانتقال. فهذه الدولة تساوي هذه الآلية. إنها هذه الآلية. في الوصول إلى تحديد عملي لهذه الأخيرة رجعت طبعاً إلى المنهج العلمي وهو شيء كان الفكر الوحدوي يتجاهله حتى الآن. الرجوع إلى هذا المنهج كان يعني بديهياً الرجوع إلى الظاهرة الوحدوية نفسها كما كانت تصنع ذاتها في الواقع السياسي التاريخي، ثم الكشف عن هذه الآلية في هذا الواقع، فيما يمكن أن يدل عليه من قوانين أو علاقات انتظامية في تجارب التوحيد السياسي التي كانت ناجحة في تحقيق دولة واحدة من كيانات سياسية مستقلة، أو من مجتمعات مجزأة، منقسمة على ذاتها.

العقل العلمي الحديث يعني أساساً، فيما يعنيه، ضرورة الرجوع الموضوعي إلى الظاهرة التي ينشغل بها فيدرسها في واقعها كما هي، أو كما يمكن أن تصبح عليه، ويقول إن هذه الظاهرة تتميز بموضوعية خاصة بها، إن هذه الموضوعية تعني تلك القوانين أو الانتظامية التي تنظم وجودها وحركتها، إن حرية الإنسان وقدرته على سيادة وضعه بشكل ما تفترضا إدراك هذه الأخيرة والعمل في ضوئها. هذه فرضيات تنطلق منها وتلتقي فيها أساساً جميع العلوم الحديثة، من الفيزياء إلى علم التحليل النفسي نفسه. جميع منجزات العصر الحديث التي تميزه جذرياً عن كل عصر سابق تعود نهائياً إلى ممارسة هذا العقل، هذا المنهج. لهذا عندما ابتدأت دراساتي

الوحدوية رجعت بشكل عفوي تقريباً إلى تجارب التاريخ الوحدوية أكشف فيها عن آلية العمل الوحدوي أو الأوضاع الأساسية التي كانت تقترن كإنتظامية متكررة بعملية التوحيد السياسي.

في كتاب «من التجزئة إلى الوحدة» دللت أن هذه التجارب تكشف عن قوانين أساسية، وأخرى يمكن تسميتها قوانين ثانوية. فالأولى، وأهمها وجود إقليم ـ قاعدة(*)، كانت أساسية لأنها كانت ترافق باستمرار تجارب التاريخ الوحدوية الناجحة، ولأن وجودها كان ضرورياً للكشف عن الطاقة الوحدوية التي تنطوي عليها الثانية. في مجرى التدليل على ذلك، ذكرت عشرات التجارب التاريخية التي تمتد من الطور القَبَلي حتى القرن العشرين، وتكشف باستمرار عن هذه القوانين؛ ورجعت إلى عشرات من المؤرخين الذين استشهدت بدراستهم على النتائج التي وصلت إليها. منذ ذلك الوقت، لم أقرأ في الدراسات التي ترتبط بالموضوع بين الدراسات التي قرأتها أو رجعت إليها ما يتناقض مع هذه القوانين التي خلصت إليها، وخصوصاً وجود إقليم ـ قاعدة يستقطب ويقود حركة التوحيد السياسي في المجتمع المجزأ أو في الكيانات السياسية المستقلة المدعوة إلى الاتحاد في دولة واحدة.

في إحدى هذه الدراسات، وهي دراسة قيمة تنشغل بالانتقال من الطور القَبَلي إلى طور الدولة الإقليمية (Territorial State)، يكتب المؤلف «ما هي إذن الدولة كمفهوم سوسيولوجي؟» ثم يجيب: «الدولة هي، تماماً في أصلها، وتماماً تقريباً في الأطوار الأولى من وجودها، مؤسسة اجتماعية تفرضها جماعة منتصرة على جماعة مهزومة، والقصد الوحيد منها هو تنظيم سيطرة الجماعة المنتصرة على الجماعة المغلوبة، وتأمين ذاتها ضد التمرد من الداخل والهجوم من الخارج. ليس هناك لهذه السيطرة أي قصد سوى الاستثمار الاقتصادي للمغلوب من قِبل المنتصرين. ليس هناك من دولة بدائية معروفة في التاريخ ظهرت بأية طريقة أخرى». ثم يضيف «في كل

(*) بالإضافة إلى الإقليم ـ القاعدة يوجد قانونان آخران أساسيان هما شخصية السلطة والمخاطر الخارجية.

مكان نرى دليلاً تاريخياً على هذه الواقعة، على هذا الطور، أو بالأحرى على الخروج من حدود القبيلة إلى حدود الدولة الإقليمية. في كل مكان نجد قبيلة مولعة بالحرب، لا تزال في حالة همجية، تخترق حدود شعب أقل روحاً حربية وتستقر بينه كأرستقراطية تقيم دولة لها»[1]. النظرية السوسيولوجية الخاصة بأصل الدولة أصبحت، في الواقع، النظرية التي تقول بأن الدولة الإقليمية في الأزمنة التاريخية كانت نتيجة الحرب والدمج الإرغامي لجماعات صغيرة من قبل جماعة متفوقة. هذه النظرية ليست حديثة الظهور، بل تعود في جذورها إلى القرن الثامن عشر. دافيد هيوم، وآدم فيرغسون اقترحا هذه النظرية في ذلك الوقت. هيربرت سبنسر ووالتر باغيهو جدداها في القرن التاسع عشر. ولكن المفكر الذي حوّل هذه الأفكار إلى نظرية علمية منظمة كان لودويغ غامبلوڤيتش (عالم الاجتماع البولندي ـ النمساوي). معظم علماء الاجتماع الذين انشغلوا بالموضوع، من أمثال راتزنهوڤر في النمسا، أوپنهايمر في ألمانيا، أدوارد جينكس في انكلترا، لاستر وارد وألبيون سمول في أميركا الخ؛ . . وصلوا إلى نتيجة مماثلة. إن أهم إسهام في تكوين هذه النظرية كان كتاب أوپنهايمر الذي أشرت إليه، وأكثرها تطرفاً في التوكيد عليها كان كتاب لابريولا، «أسس المجتمع الاقتصادية».

الاتحادات الكونفدرالية أو «جامعات المدن» ابتدأت تظهر في اليونان القديمة عندما كانت المدن ـ الدول تقيم اتحادات مختلفة بينها قصد الحماية المتبادلة، معتقدات دينية، مصالح اقتصادية وعوامل أخرى مشتركة. عدد هذه الاتحادات أو «الجامعات» كان يبلغ على الأقل خمسة عشر اتحاداً، وكانت كلها تعود إلى جامعات قبائلية ظهرت مع عصر البرونز أو حوالي 3500 ـ 4000 سنة ق.م. هذه القَبَلية لم تختفِ تماماً كإِطار لهذا النوع من الاتحادات فيما بعد. «إنَّ. . . هذه الاتحادات تكشف»، كما يكتب أحد المؤرخين، «عن سمة مزعجة وهي أن إحدى هذه المدن ـ الدول المشاركة

---

(1) FRANZ OPPENHEIME: The State, Its History and Development Viewed Sociologically 1972.

في كل منها كانت تعمل كعمود يتحد حوله المخالفون...»[1].

هذه الاتحادات الكونفيدرالية عادت إلى الظهور بكثافة ابتداءً من القرن الثاني عشر. في ذلك الوقت (1130 ـ 1150) ظهر عدد كبير منها كردٍّ على الغزو الذي قام بها فريدريك باربروسه، أمبراطور الأمبراطورية الرومانية المقدسة. إنها كانت ردة شعوب على الأمبراطور وحلفائه من النبلاء الإيطاليين. «إن عدد الجامعات أو الاتحادات التي تشكلت آنذاك بلغت عدداً لا يمكن بحثه هنا،.. وكانت تتشكل عادة حول مدن قوية كفلورنس، ڤينيس، ميلان، والكرسي البابوي في روما». إن اتحادات المدن التي كانت تتشكل في أوروبا الوسطى اتبعت هي الأخرى تطوراً مماثلاً كثيراً لما نجده في إيطاليا.

نشوء الدولة القومية التي تمثل النموذج العام للدولة الحديثة تكوّن هو الآخر عن طريق وجود إقليم ـ قاعدة ارتبطت به عملية التوحيد السياسي وتمَثَل في النظام الملكي الذي يمارس هذا الدور، القومية الإنكليزية التي كانت رائداً تاريخياً لهذه الدولة توفر لنا مثلاً واضحاً على ذلك، المؤرخ الأميركي الكبير، شارلز بيرد مثلاً، «دلل بحق في إنتاجه الضخم عن خطأ المفهوم القائل بأن محبة الشعوب التيوتونية (أو الألمانية) للحرية هي التي تفسر ظهور الحكم الذاتي في انكلترا... وأكد، على العكس، بأن التطور الباكر لملكية استبدادية، ووجودها في جزيرة منعزلة، كان العنصر المسؤول عن صهر انكلترا في أمة متجانسة»؛ وبدلاً من القبول بالوثيقة العظمى (Magna Charta) (وثيقة تنص على مجموعة من الحقوق فرض النبلاء إقرارها على الملك جون عام 1225) كخطوة كبيرة إلى الأمام في حركة التقدم الإنساني، فإن بيرد يكتب «من حسن حظ الأمة النامية، أن محاولات الارستقراطية (أو البارونات) التي عملت على إخضاع التاج عن طريق قيود «الوثيقة العظمى» الفوضوية التي فرضتها عليه لمصلحة الامتيازات الإقطاعية الموروثة ـ أن هذه القيود هُزمت كنتيجة للاستخفاف العظيم، الذي مارسه

(1) MURRAY BOOKCHIN: The Rise of Urbanization and the Decline of Citizenship 1987, P 148.

خلفاء الملك جون تجاه معظم المحظورات التي نصت عليها تلك الوثيقة التاريخية»[1]. النبلاء الإقطاعيون انتزعوا «الوثيقة العظمى» من الملك حفاظاً على السلطة الإقطاعية وليس لأنهم يؤمنون بالمبادىء والحريات الديمقراطية. لهذا كان القسم الأكبر من مواد هذه الوثيقة يدور حول حماية مصالحهم. هيجل كان قد نبه إلى ذلك قبل مائة عام قبل بيرد، عندما كتب في «فلسفة التاريخ» بأن بارونات انكلترا انتزعوا «الوثيقة العظمى» من الملك، ولكن المواطنين لم يكسبوا شيئاً منها، وبقوا على العكس في الوضع السابق نفسه.

الاعتراف بأن «الملكية الاستبدادية» التي أشار إليها بيرد كانت قاعدة نشوء الدولة القومية الحديثة واقعة يعترف بها المؤرخون الذين درسوا وجودها ودورها في مختلف المجتمعات الأوروبية التي تمخضت عنها. «فمن المتفق عليه بشكل عام أن النزعة القومية ظهرت في دول غربي أوروبا الملكية. توسع سلطة هذه الدولة وامتدادها على رعاياها كان يعني انكفاء سلطة المؤسسات الأخرى كالكنائس والطبقات والنقابات. هذا التوسع كان يعني أن الصراع بين هذه الدول كان يزداد مع الوقت ويصبح أكثر حدة، ولهذا أخذت هذه الدولة صفة الدول القومية، ولكن هذه الدول لم تبرر أعمالها في عبارات قومية، ونقّادها لم ينظروا إليها أيضاً في مفاهيم كهذه. نظرة كهذه يمكن أن توحي بأن الدولة كانت، في شكل ما، تعبيراً عن المجتمع الذي تحكمه. مفهوم كهذا كان مهيناً للذين يمثلون السلطة أو يشاركون روتينياً في السياسة. لويس الرابع عشر، مثلاً، أعلن بأن الأمة في فرنسا ليست كياناً منفصلاً بل هي كامنة في شخص الملك»[2].

الصراع الذي كان يدور بين الملك وبين الجماعات المحلية والمؤسسات الأخرى لم يكن حول تأسيس دول جديدة، بل حول استرجاع

---

(1) Ilid p.135.

(2) MORRIS ZUCKER: The Philosophy of Amarican History, the Historical Field Theory, 1945, pp. 12-13.

حقوق قديمة. فالنزاع حول هذه الحقوق، كما يكتب المؤرخ پالمر، هو الذي كان يدفع إلى الحرب الأهلية بين الطرفين، وهي حرب كانت تحدث غالباً بين الملكية وبين السلطات المحلية. هذا الصراع استمر حتى عصر «الثورات الديمقراطية»؛ إنه صراع لم يكن أي من الطرفين يعمل فيه على خلق أشكال حكم أو سلطة جديدة، بل إحياء أشكال قديمة من الماضي، الدولة القومية الحديثة ترتبت على هذا الصراع الطويل ولكن دون أي تخطيط سابق[1].

هذا يعني، فيما يعنيه، أن الإقليم ـ القاعدة تقدم على تكوين الدولة القومية، إن أبعاد هذا التكوين ارتبطت بإمكانات وسياسة ومؤهلات هذا الإقليم، وإن القومية نفسها كانت من عمل هذه الدولة، «تقدم الدولة تاريخياً على الأمة لا يحتاج إلى أي تركيد هنا. فالصفحات السابقة من هذا الكتاب كانت تنطلق باستمرار من هذه الواقعة وتعمل في إطارها»[2]. هذه واقعة تلقى اعترافاً عاماً بين المؤرخين. «إن سيرورة بناء الدولة ساعدت على خلق الإطار السياسي الذي كان يمكن فيه كما يكتب برويلي نمو النزعة والمشاعر القومية التي تمكن القوميون فيما بعد من استثمارها»، وفي كلامه عن توحيد ألمانيا وإيطاليا، يكتب إن «النزعة القومية كانت أكثر أهمية كنتيجة وليس كسبب للتوحيد السياسي. ففي البلدين كان يوجد حركة قومية، ولكن بإسهامهما الأساسي في هذا التوحيد كان توفير الشرعية للوحدة في نظر العالم الخارجي، والدعم المهم لبناء الدولة الجديدة بعد أن تكون عملية هذا التوحيد السياسي قد تمت، التدخل المهم الذي قامت به بروسيا وبيدمونتي لم يكن من إيحاء النزعة القومية. فهذه النزعة لم تكن تمارس أية جاذبية شعبية كبيرة»[3].

تكوين هذه الدولة القومية التاريخية يكشف بوضوح أن «مما يستوقف النظر بشكل خاص هو أن أول شكل للدولة ـ القومية الأوروبية ـ لم يكن

---

(1) JOHN BREUILLY: Nationalisme and the State, 1985, pp. 44-45.

(2) R.R. PALMER: The Age of Democratic Revolutions, 1959.

(3) BOOK CHIN, M: op cit, p.135.

كما يكتبه بوشكين ملازماً لظهور اقتصاد قومي، على الرغم من الأهمية التي دلل عليها فيما بعد، بل لنمو سيادة العائلة المالكة نفسها، ولصورة الأمة كإرث ملكي. . . فعلى الرغم من أن الدولة ـ الأمة خلقت ابتداءً من القرن السادس عشر ميداناً لاقتصاد قومي، فإنها لم تخلق بالضرورة القوى التي كونته. فالدولة المطلقة التي كونت شعوراً قومياً من الإنتماءات الإقطاعية الضيقة لعبت دوراً أساسياً. إنها لم تُحلّ القومية محل الانتماءات المحلية فقط بل خنقت مجتمعاً عفوياً، لامركزياً، يتميز بنوع خصب من الأشكال الثقافية، الاقتصادية، والمميزات المحلية، واستعاضت عنه بطرق حياة متجانسة، مؤسسات مُبَقْرطة، ودولة مركزة السلطة»[1].

الأمم الحديثة، القومية الحديثة هي نتاج قوى اجتماعية تاريخية فرضت إما الاندماج السياسي أو الإبادة السياسية. الأمة هي كل سياسي وليست كلاً أنثولوجياً[2]. هذا الكل السياسي كان يعني باستمرار وجود إقليم ـ قاعدة يكونه. إن فرنسا مثلاً، ، التي تمثل مع انكلترا أعرق القوميات الغربية، امتدت بطريقة ثابتة نسبياً عبر القرون من «إيل دي فرانس» كإقليم ـ قاعدة. ليس من قبيل الصدفة بأن الدولة المطلقة، المركزية، والأقوى أكثر من غيرها هي أيضاً الدولة التي تكشف بسهولة عن أصول القومية الحديثة. ما أصبح فرنسا في القرن السادس عشر والقرن السابع عشر كان، في أي حال، قد تكوّن من مجموعة من الأقاليم التي كانت سابقاً متمايزة ثقافياً ولغوياً. . . إن انتشار اللغة الفرنسية كان إلى حد ما نتيجة سياسية واعية للدولة[3] وهي أصبحت اللغة الرسمية الوحيدة نتيجة قرار صدر عام 1539. الأكاديمية الفرنسية التي أسسها ريشيليو مارست نفوذاً كبيراً في انتشار اللغة الفرنسية على أرض الدولة كلها. . .[4] أي لغة الإقليم ـ القاعدة هذا يعني أن الدولة القومية «لا تنتج عن وحدة في الدم، اللغة أو الحدود الجغرافية. إنها تظهر عندما تجد جماعات منفصلة طبيعياً أن عليها أن تعيش معاً في حياة مشتركة،

---

(1) JOHN BREUILLY: op. cit, p.65.

(2) BOOKCHIN: op. cit, pp. 139, 145-146.

(3) M. ZUCKER: op. cit, p.195.

(4) ANTHONY GIDDENS: The Nation- State and Violence, 1987, p. 118-119.

وهذا يعني قصداً يفرض ذاته عليها، مهمة مشتركة تجذب هذه الجماعات إلى العمل معاً. الدولة هي خطة عمل وبرنامج تعاون. . . إنها دعوة للناس كي يحققوا معاً شيئاً معيناً إنها ليست وحدة عرقية، لغوية، أو جغرافية، إنها ليست شيئاً مادياً، جامداً، ثابتاً، محدوداً، بل دينامية صرفة، إرادة في صنع شيء معاً»[1] ترايتشكه نفسه، مفكر القومية الألمانية، كتب «إن الميل الطبيعي هو أن تتطابق مفاهيم الأمة مع مفاهيم الدولة. هذه هي غريزة جميع الأمم الكبيرة، ولكن التاريخ يدل أن هذا كان بعيداً جداً عن الواقع. . القومية ليست شيئاً ثابتاً ودائماً. ترايتشكه كان يعتقد أن «الوحدة في مصالح حقيقية، والقوة الموحّدة التي تمارسها حكومة مركزية تمثل روابط أهم من الروابط العاطفية التي تتمثل في أصل واحد، ولغة ـ أم واحدة»[2].

هذه الواقعة، وهي أن الوحدة السياسية لا تنتج عن وحدة في اللغة، وحدة في الدم أو الحدود الجغرافية بل عن قوة موحدة تمارسها حكومة مركزية وتوفر حياة مشتركة للأجزاء الموحدة ـ هذه الواقعة تفرض وجودها على الحياة القبلية نفسها. «إن فكرة القبيلة تفترض طبعاً أصلاً واحداً أو اتحاداً من جماعات كهذه، ولكن هذا لا ينطبق على اللغة؛ حتى في الجماعات القبلية الصغيرة لا نجد عادة أن هناك شعوراً بأن اللغة هي، أو يجب أن تكون دليلاً مهماً على الهوية الواحدة، والانفصال عن الآخرين. فالجماعات المجاورة تتكلم غالباً نفس اللغة أو شكلاً متفرعاً منها. الطبقات الحاكمة في المجتمعات المنقسمة طبقياً كانت غالباً متعددة اللغات، وهذا كان تعبيراً عن الاندماجات الثقافية التي كانت تنتج عن الفتوحات والتمثل الجزئي»[3].

هذه الواقعة تجد حالياً اعترافاً عاماً بها بين المؤرخين، علماء الاجتماع والأنتروبولوجيا. فما يخلق الدولة القومية ليس وحدة اللغة، الثقافة، الدم، الجغرافيا، العوامل أو المصالح الاقتصادية. فهذه كلها تهيء وتعُد لدولة

---

(1) JOSÉ ORTEGA Y GASSET: Revolt of the Masses 1932.

(2) H.W. DAVIS: The Ploitique Thought of Heinrich Von Treitscke, 1914, pp. 185-186.

(3) JOHN ARMISTRUNG: Nations Before Nationalism 1982, p.5.

واحدة، ولكنها لا تخلق في ذاتها هذه الدولة، إنها أسباب مساعدة، إن الدولة القومية نفسها، كما يكتب المفكر الاجتماعي السياسي الإسباني الكبير، أورتاغا إي غاسا، هي التي على العكس تسطّح الاختلافات التي تنتج عن هذه العوامل. فمن النادر، كما يكتب، أن تتطابق الدولة - هذا إن حدث ذلك - مع هوية عرقية أو لغوية سابقة. كل وحدة لغوية تشمل رقعة أرض ممتدة بأي مقدار تكون بشكل أكيد تقريباً نتيجة توحيد سياسي سابق[1]، إن إسكتلندا، مثلاً، كانت تتكلم عنذ اتحادها أربع لغات مختلفة - الفرنسية التي سادت في الطبقة الحاكمة، الأنكلوسكونية في الجنوب الشرقي، الغاليك (Gaelic) في الأراضي الجبلية والجزر الغربية، والسيلتيك في مناطق هامشية في اتجاه الجنوب الغربي[2]، ولكن رغم ذلك ظهرت مشاعر مفعمة بالحياة تعبر عن شيء مماثل للشعور القومي، تحفزها الصراعات المستمرة مع الإنكليز. هذه المشاعر لا تجد مصدرها في وحدة أثنية أو لغوية، بل في التعبئة التي مارستها الدولة لمختلف الطبقات والشرائح للقتال ضد عدو مشترك[3]. وجود هذا «العدو المشترك» - أو ما أسميته «المخاطر الخارجية» في كتاب «من التجزئة إلى الوحدة» - كان يلازم تكوين هذه الدولة القومية أو عمل الإقليم - القاعدة الذي تنطلق منه[*]. تجارب التاريخ تدل بوضوح على هذه العلاقة، وبأن القومية تمارس سلطتها الأهم على الخيال الشعبي في شكل مقاومة عندما تتعرض الأمة لهجوم ما،

---

(1) WALDO BROWNE, Editor, Leviathan In crises, 1946. p.73.

(2) HUGH SETON- WATSON, Nations and States, 1982, p. 26.

(3) G.W. BARROE: FeuDal BRITAIN, 1956 p 410.

(*) هنا أود الإشارة أنه منذ صدور هذا الكتاب لم أقرأ شيئاً يتناقض مع هذا القانون الأساسي والضروري لعملية التوحيد السياسي الناجحة. هذا ينطبق أيضاً على القانون الأساسي الثالث وهو شخصية السلطة. إن آخر كتاب قرأته ينشغل، في الواقع، بهذه الظاهرة، ويرى ضرورة تشكيل علم خاص يكون موضوعه الجمهور أو بالأحرى البنية النفسية التي يعززها تفاعل الناس في «جمهور» وحاجة هذه البنية إلى هذه الشخصية، أو جدلية هذه البنية التي تفرز هذه الحاجة، في الكتاب الحالي الذي أقرأه يشير المؤلف في مجرى كلامه عن تكوين الدولة الحديثة، بأنه ابتداء من الثورة الفرنسية «كانت جميع الثورات تنتهي في عبادة الشخصية».

لعدو يهددها. النظرية المألوفة والمقبولة حالياً تقول أن الدولة نفسها ظهرت كنتيجة للحرب. فالدولة بدأت كدولة عسكرية، في شكل العمل المنظم والاتجاه المركزي الضروري لصدّ قبيلة مجاورة أو للهجوم عليها. الدول تبدأ، تبعاً لهذه النظرية، كتنظيم للدفاع أو الهجوم، والحرب ضد عدو أو خطر خارجي كان ولا يزال العامل الأساسي في التطور السياسي[1] سيادة لغة واحدة كانت تترتب على ظهور هذه الدولة وتنطلق عادة من عاصمة الإقليم ـ القاعدة. «إن إدارة مستقرة تظهر في عواصم أقيمت في وقت مبكر في هذه الأخيرة كانت، كما يبدو، مهمة جداً لذلك. فالإنكليزية، مثلاً، ترجع إلى القرن الرابع عشر، وكانت تمتد إلى الخارج بعد أن أصبح استخدامها مستقراً بقوة في لندن أولاً»[2].

هذه الوقائع والمصادر التي ذكرتها حول عملية التوحيد السياسي لا تضيف شيئاً جديداً إلى ما ذكرته وخلصت إليه في كتاب «من التجزئة إلى الوحدة»؛ كتاب «النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة العربية»؛ كتاب «حدود الهوية القومية: نقد عام»، وخصوصاً الكتاب الأول، إنها وقائع ومصادر تكشف على قلّتها عن خطأ جميع المفاهيم التي كان العمل الوحدوي يرجع إليها في الاتجاه إلى دولة ـ الوحدة، فهذه المفاهيم التي عبر عنها الفكر الوحدوي في تحديد الطريق إلى دولة ـ الوحدة، أو كيفية الانتقال من حال تجزئة إلى حالة وحدة كانت تتجاهل تماماً وكلياً الظاهرة الوحدوية، ولهذا كانت مفاهيم تبشيرية عاجزة عن تحقيق هذا القصد، أو عن قيادة العمل الوحدوي إلى هذه الدولة. إنها وقائع ومصادر قليلة ولكنها كافية نسبياً في مجال هذا البحث في التدليل على خطأ هذه المفاهيم. من يريد التوسع في ذلك يستطيع الرجوع إلى الكتب الثلاثة التي أشرت إليها حيث يجد بكثرة كبيرة المصادر والوقائع التي تدل بوضوح على القوانين الثلاثة التي ذكرتها، وبأن الطريق إلى أي توحيد سياسي ناجح يمر فيها.

أهم هذه المفاهيم هو المفهوم القائل بأن دولة الوحدة حتمية لأنها

(1) FRANCIS W. COKER: Recent Political Thought, 1934, p. 446.

(2) ALBERT BOUGH: A History of the English knoweedge 1951.

ترتبط بوجودنا القومي الواحد وتتفرع منه؛ المفهوم الاقتصادي الذي يقول إن التنمية والمشاريع، والعلاقات، والمصالح الاقتصادية الواحدة عبر الوطن العربي تقود إلى دولة ـ الوحدة؛ المفهوم الذي يقول إن زوال الاستعمار يعني تحقيق هذه الدولة لأنه يزيل العامل الذي يمنع هذا التحقيق؛ المفهوم الذي يقول بأن الطريق إلى هذه الدولة هي طريق الاشتراكية وأن خلق أنظمة تمثلها في الأقطار العربية يعني حتمية تحقيقها على الأقل في الأقطار التي تتحول إليها؛ المفهوم القائل بأن الحزب الواحد هو الطريق إلى هذه الدولة؛ المفهوم القائل بلقاء الثورات؛ المفهوم القائل بأن تحقيق الوحدة هو مسألة إرادة سياسية ورغبة صادقة. المجال لا يتسع طبعاً لمناقشة وتحليل هذه المفاهيم هنا، ومن يريد ذلك يستطيع الرجوع إلى دراساتي الوحدوية. هنا أكتفي بإشارة عابرة إليها.

مفهوم الوجود القومي الواحد يعني أن هذا الوجود ينطوي على جوهر ثابت يدفع في وجوده ذاته إلى دولة ـ الوحدة بصرف النظر عن الأوضاع الموضوعية والذاتية التي يعمل فيها. ولكن ليس هناك من جوهر كهذا. فالهوية القومية صيرورة تتحول مع تحول هذه الأوضاع، ودولة الوحدة تكون بالتالي احتمالاً يرتبط بتوفر أوضاع ملائمة. هذا ما شرحته بوضوح وإسهاب في كتاب «حدود الهوية القومية: نقد عام». ثم أن هذا المفهوم يتجنب، في الواقع، المشكلة لأنه لا يقول لنا، حتى وإن صح في ذاته، كيف يفرض هذا الوجود، هذا الجوهر، الانتقال إلى هذه الدولة وإقامتها.

المفهوم الاقتصادي يتناقض هو الآخر مع الوقائع الموضوعية التي يكشف عنها الواقع التاريخي. فالتجارب التاريخية تدل بوضوح أن هذه التحولات الاقتصادية التي يقول بها لا تقود إلى توحيد سياسي. فجميع المحاولات التي كانت تعتمد عليها كانت فاشلة. في كتاب «النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة العربية» الذي شرحت فيه هذه العلاقة، كشفت أيضاً أن الاعتماد على هذا العامل الاقتصادي يقود إلى نتائج عكسية فيرسخ التجزئة والإقليمية. هنا أيضاً لا يقول لنا هذا المفهوم، حتى وإن صح في ذاته، كيف يمكن الانتقال من هذه التحولات إلى الوحدة السياسية، أو الكيفية التي يتم بها الانتقال من نجاح تلك التنمية والروابط والمشاريع

والعلاقات الواحدة المشتركة في فرض وجودها إلى دولة ـ الوحدة، الكيفية التي يمكن بها تطويع هذا النجاح أو الوجود ذاته في تكوين وتنظيم هذه الأخيرة.

مفهوم لقاء الثورات يقول أننا يجب أن ننشغل أولاً بحلّ المشاكل الأساسية التي تواجهنا، كالتنمية الاقتصادية، التصنيع، الاشتراكية، الديمقراطية، الاستعمار، وحتى تحرير فلسطين؛ الخ... كتمهيد لبناء هذه الدولة. فالتماثل الذي ينتج عن ذلك يخلق الأساس الضروري لدولة ـ الوحدة. ولكن القائلين بهذا المفهوم يتجاهلون الواقعة البديهية التالية وهي: إن كان بالإمكان حلّ هذه المشاكل في كل قطر على حدة، لماذا إذن نحتاج إلى دولة ـ الوحدة؟... هنا أيضاً لا يقول لنا هذا المفهوم، حتى وإن افترضنا جدلاً أنه صحيح في ذاته، كيف يتم الانتقال من منجزات هذه الثورات المتماثلة إلى دولة ـ الوحدة!... إنه مفهوم يؤجل، في أحسن الحالات، مشكلة هذا الانتقال ولا يقدم حلاً لها.

المفهوم القائل بأن مسألة تحقيق دولة ـ الوحدة هي مسألة إرادة سياسية ورغبة وحدوية صادقة، هو مفهوم غريب حقاً، لا يزال متخلفاً عن العقل الحضاري أو العلمي الحديث ما لا يقل عن ألفين وخمسمائة عام!... فهو، بالإضافة إلى تجاهل تام للواقع الموضوعي والمعوقات العديدة التي ينطوي عليها يعني، في الواقع، أن جميع الأجيال التي عملت للوحدة العربية منذ القرن التاسع عشر كانت أجيال «مزورة» في مقاصدها، أو ضعيفة غير صادقة في رغباتها الوحدوية لأن عملها عجز عن تحقيق هذه الوحدة، ولكن إن كانت هذه حالة الأجيال العربية طيلة مائة عام ونيف، ما هي الأسباب الجديدة التي تدعو القائلين بهذا المفهوم ـ وهو مفهوم شائع جداً بين المثقفين ـ إلى الإقتناع بأن هذه المقاصد والرغبات أصبحت صادقة ويمكن الآن الاعتماد عليها؟... ما هي الأسباب والقوى الجديدة التي حولت الأجيال الحالية إلى أجيال منفتحة للتعاون الوحدوي الإيجابي الفعال ـ قادرة على هذا التعاون الذي يستطيع تحقيق الوحدة، نتيجة أصالة جديدة تميز مقاصدها ورغباتها الوحدوية؟...

أما من حيث المفاهيم الأخرى التي أشرت إليها، فإن تجربتنا الخاصة

لها في الخمسينات والستينات والسبعينات تكشف بوضوح عن فشلها(*).

هذا يعني أن المشكلة الأساسية التي يواجهها الفكر الوحدوي هي تحرير الوعي من هذه المفاهيم المغلوطة، وهو يستطيع ذلك فقط إن تحول عن التبشيرية التي كان يغوص فيها حتى الآن إلى العقل أو المنهج العلمي الذي يشكل أساس هذا التحرير، أساس هذا الوعي الجديد الذي يحتاج إليه العمل الوحدوي كي يستقيم سيره إلى دولة ـ الوحدة عندما تتوفر له وضعية وحدوية موضوعية جديدة (تتشكل من القوانين الثلاثة الأساسية التي ذكرتها)، وهي وضعية لا تصح دون توفر الإقليم ـ القاعدة، فدون عمل هذا الأخير يراوح العمل الوحدوي في مكانه، ثم يبدأ في التقلص والقهقرى إلى الوراء، تماماً كما أخذ يحدث لنا منذ بداية السبعينات أو نهاية المرحلة التي وفرت لنا هذا الإقليم في مصر الناصرية.

السؤال الذي طرحته كان ـ كما يبدو مما تقدم سؤالاً تاريخياً وهو: كيف ظهرت الدولة؟... وليس سؤالاً فلسفياً كانت قد طرحته وانطلقت منه الفلسفة الكلاسيكية وهو ما هي غاية الدولة؟... إنه سؤال موضوعي علمي يحدد فقط الكيفية الأساسية التي تشكلت فيها الدولة تاريخياً، أو التي كانت تنتقل فيها جماعات منفصلة، كيانات مستقلة، مجتمعات مجزأة، من حالة تجزئة إلى حالة وحدة؛ وهو لا يتناقض مع أية قيم أو مقاصد ترتبط بها الدولة أو عملية التوحيد السياسي.

عندما تكلمت عن الظاهرة الوحدوية عبر التاريخ، وعن القوانين أو العلاقات الانتظامية التي تكشف عنها، فإنني تكلمت عن طريق موضوعية واضحة إلى دولة ـ الوحدة يمكن لكل فرد أن يتأكد منها بالقيام بما قمت به وهو دراسة هذه الظاهرة، وهذا ما يفترضه أي استخدام صحيح للمنهج العلمي، وعندما تكلمت عن النتائج التي وصلت إليها، فإنني تكلمت عن

(*) هذه الملاحظات النقدية العابرة لا تستطيع بأي شكل كان حتى أن تشير حقاً إلى الاعتباطية الفكرية التي تنطوي على هذه المفاهيم، وبالتالي فإنها تخفض جداً من أبعاد التصور الفكري الذي يقترن بها؛ ولكن من يريد صورة واضحة عن ذلك يستطيع الرجوع إلى الكتب الثلاثة التي أشرت إليها.

ضرورة إجراء تحول جذري تفرضه هذه النتائج عن المفاهيم التي كانت ولا تزال سائدة حول هذه الطريق، لأنها مفاهيم ذاتية تبشيرية لا علاقة لها بالطريق الموضوعية التي تفرض ذاتها على عمليات التوحيد السياسي الناجحة أو التي تريد أن تكون ناجحة. هناك طبعاً هوة كبيرة بين التدليل بأن من الممكن الانتقال إلى دولة ـ الوحدة باستخدام آلية معينة أو الاتجاه في طريق محددة وبين تحقيق هذا الانتقال؛ بين التدليل على وجود قواعد ضرورية لذلك يجب العمل بها، وبين الاستعداد أو القدرة على العمل فيها، إن إدراك الشيء لا يعني تمثله، الاتفاق عليه، أو السلوك الذي يوجه إليه ـ والإنسان لا يعمل بالضرورة بما يدرك أنه مفيد له، لقضيته، أو مجتمعه.

ليڤي ستراوس، الأنتروبولوجي المعروف، كتب مرة «إن كان هناك أسئلة دون أجوبة عليها، فهناك أيضاً أجوبة ليس هناك من أسئلة عليها»، أجوبة كهذه ـ من الزاوية الوحدوية العلمية التي انطلق منها هنا ـ تضيع وتذهب هدراً لأن الأوضاع الموضوعية والذاتية، أو الأولى أو الثانية، لا تكون مؤاتية. الوضعية الوحدوية التي توفرت لنا في أواخر الخمسينات وأثناء الستينات كانت من هذا النوع من الأجوبة، ولكنها ضاعت علينا لأن السؤال الصحيح لم يهيأ لها أو يرافقها.

هذا السؤال ينتج عن الإدراك العلمي أن من الممكن الوصول إلى نظرية علمية، أي عملية فعالة، حول الطريق إلى دولة الوحدة، وذلك بدراسة الظاهرة الوحدوية. غياب هذا السؤال أو التساؤل كان يعني غياب القدرة على إدراك الجواب عند توفره، وهذا كان يعني أن الوعي الذي ينطلق منه العمل الوحدوي هو وعي تبشيري، وهذا كان يعني تخريب هذا العمل، هذا الوعي لا يزال يتابع طريقه التبشيري ضد التجزئة والدولة القطرية وكأن التبشير بالوحدة كافٍ في ذاته في تجاوز هذه التجزئة والدولة والتغلب عليهما، متجاهلاً في ذلك ضرورة وضعية وحدوية موضوعية كشرط أساسي ضروري في تحقيق ذلك، وخصوصاً الإقليم ـ القاعدة الذي يشكل أساس هذه الوضعية.

المشكلة الأساسية الأولى التي تواجه العمل الوحدوي ـ أي عمل توحيد سياسي ـ هي: كيف يمكن لتطلعات وإرادات ومواقع وكيانات سياسية

مختلفة أن تعمل معاً نحو قصد واحد، هو إقامة دولة ـ قاعدة يرتبط بها هذا العمل كان باستمرار الحل لهذه المشكلة لأنه يعني الآلية المنظمة الفعالة الوحيدة التي تستطيع ضبطها وتوجيهها إلى هذا القصد. لهذا ليس من الغريب أن نجد بأن هذه الآلية كانت تفرض وجودها على تجارب التاريخ الوحدوية.

هذا يعني، في دوره، أن هذه الإرادات، والتطلعات والمواقع والكيانات المختلفة تجد نفسها في حالة من التنافس والتنازع تزداد اتساعاً وشدة مع الوقت، وإلى أن يتوفر لها مركز محوري يعلو عليها ويمكن له أن يكشف عن إرادة عربية جماعية يستقطبها ويعبر عنها.

روسو أثار مشكلة مماثلة تنطبق على الوضع الذي أشير إليه، وذلك في كتابه «حول مصدر وأساس اللامساواة بين الناس». فهو يصف جماعة صيد بدائية من بعض الرجال الجياع الذين يحاولون اصطياد أيل بغية إشباع جوعهم. ولكن إن رأى أحدهم أثناء الصيد أرنباً يمكن أن يشبع حاجته، فإنه سيطارده حتى وإن كان عمله لا يوفر غذاءً للآخرين ويسمح للإيل بالهروب لأنه ترك موقعه عندما طارد الأرنب. في هذا المثل البسيط أراد روسو التدليل على اعتقاده بوجود ميل طبيعي إلى تقديم المصلحة الشخصية على المصلحة العامة المشتركة. التجزئة تمثل وضعاً مماثلاً ولكن وضعاً لا نحتاج فيه بأن نرجع إلى ميل طبيعي كهذا في تفسير ما تعنيه من منافسات ومشاحنات وتناقضات وصراعات بين الدول القطرية التي تمثلها، لأن التجزئة نفسها هي التي تفرزها وتقود إليها بجدلية خاصة تتمخض عنها.

روسو لم يتوسع في القصة أو يعلق عليها بشيء من التفصيل، ولكن من الممكن صنع ذلك والتفكير بالخيارات التي قد يكون واجهها الصياد الذي يشير إليه، فهو قد يرى، مثلاً، أن المصلحة الشخصية العقلانية نفسها تفرض عليه البقاء أميناً لشركائه في الصيد، وبأن يرفض بالتالي مطاردة الأرنب لاقتناصه. هذا يكون صحيحاً بشكل خاص في المدى البعيد لأنه يقرر سابقة في تأمين وجبات الطعام في المستقبل وهو قد يتنبأ بأن مطاردة الأرنب التي تعني تخليه عن جماعته ستسمح للأيل بالهروب، ولكنه رغم ذلك يترك موقعه ويقوم بذلك. إنه قد يأسف لهذه النتيجة، ولكنه يدرك أيضاً

بأنه إن ترك الأرنب يذهب، فإن من الممكن لصياد آخر أن يراه، أن يتخلى عن مكانه ويصطاده كوجبة طعام شخصية له، هنا أيضاً يهرب الأيل ويترك وراءه مجموعة من الجياع، منهم الصياد الأول نفسه. في ضوء أفكار كهذه يترك هذا الأخير جماعة الصيد كي يصطاد الأرنب لنفسه.

هذه القصة تدل أنه في غياب نظام إداري مركزي يساعد في تنسيق السلوك السياسي وتحويله إلى سلوك موثوق به، يمكن الاعتماد عليه، فإن الفرد العقلاني نفسه يكفّ عن تعاون مرغوب به. هذا يحدث رغم أن هذا الفرد يكون راغباً في البداية بالتعاون الجماعي في إشباع حاجات جماعية أساسية كالغذاء. ولكن لو وُجدت سلطة مركزية تعبر عن إرادة تعلو على الإرادات الفردية، وتقرر بالتالي أن الأرنب يجب أن يوزع على جميع الصيادين بشكل متساوٍ عند اصطياده، فإن هؤلاء يتجاهلون آنذاك الأرنب طالما أن هناك احتمالاً معقولاً باصطياد الأيل، وبذلك يعملون في ضوء مصلحة المجموع ووفقاً لها.

هذه الصورة ـ وصور أخرى مماثلة رجع إليها عدد من المفكرين في سياقات مختلفة ـ تدل بوضوح أن ليس علينا الرجوع إلى ما كانت تريد هذه الصور إبرازه في تفسير هذا السلوك وهو أن السلوك الإنساني ينشغل أساساً بمصالح فردية آنية، وذلك لأنها ـ أي هذه الصور ـ تعني، فيما تعنيه، حالة تكشف في وجودها ذاته عن جدلية خاصة تقود إلى التركيز على هذه المصالح، وبالتالي فإننا لا نحتاج إلى التطلع خارج هذه الجدلية في تفسير هذا الانشغال الذي يدمر مصلحة جماعية معينة.

التجزئة تعني هي الأخرى حالة مماثلة، أي غياب سلطة مركزية ترتبط بها جماهير وأجزاء الوطن الواحد في تحديد مصالحها وتوجيهها بشكل جماعي إلى أن تقوم دولة واحدة تمثل إرادتهم الجماعية وتعبر عنها. هذا يعني جدلية قطرية موضوعية تجعل القيادات القطرية أو حتى العمل الوحدوي نفسه سجين هذه الجدلية، سجين آلية الدولة القطرية ومنطقها.

رفض دور الإقليم ـ القاعدة يعني مفهوماً يقول ضمناً، على الأقل، أن التعاون الذي يقود إلى دولة ـ الوحدة، سواء أكانت اتحادية أو اندماجية وبصرف النظر عن طبيعتها، سينتج عن تفاعل الكيانات العربية السياسية

ودولها القطرية، بما تنطوي عليه أو رغم ما تنطوي عليه من منافسات وصراعات، من أنظمة ومصالح متناقضة تعبر عنها. فهناك آلية توازن وتعاون ما متأصلة في طبيعة هذه الكيانات، تتمخض عنها هذه الأخيرة في تفاعلها فتضبط عملها وتوجهه نحو ذلك العمل الوحدوي المترابط والإيجابي وما يعنيه من دولة واحدة وكأنه اليد غير المنظورة التي قال بها آدم سميث. إنها آلية تؤكد ذاتها تلقائياً نتيجة هذا التفاعل دون أن يفكر بها أو ينظمها أحد. غني عن القول أن هذا المفهوم يعيد النظرية الليبرالية الكلاسيكية رغم أن الديمقراطية الليبرالية نفسها قد تحررت منها.

هذه المفاهيم تعني أيضاً عودة إلى الليبرالية الكلاسيكية من زاوية أخرى تمتد من لوك إلى جون ستوارت ميل، ومن غروشس إلى المفكر المعاصر نوزيك. فهذه الليبرالية تنطلق من الافتراض القائل بأن ليس هناك من كلٍ سياسي أو «كلٍ» اجتماعي غير الأفراد، يتجاوز الأفراد. فهناك فقط أفراد، وعلاقات بين أفراد تعبر عن حياة ومصالح فردية. هذا يعني، كما شرح نوزيك مؤخراً، أن ليس هناك أية أرضية يمكن أن تبرر أية مبادىء عامة تحدد أولويات أو نماذج تتجه إلى المجتمع بشكل عام. فنمط الترتيب الشرعي الوحيد للموارد الإنسانية والمادية هو الذي يكون نتيجة تفاوض ينتج عن النشاطات المتنافسة غير المعثرة التي يقوم بها الأفراد في العلاقات المتبادلة بينهم.

هذه الطريق لم تكن أبداً طريقاً لأي توحيد سياسي ناجح والليبرالية الكلاسيكية سقطت بسبب التناقض الجذري الذي كشفت عنه بين هذا المفهوم وبين الواقع الذي تعمل فيه.

العمل الوحدوي العربي يكشف، كجميع التجارب الوحدوية التاريخية السابقة، عن دور الإقليم ـ القاعدة وضرورة توفره لأية عملية توحيد سياسي ناجحة. فبين جميع المشاريع الوحدوية ـ وهي كثيرة بلغت ما لا يقل عن عشرين مشروعاً ـ نجح فقط مشروعان، وهما المشروعان اللذان توفر لهما إقليم ـ قاعدة: الجمهورية العربية المتحدة ودولة الإمارات. الفرق بينهما هو أن الأول ـ الذي مارست فيه مصر هذا الدور ـ كان يستقطب العمل

الوحدوي عبر الوطن العربي كله، من أقصاه إلى أقصاه، وقد خلق مداً وحدوياً عارماً لم يرَ هذا الوطن مثيلاً له، أو حتى ما يماثله عن بعيد، بعيد، إنه كان، في الواقع، مداً شعبياً تركز على دور هذا الإقليم بشكل قلّ مثيله بين الثورات التاريخية. اتحاد الإمارات وجد هذه الدولة، القاعدة في أبو ظبي، ولكن عمله كان جانبياً ومحلياً محضاً دون أي أثر خارجي.

هيثم الكيلاني الذي درس هذه المشاريع الوحدوية المختلفة كتب «ومن المفيد هنا أن نشير إلى أن نظرية الدكتور نديم البيطار في «الدولة ـ القاعدة» تتوافر في تكوين دولة الإمارات، ذلك أن إمارة أبو ظبي تؤدي دور «الدولة ـ القاعدة» في مجموعة إمارات الاتحاد، فهي الأغنى والأكثر سكاناً (40٪ من سكان الاتحاد)، والأكبر مساحة، (86٪ من مساحة الاتحاد)، والأكثر تطوراً في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وتسهم في ميزانية الاتحاد بأكثر من 90٪، وهي التي تقود عملية الاندماج السياسي.

وثمة حقيقة ملموسة قائمة في أرض الواقع حية أن دولة الإمارات العربية المتحدة تمثل التجربة العربية الوحيدة التي قيض لها أن تستمر متماسكة منذ ما يقرب من عقدين، في حين عانت التجارب الوحدوية العربية الأخرى صعوبات متنوعة، فمنها ما انتهت إلى زوال، ومنها ما لم تستطع أن تتجاوز مرحلة الإعداد فلم تبلغ حدّ التنفيذ»[1].

هذه التجارب العربية تدل أيضاً على أن مصر هي الإقليم المرشح لدور الإقليم ـ القاعدة. فقد عرفنا في العصر الحديث تجربتين وحدويتين على صعيد الوطن العربي، الأولى في القرن الماضي في مرحلة محمد علي، والثانية في النصف الثاني من القرن الحالي في المرحلة الناصرية، هذا بالإضافة إلى تجربة ثالثة حدثت بعد الانحطاط السياسي العربي. وانطلقت من مصر بقيادة صلاح الدين. هذا ليس من قبيل الصدفة بل يعود إلى أسباب موضوعية تقترن بوجود مصر، وقد أشرت إليها في مناسبات سابقة عديدة. حتى خروج مصر من دورها كإقليم ـ قاعدة دلل، وإن كان

(1) SERGE MOSCOVICI, l'Age des foules, 1981.

بشكل سلبي، على أنها هي التي تمارس هذا الدور. ما حدث هو أن هذا الخروج اقترن بحركة جذر وحدوي غمرت الوطن العربي، إن الدول العربية الأخرى التي وقفت كلها ضدها هي التي غيرت موقفها فرجعت إليها تقف في صفها، وإن هذا الجذر الوحدوي اقترن بحركة جذر ثوري فدلل أيضاً أن المعركة الوحدوية هي المعركة الوحيدة التي تستطيع الآن أن تكون ثورية وإن خروج مصر عن دورها كإقليم ـ قاعدة يعني أيضاً ردة رجعية.

ما العمل إذن في هذه المرحلة التي أصبح فيها العمل الوحدوي يعمل دون إقليم ـ قاعدة لا يمكن دونه توفر الوضعية الوحدوية الموضوعية التي يحتاج إليها في ممارسة ذاته بفاعلية في أرض الواقع، ومقدور عليه بالتالي ليس فقط العجز عن تحقيق أية قفزة جدية نحو دولة ـ الوحدة، بل الانحسار والانكفاء عن ذاته مع الوقت؟...

في كتاب «المثقفون والثورة» طرحت هذا السؤال ـ ما العمل؟... في الإجابة عليه رجعت إلى تجارب التاريخ الثورية فوجدت أن هذه التجارب تكشف بوضوح أنه عندما تغيب الأوضاع الموضوعية الملائمة للعمل الثوري يزداد التوكيد على العنصر الإرادي فيه، على الوعي الثوري ودوره الأساسي في صنعه، إنني ذكرت فيه مجموعة كبيرة نسبياً من الأمثلة التاريخية في التدليل على ذلك، والقارىء يستطيع الرجوع إليها إن أراد متابعة الموضوع. في الكتاب الذي أقرأه حالياً مثلاً، يكتب المؤلف في مجرى حديثه عن انتشار «الحداثة» أن الطبيعة الثورية التي تكشف عنها تزداد مع انتشارها إلى مناطق مختلفة عنها؛ فمع ازدياد العثرات الكبيرة التي تعترض طريقها كان يزداد اقترانها بالفكرة الثورية[1].

هذا يعني أن غياب الوضعية الوحدوية الموضوعية التي يحتاج إليها العمل الوحدوي في الانتقال إلى دولة ـ الوحدة، والتي لا يستطيع دونها التحرك الناجح في هذه الطريق تفرض علينا حالياً التركيز على العمل الوحدوي الفكري في التصدي للتجزئة وسعياً وراء تجميد الانزلاق في

(1) ALAIN TOURAINE, Critique de la modernité 1992, pp. 31-32.

الإقليمية التي أصبحت تهدد بأن تتحول من إقليمية سياسية إلى أقليمية نفسية فكرية نهائية.

هذا يعني في دوره ضرورة الاعتماد على الإنتيلجنسيا العربية. ولكن كي يصح هذا العمل الفكري ويقوم بدوره الفعال يجب أن يكون من النوع الذي ينطلق أساساً من وعي وحدوي علمي، على الأقل فيما يتعلق بآلية الانتقال إلى دولة ـ الوحدة، وما يترتب على ذلك مباشرة من قضايا. بين هذه الأخيرة أريد أن أشير إلى قضية أساسية ورئيسية، ويجب أن تكون حالياً منطلقاً لعمل هذا الوعي، وهي الإعداد المركز على عودة أو إعادة مصر إلى دورها كإقليم ـ قاعدة. هذا الإعداد ضروري جداً، حتى إذا عادت مصر إلى هذا الدور لا تقتل هذه الإنتيليجنسيا هذه الفرصة الوحدوية الجديدة كما قتلت سابقتها في المرحلة الناصرية، فكانت قطاعات كبيرة منها تركز هجومها على القاهرة ـ وكأن الاحتلال الأميركي الصهيوني أصبح هناك وليس في فلسطين ـ وتطالب برأس عبد الناصر وكأنها تمثل إرادة هذا الاحتلال الذي كان هو الآخر يريد إزالته.

ولكن ممارسة هذا الوعي الوحدوي العلمي هو ما ينقص هذه الإنتيليجنسيا كنموذج عام (أي في أكثريتها الساحقة)، هذا على الرغم من تحول لفظة منهج علمي، وعلمية، الخ... إلى جزء من حياتها الفكرية اليومية. اللفظة حلت، في الواقع، محل الواقعة، محل الظاهرة الموضوعية بالنسبة لها. إن ممارسات هذه الإنتيلجنسيا وليس أفعالها هي التي تدل بوضوح على ما أقول[1]. إن قول الشيء لا يعني تمثل واستيعاب معناه، ممارسة هذا المعنى أو القدرة على ذلك، أو حتى الإدراك الصحيح له، إن اختراع شيء «عادي» كالسيارة مثلاً، أحدث بسبب «جدته» عند تحققه هزة نفسية كبيرة في الإنسان الغربي ـ وهذا بعد مائة عام من الثورة الصناعية.

(1) سأعود إلى هذا الموضوع في كتاب جديد قيد الإعداد، وبعنوان «سقوط الإنتيلجنسيا العربية». هنا تكفي الإشارة، كمثل على ذلك، إن هذه الانتيلجنسيا كانت تتكلم طيلة مائة عام، عن الطريقة إلى دولة ـ الوحدة، عن كيفية الانتقال إليها، ولكن دون أن ترجع في دراسة واحدة إلى الظاهرة الوحدوية كظاهرة موضوعية، فتدرسها كمنطلق لذلك.

ولكن اقتباس السيارة حدث في البلدان الأخرى المتخلفة عن هذه الثورة كشيء خارجي صرف، أي دون أية هزة مماثلة، دون انعكاسات أو تحولات ذاتية ترافقه، اقتباس المنهج العلمي كان مماثلاً لاقتباس السيارة، ولهذا كان عملاً مماثلاً، أي عملاً لا يرافقه ذلك التمثل الذي أشرت إليه والذي يعني تحوله إلى جزء باطني في تكوين الذات نفسها، وتغييراً للإطارات النفسية اللاواعية نفسها التي يحدث فيها التفكير، ثم إن الشيء في ذاته لا يكون ثورياً لأن ذلك يرتبط بالكيفية التي يستخدم فيها، وهذا يرتبط بدوره بالأوضاع الموضوعية والذاتية التي يحدث فيها. لهذا كان قيام وضعية وحدوية موضوعية لا يعني في ذاته عملاً وحدوياً قادراً على سحق الدولة القطرية. إنه شرط ضروري لذلك ولكنه غير كافٍ. هذا ما حدث لنا في المرحلة الناصرية. فالأوضاع الذاتية التي كان يجب أن ترافقها في تمكين العمل الوحدوي الإفادة منها واستخدامها بفعالية في الطريق إلى دولة الوحدة هذه الأوضاع، كانت مفقودة.

غياب هذا الوعي الوحدوي العلمي كان يعني الرجوع إلى العنصر الذاتي والاعتماد عليه، وهذا كان يعني ذبذبة الممارسات الوحدوية، وعجز العمل الوحدوي عن تقدم الأحداث أو حتى مجاراتها، فكان متخلفاً عنها، تجره وراءها. لهذا لم يكن من الغريب أن يتمكن العدو من إسقاط الوضعية الوحدوية التي توفرت لنا في المرحلة الناصرية بالاعتماد على «تعاونٍ» لاواعٍ مع هذه الإنتيليجنسيا.

غياب الوعي الوحدوي العلمي كما حددته كان يعني في طبيعته ذاتها، أولاً، غياب النظرية الوحدوية العلمية التي يحتاج إليها العمل الوحدوي - كل عمل ثوري - كي يتمكن من الوقوف على مسافة ما من الأحداث، فلا يغرق فيها، ويتمكن من ضبطها والهيمنة عليها؛ ثانياً، تذييل العمل الوحدوي بذيل الأحداث عاجزاً عن تقدمها وبالتالي توجيهها أو استخدام إمكاناتها واحتمالاتها في الطريق إلى دولة - الوحدة؛ ثالثاً، غياب المقياس العام الذي يحتاج إليه العمل الوحدوي - كل عمل ثوري - كي يقيس االأحداث فيقبل منها ما يخدم القصد الوحدوي ويرفض منها ما يسيء إلى هذا القصد؛ رابعاً، سقوط العمل الوحدوي في «الآنية» والتجزيئية اللتين كانتا تعنيان استنزاف

إمكاناته وطاقاته في مجالات وأعمال ينقصها النفس الطويل والقدرة على التخطيط في المدى البعيد. عمل كهذا يكون عاجزاً عن سيادة التاريخ وصنعه كما يفترض به.

ملاحــق

ملحق رقم (١)

كلمة د. كلوفيس مقصود:

أولاً، أعتذر عن هذه المداخلة وأشكر الدكتور نديم الذي أفسح لي المجال لأني بكل أسف مضطر لمغادرة القاعة بعد عشر دقائق ولكن أريد أن أقول إن ما سوف أُدلي به من خواطر عامة لا تتناسب مع المضمون العلمي الذي قدمه اليوم صباحاً الدكتور نديم ولذلك أرجو المعذرة عن التسطيح الذي يمكن أن أُدلي به في هذه الجلسة.

إن عودة الخطاب السياسي إلى التفكير بالوحدة العربية وسط هذا التردي والتبعثر الذي نشاهده في أمتنا اليوم هو دليل خير ويمكن أن يشكل إعادة التعبئة التي طالما فاتتنا في السنوات الأخيرة، إن التقاطع بين هذه الندوة وما هو حاصل في الجنوب اللبناني يختصر أو يختزل إحدى أوجه المأساة التي تعيشها الأمة، ولذلك أعتقد أنه صار ضرورياً من خلال نقد الذات أن نعيد قدرتنا على التعبئة وعلى التنظيم فكثيراً ما قمنا بحملات تعبوية ناجحة ولكننا فشلنا في تنظيم هذه التعبئة، كنا نعرف ما نرفض ولكن ليس بنفس وضوح، ما نريد، من هذا الموقع يتراءى لي أن الظرف الراهن قد لا يجيز لنا في المدىٰ القصير وحتى المتوسط أن ننجز بناء الوحدة العربية المنشودة، ولكن على الأقل في هذه المرحلة يجب علينا أن نؤكد على ضرورة أو أولوية لملمة الوضع العربي بعد الاندثار الذي يعانيه وهذه اللملمة تعني أن نجد في التحدي الصهيوني الذي نواجهه في لبنان مدخلاً لإعادة تنظيم الأولويات العربية بأسرها لأننا نتكشف في هذه الأيام حقيقة المشروع الصهيوني، وإن تكشفت لأجيال سبقت في الماضي إلا أننا وقعنا

في مصيدة بأننا لا نفرق بين الواقعية والوقيعة، باسم الواقعية حصلت تنازلات لم تكن جائزة على المستوىٰ القومي في هذه المرحلة، كما حصل في أفريقيا العربية فقد اكتشفوا عروبتهم من خلال الإسلام، وفي آسيا العربية اكتشفوا الإسلام من خلال العروبة، ولذلك لا تناقض بين المفهوم القومي العلماني وبين المضمون الإسلامي لحركة التحرر الوطني على مستوىٰ الأمة العربية، وهذا كان دور مصر الرائد. كانت مصر ساحة التلاقح بين التجربة الوطنية القومية في إفريقيا العربية والتجربة القومية العلمانية في المشرق العربي فلم يحصل التناقض بين علمانية وإسلام بل كانت العلمانية متجذرة في حضارتنا الإسلامية. وكان الإسلام المستنير في إفريقيا العربية قد جعل في مرحلة من المراحل من الأزهر وغير الأزهر في مصر مرجعية تستقيم فيها معادلات العلاقات العربية العضوية والقومية، من هنا كانت مأساة معاهدة الصلح بين مصر الدولة وليس مصر الشعب والكيان الصهيوني، مما أفقد الحالة العربية الكثير من التماسك والتلاحم في أصعب مرحلة واجهتها الأمة وواجهها العالم، كان هناك على أثر هذه المعاهدة نوع من الهروب من عروبة المصير هروب نحو التقوقع القبلي والإقليمي والقطري والطائفي والمذهبي والذي جعل من لبنان متفجراً لأكثر من خمسة عشر عاماً، وهروب من العروبة إلى التلطّي وراء شعارات إسلامية ولكن ليس التزاماً بالمضامين الإسلامية الحضارية والإنسانية للفكر القومي، لا بد إذن وهذه الندوة وهذا الملتقىٰ هو إحدى الأطر التي يمكن أن نعود من خلالها إلى استشعار وحدة المصير العربي وأن نتبنىّ استراتيجية متمرحلة تبدأ بلملمة الأوضاع العربية، ومن جرأة في مواجهة التحديات التي تواجهنا اليوم والتي لا نستطيع استقبال القرن الواحد والعشرين بهذه الحالة من أمة متقهقرة وشعب مقهور، أصبح لزاماً علينا على الأقل من خلال بوابة الجنوب اللبناني أن نطالب بتعليق ما سمي خطأً بالمفاوضات لريثما تتوضح الصورة والنوايا ويمكن أيضاً أن نطالب مصر الدولة، على الأقل رغم التزاماتها القانونية بموجب اتفاقيات كامب ديفيد، على الأقل، أن تسحب سفارتها وتعلق علاقاتها الدبلوماسية مع «إسرائيل» حتى يكون هناك على الأقل كلفة معنوية وسياسية ودولية لهذا الكيان الذي فلتت وحشيته على شعب الجنوب، أجل أيها الإخوة في هذه المرحلة من التداعيات التي نعيشها إثر نشوء وحدانية القطب، علينا أن ندرك

أننا نحن في الأمة العربية جزءاً من عالم الجنوب وأن محاولة الهيمنة من عالم الشمال على مقدراتنا ومصيرنا وطاقاتنا تستوجب منا أن ننتزع إرادة لعودة التلاحم فيما بيننا، لا نريد أن نفتعل اصطدامات مع الدولة الكبرىٰ، الولايات المتحدة الأمريكية ولكن لا نريد أن نصبح مرتهنين لإرادتها وهي التي تعطي الضوء الأخضر كما فعل كريستوفر من أربعة أيام عندما أعطىٰ التبرير لهذه العملية التي قام بها الكيان الصهيوني على جنوب لبنان، ولعله من البوادر الصحية التي نجدها اليوم هو أن شعب لبنان رغم كل ما عاناه في الماضي وما يزال يعانيه تمكن من أن يفوت على «إسرائيل» فرصتها لتحريض بعضنا على بعض كما أرادت من عملية التهجير الجماعي ودفعنا ودفع الدولة اللبنانية بأن تقفز. فوق الإرتهان الكامل لما سمّي خطأً بالمسيرة السلمية بأن يعيد تفعيل الأمم المتحدة. . . كي تستقيم المعادلة والتوازن داخل الأمم المتحدة وتعود الأمم المتحدة لا رهينة الإرادة الأمريكية أو العربية بل تصبح كما أرادها الميثاق الإطار العملي لتنظيم خطاب جديد في العالم، هذا الخطاب الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار كونية القضايا الجديدة، قضايا البيئة، قضايا حقوق الإنسان، قضايا حقوق المرأة، هذه القضايا التي نستقبل بها تحديات القرن القادم لشعوبنا وأطفالنا وأجيالنا الجديدة. بدلاً من أن نواجه كما تواجه يوغسلافيا والاتحاد السوفياتي سابقاً العودة إلى القرون الوسطىٰ بحيث أن النزعات العرقية والطائفية والمذهبية الضيقة تتكامل فيما بينها لأن المشروع الديمقراطي قد فشل وفرخت عنه فاشستيات جديدة تهدد وحدة الأمم وتهدد وحدة الأوطان، ولبنان الذي كنا أو كان العالم يقول يجب أن نتجنب لبننة المجتمعات المدنية والوطنية أصبح من خلال تحدي الجنوب النموذج لعودة اللحمة بين الأوطان والمجتمعات المدنية وأن يكون البادىء في عملية إعادة اللملمة ومن ثم التخطيط للوحدة العربية الديمقراطية كي نتمكن من استقبال القرن الواحد والعشرين ونحن مهيئين ومؤهلين لهذا العمل التاريخي ولصناعة التاريخ، وشكراً.

ملحق رقم (٢)

التقرير الصادر عن الندوة القومية

حول

الوحدة العربية والصراع العربي ـ الصهيوني

بدعوة من ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، وتنفيذاً للبرنامج الفكري للملتقى عقد في بيروت/ لبنان من 28 ـ 31/ 7/ 1993 ندوة قومية حول (الوحدة العربية والصراع العربي ـ الصهيوني) حضرها (95) مشاركاً من المفكرين والمثقفين والقادة السياسيين من مختلف الأقطار العربية. وقد تركز النقاش على مدى ثلاثة أيام حول المحاور الثلاثة الموضوعة للندوة، وهي:

الأول: بعنوان الوحدة العربية في العصر الحديث.

الثاني: بعنوان جدلية الوحدة والتحرير.

الثالث: بعنوان الأمن القومي والوحدة العربية.

في المحور الأول: الوحدة العربية في العصر الحديث

تركز البحث في موضوعين اثنين:

الأول: عن العوامل والإشكاليات.

الثاني: عن الآليات الوحدوية.

في الموضوع الأول تحدث كل من الدكتور رفعت سيد أحمد (مصر) والدكتور مبروك القائد (الجماهيرية) في بحثين منفصلين، فاعتبر الدكتور رفعت سيد أحمد أن إشكالية التجزئة هي الإشكالية الرئيسية التي يعاني منها

الواقع العربي وإن الإشكاليات الأخرى (كالصراع العربي الصهيوني، والاختراق الثقافي العربي، والأمن القومي المفتقد، والعلاقة بين العروبة والإسلام) هي إشكاليات معقدة وترتبط بالإشكالية الأولى (التجزئة) ارتباطاً عضوياً تجعلها من العقبات التي تعترض محاولات التوحيد العربي.

أما عوامل الوحدة، فقد أسهب الباحث في تفصيلها من خلال العناوين التالية:

1 ـ الأمة ـ القومية ـ الوحدة: ضبط المفاهيم.

2 ـ لماذا الوحدة: أسباب ودوافع التوحد العربي.

3 ـ تطور فكرة الوحدة منذ بدايات القرن الحالي وحتى اليوم.

ويؤكد سيد أحمد في هذا الشأن أن الأسباب والعوامل الداعية إلى التوحيد العربي في العصر الحديث تنوعت لكن أبرزها في رأيه كان «متجسداً في المفاهيم المتصلة بالوحدة ذاتها، حيث تلك المفاهيم تطلب الوحدة لذاتها»، ويرى أن «ضبط وتحديد هذه المفاهيم وبخاصة (الأمة ـ القومية ـ الوحدة) يضيء أمامنا واحداً من أسباب وعوامل الوحدة العربية ـ فضلاً عن العوامل الأخرى.

أما الدكتور مبروك القائد (الجماهيرية) فلقد ركز في بحثه على اعتبار العوامل التي تدفع باتجاه الوحدة العربية هي العامل الاقتصادي والعامل الجغرافي والعامل السياسي، وأن هذه العوامل في وقائعها الحالية والراهنة تعتبر عقبات في سبيل تحقيق الوحدة العربية، وأن تصحيح الخلل في هذه العوامل واستثمارها جيداً هو الذي يدفع باتجاه الوحدة العربية.

وقد شدد الباحث على العامل الاقتصادي باعتباره العامل الملحّ والأخطر في حياة الأمة في ظل الأزمات التي تعيشها على مستوى أمنها القومي (الغذائي، والمائي، والعسكري).

أما الإشكاليات التي تعترض طريق الوحدة العربية فيلخصها الدكتور المبروك في إشكالية قصور الوحدويين العرب وتقصيرهم، وإشكالية تعامل الحركات السياسية مع قضية الوحدة وإشكالية التخلف العربي العام،

وإشكالية تقاعس المثقف العربي تجاه قضية الوحدة. ويخلص الدكتور المبروك في بحثه إلى طرح السؤال التالي:

هل يمكن وضع لوحات إرشادية على طريق الوحدة العربية كي يحقق السائرون عليه تقدماً سريعاً فيمسكون في النهاية بملف الوحدة؟

ويجيب على السؤال «بنعم» ولكن ـ يضيف ـ تلك مهمة الوحدويين الجماعية إذ عندما يصل الوطن الكبير إلى نقطة العودة إلى مرحلة الاستعمار المباشر بالقواعد والأساطيل والقوات الأجنبية؛ يصبح لزاماً على الوحدويين ألا يسمحوا بالمزيد من الارتباكات والانتكاسات وأن يتقدموا إلى المزيد من الفعل، وإلا فإن هدف الوحدة قد يضيع نهائياً.

وكان التعقيب الرئيسي للبحثين من نصيب الدكتور أحمد الصاوي (مصر) الذي أثنى على الجهد والجدية الكاملتين اللتين ميزتا بحث الدكتور رفعت سيد أحمد والدكتور مبروك القائد. . .

وقد ركز الدكتور الصاوي في تعقيبه على بحث الدكتور سيد أحمد حيث أورد جملة نقاط اتفاقية وجملة نقاط خلافية أيضاً، وشدد على النموذج الجديد الذي يعد في الغرب تجاه الوحدة العربية، والعمل على تحويل الأقطار العربية إلى دويلات مفتتة من داخلها.

أما المناقشات والمداخلات التي جرت في القاعة فقد اتجهت إلى الاتفاق مع الباحثين من حيث تشخيص العوامل والإشكاليات، لكن الاختلاف وقع في زوايا النظر والأولويات التي يمكن أن يبدأ فيها العمل الوحدوي مضيفة إلى تلك العوامل والإشكاليات التي أوردها الباحثون إشكاليتين رئيسيتين: الأمية المتفشية بنسب عالية في أقطار الوطن العربي. . . والعامل الخارجي المتمثل في الإمبريالية ودورها التخريبي والمقاوم لكل عمل وحدوي في الوطن العربي.

وما عدا ذلك، فقد اتفق الجميع على اعتبار الوحدة العربية. . الطريق والهدف هي مستقبل هذه الأمة وضمانة بقائها واستمرارها.

وتحدث في الموضوع الثاني (الآليات) الدكتور حسن نافعة الأستاذ بجامعة القاهرة (مصر) وأوضح أن المقصود بالآليات دراسة الأدوات

والمناهج والأساليب المناسبة لتحقيق هدف الوحدة العربية، وأشار إلى أن الفكر القومي ركز على دراسة مقومات الوحدة العربية دون أن يركز على دراسة آليات تحقيقها من خلال دراسة الواقع العربي وخصوصيته.

واستعرض الباحث أهم مدارس التحليل السياسي التي تناولت دراسة قضايا الوحدة والتكامل، وكيف يمكن قراءة الواقع العربي الراهن من خلال هذه المدارس. وانتهى إلى أن الوضع العربي الراهن وصل إلى حالة من التدهور تهدد حتى الدول القطرية نفسها. ومن ثم يتعين وقف التدهور على صعيد العمل الوطني وبناء الصمود القومي في مواجهة (إسرائيل) والمحافظة على الإطار المؤسسي للنظام العربي في آن واحد.

وقد أثار البحث جدلاً واسعاً وخصوصاً حول ما جاء به متعلقاً ببناء الصمود العربي في مواجهة (إسرائيل) حيث ذكر أن المشكلة ليست في التفاوض في حد ذاته. ولكنها تكمن في أن المفاوضات تحولت إلى هدف وليس إلى أداة لإدارة الصراع من خلال موقف عربي موحد واستراتيجية شاملة لمواجهة العدو.

في المحور الثاني: جدلية الوحدة والتحرير

بحث هذا المحور أيضاً من خلال موضوعين أساسيين:

الأول: فلسطين في المشروع القومي الوحدوي.

الثاني: التسوية والتطبيع وأثرهما على قضية الوحدة والتحرير.

في الموضوع الأول قدم الأخ عطية الجودة (سوريا) ورقة بعنوان (القضية الفلسطينية والقضية القومية) تناول فيها جذور الصراع العربي، واعتبر «إسرائيل» مشروعاً صهيونياً/ امبريالياً، أدخل المنطقة في دوامة من الحروب والصراعات التي أثرت على نموها واتجاهاتها الوحدوية، كما اعتبر أن فلسطين والقضية الفلسطينية هي قضية قومية بالدرجة الأولى، وحلها لا يكون إلا عربياً قومياً.

(ملاحظة: الورقة نوقشت بغياب صاحبها الذي لم يتمكن من الحضور لأسباب خاصة).

وقد عقب على هذه الورقة (لأهمية الموضوع) ثلاثة معقبين رئيسيين هم، الأخ تيسير قبعة، والأخ/ الياس سحاب، والأخ/ مجدي رياض.

فالأخ تيسير قبعة (فلسطين) ركز في تعقيبه على المشكلات والعقبات التي اعترضت مشروع الثورة الفلسطينية في تحرير أرضها وقيادة المشروع التحرري العربي.

وتوالى على التعقيب بعد ذلك كل من الأخوين مجدي رياض والياس سحاب اللذين توافقا على تأكيد الارتباط الوثيق بين مشروع تحرير فلسطين والمشروع التوحيدي العربي العام. وأضاف الأستاذ مجدي رياض في تعقيبه إلى ضرورة أن يأخذ البعد الحضاري موقعه في التحليل والرؤية القومية للمواجهة إلى جانب الأبعاد الأخرى، باعتبار أن الصراع مع العدو الصهيوني هو جزء من الصراع الحضاري الطويل والشامل مع المشروع الامبريالي الاستعماري منذ الحروب الصليبية وحتى الآن، وأنهى تعقيبه إلى الدعوة بالتمسك بالثوابت الاستراتيجية في المواجهة المستمرة مع العدو وأعوانه.

أما الموضوع الثاني: التسوية والتطبيع وأثرهما على الوحدة العربية

حول هذا الموضوع قدم بحثان:

- **الأول**: للدكتور علي عقلة عرسان (سوريا) الذي لم يتمكن من الحضور الشخصي ونوقش بحثه في غيابه) وكان بعنوان: (تأثيرات السلام على الوحدة العربية).

- **الثاني**: للأستاذ كريم مروة (لبنان) بعنوان: (الوحدة العربية والتطبيع مع «إسرائيل»).

في البحث الأول توسع الدكتور عرسان في إثارة وبيان العوائق الإضافية التي سينتجها مشروع التسوية مع العدو الصهيوني، إذ أن هذا المشروع يتضمن برأيه:

أ ـ اعترافاً بإسرائيل.

ب ـ معاهدات: تتضمن فيما تتضمن إنهاء النزاع، وتطبيع العلاقات، وفتح الحدود وتبادل السفارات وإقامة علاقات اقتصادية وتجارية.

ج ـ وضعاً خاصاً لإسرائيل يضمن لها التفوق، العسكري والتقني، وحرمان العرب من امتلاك السلاح الذي يمنعهم حتى من مجرد التفكير بشن حرب ضد «إسرائيل».

ويستطرد الدكتور عرسان في بيان المخاطر التي قد تنجم عن مشروع التسوية المطروح ويخلص إلى التأكيد على أن هدف الوحدة سيبتعد في ظل هذا المشروع بمقدار اقتراب التسوية في المجال العربي، إذ أن الأقطار العربية سوف تبحث في حال «الأمن والسلام» عن مصالحها القطرية الضيقة، ويدفعها إلى ذلك مخطط غربي يرمي إلى تشجيع كل دولة عربية للتعاون مع الغرب ومع «إسرائيل» لحماية نفسها من الدول العربية الأخرى والطروحات القومية. . . الخ.

أما الأستاذ كريم مروة، فقد ركز على التطبيع وأشار إلى مخاطره العديدة والتي تتلخص في خمسة ملفات: (المياه ـ اللاجئين ـ السلف الإقتصادي والنفط، الأمن ـ الثقافة، التراث والتاريخ).

وقد عقب على البحثين الدكتور/ فتحي الشقاقي (فلسطين) وشدد في تعقيبه على كافة المخاطر الناجمة عن التطبيع والسياسات التي تقوم على أساسه موضحاً رفضه لهذه السياسة ولكل تداعياتها ـ ومطالباً بوقف المفاوضات الجارية مع العدو الصهيوني.

هذا وقد أثار البحثان مناقشات واسعة في القاعة اتفق فيها كل المتدخلين على خطورة (التسوية) واعتبارها مدخلاً لتهميش الوطن العربي وضرب مرتكزاته الأمنية والسياسية والاقتصادية في ظل المخططات المرسومة له فيما يسمى بنظام الشرق الأوسط الذي يضمن للكيان مكان الصدارة والقيادة فيه، ونبه المتدخلون إلى خطورة المفاوضات المتعددة الأطراف على وجه الخصوص والتي قطعت أشواطاً كبيرة وانخرطت فيها بعض الأنظمة العربية وبأشكال مختلفة.

في المحور الثالث والأخير: الأمن القومي والوحدة العربية

أثير هذا المحور من خلال ثلاثة مواضيع:

أ ـ الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي.

ب ـ الماء والغذاء وأثرهما على الأمن والوحدة العربية.

ج ـ النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الوطن العربي.

في الموضوع الأول: الوجود العسكري الأجنبي

تحدث الدكتور عبد المنعم المشاط ـ أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة في بحث بعنوان (الوجود العسكري الأجنبي وتهديد الأمن القومي) فأكد في بحثه أن الأمن القومي والوحدة العربية صنوان ووجهان لعملة واحدة، وركز على الانكشاف الكبير الذي يعاني منه الوطن العربي فاعتبره في أربعة عناصر:

1 ـ التجزئة.

2 ـ التبعية.

3 ـ الاستعانة بالأجنبي.

4 ـ الانصراف عن التنشئة القومية.

وتحدث عن شروط ومقومات الأمن القومي، وحصرها في ثلاثة:

أ ـ القدرة العسكرية.. باعتبارها أداة الحماية ضد التهديدات الخارجية ووسيلة ردع أي عدوان.

ب ـ التوازن والإجماع.. ويقصد بها التوازن والإجماع الداخلي بين الفئات في علاقتها بالنظام السياسي والإجماع حول الأهداف القومية العليا.

ج ـ الرفاهية الاقتصادية.. أي قدرة النظام على تهيئة الحد الكافي لإشباع الحاجات الأساسية للمواطن، مع قدرة عالية على عدالة وكفاءة التوزيع.

وتحدث عن مصادر تهديد الأمن القومي العربي، وحددها في مصادر رئيسية:

أ ـ «إسرائيل» ككيان له سياساته واستراتيجيته المستقلة.

ب - «إسرائيل» وتحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.

ج - الوجود العسكري الأجنبي على الأرض العربية.

د - تدني مستويات التوازن الداخلي والرفاهية الاقتصادية في الوطن العربي. ومصادر ثانوية:

1 - التنافس بين القوى الكبرى على متابعة النفوذ في الوطن العربي.

2 - أطماع دول الجوار الجغرافي (إيران، تركيا، أثيوبيا).

3 - قضايا الأقليات العرقية والأثنية في بعض الأقطار العربية.

وينهي المشاط بحثه إلى بيان سبل تحقيق الأمن القومي العربي، ويجدها في الآتي:

1 - بناء المؤسسات القومية الأمنية.

2 - رسم السياسة القومية الأمنية.

3 - الالتزامات القومية الأمنية في الوثائق والاتفاقات الجماعية العربية.

ويقترح في نهاية بحثه، العمل على:

أ - إنشاء مجلس للأمن القومي العربي.

ب - تشكيل قوات عربية مشتركة.

ج - إنشاء صندوق مالي عربي.

د - التوسع في إنشاء مؤسسات المشاركة السياسية في كل قطر على حدة.

وقد عقب على هذا البحث الأخوان

- عادل مغاري، وجورج بطل... اللذان اتفقا مع الباحث في معظم ما ورد في بحثه وخاصة لجهة المقترحات التي أوردها من أجل صيانة وصون الأمن القومي العربي. وركز مغاري على الاختراق الغربي للأمة منذ كامب ديفيد، وغياب الوعي العلمي بين القوى السياسية وبينها وبين الجماهير، وكانت حرب الخليج الثانية خير مثال على ذلك.

وهذا وقد اتجهت المناقشات والمداخلات العامة إلى تأكيد العناصر

والمقترحات الواردة في البحث واعتبار غيابها عقبات في سبيل الوحدة العربية، ودعوا إلى عمل أكبر من أجل التغيير، حيث أن الأوضاع الحالية لا يمكن أن تتغير إلا بإحداث تغييرات كبيرة في الأنظمة السياسية وأدوات الحكم في الوطن العربي.

في الموضوع الثاني: الماء والغذاء والأمن والوحدة العربية

تحدث في هذا الموضوع الدكتور محمد أبو مندور الديب ـ أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة القاهرة ورئيس المركز القومي للبحوث الزراعية وقدم بحثاً قيماً وموثقاً بالأرقام والوثائق يقوم على قراءة موضوعية وعلمية للمشكلات التي يعاني منها الأمن الغذائي والمائي في الوطن العربي، مركزاً على التبعية الغذائية للخارج، وعلى المخاطر التي تتهدد الثروة المائية العربية، وقد شدد الباحث في بحثه على أن الماء والغذاء هما المحور الأساسي للصراع القادم في الوطن العربي وفي منطقة الشرق الأوسط بأسرها. ويخلص الباحث إلى الدعوة للعمل والتنسيق على مستوى القطر الواحد وعلى مستوى الأقاليم والوطن العربي في إعادة طرح مشروع قومي للنهضة على أسس جديدة الذي يجد بذوره الحقيقية تتحدد في إدراك عناصر تهديد الأمن القومي الداخلي وأن أهم هذه العناصر.. الماء والغذاء.

وقد قامت الدكتورة فاطمة أحمد الشربيني الأستاذة بجامعة الزقازيق (مصر) بالتعقيب على بحث الدكتور أبو مندور، فاتفقت معه في تشخيصه وتحديده الواضح لعنصري الماء والغذاء كعناصر تهدد الأمن القومي العربي، وأنهما المحوران اللذان سوف يجري عليهما الصراع بل والحروب القادمة في وطننا.. وضمت صوتها للدكتور أبو مندور في ضرورة تبني استراتيجية عربية واضحة تتصدى لهذين العنصرين من عناصر الأمن القومي العربي.

هذا وقد دعمت المناقشات العامة والمداخلات كل التوجهات والمقترحات الواردة في البحث والتعقيب، وأشارت بالخصوص إلى النقص الحاصل في المعلومات حول هذين الموضوعين، وانكشاف الوطن العربي أمام مراكز البحوث العلمية الأجنبية، ودعت تلك المناقشات والمداخلات إلى تنشيط البحث العلمي في الوطن العربي ودعم الجمعيات البحثية المختلفة.

أما الموضوع الثالث في هذا المحور: النظام الشرق أوسطي

تحدث في هذا الموضوع العميد الدكتور ياسين سويد، فقدم بحثاً بعنوان (النظام الشرق أوسطي وخطره على الوجود القومي)، فاعتبر أن مشروع نظام الشرق أوسطي مؤامرة تهدف إلى إلغاء المشروع القومي العربي التوحيدي وإلى تحقيق الهيمنة الأمريكية على الوطن العربي ودمج الكيان الصهيوني بالمحيط الشرق أوسطي. وهذا يعني برأي الباحث إلغاء مشروع الوحدة من حيز الاحتمال والأمل.

ولهذا اعتبر الباحث أن هناك مؤامرة من الغرب ضد العرب تلعب فيه الأنظمة العربية المستبدة دور الأداة في هذه المؤامرة مضيفاً أن مؤتمر (السلام العربي «الإسرائيلي») حلقة من حلقات هذه المؤامرة وأكثرها خطورة لأنه سيؤدي إلى الاعتراف بالكيان الصهيوني، وإلغاء الدعوة إلى القومية والوحدة العربية، كما سيولد الشعور بالدونية لديهم أمام التفوق العلمي والتكنولوجي الصهيوني، وسيؤدي كذلك إلى الهيمنة التجارية والاقتصادية الصهيونية في المنطقة، وسيتحول الكيان الصهيوني إلى خزان مائي كبير يهدد به حاضر ومستقبل الأمة العربية.. الخ. ويقدم الباحث جملة من الحلول في مواجهة هذه المؤامرة الامبريالية الصهيونية في مقدمتها الوحدة العربية.. وهو يرى من أجل الوصول إلى ذلك، العمل على:

1 - مقاومة الصهيونية كحركة عنصرية.

2 - مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني.

3 - رفض السلام القادم من بوابة مدريد - واشنطن، واعتباره سلاماً استسلامياً.

4 - مقاومة أي استرخاء من قبل الأنظمة العربية تجاه الكيان الصهيوني.

5 - التشهير بنظام الشرق أوسطي ومقاومته بكل الوسائل والسبل.

6 - السعي إلى تحقيق السوق العربية المشتركة.

وقد عقب على هذا البحث الأستاذ ماجد كيالي (فلسطين) وركز على مخاطر المشروع قومياً ودعا إلى مواجهته وإنشاء حركة وعي قومي عربية لهذه المواجهة.

وقد نوقش هذا الموضوع بحماس من قبل المشاركين في الندوة وتركزت المناقشات على تأكيد الأخطار الذي قد يرتبها هذا المشروع على حاضر ومستقبل الأمة العربية وعلى حياتها الاجتماعية والسياسية.

هذا وقد خصص جانباً من الندوة وقبل جلسة الاختتام في اليوم الأخير لمحاضرة عامة للدكتور نديم البيطار عن الوحدة العربية والمنهج العلمي لتحقيقها، وقد ركز الدكتور البيطار في محاضرته على آلية المنهج العلمي الذي يفرض الرجوع إلى الظاهرة الوحدوية، أي عمليات التوحيد السياسي عبر التاريخ التي كانت تنتقل فيها مجتمعات مجزأة وكيانات سياسية مستقلة من حالة تجزئة إلى حالة وحدة، وذلك قصد الكشف عن القوانين أو العلاقات الانتظامية الأساسية التي كانت تعيد ذاتها في هذه التجارب. هذا دون أن نتوفر دولة أو إقليم ـ قاعدة يستقطب عملية التوحيد السياسي ويقودها. وفي تطبيق ذلك على الوضع العربي، وجد أن مصر هي الإقليم المرشح للقيام بهذا الدور، وإن عودتها إلى ممارسته هو بالتالي شرط للخروج من الإنزلاق الإقليمي المستمر الذي نجد أنفسنا فيه، (والذي يترتب على وجود الدولة القطرية التي تفرز بوجودها ذاته الاتجاهات التي تدفع إلى هذا الانزلاق. تجاهل هذا المنهج العلمي في صياغة نظرية أو وعي وحدوي علمي يحدد آلية الانتقال من التجزئة إلى الوحدة كان يعني الرجوع إلى العامل الذاتي في العمل الوحدوي، وكان سبباً أساسياً في النكسات والهزائم التي كانت تنزل به).

ورأى الدكتور نديم أن البحوث المختلفة التي قدمها الباحثون المشاركون في الندوة والمناقشات التي كانت تدور حولها، والمشاكل والقضايا التي كانت تطرحها وتركز عليها كانت تدل جميعاً بشكل صريح أو ضمني أن دولة الوحدة هي الحل وهي المخرج إلى مصير عربي جديد.

ويستشهد الدكتور البيطار بالاعتداء المتواصل على لبنان أثناء الندوة ويقول إن هذا الاعتداء من قبل قوى الاحتلال الصهيوني الأميركي لفلسطين، الاعتداء الذي يعود نهائياً إلى الضعف العربي، الضعف الذي يترتب على التجزئة الخانقة للإمكانات والموارد العربية يقدم دليلاً يومياً تقريباً على هذه القناعة التى أشرنا إليها، القناعة بضرورة دولة واحدة في شكل ما كطرية

لحماية وجود وكرامة العرب، في كل قطر من أقطارهم، فهذه الدولة هي الطريق إلى الخلاص.

وقد تحدث في هذه الجلسة الدكتور كلوفيس مقصود، فركز في مداخلته على أهمية الوحدة معرجاً على الوضع اللبناني والمفاوضات الجارية، وطالب بتعليق المفاوضات وبدور وموقف أكثر إيجابية لمصر، تجاه الكيان الصهيوني، وأكد على أهمية ألا نصبح مرتهنين لإرادة الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا، وقد قام المشاركون في الندوة بزيارة كل من العلامة السيد محمد حسين فضل الله والمناضل مصطفى معروف سعد، والشيخ طه الصابونجي، والرئيس عمر كرامي وغبطة البطريرك صفير، وتناول اللقاء معهم العديد من القضايا العربية والإسلامية، المتصلة بالوحدة العربية وناقشوا هموم الواقع العربي ومستجداته، والتي أبرزها تداعيات الهجوم على لبنان وانعكاساته الدولية.

استخلاصات ومقترحات:

أولاً: إن الوحدة العربية ودولتها الواحدة هي الحل وهي المخرج الوحيد لتأكيد هوية هذه الأمة وضمان وجودها، وبناء مستقبلها، وأن دولة الوحدة القومية هي الكفيلة بإنهاء حالة التخلف والهيمنة الإمبريالية الصهيونية، ومواجهة كافة التحديات المفروضة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

ثانياً: إن استبدال فكرة الأمة العربية بفكرة نظام شرق أوسطي هي فكرة استعمارية خطيرة تدخل في سياق المشروع الإمبريالي الصهيوني القديم والجديد والهادف إلى محو الشخصية العربية والحضارة العربية الإسلامية، واستيعاب الكيان العنصري الصهيوني في فلسطين المحتلة ككيان قائد يكون هو المحور الأساسي لهذا النظام المشبوه، الأمر الذي يقتضي التنبه له ومقاومته بكل الوسائل والسبل، بدءاً من كشفه وتعريته وانتهاءً ببناء جبهة متحدة لمواجهته والانتصار عليه.

ثالثاً: إن فلسطين كانت وستبقى أرضاً عربية خالصة للشعب العربي بكل طوائفه الدينية، وبالتالي فإنها قضية عربية عامة يختص فيها الشعب العربي في كل الأرجاء العربية، وأن الغزوة الصهيونية لفلسطين تشكل إحدى التحديات المفروضة على الأمة العربية بفعل التآمر الإمبريالي الصهيوني على الوطن العربي منذ عقود طويلة من الزمن.

رابعاً: إن التسوية والتطبيع التي تجري هذه الأيام وفي ظل موازين قوى مختلة لصالح العدو لا يمكن لها أن تؤدي إلى إحقاق الحق العربي وفي مقدمته حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة العربية الفلسطينية على كامل تراب فلسطين، وإنما على العكس من ذلك سوف تؤدي إلى تأكيد الاغتصاب الصهيوني لفلسطين وتكريسه على حساب الحق العربي، الأمر الذي يتطلب معه ووسط الصلف الصهيوني وقف المفاوضات الجارية، والعودة إلى بناء القوة الذاتية العربية القادرة وحدها وفي ظل موازين قوى متعادلة على تحرير الأرض وإعادة الحق لأصحابه الشرعيين.

خامساً: إن الثروة العربية هي ملك لكل العرب، وقضية توزيعها توزيعاً عادلاً هو مطلب قومي لكل الجماهير العربية.

إن أخطر مظاهر الاختراق للأمن القومي العربي لا يتحدد فقط في جانبه العسكري لكنه يتعدى ذلك إلى الماء والغذاء والثقافة وغيرها من المظاهر. ومن هنا يصبح التكامل الاقتصادي العربي لتحقيق الأمن المائي والغذائي أمراً في غاية الأهمية علينا التنبه له من الآن وذلك من خلال وضع الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وتأمين مصادر المياه والحفاظ عليها باعتبار ذلك عنصراً حيوياً وأساسياً للمحافظة على حياتنا ووجودنا.

سادساً: إن بناء القوة الذاتية العسكرية للأمة العربية جنباً إلى جنب مع بناء القوة الاقتصادية والصناعية مسألة في غاية الأهمية لمواجهة هذا الاختراق الحاصل في الأمن القومي العربي والتهديد المستمر له،

إن ذلك يجعلنا مطالبين برفع الصوت عالياً بضرورة وضع سياسات دفاعية عربية مشتركة واضحة ومحددة الأهداف، في التدريب والتسليح وتأمين مصادره وتوطيد العقيدة العسكرية للمقاتل العربي، ويمكن هنا أن نشير إلى ضرورة العودة لإحياء وتطوير مجلس الدفاع العربي المشترك، وهيئة التصنيع الحربي العربية.

سابعاً: الوجود العسكري الغربي في المنطقة العربية دخل مرحلة متقدمة على الأرض وبات على القوى السياسية العربية ـ على اختلافها ـ تولي بناء الاستراتيجيات المختلفة لمواجهته وكشفه.

ثامناً: الاختراق الثقافي والفكري الغربي والصهيوني يمثل واحدة من القضايا العربية المتجددة التي تهدد الأمن العربي وبات من الضروري مواجهتها خاصة على صعيد النخبة الثقافية للأمة.

تاسعاً: أهمية دعم المؤسسات والمراكز العلمية العربية الدافعة في اتجاه الوحدة العربية وقضاياها وكذلك دعم المراكز البحثية، وفي هذا الصدد ثمة مقترح هام وهو أهمية إنشاء مركز أبحاث قومي عربي وجامعة شعبية عربية، تهتم بالقضايا المصيرية والأساسية للأمة ويمكن للملتقى أن يتبنى هذه الفكرة.

لجنة إعداد التقرير:

1 ـ د. نديم البيطار — رئيساً

2 ـ د. رفعت سيد أحمد — عضواً.

3 ـ د. فهمية شرف الدين — عضواً

4 ـ د. مبروك القائد — عضواً.

5 ـ أ. عبد العظيم مغربي — عضواً.

6 ـ أحمد سالم — عضواً.

فهرس الكتاب

المحور الثاني

المحور الثالث

المحور الرابع

ملاحق

هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب موضوعة الوحدة العربية والصراع العربي الصهيوني في هذه المرحلة التاريخية التي تمر بها الأمة العربية والتي تدخل فيها مرحلة جديدة ومعقدة في صراعها مع أعدائها الامبرياليين والصهاينة الذين يحاولون فرض الاستسلام عليها بالقوة عبر ما يسمى «بالتسوية» المطروحة للقضية الفلسطينية وقيام «نظام الشرق أوسطي» كبديل ومناقض للوحدة العربية ، وذلك من خلال موضوعات وأبعاد مختلفة هي على التوالي : العوامل والاشكاليات ، وآليات العمل الوحدوي ، وجدلية الوحدة والتحرير ، ومخاطر التسوية والتطبيع مع العدو الصهيوني ، والأمن القومي العربي بأبعاده العسكرية والسياسية والغذائية والمائية . ثم دور الإقليم القاعدة في العملية الوحدوية المنشودة .

وهذا الكتاب يتضمن أعمال الندوة القومية التي نظمها ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي في بيروت في الفترة من 28-1993/7/31 والذي شارك فيها مجموعة بارزة من المفكرين والمثقفين والقادة السياسيين من مختلف الأقطار العربية ومختلف التوجهات الفكرية والسياسية .

وقد هدفت الندوة التي انعقدت تحت دوي القصف الصهيوني للجنوب اللبناني وأجزاء أخرى من لبنان إلى التأكيد على عامل الوحدة العربية في مواجهة التحديات الإمبريالية والصهيونية المفروضة على الأمة العربية .

ويبقى هذا الكتاب بعد ذلك حلقة في سلسلة الحلقات التي يقوم بها ملتقى الحوار من أجل تأصيل الوعي بقضايا الأمة العربية وفي المقدمة منها قضية الوحدة العربية . ومن أجل إطلاق حركة الجماهير العربية صوب تحقيق كل أهدافها في التحرر والتقدم والوحدة .

ملتقى الحوار العربي الثوري الديموقراطي

طرابلس - الجماهيرية

ص .ب : 91971

هـ : 48442/4

بريد مصور (فاكس) 34030